الكتب

وجهات نظر

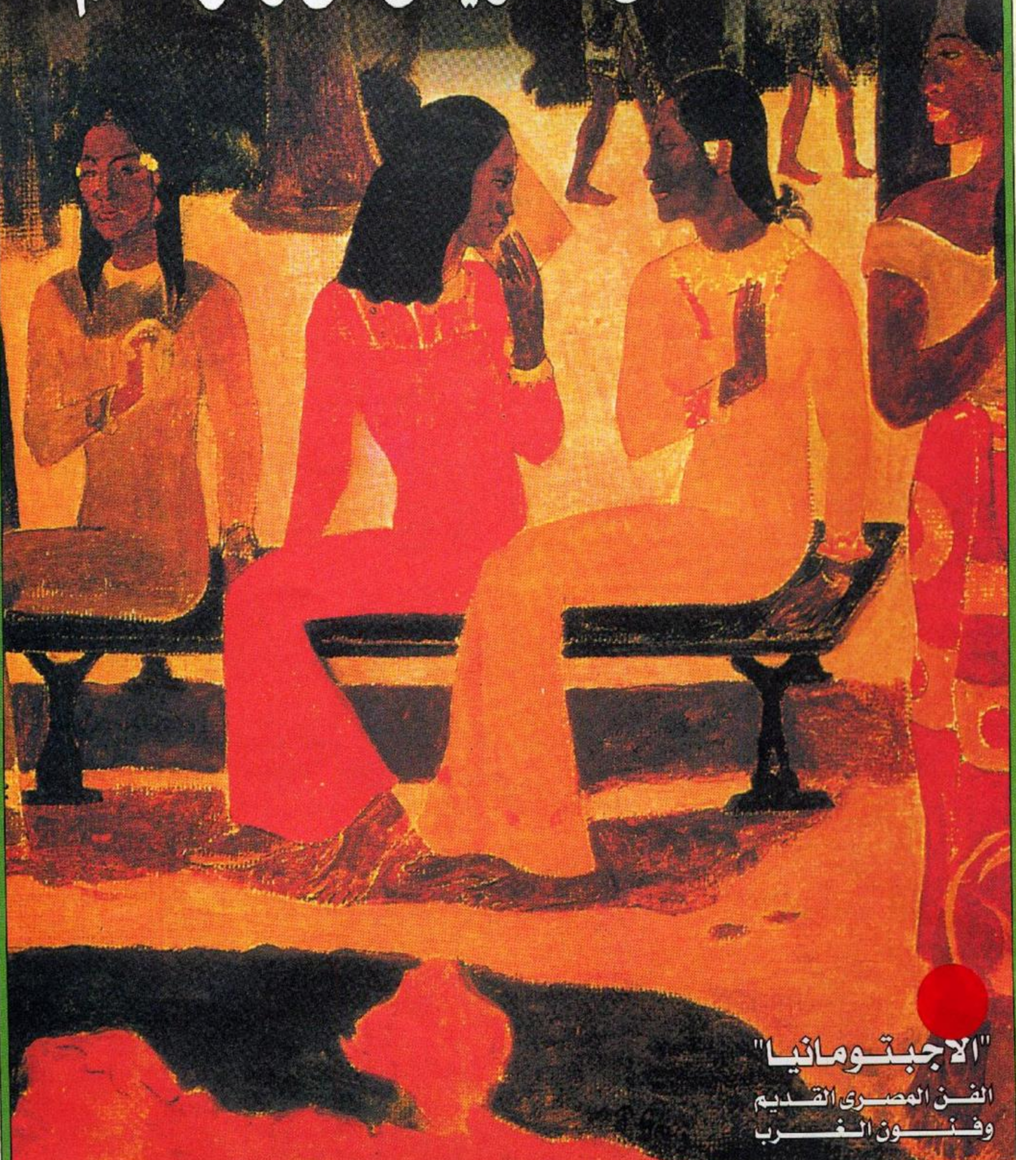
فى الثقافة والسياسة والفكر

مجلة شهرية . العدد السابع والخمسون . السنة الخامسة . أكتوبر ٢٠٠٣ . الثمن عشرة جنيهات

Weghat Nazar - Volume 5 - Issue 57 - October 2003

محمد حسنين هيكل

القرار السياسى الأمريكى فى زمن قادم !



"الاجبتومانيا"

الفن المصرى القديم

وفنون الغرب

رئيس التحرير
سلامة أحمد سلامة

رئيس التحرير الفنى
حلمى التونى

مدير التحرير
أيمن الصياد

الكتب
وجهات نظر
فى الثقافة والسياسة والفكر

تصدر عن:
الشركة المصرية للنشر العربى والدولى

رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم المعلم

السنة الخامسة
العدد السابع والخمسون
أكتوبر ٢٠٠٣

عضو مجلس الإدارة المنتدب للإنتاج
أحمد الزيادى

البحوث والمتابعة
هديل غنيم

محتويات العدد :

كتاب العدد :

- إبراهيم عبدالكريم.. باحث فلسطينى.
- أحمد إبراهيم محمود.. باحث فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- أيمن الصياد .. صحفى.
- بى دابليو سنجر .. باحث أمريكى فى السياسة الخارجية والأمن القومى.
- جلال أمين.. أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية فى القاهرة.
- حسين زهدى.. رئيس هيئة الأرصاد المصرية الأسبق.
- دنيس داتون . أستاذ فلسفة الفن بجامعة كانتربرى بنيوزيلاندا
- سلامة أحمد سلامة .. صحفى.
- السيد يسين.. مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- صفوت الزيات.. محلل عسكرى.
- طارق البشرى.. كاتب ومؤرخ.
- عزالدين نجيب.. ناقد وفنان تشكيلى.
- محمد حسنين هيكل .. صحفى
- محمد المهدى.. مستشار دار الآثار الإسلامية بالكويت.

رسوم العدد للفنانين :

محمد حاكم - سعد الدين شحاتة

يحظر النسخ أو الطبع أو التصوير على دعامات ورقية أو عبر الحاسبات لكل أو بعض المقالات المنشورة أو أجزاء منها، بغير إذن كتابى مسبق من الناشر.

المراسلات :

الشركة المصرية لنشر العربى والدولى
٢ ميدان طلعت حرب . القاهرة . جمهورية مصر العربية
ت : ٢٩٣٠٤٩٠/ ٣٩٣٠٤٩٢/ ٣٩٣٠٤٣٦ - فاكس ٣٩٣٠٤٩٨ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى (التحرير):e--mail. info@alkotob com
الموقع على الإنترنت: www weghatnazar.com

الاشتراكات :

السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) شاملة أجرة البريد . داخل مصر: ١٠٠ جنيه مصرى - اتحاد بريد عربى: ٦٠ دولاراً أمريكيا - أوروبا وأفريقيا: ٧٠ دولاراً أمريكيا - أمريكا وكندا: ٨٠ دولاراً أمريكيا . باقى دول العالم: ١٠٠ دولار أمريكى.

إدارة الاشتراكات: ٨ شارع سيبويه المصرى . ص . ب : ٢٣ البانوراما . مدينة نصر هاتف: ٤٠٢٣٣٩٩ . فاكس ٤٠٣٨٥٤٦ . e-mail: weghat @alkotob.com

ثمن النسخة :

فى مصر ١٠ جنيهات مصرية . السعودية ٢٠ ريالاً - الكويت ١.٥ دينار - الإمارات ٢٠ درهماً - البحرين ديناران - قطر ١٥ ريالا - عمان ريالان - لبنان ٥٠٠٠ ليرة . سوريا ١٥٠ ليرة - الأردن ديناران ونصف - ليبيا ديناران - الجزائر ٣٠٠ دينار - المغرب ٣٠ درهماً - تونس ٤ دنانير . اليمن ٣٠٠ ريال . فلسطين ٢ دولارات.

Austria, France, Germany and Italy: EURO 6 United Kingdom £ 3 - USA $5.

طبع بمطابع الشروق بالقاهرة

تعبر المقالات المنشورة عن آراء مؤلفيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأى «وجهات نظر» إلا إذا أشارت إلى ذلك صراحة

نون

زيــارة جديدة لهيكل...

بين الصحافة والسياسة والثقافة

■ يعرفه معاصروه وتلاميذه بأنه صحفي وسياسي بلغ القمة بين أقرانه.. ولج السياسة من باب الصحافة، وخرج من السياسة أيضا من باب الصحافة.. ولكنه ظل يمارس حرفة الصحافة منذ أدركته في بواكير شبابه، فابتنى بقلمه وموهبته صرحا شاهقا من الشهرة التي غطت أرجاء العالم العربي والمحيط الدولي، لا يكاد ينازعه فيها أحد إلى هذه اللحظة وفي المستقبل المنظور.

ويقول عنه ملايين القراء والمتابعين للشأن العام، إن عيونهم وعقولهم تفتحت على ما صاغته مقالاته وكتبه من أفكار وآراء، ومن تحليلات ومعلومات، شكلت الوعي السياسي والاتجاه الفكري لأجيال عديدة تتابعت على امتداد نصف قرن.. ومازالت كلماته وآراؤه تبدد ظلام الحيرة والعتمة التي تخيم على العقل العربي، في ظروف غاب عنها المنطق واضطربت فيها الأحكام.

أما هو فيقول عن نفسه، لو سئل، إنه صحفي.. أتاحت له الظروف أن يكون شاهدا على الأحداث في مرحلة تاريخية معينة، ولكنه قبل ذلك وبعد ذلك لا ينسى صميم مهنته، وهي التعامل مع الأخبار والحقائق والمعلومات، وأن مهمته في النهاية أن يقول كلمته ويمضي.. تاركا للتاريخ أن يصدر أحكامه، وقتما تسمح الظروف وتنزل الأستار وتتكشف الحقائق.

ولا يوجد من تنطبق عليه هذه المقولات من الشخوص والرموز والأسماء التي تحيط بنا غير شخص واحد، حكمت عليه المقادير بالظروف والموهبة والعمل الشاق، أن يكون مصدرا للإشعاع والتنوير في الفضاء الإعلامي السياسي الواسع للمنطقة العربية وهو الأستاذ هيكل.. الذي عرفه القاصي والداني بهذا الاسم، فأصبح علامة على نزاهة القلم، وعمق الرؤية، والإحاطة الدقيقة بما يجري في العالم من أحداث وتطورات، مع قدرة لا تبارى في تحليلها واكتناه أعماقها واستشراف آفاقها، والتنبؤ الواعي بما يحمله المستقبل من إرهاصات!

يحتفل الأستاذ هيكل ونحتفل معه بعيد ميلاده الثمانين، أمد الله في عمره، وهو يقف فوق قمة هرم شامخ من العمل المثمر، والإنتاج المتدفق، والعلاقات الإنسانية الرحبة.. التي وضعته في مصاف كبار الصحفيين العالميين، فتحولت الصحافة على يديه إلى فن للتثقيف السياسي، يثريها بالحوار والنقاش والترحال، وبالاطلاع الواسع والملاحظة المباشرة، وبالفهم العميق لطبائع الأمور واحتياجات البشر. وقد حافظت له الصحافة برغم ذلك على موقع فريد في عالم السياسة، الذي وجد نفسه يخوض دهمته في ظروف غير عادية من تاريخ مصر والعالم العربي، وذلك من موقع المسئولية الأخلاقية التي يمليها الضمير الصحفي: مسئولية وضع الحقائق والمعلومات أمام الناس بأمانة ونزاهة. وحين وجد نفسه - كصحفي - طرفا في عملية مخاض لثورة تطمح لتغيير أوضاع سياسية فاسدة، لم يتردد في الوقوف إلى جانبها والانغماس في تيارها الجارف.

وعلى امتداد أكثر من ٢٢ عاما (١٩٥٢ - ١٩٧٤) هي عمر مشاركته السياسية المباشرة في أحداث ثورة يوليو وتقلباتها، حمله تيارها إلى لحظات الصعود والهبوط في مسارها، واتفق واختلف مع الأجنحة المتصارعة فيها، فأسهم في صياغة الجانب الفكري والثقافي من تحولاتها، واصطدم كثيرا بممارساتها التي لم يكن يرضى عنها. ولكنه بقي مخلصا ومؤمنا بعبدالناصر، الرجل الذي قادها وصنع نجاحها وفشلها، وانتصاراتها وهزائمها.. وهو لم يكن إيمانا أعمى، بل كان إيمانا يقوم على فهم وإدراك كاملين بأن القادة والأبطال الذين تلقى على كاهلهم صناعة التاريخ هم أيضا بشر، وليسوا قديسين لا يجوز عليهم النقد.

لم يحظ الدور الذي قام به هيكل - الصحفي - في ثورة يوليو بالتقييم الموضوعي المحايد حتى الآن. بل اتخذ الكثيرون من موقعه الفريد إلى جانب عبدالناصر سبيلا إلى الطعن عليه، واتهامه بأنه احتكر دور الصحفي الأوحد.. على الرغم من وجود عدد من كبار الصحفيين الذين اقتربوا بنفس الدرجة من عبدالناصر.

ولكن واقع الأمر هو أن هيكل - ربما بحكم الموهبة والخبرة والاطلاع على تجارب الصحافة العربية المتقدمة واحتكاكه المباشر بعدد من كبار الصحفيين العالميين، واتساع نطاق الرؤية لديه - ارتفع بفن الممارسة الصحفية إلى مستوى الفعل الثقافي، وحرص على أن ينأى بالصحافة عن أساليب الابتذال السياسي والمهني التي أصبحت الآن للأسف مدخلا للاقتراب من السلطة والحصول على عطاياها والصعود في سلم العمل الصحفي. وبينما نجح هيكل في أن يجعل الصحافة مدخلا وهدفا نبيلا للثقافة السياسية، فقد بقي إنتاج المعرفة لديه من خلال تقديم قراءة نظرية للممارسة السياسية، أو عن طريق استباق القرار السياسي، أو تحليله وتبريره في ضوء الضرورات والظروف الواقعية والمعلومات التي يجهلها أو يحجبها صانع القرار أحيانا استهانة بذكاء الناس أو خوفا منه، هو شغله الشاغل، وهمه الأول، وموئل تميزه، ومجال تفوقه. بحيث أصبحت حاجة صانع القرار إليه أكثر وأشد من حاجته كصحفي إلى صانع القرار.

ولعل هذا هو مصدر تفرده. ولهذا لم يكن غريبا أن تظل علاقاته متصلة بمعظم الرؤساء والملوك والحكام العرب الذين عرفهم وعرفوه: يسعون إليه بقدر سعيه إليهم، وأن تمتد علاقاته وصداقاته إلى دائرة واسعة من كبار الصحفيين والمفكرين والمسئولين في عواصم الغرب ممن تتاح لهم فرصة الاطلاع على دقائق السياسة وأسرارها، وأن يعرف بحكم اطلاعه ومثابرته كيف يصل إلى المعلومات في مظانها ومصادرها حتى وهو بعيد عن السلطة، ليكون هو صانعها ومنتجها أو أول من يعرفها في سياق رؤية شاملة وتحليل على دقيق، غالبا ما تصدق فيه التوقعات وتصيب النتائج والتنبؤات.

لعل هذا ما يجعل هيكل بحق صحفيا أوحد، نسيج وحده، تعلو قامته فوق قامات عشرات ممن أضفوا على أنفسهم لقب الصحفي الكبير والكاتب المعروف.. يضاعف من هذا التقييم، خلو الساحة الصحفية من النماذج المضيئة والقدوة الرفيعة، فضلا عن الانهيار الشديد الذي لحق مستوى المهنة فأشاع روح الابتذال والانتهازية، وروج للنفعية والسطحية.

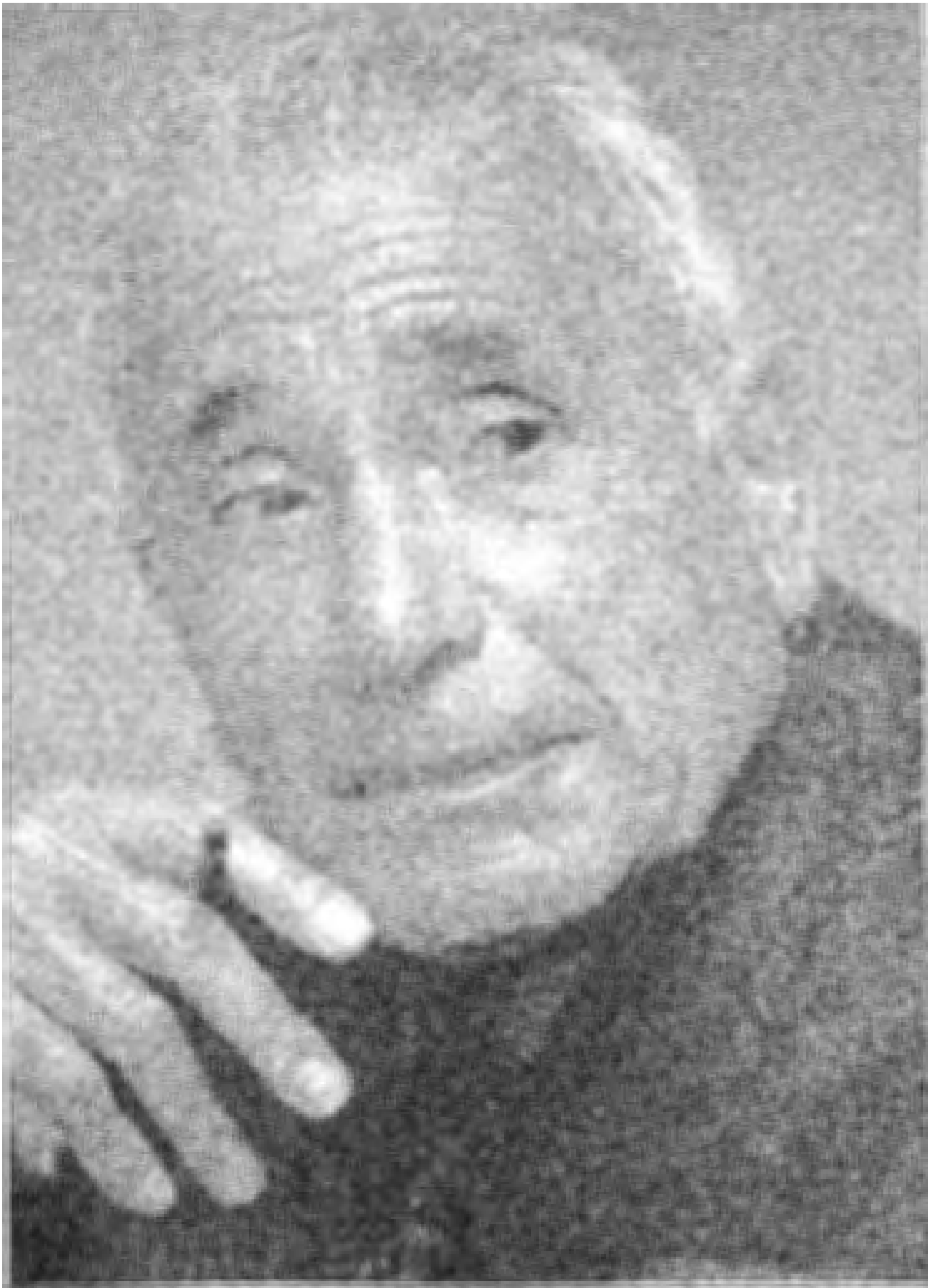
وحين أنجز هيكل مهمته إلى جانب عبدالناصر ونفض يده من السياسة باختياره وكامل إرادته، بعد خلاف حاد مع الرئيس السادات، اتسع أمامه أفق الصحافة ليصنع جسرا للتأثير في ميدان السياسة، يعبر فوقه بالفكر والعلم والمعرفة، ويصل بتأثيره في مجريات الأمور إلى ما تعجز الممارسات السياسية المحترفة عن الوصول إليه.

ولا يذكر هيكل إلا ويذكر له ارتقاؤه بأسلوب الكتابة الصحفية والعناية بجمال اللغة وموسيقى التعبير، واحتفاؤه الشديد بالأدب العربي قديمه وحديثه، وبالآداب والكتابات العالمية التاريخية. وهو يدرك أن الصحافة العربية لن تستطيع أن تقف على قدميها في مجال المنافسة والتأثير إلا إذا اكتملت لها أسباب الحرية سواء في الحصول على المعلومات أو في التعبير عن الرأي، إلا إذا توافرت لها أدوات التقدم التقني. وقد شهد المقال الصحفي على يديه في هذه المجلة تطورا متميزا، فيما يعرف بالمقال المستطرد، الذي يجمع بين المعلومة والقصة والتحليل والتعليق والتقرير وسائر أشكال الفنون الصحفية المعروفة. ولكنه يرى دائما أن المعلومات تسبق الرأي. ويستشهد في ذلك بمقولة للصحفي الأمريكي الكبير آرثر سولزبرجر مؤسس «نيويورك تايمز» يقول فيها: «إن رأي أي إنسان في أي قضية لا يمكن أن يكون أفضل من نوع المعلومات التي تقدم في شأنها». وتلك باستمرار كانت ميزة هيكل ومناط تفوقه.

خاض هيكل معارك سياسية وصحفية عديدة، واختلف واتفق معه كثيرون، وبعض الخلافات كانت مع أقرب أصدقائه، وبعض الاتفاقات كانت مع ألد خصومه. ولكنه أبقى على الجانب الإنساني في علاقاته بعيدا عن نوازع الانتقام والثأر، وقدر في بعض الأحيان أن حدة المنافسة، وبعض الغيرة والحسد قد تعمي المرء عن الالتزام بالحد الأدنى من أدب الحوار وثقافة الخلاف والاختلاف. وحاول في ظروف عاصفة أن يحمي أصدقاءه وتلاميذه من عسف السلطة وصراع الأجنحة التي مالت بالثورة في أواخر أيامها.

بقي هيكل حتى بعد خروجه من الأهرام ومن مواقع السلطة، أكثر شموخا من الذين استذلوا أنفسهم لها، محافظا على شبكة واسعة من الأصدقاء والتلاميذ، لا يبخل عليهم بالنصح والمشورة والرأي وفي زمن حافل بالعواصف والتقلبات، وتتساوى فيه الرءوس والقامات إلا فيما ندر. لا يملك المرء إلا أن يحيي عطاء هذا الصحفي الكبير والمفكر السياسي العملاق، الذي قدم ومازال يقدم للملايين من قرائه عصارة عقل مثقف مستنير، ارتفعت حرفة الصحافة على يديه إلى مستوى الفعل الثقافي، ولا يملك المثقف مهما تقدمت به سنوات العمر أن يضع قيودا على حصاد فكره، وهو ما لا يسع هيكل إلا أن يلتزم به أمام الملايين من قرائه ومحبيه وأصدقائه مادام الله قد وهبه نعمة الصحة والعافية والعمر المديد.

سلامة أحمد سلامة



تصوير: محمد مسعد

محمد حسنين هيكل

....لمـــــــاذا؟

طـــارق الـــبـــشـــرى

[١]

يمثل الأستاذ محمد حسنين هيكل قدراً من الثبات في الموقف الفكرى والرؤية السياسية. لا أظن أحداً يفوقه فيه في حياتنا السياسية الثقافية المعيشة. وهو ثبات لم يضعفه ما يلحظ من تنوع في كتاباته ومن تعدد لزوايا المعالجة ومن مرونة أملتها تغيرات الأحداث. ولعل هذا القدر من الثبات هو ما جعل أعماله على هذا القدر من القابلية للتراكم، تراكم الخبرات في مجال التكوين الذاتي للكاتب، وتراكم التأثير والفاعلية في مجال الحياة السياسية الثقافية. لذلك صارت كتاباته أو محاضراته عندما تظهر للرأى العام المتابع تمثل حدثاً من أحداث السياسة الجارية، بما لا تجد له مثيلاً بهذا القدر، في زماننا ومكاننا هذين.

وهيكل يعتبر كاتباً يعبر للمستويات الثقافية المختلفة. أقصد أنه ليس محصوراً في مستوى ثقافي محدد من القراء، لأنه تمرس على أن يجمع قراءه من بين قارئي الصحيفة السيارة وقارئي الكتاب. لذلك تجد كتبه وكل منها ضخم يدور حول الأربعمائة صفحة، تجدها في واجهات المكتبات المتخصصة التي يقصدها طلاب المعارف العميقة، كما تجدها في أكشاك المطارات ومحطات السكك الحديدية والمصايف. فهو من القليلين الذين جمعوا بين القارئ العام والقارئ الخاص.

وانا أقصد بالقارئ الخاص هنا القارئ الذى تخصص في متابعة الجهود الفكرية والحركية المتعلقة بالشئون السياسية والاجتماعية وتتشكل منه نخبة المثقفين في هذا المجال. أما القارئ العام، فلا أقصد طبعاً كل من يعرف القراءة والكتابة، ولا أقصد كل من حصل على شهادة عالية، إنما أقصد نخب المهنيين والمشتغلين بالأعمال الذهنية في مجالات المعارف المختلفة بعلومها وفنونها التطبيقية، سواء من رجال المهن ورجال الأعمال، وهم أولئك الذين تستغرقهم تخصصاتهم المهنية وأعمالهم التى يمارسونها في تخصصات معينة أو في مجالات عمل محددة. تستغرقهم عن المتابعة الدءوب لقضايا السياسة والشئون العامة في المجتمع. ومن هؤلاء في المدى الطويل أو المتوسط تتشكل توجهات الرأى العام وتتحدد مسيرة المجتمع. ومن يصل إلى هؤلاء ويتكون جمهور قرائه منهم أو جمهور المتلقين عنه، إنما تكون إسهاماته ذات أثر كبير في تشكل فكر النخب الاجتماعية كلياً.

هذا النوع من القارئ العام، هم أذكياء ومتعلمون تعلماً رفيعاً وهم متمرسون في أعمال عقلية وعلمية ويتعاملون مع الواقع الحي، والغالب فيهم أنهم طلعة يتطلعون للمعارف الخاصة ببلدهم وجماعاتهم، ولكن تشغلهم تخصصاتهم عن المتابعة اليومية الدقيقة والنشيطة لما تستوجبه الشئون العامة من متابعات فنية وعلمية ترضى مستوياتهم العقلية وعادات نظرهم في شئون الواقع والحياة. و«هيكل» يصل إلى هؤلاء دائماً بإشباع ثقافي يبقيهم دائماً مشكلين القاعدة الأساسية لجمهوره.

وقد يسر «لهيكل» هذا الوصول أنه اشتغل بالصحافة السياسية من بداياته العملية، والصحافة من فنون الإخبار، ولكن ثمة درجات من «الإخبار» تتراوح لدى الصحفيين، من حيث اختيار الحدث المُخبر عنه ومن حيث ربطه بأحداث أخرى، تتراوح في مدى الدلالة ونوعها التى ينقلها الخبر للقارئ. وكما أن الأديب أو الفنان يعبر بالحركة الواحدة أو بالعبارة الواحدة أو بالخط واللمحة الواحدة، يعبر بأى من ذلك عن معنى عام ومن وضع يكون متكاملاً أحياناً، كذلك فإن المفكر أو الكاتب المتمرس يمكنه أن يعبر «بالخبر» المختار في السياق المختار عن معان كثيرة يشرح بها الواقع الحاصل أو يحدد بها الموقف المطلوب.

وإن أنسى لا أنسى محاضرة ألقاها هيكل في معرض الكتاب بالقاهرة في ١٩٩٥ وطبعت في كتيب من أربعين صفحة عن «باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين» تضمنت عدداً قليلاً من المواد كان أحدها أن نسبة النمو الاقتصادى في مصر تدنت في ١٩٩٠ إلى ٥٤,٢٪، ثم في ١٩٩١ إلى ٣٧,٢٪، ثم في ١٩٩٢ إلى ٨,١٪، ثم في ١٩٩٣ إلى الناقص بنسبة ١٪. أما الخبر الثانى فهو يتعلق بتركز الثروات في مصر إذ يملك ٥٠ فرداً كل منهم ما بين ١٠٠ . ٢٠٠ مليون دولار، و١٠٠ فرد كل منهم من ٨٠ إلى ١٠٠ مليون دولار، و١٥٠ فرداً كل منهم ما بين ٥٠ إلى ٨٠ مليون دولار.. إلخ. وذلك مقارناً بما ذكره من أن نسبة النمو كانت في المتوسط بين عامى ١٩٥٦ . ١٩٦٦ هى ٦,٧٪، ومقارناً بأن متوسط دخل الفرد في مصر في بداية الثمانينيات كان ٦٧٠ دولاراً في السنة، وصار في بداية التسعينيات ٦١٠ دولارات في السنة.

ثم تكلم عن العنف في إدارة الشئون السياسية الداخلية، تكلم عنه بلغة الأرقام أيضاً باعتبار أن مصر في ١٩٩٤ كان لديها خمسون معتقلاً بين الناس كل يوم، وخمسة قتلى كل أسبوع بسلاح الإرهاب أو سلاح الدولة، وثلاثة يعلقون على حبل المشنقة كل شهر «ممن حكمنا بتطرفهم». ثم تكلم عن «الباب» وهو رئاسة الجمهورية كمنصب وموقع تزيد خطورته في مصر عن مثيله في أمريكا أو في فرنسا، وأشار أن في البيت الأبيض الأمريكى ٢٤٠ مستشاراً للرئيس كل منهم معروف بإسهامه العام ومسئوليته رغم أن الرئاسة في أمريكا يساندها ويقف بجوارها برلمان من مجلسين فيه حزبان متوازيان، ثم أشار إلى نظام الخلافة في الرئاسة وضرورة أن توضع له قواعد فلا يجرى بالوصاية إلى الأبد. وهكذا في هذا العدد المحدود من البيانات أوضح ملامح وضع كامل ومشاكله السياسية والاجتماعية.

إن التقاط الملامح العامة للوضع الاجتماعى السياسى كله في ترابط أوضاعه الاجتماعية والسياسية والأمنية والمؤسسية التنظيمية هو عملية ليست مجرد عمل صحفى إخبارى وليست مجرد تقديم خدمة جارية للقراء، وليست عملاً تاريخياً رغم غزارة ما يمكن أن يعتبر مادة تاريخية في كتبه ومؤلفاته. ولكنها كل ذلك بوصفها وسائل لتحديد موقف ولبيان توجه وللإشارة إلى وجوه أزمات المجتمع وطرائق حلها، وهذا موقف سياسى وممارسة سياسية أصيلة، وهذا أهم ما يميز كتابات محمد حسنين هيكل.

[٢]

وهيكل بهذا ظاهرة سياسية في حياتنا الثقافية والسياسية. وهو شديد الشعور بواقع الأمة الحاضر، وهو يوظف كل ملكاته الفكرية والفنية والمهنية في تتبع مجريات الأحداث، وفي بيان حال الأمة، ويشرح بيان الحال هذا بما يكاد يصل بالقارئ وبالمتلقى إلى حكم صريح على سياسات تتبع ومواقف تتخذ وأوضاع تطرأ. ومع هذا الحضور الشديد، الذى أرجو من الله سبحانه أن يبقيه، لم أكد أتبين دلالة واضحة عن خبر اعتزاله. وآثرت أن أتعامل مع هذا الخبر وفقاً لما اعتاد من أن يكون «سحابة صيف عن قليل تقشع» كما يقول الشاعر الأندلسى.

ولا يملك أحد أن يثنيه عن قرار يتخذه فيما أظن، ولا أظن أحداً من قبل ملك عليه أمراً من هذا النوع، سيما قراراته المهمة، وأولها ما نعرف من اعتزاله العمل الرسمى في إدارة الصحف القومية وذلك في ١٩٧٤، ثم قراره ذو الطبيعة المستمرة وهو ألا يترك مصر رغم موقفه المعارض للحكومة في السبعينيات، الذى بلغ قدراً من الحدة شديداً. وهو قرار كان يستوعب الخصائص العميقة المندسة في تلافيف الحالة المصرية من تاريخ قديم، فمنذ قامت الدولة المصرية الحديثة، لم ينجح معارض سياسى في استبقاء أثره السياسى والمعنوى على جمهور الرأى العام المصرى، إذا كان ترك مصر وأعمل نشاطه السياسى من خارج حدودها.

ومن جهة أخرى، فإن شدة الحضور من حيث الاهتمام بقضايا الأمة ومتابعة وقائعها، ومن حيث اتخاذ المواقف الفكرية والسياسية أو الإرشاد إليها، هذا الحضور الفعال لا يفضى إلى الاعتزال ولا يتناسب معه، إلا أن يكون الاعتزال موقفاً يتخذ، أو علامة على رفض واقع أليم. إن بلوغ سن معينة لا يعنى شيئاً في ذاته، قد يكون له أثر في



نظم لوائح الحكومة والعاملين. ونظم القوانين التى يستبدل بها موضوع الحالة ببلوغ عدد سنين محدد لسهولة التعامل بين الناس، بمثل ما تقول أن بلوغ الرشد يكون بتمام بلوغ الشاب اليوم رقم ٣٦٥ من السنة الشمسية رقم ٢١ من مولده، وهو فى اليوم السابق مباشرة لم يكن رشيداً. وكما صرنا نحترم جداً وصول أى عدد إلى رقم عشرى يرد به أحد الأصفار على يمين رقم صحيح. ونرتب على ذلك آثاراً كما لو كان الرقم حدثاً فى ذاته. ولكن كل ذلك إن جاز فى تحرير القوانين فهو لا أثر له فى قياس الفاعلية وأحجام التأثير.

والحاصل أننا مادمنا نتكلم عن «هيكل» بوصفه ظاهرة سياسية، فقد وجب علينا أن نتحدث عن الظاهرة لا عن الشخص. أو على الأقل لا يصرفنا الاحتفاء به شخصاً عن أن نهتم بدراسته «كظاهرة». ولا شك أن من حقه علينا أن نحتفى به، وقد صرنا به أوسع معارف وأدق تبيناً. ولكن الأهم فى ظنى أن ندرسه.

وكنت تساءلت فى مقال لى «بالهلال» فى مارس ١٩٩٩ عما إذا كان قد آن الأوان لكى تنظم دورة علمية يعد لها بما يناسب من موضوعات وباحثين ومن فترة إعداد تمكن من الإعداد الجاد للموضوعات العلمية. ندوة من هذا النوع الثقيل والعميق الذى اعتاد مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت على الحشد العلمى المنظم له، وذلك لدراسة أعمال هيكل عبر العقود الخمسة الماضية. وقلت أنه فى ظنى لقد آن أوان ذلك. لأن ذلك واجب علينا لأنفسنا ولفكرنا السياسى العربى. ثم أثرت الدعوة لذلك مرة أخرى فى سبتمبر سنة ٢٠٠٠ بذات المجلة. ولعل صوتى الخفيض لم يصل إلى الأسماع، لأنى لم أعتد على الحديث فى مكبرات الأصوات.

إن وجه اللزوم هنا يرد أيضاً من أننا نريد أن نستجمع لبلادنا العربية عناصر الموقف الوطنى الذى يمكن من الذود عن حياض شعب صارت نهباً للمعتدين، وصار بعضها كما يقول عمرو بن العاص «كبيت الزانية يؤتى من كل مكان». نحن نريد أن نستجمع لا عناصر المقاومة فقط، ولكن أن نستعيد لأنفسنا ولبلادنا ولشعوبنا أركان العصمة والمنعة. وعندما نزمع على ذلك يكون مستحيلاً ألا نستفيد مما أفصح عنه «هيكل»، وبوجه خاص ما كتبه فى السنوات الخمس الأخيرة، وبوجه أخص ما كتبه فى الأشهر الستة الأخيرة، وما يستجد إن شاء الله تعالى.

[٣]

اختص هيكل مجلة «الكتب وجهات نظر» بكتاباته منذ صدورها وعلى مدى ستة وخمسين عدداً شهرياً حتى الآن. وما أكتمل منها فى إطار معين جمع فى كتاب، فصارت أربعة كتب حتى الآن، والخامس تحت الإكمال فيما يبدو. ومن يتابع هذه الكتابات يعرف إلى أى مدى كانت صفحة الحاضر مبسوطة، حتى بالنسبة لما يتعلق بأحداث تاريخ قريب مضى وشخصيات طواها الموت. فعندما كتب عن الحسين ملك الأردن بعد وفاته، ذكر أدواراً له قام بها فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى، وكان لها أثر فى الإضرار بالجانب العربى، ثم ذكر أن الملك كان يتقاضى مليون دولار سنوياً من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وفى حديثه عن الملك الحسن الثانى ملك المغرب ذكر مدى حرص الملك على أن تنعقد مؤتمرات القمة العربية والإسلامية على أرضه، وأن هذه المؤتمرات كانت تسجل مداولاتها بواسطة جهاز الموساد الإسرائيلى، وإن انعقدت لديه مؤتمرات القمة العربية فى ١٩٦٥، ١٩٦٩، ١٩٧٤، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٩، كما انعقدت لديه مؤتمرات القمة الإسلامية فى ١٩٦٩، ١٩٨٢، ١٩٩٤. ونحن هنا لسنا أمام تاريخ مضى، إنما نحن أمام حاضر معيش وأمام احتمال أن يكون من رؤساء الدول من يتقاضى راتباً شهرياً من وكالة مخابرات ومن يكون أداة تجسس من الأعداء. ولا أتصور إن كان الظن قديماً يتجاوز حدود الارتباط بالمصالح السياسية والاقتصادية بين رؤساء ما ومصالح دول استعمارية طامعة.

وكانت المرة الوحيدة فيما أعرف، التى رأينا فيها هيكل يعرض رواية قصصية، هى رواية «العملية هيرون»، وقد عرضها لأنها قصة أغرب من الخيال ومن ثم وجدها «أقرب إلى الحقيقة». وقد كتبها أحد رجال المخابرات الأمريكية بحسبانها «رواية»، وهى تحكى كيفية تجنيد الموساد الإسرائيلية لأحد الرؤساء الأمريكيين، لأنهم لا يكتفون أن يكون مؤيداً، إنما من الضرورى أن يكون عميلاً تحت الأمر، وبهذا تجرى صناعة رئيس والسيطرة عليه. وهى قصة ينقل بها الخيال السياسى فى الشئون الدولية إلى رؤى وتصورات لم يكن يبلغها من قبل.

ونحن بهذا التاريخ الحقيقى لقادة ورؤساء حكموا شعوبهم عشرات السنين وبهذه الإضافة الخيالية التى هى أقرب إلى الحقيقة نكون أدق إدراكاً لواقع أحوالنا، فيكون ثمة احتمال واقعى أن تكون دول وشعوب فى العالم تحكمها أجهزة مخابرات أجنبية حكماً مباشراً، وأن من بلادنا العربية من تحقق فيه هذا الاحتمال. وعلينا أن نعد أفكارنا فى ضوء احتمالات تتضمن هذا الأمر، فتتعدد أمامنا مجالات الرؤية وإمكانات التفكير فى الحلول.

فمثلاً، عندما يكون النفوذ الأجنبى معتمداً على هذه العلاقات الشخصية من السيطرة المنفردة، فهو فى الغالب يعتمد على الإفساد وتسلسل حلقاته، ولهذا الأمر نوع مواجهة. أما عندما يكون مستنداً إلى علاقات موضوعية بعيدة المدى لفئة طبقية أو لتكوين مؤسسى، فإن معالجة هذا الأمر تحتاج من المعنيين به إلى أساليب أخرى وأدوات عمل مختلفة. ويكون هذا ما يتعين أن ينشغل به المعنيون من ذوى الفكر وأصحاب الحركات السياسية والاجتماعية. ومن هنا ترد وجوه النفع وأعمال الفكر.

ومن جهة أخرى، فنحن مثلاً نعرف من عناصر قيام المشروع الصهيونى فى أرض فلسطين ما نعرف، وهيكل على مدى تاريخه الفكرى والسياسى قدم أغزر ما قدم من المواد التاريخية والسياسية فى هذا المجال، ويمكن القول إنه ينتمى إلى هذه المرحلة التاريخية التى صار فيها الصراع العربى الإسرائيلى هو الصراع الحاكم لتاريخ المنطقة العربية كلها ومصر منها على مدى النصف الثانى من القرن العشرين، وإلى مدى لم تستطع بعد أن تتبين نهاياته. وهو فى هذا المجال أدى دور جماعة بأسرها. وأدى ويؤدى من فروض الكفاية فيه ما تنوء به العصبة أولى القوة من الرجال.

ونحن نجد مثلاً فى «الكتب.. وجهات نظر» قراءته للوثائق الإسرائيلية التى أفرج عنها وعرضت للباحثين، ويفرد لها مائتين وخمسين من صفحات الكتب، للعرض والتحليل لهذه الوثائق، وبخاصة محاضر مجلس وزراء إسرائيل من ١٩٥١ إلى ١٩٦٦، وبهذا يذكر من نسى من ساستنا وأولى الأمر فينا، أن مصر كانت ولاتزال هى طلبة إسرائيل، وهى الطرف المركزى فى الصراع العربى الإسرائيلى من بدايته وحتى الآن، «وذلك بصرف النظر عن تباين التوجهات والسياسات والخيارات التى اعتمدتها مصر على امتداد أربعة عهود: مرحلة النظام الملكى، ثم المراحل الثلاث لثورة ٢٣ يولية وبعدها: من جمال عبد الناصر

عندما نريد أن نحتفى بشخص فليس أكثر احتفاءً به من التذكير بأعماله. وعندما نريد أن نقدر شخصاً فلنتقع بأعماله. وعندما نريد لشخص أن يفرح، وهو من حقه أن يفرح، فلنذكره بأعماله

إلى أنور السادات، وأخيراً حسنى مبارك».

وإن مصر حتى أيام فاروق كان الإسرائيليون يتحسبون لها، لأنها إن لم تكن تهديداً متحققاً فهى تهديد كامن. ويذكر أن بن جوريون وضع استراتيجية إسرائيل إزاء مصر فى أربع نقاط، أولها أن تلزم مصر حدودها وتظل وراءها، ثانياً أن تمنع مصر عن عقد تحالفات مع بقية العالم العربى وخصوصاً سوريا ثم السعودية والعراق، ثالثاً ضرورة توسيع العازل الصحراوى بين مصر وإسرائيل ليشمل سيناء المصرية، رابعاً، عندما تقبع مصر وراء حدودها وتترك إسرائيل وشأنها فإن إسرائيل يتحتم عليها أن تعطى نفسها كل المزايا المتوفرة استراتيجياً لمصر، وهى الموقع بين القارات الثلاث والبرزخ بين البحرين.

ونحن عندما نقرأ ذلك ونشاهد أحداث الحاضر، نعرف أين نحن الآن وأين نقف منذ وقع رؤساؤنا معاهدة كامب ديفيد فى ١٩٧٩ وحرصوا على الإطاعة الكاملة لكل ما وضعت من خطوط حمراء، ونعرف لماذا خفض الليث المصرى رأسه ووضع ذيله بين رجليه. ولماذا لم نعد نستعمل لفظ «الأمة العربية» فى أى من تعبيراتنا الرسمية رغم النص عليها فى الدستور، ولماذا استعملنا بدلاً عنها لفظ «الشرق الأوسط».

والحديث يوضح إلى أى حد يعتبر السلام مستحيلاً، وبوجه الخصوص بين مصر وإسرائيل، والحديث يوضح إلى أى حد وقعت مصر فى إطار المخطط الاستراتيجى الإسرائيلى. ونحن عندما نقرأ ما كتبه هيكل فى موضوع آخر يتعلق «بالعربى التائه» الذى حل فى ٢٠٠١ محل اليهودى التائه، نجده يشير إلى درس الحرب العالمية الثانية الشهير، إذ كانت سياسة التهدئة التى اتبعها شمبرلن رئيس وزراء بريطانيا مع أطماع هتلر التوسعية فى ميونخ هى السبب الرئيسى لقيام الحرب العالمية الثانية التى دامت ست سنوات وراح ضحيتها ٦٢ مليون قتيل (كنت أظن قبل ذلك أنهم ٣٢ مليوناً فقط)، وأن الدرس السياسى المتخذ هنا هو أن سياسة التخاذل تطمع المعتدين للمزيد من العدوان فيقوى احتمال الحرب الأشد.

المثل معروف مشتهر ولكن إثارته بالنسبة لسياسة التخاذل العربية تجاه إسرائيل هى المهم الجديد، وهو الذى يثير أوجاع الجسم العربى فى حالته الراهنة. وشرح كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت ألا ينعقد مؤتمر قمة عربى بعد مؤتمر ١٩٩٠ الذى أعقبه تحول معركة إخراج العراق من الكويت إلى عملية مقصودة ومنظمة للتدمير. وأن الولايات المتحدة لم تأذن بقمة عربية أخرى إلا فى سنة ١٩٩٦ لامتصاص مفاجأة العرب باعتلاء المتشددين الصهاينة حكم إسرائيل ثم «لتمرير» قرار عربى باعتبار السلام خياراً استراتيجياً لكل شعوب المنطقة، ثم لم ينعقد إلا مؤتمر سنة ٢٠٠٠، انعقد ليوم واحد ليقرر الانعقاد الدورى السنوى للمؤتمر. ويذكر أن القصد المطلوب من الشعب الفلسطينى هو الكف عن المقاومة والقبول بأى سلام. بما يعنى - إن حدث - عزل الشام تماماً عن وادى النيل وبه يتحقق الهدف الاستراتيجى الأعلى لإسرائيل.

[٤]

الموضوع الثانى فى اهتمامات هيكل الحاضرة، أى خلال السنوات الخمس الأخيرة، هو موضوع الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن لنا أن نقول إنه الموضوع «الأول مكرر». ونحن ننتقل من خصوص الصراع العربى الإسرائيلى إلى عموم الصراع العربى الأمريكى، بحسبان ذلك تتحدد به ملامح التاريخ العربى المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية النصف الثانى من القرن العشرين. وأقصد بالصراع العربى الأمريكى، حركة العدوان الامريكى المباشر على بلادنا العربية وحركته الداعمة للعدوان الإسرائيلى وما يواجه ذلك من تحركات المقاومة العربية.

وإن السنوات الخمس الماضية شاهدت اشتداداً فى هذا الصراع واحتداماً له على نحو يتميز بزيادة معدلات التصاعد، وبوجه خاص منذ قامت انتفاضة الأقصى فى سبتمبر سنة ٢٠٠٠، وعلى وجه أخص منذ الأحداث الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى اتخذت ذريعة إلى غزو أفغانستان وتأسيس الوجود العسكرى الأمريكى فى وسط آسيا. ثم غزو العراق الذى بدأت مقدماته من سنة ٢٠٠٢ وتم فى ٩ أبريل سنة ٢٠٠٣.

أذكِّر القارئ بهذه «الخريطة الزمنية» لأنها تشرح لنا المناخ السياسى الذى كان هيكل يكتب فيه دراساته، مختاراً لموضوعاتها من هذا السياق ومستجيباً لوقائع الحاضر المعيش، ومقدماً خبراته لجمهور رأى عام يعيش بالمعاناة هذه الأحداث وتلتوى به السبل والطرق ودروب الحركة، وتتقاذفه أدوات الإعلام الحكومية الرسمية فى غالب نشاطها المخطط لتصرفه عن موجبات المواجهة والتصدى، ويبلغ بعضها إلى محاولة القول بأن المخاطر ليست من الأخطار، وأن التبعية هى صميم التحقيق للمصالح الوطنية، وأن الاستسلام هو ما به تدافع عن الأمن القومى. هكذا يُكتب فى صحف قومية واسعة الانتشار ومن مؤسسات المفروض أنها علمية ومن أقلام لديها الكثير من المعارف والقليل من الشعور بالحرج.

ولهيكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موقف يجاوز الإدانة لسياستها «الإمبراطورية»، ويصل إلى نقد أسلوب التفكير الأمريكى ذاته وطرائق التعامل، ويصل حتى إلى بيان «الجلافة الأمريكية» فى التصرفات والتصورات. (وتعبير الجلافة من عندى)، ويحكى عن كيسنجر أنه عندما أراد أن يسمع منه عن أزمة الشرق الأوسط طلب إلى هيكل ألا يحدثه عن التاريخ ولا عن الأمة العربية. أى أنه يريد أن يسمع عن مصر بغير تاريخ لها وبغير عروبة هى منها.

ثم هو يضع الولايات المتحدة فى إطار خصائص حضاريه هى أنها ليس لها تاريخ، وهى موطن وليست وطناً، ونشأت كملجأ وفضاء مفتوح وليس كدولة، ولم يشعر المهاجرون إليها أن السكان الأصليين يشكلون عقبة أمامهم فقاموا بإخلاء الأرض منهم، وظنوا أن الله خلق هذه الأرض لينتفعوا هم بها، فهى حق لمن ينتفع بها، وحازت العلم والمعارف شراء بالمال، وحققت وحدة أراضيها ودولتها شراء بالمال أيضاً.

إننا عندما نستعيد كتابات هيكل من خريف سنة ٢٠٠١ حتى الآن، نلحظ أن «الإمبراطورية الأمريكية» حصلت على أكبر الحصص من جهوده فى الشرح والإبانة، وباستثناء ما كتبه عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمناسبة مرور خمسين سنة على قيامها، وهى كتابات استغرق نشرها عدداً من الشهور، باستثناء ذلك لا يكاد اهتمامه مع قرائه أن يكون انشغل بأمر آخر غير هذه «الإمبراطورية الأمريكية» من بدء تكوينها إلى أساليب سياساتها إلى أطماعها الحاضرة، وطور فى ذلك الكثير من أطروحاته السابقة تعميقاً وإيضاحاً.

وأنا هنا لست فى مجال عرض أفكاره، فهو باليقين أقدر منى ومن غيرى على عرضها، ولكننى أحاول أن أوضح أن هذه الكتابات على مدى السنين الخمس الماضية التى اخترت أن أركز عليها فى هذا الحديث، كانت من أهم ما يمكن للعقل السياسى الوطنى العربى أن ينتفع به فى موقفه المقاوم للعدوان الحاصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية ومن دولة إسرائيل الصهيونية.

وهو فى كتاباته هذه يمضى أضواء عديدة على ما أسماه «محنة التفتيش فى الضمير الأمريكى». ورغم أنه فى بداية حديثه هذا يرسم أضلاع المأزق الذى نحن فيه، فنحن بحق لا نستطيع أن نقيم صداقة مع «الإمبراطورية الأمريكية. ومن الخطر أن ندخل فى عداء مطلق معها لأن الاصطدام بها لا تستطيع الأمة احتماله فى لحظتها الحاضرة وبطاقتها ومواردها اللحظية. وإن الاندفاع فى العداء يصل إلى كراهية عاجزة كما أن تجاهل الإمبراطورية يستحيل الصبر عليه. رغم وجوه هذا المأزق الذى يترسمه الكاتب فإن عرضه لخصائص «الضمير الأمريكى» يكشف عن أنه لا أمل لنا فى إدراك أى من وجوه التفاهم مع السياسات التوسعية للولايات المتحدة، لأنها لا تدرك معانى المفاهيم بمثل ما تعارفنا عليها. فلا الشرعية لها ذات المعنى، ولا الدين له ذات الأثر فى تكوين الإنسان، ولا النصر والهزيمة لهما ذات الدلالة بل هما عندهم بمعنى الربح والخسارة، ومفهوم السيادة الوطنية ليس له لديهم ماله لدينا من معان.

وعندما نقرأ هذا الكلام وندرك مغزاه يميل بنا الظن فيما يبدو لى، إلى إدراك أن لا طريق للحوار يمكن أن يقوم بين طرفى الصراع العربى التحررى والأمريكى العدوانى، بمعنى أنه لا يقوم حوار أساسه إثارة وجود الحق، وإنما «الحوار المادى» إن صح هذا التعبير هو الأسلوب الوحيد للأخذ والرد، فالعدوان يواجه بالسعى للإضرار أو السعى لإفشال النفع المادى الذى ينتظره المعتدى من عدوانه، ومراعاة موازين القوى تجرى فى إطار الاستخدام الأمثل لأساليب الحوار المادى وليس المعنوى. أو بعبارة أخرى فإن هذا الحديث يثير وجه جدل بين فصائل الحركة الوطنية يتعلق بأساليب العمل وممكناته، وإنا أقصد بهذا المثل أن أحرك الحديث إلى ما يمكن لنا به أن نستفيد من هذه الرؤية لواقع الخصم السياسى الأمريكى فى تبين وجوه المواجهة والتعامل معه.

[٥]

لست أريد أن أستطرد فى عرض كتابات يتابعها القراء بمثل ما أتابعها، وقرأها أكثر كثيراً من قرائى، وصاحبها أقدر على عرضها منى. إنما أنا أكتب عن هيكل الظاهرة وليس عن هيكل الكاتب، وكما سبق أن

أشرت أن الظاهرة يتعين أن تدرس. فهو وطني المشرع، وموازينه وتقويماته تصدر عن الصالح العام بعيد المدى للجماعة الوطنية. وقد يرد الاختلاف لدى بعض التيارات الوطنية أو أجنحتها العديدة حول تفاصيل وجوانب مما يقول به أو يدعو إليه أو يتوقعه. وقد يختلف البعض في تقدير الجوانب النسبية لموازين القوى في الصراعات الدائرة، وقد تكون الإمكانات المتوقعة للحركات الشعبية مما يعدل في هذه الموازين، مما تزيد به احتمالات الرجاء لدى الطرف العربي في الصراع. ولكن يظل لتقويمات ما يذكره «هيكل» قدر معلى في التقدير، ويظل الاحتياج العام لكتاباته في تبين أوضاع الصراع وحركاته احتياجا ملحا، وتظل موازينه ذات ضبط. ويظل مشرعه الوطني ذا جاذبية وذا سعة فسيحة في تجميع ذوي النظر الوطني مع اختلاف تياراتهم وتعدد رؤاهم.

أنا لا أقول إنه حركي يعمل بالسياسة الجارية أو يضع برنامجا سياسيا لأحد، ولكنني أقول إن كتاباته هي مما يؤسس البنية التحتية للنظر الحركي بالنسبة لحقائق الصراع الدائر وأوضاع أطرافه. وهو يتميز بأمرين أساسيين في تقديري، أولهما أنه يركز بصره على خصائص الطرف الآخر في الصراع، وثانيهما أنه يركز بصره أيضا على امتدادات ذلك الطرف الآخر في أجهزة التقدير والتنفيذ التي تلتبس بمؤسسات العمل الوطني العربي.

ونحن معه ولا ننسى طبعا توصيفه الحاضر للوضع الذاتي الراهن، إذ صار ضياع الفرصة أكثر أمانا من عمل المخاطرة وصار الانتظار طبيعة سياسية والتبست الهوية، فلم تعد وطنية تلزم حدودها ولا قومية تحمل مسئولياتها. وبقيت ٩٩٪ من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة مع الشعور بالحرج من تزايد انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، والتبست الثوابت بالمتغيرات وتبادلا موقعيهما، مع المخاطر الآتية لمصر من حوض وادي النيل، والمخاطر الآتية إليها من حدودها الشمالية الشرقية ومع تحقق أحلام بن جوريون وشحوب الدور الثقافي المصري فضلا عن مسألة الخلافة الدستورية، وهو توصيف يظهر إلى أي مدى هو حاضر في الساحة العربية الحالية.

إننا عندما نريد أن نحتفي بشخص فليس أكثر احتفاء به من التذكير بأعماله. وعندما نريد أن نقدر شخصا فلنتتبع بأعماله. وعندما نريد لشخص أن يفرح، وهو من حقه أن يفرح، فلنذكره بأعماله.

وبهذه الروح كتبت هذا المقال. ※



الأستاذ محمد حسنين هيكل

عالمية مبكرة وتجدد معرفي خلاق!

السيد يسين

※ ※ كيف يمكن لي في صفحات موجزة أن أحكي الوقائع البارزة في مجال علاقتي الطويلة بالكاتب الصحفي المرموق والمؤرخ المبدع والمفكر الاستراتيجي الأستاذ محمد حسنين هيكل؟

علاقة طويلة ممتدة، مرت بمراحل متعددة.

بدأت بعلاقة غير مباشرة بين قارئ شاب متطلع إلى المعرفة بأحوال العالم وكاتب صحفي متألق استطاع في سن مبكرة حقا أن يجوب الآفاق، ويرصد الوقائع والأحداث العالمية ويحللها بأسلوبه الرشيق الممتع. ثم تحولت في عام ١٩٦٨ إلى علاقة مباشرة بين باحث ورئيس تحرير مبدع، واستقرت أخيرا لتصبح صداقة فكرية عميقة تقوم على أساس الحوار.

[١]
القارئ الشاب والصحفي المتألق

منذ مطالع الصبا وتأثرا بأسرتي التي كانت أسرة قارئة. إن صح التعبير، واقتداء بشقيقي الأكبر الذي أصبح من بعد اللواء فؤاد يسين مساعد قائد الحدود، حرصت على متابعة الصحف والمجلات المصرية. ومن خلال هذه المتابعة رصدنا ظهور أول عدد من «أخبار اليوم» والتي كانت حدثا صحفيا بارزا بحكم تجديدها في القوالب الصحفية، وإسهام كبار الكتاب في تحريرها. من خلال «أخبار اليوم» و«آخرساعة» تعرفت على التحقيقات الصحفية اللامعة التي كان يكتبها الأستاذ هيكل.

ويمكن القول إن هيكل دخل دائرة العالمية منذ شبابه المبكر وهذه مسألة نادرة في تاريخ حياة الصحفيين اللامعين. فقد أتيح له من خلال عمله صحفيا بجريدة «الإجيبشيان جازيت» أن يتعرف على جيل كامل من الصحفيين الأجانب الشبان الذين أصبحوا بعد ذلك صحفيين بارزين في بلادهم. وأتيح له أن يغطي الحرب الكورية والحرب الأهلية اليونانية ومعركة مصدق لتأميم البترول الإيراني. وهكذا نفذ منذ وقت مبكر لدوائر السياسة العالمية، وحرص منذ هذا الوقت المبكر على تتبع تطوراتها أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم في عصر الحرب الباردة حتى اليوم بعد أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأعظم إلى إمبراطورية.

تاريخ طويل حافل، زاخر بالتجدد المعرفي لصحفي تحول منذ سنوات طويلة وخصوصا بعد أن ترك رئاسة تحرير الأهرام إلى مفكر استراتيجي قادر على تحليل أعقد الأوضاع الدولية. من خلال منهج متكامل. ويكشف عن ذلك على وجه الخصوص كتاباته اللامعة في مجلة «وجهات نظر» والتي تشير فيها دراساته الطويلة عن النزوع الأمريكي إلى الإمبراطورية، وقدم بصدده تحليلات بالغة العمق.

في المرحلة الأولى حيث كنت مجرد قارئ شاب متطلع إلى المعرفة، قرأت بعمق كتابه الشهير «إيران فوق بركان» الذي حكى فيه قصة المناضل الإيراني العنيد مصدق الذي قام بتأميم البترول وأحدث بذلك هزة عالمية. تأملت كثيرا أسلوبه المنطقي، وقدرته التحليلية الفذة، التي تستطيع إضاءة المواقف المعقدة، وتفسر الأزمات الدولية.

[٢]
الباحث العلمي ورئيس التحرير المبدع

رجعت من بعثتي العلمية إلى فرنسا أواخر عام ١٩٦٧. أرسلني المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي كنت أعمل به باحثا منذ عام ١٩٥٧ إلى باريس للحصول على الدكتوراة في القانون الجنائي وهو تخصصي العلمي الدقيق. كنت قد حصلت قبل سفري على دبلوم معهد العلوم الجنائية الذي يعادل

يمكن القول أن أعمق الصداقات الفكرية هي التي
تنشأ بين التلميذ والأستاذ. يمر الزمن ويكبر التلاميذ ويحققون إنجازاتهم.
ولكن يبقى الأستاذ صاحب الحيوية الفكرية والحريص على التجدد المعرفي

درجة الماجستير، وتتلمذت بعد تخرجي في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية عام ١٩٥٧ في جامعة القاهرة على يد الأستاذ العميد محمود مصطفى رحمة الله عليه وعلى الأستاذ الدكتور نجيب حسني الذي أصبح من بعد رئيساً لجامعة القاهرة. وسجلت قبل سفري إلى فرنسا رسالة للدكتوراة موضوعها «النظرية العامة للخطأ غير العمدي».

أمضيت ثلاث سنوات في ديجون وباريس وفشلت بعد نضال عظيم في اجتياز عقبة دبلوم الدراسات العليا الفرنسي لأن مواده كانت زاخرة بمقررات عقيمة لم أستسغها من المواريث الفرنسية وغيرها من مواد القانون المدني التي كانت منذ بداية دراستي للقانون ثقيلة على قلبي! تركت دراسة القانون وانصرفت في فرنسا لدراسة علم الاجتماع، وركزت بصفة خاصة على علم الاجتماع السياسي.

كنت بعد عودتي تعرفت على الدكتور جمال العطيفي في إطار نشاط الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ونشأت بيننا صداقة وثيقة، وفي إحدى زياراتي للأهرام أخبرني أن زميلة لي من أيام الدراسة هي الدكتورة عفاف مراد تسأل عني، كنا قد تقابلنا في باريس من خلال النشاط الثقافي للمبعوثين المصريين في السفارة المصرية. وعادت الدكتورة عفاف من البعثة وعملت باحثة في مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام والذي تحول من بعد إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

قابلت الدكتورة عفاف وعرفتني بالأستاذ حاتم صادق مدير المركز في هذا الوقت.

وأعترف أنه منذ زيارتي للأهرام فتنت بالمبنى الذي كان مختلفاً حقاً عن كل المباني في القاهرة. ولفتت نظري اللمسة الجمالية التي تتبدى في لوحات الفن التشكيلي المعلقة على الجدران.

قامت علاقة علمية بيني وبين المركز بعد أن اقترحت على إدارته تأسيس وحدة بحوث لدراسة المجتمع الإسرائيلي، وتمت الموافقة وبدأت عملي كخبير منتدب من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. لم أكن قد قابلت الأستاذ هيكل شخصياً في هذا الوقت. وحدث أنني قمت ببحث متعمق وأعددت على أساسه مقالة طويلة بعنوان «قراءة سياسية في خريطة الشخصية الإسرائيلية»، وقدمتها للمركز لتنشر في الأهرام. جمعت المقالة ثم أخطرت أنه ليست أمامها فرصة للنشر لضيق المساحة المتاحة للمركز.

لأمر ما أحسست أن الأستاذ هيكل لو قرأها سيأمر بنشرها. كتبت له خطاباً موجزاً وقلت له إن هذه المقالة محفوظة «بمتحف» المقالات المجموعة، وأرجو أن يقرأها ليقرر صلاحيتها للنشر. أعطيت الخطاب للأستاذة نوال المحلاوي مديرة مكتب هيكل ووعدت بعرضه عليه. في اليوم التالي طلبني الأستاذ محمد سيد أحمد، وكان وقتها مشرفاً على صفحة الرأي في الأهرام. مقابلني وبادرني قائلاً: ماذا حدث؟ قلت له ما هو الموضوع؟ قال لي: لقد حول لي الأستاذ هيكل مقالتك وطلب مني أن تنشر على مرتين السبت والأحد. مع أنه يرفض دائماً نشر مقالات مسلسلة، وتم النشر فعلاً وكان للمقالة صدى طيب لأنها ألقت بالأضواء على الجوانب المعتمة للشخصية الإسرائيلية.

وهكذا قرر هيكل، بدون أن يعرفني معرفة شخصية، أن ينشر المقال تقديراً منه أنه يتضمن إبداعاً من نوع متميز، تشجيعاً لباحث شاب يعرف بالطبع أنه يعمل في المركز. ولكنه لم يقابله من قبل. تشجيع المواهب ودفعها إلى الصدارة فن خاص لا يتقنه إلا الرواد أصحاب الرسالات.

وكان هيكل في الأهرام رائداً للتحديث الصحفي، وصاحب رؤية حضارية واسعة ظهرت في كوكبة المبدعين من كبار الكتاب والأدباء الذين أثروا الأهرام بكتاباتهم، ليس ذلك فقط ولكنه بإنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية كان سباقاً في العالم العربي لمعرفة خطورة الدراسات الاستراتيجية. ولم يكتف بذلك ولكنه حرص على دعوة كبار الخبراء الاستراتيجيين الأجانب لعقد ندوات مشتركة مع خبراء المركز. ولا أنسى أنه دعا مرة خبيراً أمريكياً من أصل عراقي هو الدكتور الساعاتي وكان متخصصاً في منهج تحليل النظم لإجراء تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي وحضر معنا الأستاذ هيكل كافة الجلسات.

جده للمعرفة لا مثيل له، وحرصه على التجدد المعرفي أحد عناصر تفوقه الفكري، وتواضعه العلمي يعد نموذجاً لأجيال الشباب. ومرة أخرى يدعمني الأستاذ هيكل - بدون معرفة شخصية - حين انتهيت من إعداد مخطوطة كتابي «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر». وكنت قد اقترحت على المركز ضرورة عقد ندوة لمناقشة مخطوطات الكتب التي يعدها المركز قبل نشرها. ونظمت ندوة لمناقشة المخطوطة وعرفت أن هناك مؤامرة صغيرة تهدف للنقد غير الموضوعي للكتاب. أرسلت يوم انعقاد الندوة مذكرة للأستاذ هيكل قلت له فيها: اليوم الساعة السادسة ستناقش مخطوطة هذا الكتاب، ولم أزد، وأرسلت له نسخة من المخطوطة.

في السادسة مساء تماماً فوجئ أعضاء الندوة بالأستاذ هيكل يدخل القاعة ويسأل ماذا تناقشون اليوم؟ وطلب بدء الاجتماع وتمت مناقشة نقدية عميقة في حدود آداب الحوار العلمي. جاء الأستاذ هيكل ليدعم موقفي تقديراً منه للجهد الذي بذل، وللإضافة المعرفية التي تمت.

وإذا كنت قد تعلمت أساسيات العلوم الاجتماعية في رحاب المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، فقد تعلمت أساسيات العلوم السياسية والاستراتيجية في مركز الدراسات بالأهرام لتتصل الرؤية العلمية الثقافية للأستاذ هيكل، وإيمانه العميق بأهمية الحوار الحضاري الخلاق، حيث أتاح لنا التفاعل مع قمم الفكر السياسي والاستراتيجي في العالم.

لقد غير ارتباطي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حياتي كلها، وخصوصاً بعد أن عينت عام ١٩٧٥ مديراً للمركز، حيث أعدت تأسيسه وضممت إليه مجموعة منتقاة من شباب الباحثين الواعدين الذين أصبحوا اليوم خبراء مرموقين على الصعيد المصري والعربي والعالمي.

وإذا كنت قد أصدرت عام ١٩٨٥ «التقرير الاستراتيجي العربي» بمؤشره العالمية والإقليمية والمصرية والذي أصبح من بعد المرجع الاستراتيجي العربي الأساسي والذي اكتسب سمعة عالمية، ومازال يصدر حتى الآن، فإن الفضل في الأفكار التي أوحت به، يعود إلى ما تعلمناه من الأستاذ هيكل في ندوات المركز التي كان يحرص على حضورها، ويدون بدقة ما يدور فيها من أفكار.

ولا أنسى ملاحظاته النقدية على إصدار التقارير المختلفة، والتي كنا نستفيد منها في تطويره.

[٣]

صداقة فكرية عميقة

من خبرتي يمكن القول أن أعمق الصداقات الفكرية هي التي تنشأ بين التلميذ والأستاذ، يمر الزمن ويكبر التلاميذ ويحققون إنجازاتهم، ولكن يبقى الأستاذ صاحب الحيوية الفكرية والحريص على التجدد المعرفي ونموذجه البارز الأستاذ هيكل هو صاحب الخبرة الأعمق، والقادر من خلال الحوار الفكري الخلاق على تصحيح المسار ولفت النظر إلى الثغرات في السبق الفكري الذي قد يصدر عن التلميذ.

ترك الأستاذ هيكل رئاسة تحرير الأهرام، وظن الكثيرون أنه بحكم ابتعاده عن دوائر السلطة انتهى مشواره الصحفي، ولكنه فاجأ الجميع بأنه - إن صح التعبير - أعاد اختراع نفسه!

فقد ارتبط بتأليف عدد من الكتب الأساسية المتعلقة بالمشكلات العالمية وبالتاريخ المعاصر لمصر خصوصاً وهو العالم بأسراره المطلع على وثائقه. وصدرت الكتب تباعاً لترسم مستقبلاً زاهراً لهذا الكاتب الصحفي المتألق الذي تحول إلى مؤرخ بارز ومفكر استراتيجي مرموق.

حرصت وظللت على زيارة الأستاذ هيكل بشكل منتظم، وكانت تدور بيننا حوارات شتى. كنت أسأله عن قراءاته وأعجب لحرصه على متابعة أحدث الإصدارات في تخصصات شتى، لأنه صاحب ثقافة موسوعية. وكنت أعرض عليه أفكاري في موضوعات تشغلني وكان يبدي رأيه النقدي بصراحة ووضوح، فيقبل بعضها، ويتحفظ على البعض الآخر، وقد يرفض تماماً بعض الأفكار.

وقد سمحت لي هذه الصداقة الفكرية العميقة أن أنقد بعض آرائه، ليس شفاهة فقط في لقاءاتي معه، ولكن كتابة وعلى صفحات الأهرام. وهو لا يضيق إطلاقاً بالنقد الموضوعي، بل يرحب به.

وأذكر أنني علقت على محاضرة مهمة ألقاها عن تطور الديمقراطية في مصر، وكتبت سلسلة مقالات في الأهرام أعرب فيها عن خلافي معه في وجهات النظر، وسألته بعد أول مقالة ما رأيك؟ قال لي بابتسامة: سأنتظر إلى أن تنتهي من كل المقالات. ودار بيننا بعد ذلك حوار خلاق حول نقاط الاتفاق والاختلاف.

الأستاذ هيكل نموذج بارز ليس فقط للكاتب الحريص على التجدد المعرفي، كما تظهر ذلك مقالاته المسترسلة في «وجهات نظر»، ولكن أيضاً للتواضع العلمي النادر، وهل يمكن أن يصدق أحد أنه وهو في أوج تألقه وسمعته العالمية، عرف أنني أقوم في الجامعة الأمريكية بتدريس مقرر مشترك مع أستاذ آخر عن المجتمع المصري، فبادر وسجل نفسه كدارس مستمع! وحرص على حضور كافة محاضرات المقرر. وأذكر أنني ألقيت مرة في إطار هذا البرنامج محاضرة عن «الناصرية» وبعد أن انتهيت طلبت منه التعليق فقال لي مبتسماً: أعتذر عن التعليق لأنني كنت مشاركاً في التجربة.

أستاذ هيكل بمناسبة وصولك لعتبة الثمانين أتمنى لك عمراً مديداً، وستظل دائماً الأستاذ والقدوة والنموذج.

أولاً

جيوش تبحث عن غطاء!

محمد حسنين هيكل

القرار السياسي الأمريكي في زمن قادم؟

تبدو الإشارات المتكررة - في هذه الأحاديث - إلى دور متزايد للقوات المسلحة في صنع القرار السياسي الأمريكي أمرا مستغربا - لكن سبب الإشارات المتكررة مما يمكن شرحه (وذلك موضوع هذا الحديث) - كما أن دواعي الاستغراب مما يمكن فهمه، لأن الولايات المتحدة الأمريكية - ليست واحدة من «جمهوريات الموز» التي عرفتها دول أمريكا الوسطى في عصر من العصور، أو «نظام قشر الموز» التي تزحلقت عليها أوطان



عربية كثيرة - (ملكية أو جمهورية - فردية أو عائلية) - إلى حيث لا تعرف ولا تريد!

ومع ذلك - وبرغم كل شيء - فأي مراقب جاد للحياة السياسية الأمريكية يستطيع أن يلمح (حتى خلال زيارة عابرة) - إشارات توحي إلى أن القوات المسلحة الأمريكية تتجاذبها عوامل تدفعها أكثر وأكثر إلى جدل مع القرار السياسي لم يكن مألوفا من قبل!

وكما يظهر - فإن إدارة الرئيس «جورج بوش» وهي تشق طريقها لغزو العراق - خاضت معركتين في نفس الوقت:

- معركة محدودة التكاليف - حتى الآن - بدعوى إسقاط نظام الرئيس «صدام حسين».
- ومعركة مجهولة التكاليف - مازالت مستمرة - بدعوى خلافها مع رئاسة القوات المسلحة الأمريكية حول «مشروعية» و«معقولية» المطالب الإمبراطورية الملهوفة التي طرحتها ومكنت لها مجموعة قليلة العدد (بضع مئات) من الرجال والنساء - سيطروا على البيت الأبيض وعلى الإدارة وعلى الحزب الجمهوري، أي على القرار الأمريكي، ثم قاموا بتوظيفه - بمنطق «الاستيلاء» - على طريقة بارونات شركات النفط، والسلاح، والصناعات الإلكترونية والاستهلاكية، واحتكارات الإعلام والإعلان، وبورصة الأوراق المالية وغيرها - وتوصلوا لاستدراج السلاح الأمريكي نحو منحدر يتنازل بفكرة «القوة» - حتى تصبح «ظاهرة عنف»، ويهبط بإستراتيجيات الحرب لتصبح «ممارسة قتل»، وتلك هي النتيجة المحققة إذا تخلت السلطة عن القانون، وتلاعب أصحاب القرار بالمشروعية، وسخروا قيمة العمل العام ستارا للمصالح، متسببين بذلك في أزمة ضمير تستهلك كرامة الدول، وتهين وعيها، وتقسم المجتمعات على نفسها، وتبدد الثقة الضرورية في الضمانات الدستورية والأخلاقية التي تمنح السلطة هيبتها وتفرض طاعتها!

ذلك أن الجيوش تحارب وتضحي راضية تحت رايات أوطانها حفاظا على مصالح وأمن شعوبها، لكنه عندما يطلب من الجيوش أن تقاتل - ثم تنكشف وتتجلى دوافع الحرب، ويبين أنها جاءت خديعة للمواطنين وكذبا عليهم - إذن فهناك مراجعات، وهناك حسابات، وهناك عواقب، وذلك بالضبط ما يجري اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية - (وفي بريطانيا).

....

....

[وكانت فضيحة «ووترجيت» التي أطاحت برئاسة «ريتشارد نيكسون» في السبعينيات من القرن الماضي هي الخديعة والكذب على الشعب الأمريكي - ولم تكن مجرد أمر «نيكسون» بوضع أجهزة تنصت في مقر الحزب الديمقراطي لكي يعرف الخطط الانتخابية لخصومه السياسيين - مسبقا ويفسدها عليهم!

كذلك لم تكن فضيحة «مونيكا لوينسكي» التي كادت تطيح بالرئيس «بيل كلينتون» - علاقته بمندوبة شابة في البيت الأبيض مارس معها نوعا من الجنس في مكتبه (والحقيقة أنها هي التي اعتدت عليه ولم يكن هو الذي بدأ) - وإنما كانت خطيئة «كلينتون» أنه عندما سُئل خادع وكذب - وأمعن في الإنكار طويلا، مسيئا بذلك إلى منصبه، ومستهترا بأصوات الناخبين التي وضعته في مكتبه].

[وبالطبع فإنه يصعب حتى هذه اللحظة تصور أن تؤثر خديعة الشعب الأمريكي والكذب عليه في موضوع العراق بمثل ما أثرت فضيحة «ووترجيت» وفضيحة «مونيكا لوينسكي» - لأن قضايا الداخل مباشرة وحساسة، في حين أن قضايا الخارج تخالطها اعتبارات كثيرة - لكنه الحساب العسير في أقل القليل - وقد تنعكس آثاره على انتخابات الرئاسة نهاية العام القادم - (خصوصا إذا تفاعلت مع أزمة الاقتصاد الأمريكي)].

....

....

ثانياً

ومن الطبيعي أن أي مشروع إمبراطوري يطرح نفسه على الأزمنة الحديثة - يتعين عليه أن يتقدم إلى مقصده على مراحل - واحدة بعد الأخرى.

ثم إن أي مشروع إمبراطوري عليه أن يعرض نفسه في كل مرحلة بما يتوافق معها، فقد انقضى الزمن الذي كان فيه الغزاة (من الإسكندر الأكبر - إلى جنكيز خان) يظهرون بجيوشهم فجأة على حافة الأفق، حاجبين عين الشمس بجحافلهم، تاركين الأعنة لجيادهم، شاهرين السيوف على أعدائهم - عواصف من النار والدم.

وعليه فإن المشروع الإمبراطوري الأمريكي - الحديث - طرح نفسه على زمانه خلال مراحل - لكل واحدة منها لبوسها:

■ في مرحلة أولى كان الأسلوب هو «الغواية» (نموذج الحياة الأمريكية وحرية كل فرد في السعي وراء الفرصة والسعادة!).

■ وفي مرحلة ثانية كان الأسلوب هو الاستعداد «لمشاركة» العالم مقاديره (كما حدث في الحرب العالمية الأولى حين جاءت الجيوش الأمريكية من وراء البحار طرفا في معركة الإمبراطوريات العجوزة أو الطامعة).

■ وفي مرحلة ثالثة كان الطرح الأمريكي استجابة لنداء «المبدأ» (كما حدث في حالة النقاط الأربعة عشرة التي أعلنها الرئيس «وودرو ويلسون» بعد الحرب العالمية الأولى (حقا لكل شعوب الأرض في تقرير مصائرها).

■ وفي مرحلة رابعة كان الأسلوب هو تحمل العبء الأكبر من ضريبة الحرية (في الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية والنازية).

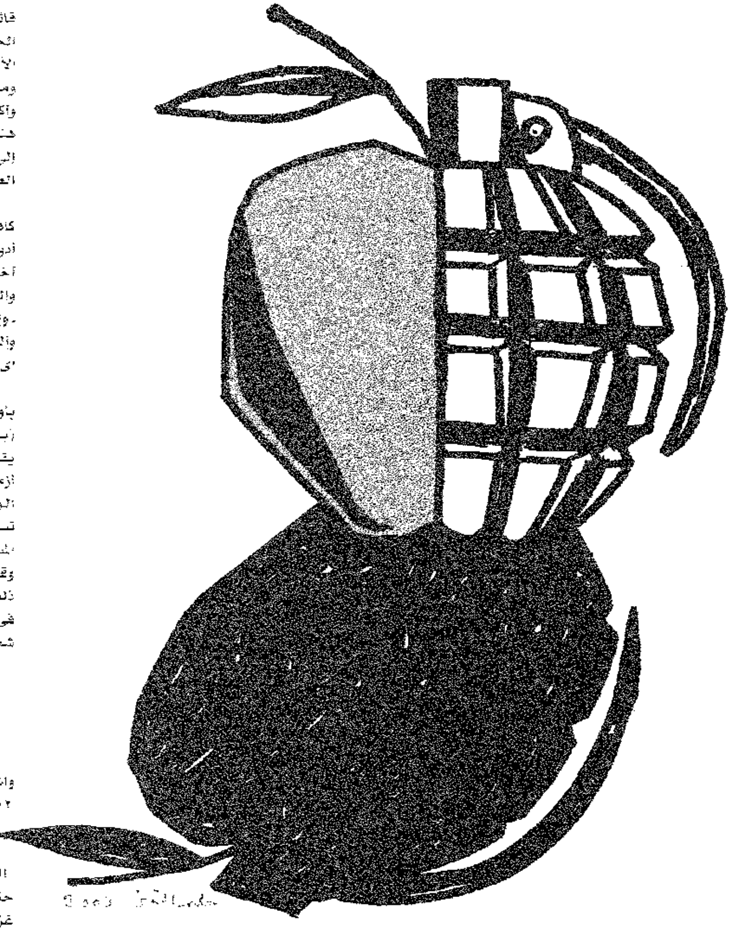
■ وفي مرحلة خامسة كان الأسلوب بلوغ مرحلة قيادة العالم في المواجهة ضد الشيوعية، وكانت لأمريكا فيها وسيلتان: المساعدات الاقتصادية من ناحية، وأعمال المخابرات الخفية من ناحية أخرى.

■ وأخيرا حلت المرحلة السادسة، ولم يعد للمشروع الأمريكي أن يتخفى أو يتوارى، لأن «تفوق القوة» ونفوذها أدى إلى اعتبار السلاح أداة للمشروع تسبق غيرها من الأدوات وتتقدمها دون مزيد!

ومن حسن حظ الإمبراطورية الأمريكية أن قواتها المسلحة كانت جاهزة لمشروعها، عندما علا شأنه وحان أوانه في نظر الحالمين به والموقوفين عليه. فقد كانت مؤسسات التفكير الإستراتيجي قائمة، وقوة السلاح حاضرة، وخطط الحرب جاهزة، والتواجد العسكري الأمريكي مبسوط على قارات الأرض ومحيطاتها وسماواتها وفضائها أيضا - وأكثر من ذلك فإن الهدف الافتتاحي كان هناك مكشوفا - معزولا - مهيأ لأن يتحول إلى ميدان لضرب النار، بالتحديد في العراق.

لكن العقدة أن ما كان جاهزا لم يكن كافيا، لأن الجيوش (خلافا لغيرها من أدوات الفرض والإجبار) تحتاج إلى شيء آخر مع السلاح، هو مشروعية الأخلاق والقانون، ولو كبتاء مقنع على نحو ما - وإلا سقط الفارق بين الراية الوطنية وألوانها - وبين المنديل الأسود الذي يضعه أي قرصان فوق رأسه!

وكان ذلك بالضبط ما دفع «كولين باول» وزير الخارجية الأمريكية، للذهاب (بشعور ومسئولية محارب قديم) كي يقول للرئيس «جورج بوش» - مع تصاعد أزمة العراق (خريف سنة ٢٠٠٢) - إن الولايات المتحدة تقدر بالتأكيد أن تتولى غزوا على العراق، لكن قواتها المسلحة تحتاج بشدة إلى غطاء أخلاقي وقانوني تمارس تحته عملها هناك، لأن ذلك هو الضمان الأساسي لثقة القوات في مهمتها، إلى جانب إحساسها بتأييد شعبها ومساندته!



ويمكن القول إن معظم ما جرى في واشنطن ونيويورك ما بين خريف سنة ٢٠٠٢ إلى ربيع سنة ٢٠٠٣، كان حوارا بين السياسة والسلاح في طلب مشروعية الأخلاق والقانون اللازمين للقوات المسلحة الأمريكية حتى يتوفر الاحترام الواجب لدورها في غزو العراق. وبكل الشواهد فإن القوات المسلحة الأمريكية لم تكن راضية عن التحضير محليا ودوليا لذرائع ذلك الغزو، وكان إلحاحها شديدا على إضافة أخلاقية وقانونية تكون غطاء لكل الأجواء.

وفي المقابل فإن السياسة المؤثرة في الإدارة - (كما عبر عنها نائب الرئيس «ريتشارد تشيني»، ووزير الدفاع «دونالد رامسفيلد»، ورئيس مجلس سياسات الدفاع «ريتشارد بيرل») - واصلت الإصرار (بصلف!)

على حتمية التقدم («بجسارة») إلى العمل المطلوب دون النظر إلى «الشكليات» - باعتبار أن النتائج في حد ذاتها تعطي القتال ذرائعه، كما أن النصر يمحو من ذاكرة الشعب الأمريكي أي اعتبار غيره، وبالتالي يضيع مع النسيان قصور الحجج إذا عراها الالتباس - قبل نشوب القتال!

وكان ملخص رأي هؤلاء المؤثرين في الإدارة أنه حين تصحو أمريكا والعالم ذات صباح ليكتشفوا أن نظام «صدام حسين» اختفى، وأن العلم الأمريكي يرفرف فوق أعلى الذرى في «بغداد» - فإن صفحة ما سبق - سوف تُطوى، لتظهر بدلها صفحة جديدة ملؤها صور مضيئة:

- أمريكا - مأخوذة باستعراض نصر وزهو (إمبراطورية تسيطر على المستقبل وتحكمه).

- والعالم - مشغول بأمر واقع له سطوته (إزاء قطب واحد يملك سلطة القرار الدولي).

- والدول التي ترددت وتقاعست - معزولة، مكسورة الخاطر (ليس أمامها غير أن تعود ذليلة إلى الملكوت الأمريكي).

ولم تكن الأمور بهذه البساطة - وكان صعبا أن تكون!!

المتحدة يأخذها الشك إلى أن استهداف النظام في العراق بداية لها ما بعدها - واصلة إلى نظم موالية بعد نظم مارقة!

وكان الطرح الأخير أن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ومعها وسائل صاروخية تنقلها إلى بعيد - هو الخطر الداهم على الإقليم وجواره، إلى جانب أن مثل هذه الأسلحة قد تنتقل من العراق إلى جماعات إرهابية متعاونة مع نظامه.

قضية

حقوق السلاح على السياسة!

عندما تكلف القوات المسلحة في بلد متحضر بمهمة يصعب تحقيقها بغير العمل العسكري - فإن السلاح يتوقع أن يحصل على تأكيدات وتوجيهات هي بكل المعايير حقه على السياسة:

١ - هدف واضح يلزم بلوغه لتحقيق مصلحة حقيقية أو أمن وطني مؤكد.

٢ - مشروعية تكفل التوافق (على نحو يمكن التراضي عليه) بين المصلحة والأمن من ناحية - وبين الأخلاق والقانون من ناحية أخرى، لأن ذلك حق القوات وسلام عقلها وروحها عندما يطلب منها أن تواجه الموت (وكان الجنرال «تومي فرانكس» قائد غزو «العراق» هو الذي قال: «لا يمانع أحد من جنودي أن يذهب إلى قبره في كفن من الصدق، لكنه يستشعر الجحيم إذا ذهب في كفن من الكذب!»).

٣ - ضمان أوسع تأييد شعبي للعمل العسكري، بحيث يرضى المواطنون بالتكاليف طواعية، ويرضون بالصبر على مصاعب الظروف وتقلباتها!

٤ - توفير حجم الإمكانيات المادية اللازمة لأداء المهمة بأكبر قدر من الاقتدار والكفاءة.

٥ - تحضير المسرح السياسي إقليميا ودوليا لقرار الحرب وتبعاته.

٦ - البحث عن حلفاء في المصلحة والأمن لتحقيق أفضلية أن تكون الحرب عملا مشتركا مع آخرين حتى لا يوحي ظاهرها بأنها عمل تعسفي من طرف واحد.

٧ - بيان النقطة التي يكون بلوغها - إشارة متفقا عليها بأن العمل العسكري أوفى بعهده وأكمل مهمته.

وطوال صيف سنة ٢٠٠٢ - وبينما الرئيس «جورج بوش» يجتمع بقادة القوات المسلحة - وبينما خطط الحرب على العراق يجري وضعها وتمويلها - وبينما الكونجرس بمجلسيه يسأل ويستفسر - وبينما الرأي العام على طول البلاد وعرضها تتنازعه الآراء - لم تكن القوات المسلحة الأمريكية قد تلقت أيا من التأكيدات والتوجيهات التي يتحتم على السياسة أن تقدمها للسلاح.

وكان البند الأول أي «تحديد الهدف الواضح الذي يلزم بلوغه للصالح والأمن الوطني» - عقدة العقد جميعها.

والواقع أن الرئيس «جورج بوش» وأقطاب إدارته طرحوا عددا من الأهداف مختلطة ببعضها إلى درجة غيبت عنها اليقين:

كان أول ما جرى طرحه «أن إسقاط النظام في العراق جزء أساسي من الحرب ضد الإرهاب» - على أساس معلومات ذكرت أن أحد «المتهمين» بالضلوع في أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) على نيويورك وواشنطن، وهو «محمد عطا» كان على صلة بالمخابرات العراقية - التقى مسئولا في السفارة العراقية بالعاصمة التشيكية «براج» في مارس سنة ٢٠٠١ - ولم يقم دليل على صحة أي تفصيل في هذه «المعلومات» (وتكشف فيما بعد أن المخابرات الإسرائيلية هي التي روجت لها بقصد ربط العراق بحوادث ١١ سبتمبر).

وجاء الطرح الثاني بأن النظام في العراق لابد من عقابه على تهديد جيرانه - والدليل غزو الكويت (١٩٩٠)، ولكن هذا الطرح كان مردودا، لأن ذلك ذنب عوقب عليه العراق فعلا (بحملة عاصفة الصحراء)، ومن الصعب أن يعاقب متهم مرتين على نفس الذنب: مرة في أوانه (١٩٩١)، ومرة ثانية بعد انقضاء اثنى عشر عاما (أي سنة ٢٠٠٣).

وتلاه الطرح الثالث بأن النظام في العراق لم يقم بغزو الكويت فقط (حيث وقع عقابه فعلا)، لكنه قبل الكويت غزا إيران، ولم يقم أحد بحسابه، وكان هناك من قاموا بتذكير وزير الدفاع (مهندس عموم خطط الغزو) بأن هذه الحجة قد يكون لها رد فعل عكسي، لأن غزو إيران تم بتحريض ومساعدات أمريكية - ومن أصدقاء لأمريكا - أشرف عليها وأدار مجهودها في ذلك الوقت «دونالد رامسفيلد» شخصيا، بوصفه وزير الدفاع (أيضا) في إدارة «رونالد ريجان» (معظم الثمانينيات من القرن الماضي) - وعليه فإن إعادة فتح ملف إيران طرحا ملغوما ينفجر في وجه من يفتحه.

وجرى دفع طرح رابع بأن النظام في العراق طغى واستبد بشعبه ولذلك وجب إسقاطه «باسم الشعب العراقي ولصالحه»، وكان المنطق الطبيعي أن مثل هذا الادعاء يعطي الولايات المتحدة حقا وسلطة ليس لهما سند في القانون الدولي، ثم إن إعلان مثل هذا الهدف يثير هواجس نظم صديقة للولايات

وفي مرحلة الحيرة بين العلل والذرائع، وبالتوازي مع ذريعة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل - حاول وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» أن يجرب طرح المشروع الإمبراطوري ظاهرا وصريحا - لعله يغري!

وطبقا لشهادة الجنرال «دافيد ماكيرنان» (قائد القوات البرية الأمريكية فيما بعد في العراق) - فقد حدث في اجتماع بين «دونالد رامسفيلد» وبين هيئة أركان الحرب المشتركة، وبحضور قائد المنطقة المركزية الجنرال «تومي فرانكس» وعدد من معاونيه - أن وزير الدفاع أشار إلى خريطة تملأ جدارا كاملا لقاعة الاجتماعات السرية، عارضا ما مؤداه: «إن نظرة على الخريطة تؤكد أن الولايات المتحدة محيطة من كل ناحية بالعراق، فهي تملك قواعد على تواصل دائرة كاملة تبدأ من الخليج - إلى باكستان - إلى أفغانستان - إلى أوزبكستان - إلى قيرجستان - إلى تركيا - إلى إسرائيل - إلى الأردن - إلى مصر - إلى السعودية، وبجانب ذلك فإنها تملك محطات وتسهيلات مفتوحة لها دون قيود في مياه الخليج والبحر الأبيض والبحر الأحمر، ومعنى ذلك أن العراق بالضبط نقطة في مركز دائرة واسعة، وهذه فرصة تاريخية:

أولا - للسيطرة على مركز الدائرة (في «بغداد») ليكون النقطة الثابتة في الدائرة الأوسع المحيطة به.

ثانيا - لتصفية ما تبقى من مواقع المقاومة أي إيران وسوريا - دون حاجة لاستعمال السلاح - لأن وجود قوات أمريكية في العراق يعني حصار إيران من ناحيتين: ناحية أفغانستان التي تحتلها بالفعل قوات أمريكية، وناحية العراق إذا وقع احتلاله بقوات أمريكية - كما أن سوريا في وضع أصعب، لأنها بعد احتلال «العراق» «مفتوحة» من الشرق بوجود

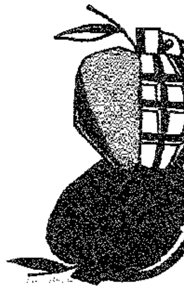
أمريكى فى الجوار المتصل بها إلى درجة الالتحام، ومحاصرة من الشمال بتركيا والوجود الأمريكى القائم فعلا على أرضها، وبمناطق الأكراد شمال العراق والولايات المتحدة هناك معهم. إلى جانب إسرائيل من الجنوب - إلى جانب أن النظام فى الأردن ليس صديقا مغرما بالنظام فى دمشق. إلى جانب أن هناك عناصر فى لبنان لا يرضيها تحكم سوريا فى القرار اللبنانى.

«وإذن فهذه وبضربة واحدة خريطة جديدة «مثالية» تماما للشرق الأوسط: تقوم الولايات المتحدة بتشكيلها، ورسمها، وأيضا «تنظيفها» من جيوب كارهة لأمريكا مازالت تجادل وتعاند».

وطبقا لشهادة الجنرال «ماكيرنان» فإن الخريطة كانت ملء الحائط، وقد شرح «رامسفيلد» تصوراته بالإشارة إليها، وكان شرحه منطقا إستراتيجيا محكما تصعب مناقضته، وخصوصا أن محيط الدائرة الواسعة مطبق على كل مواقع إنتاج البترول «العربى والإيرانى وبحر قزوين»، وذلك أكثر من نصف موارد العالم من الطاقة، وعليه فإن الجائزة الإستراتيجية والاقتصادية تستحيل مقاومتها».

ومع ذلك فإن محاولة إغراء هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية بحلم إمبراطورى صريح لم تؤد غرضها. لأنه «حلم يستحيل إعلانه صراحة على الملأ، لا فى مجلس الأمن ولا فى أوروبا ولا فى العالم العربى - ولا حتى للشعب الأمريكى نفسه. فليس معقولا أن تعلن الولايات المتحدة للجميع أن هدفها إمبراطورى فج ومستهتر، لا يعنيه أن يدارى نيته للسيطرة على قلب العالم وعلى موارده الاقتصادية. بل إن مثل هذا الإعلان كفيل فى حد ذاته بخلق مقاومة شديدة خصوصا فى مجلس الأمن، وعندها فإن الولايات المتحدة تكون قد حرمت نفسها من أى غطاء أخلاقى وقانونى لابد منه.

وزاد أن بعض حضور الاجتماع من هيئة أركان الحرب المشتركة - كان تقديرهم أن الهدف الإمبراطورى الأمريكى يزحف بهدوء ويحقق طلبه بحركته الذاتية، ولا يحتاج إلى صدمة استعمال السلاح بالجيوش، لأن النظام العراقى يختنق بالحصار الاقتصادى والسياسى - والدولى - والعربى - يوما بعد يوم دون حاجة إلى إزعاج المنطقة والعالم بدوى الصواريخ والقنابل، لأنها بالكاد سنة أو سنتين وتسقط «بغداد» فى هدوء!



وزير الدفاع الأمريكى «دونالد رامسفيلد»: «إن الناس يصنعون التطورات ولا يضعون أيديهم على خدودهم فى انتظار حدوثها!»

لكن ذلك لم يكن مقنعا لوزير الدفاع الذى كرر قوله «إن الناس يصنعون التطورات ولا يضعون أيديهم على خدودهم فى انتظار حدوثها!».

وفى نهاية طواف طويل حول الأسباب والذرائع والحجج والأسانيد - تبدى خطر امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل - طرحا يحوز القبول ويستوفى المطلوب، شريطة أن تقوم عليه أدلة تقنع الكونجرس والرأى العام الأمريكى، وكذلك حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة فى أوروبا (بالذات باريس وبرلين وموسكو).

وكان المهم أن تكون الأدلة مختومة بقرار من مجلس الأمن يفوض أمريكا باستعمال القوة العسكرية لتغيير النظام فى العراق، وتدمير ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل (نووية وكيماوية وبيولوجية)، بما فى ذلك نظم الصواريخ القادرة على حمل هذه الأسلحة إلى مداها حتى لا يعيش العالم تحت رحمة «ديكتاتور صغير» منحته موارد العراق قوة تدمير أكبر من تفكيره. (وذلك تعبير «ريتشارد تشينى: نائب الرئيس).

وقبل بداية موسم سياسى نشيط معبأ بالاحتمالات (أوائل أكتوبر ٢٠٠٢) كانت الروافد المتعددة فى واشنطن تصب ما عندها فى مجرى واحد (أو كذلك بدا للمراقبين):

- استقر القرار نهائيا على اعتماد ذريعة «امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل» يستعملها بنفسه عند لحظة يأس أو تنتقل منه إلى منظمات إرهابية برغبة فى الكيد والانتقام - فهى نقطة التوافق القادرة على جمع كل الأطراف الدولية والمحلية، كما أنها الأقوى أخلاقيا وقانونيا - فى شدة التأثير.

- وتمكن «كولين باول» من إقناع الرئيس «جورج بوش» (فى لقاء خاص بينهما) - أن يعطيه الفرصة ليحصل من مجلس الأمن - وبالإجماع - على قرار يقضى بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، والبداية عودة المفتشين إليه أولا، والتدخل العسكرى إذا وقع اعتراض مهمتهم من جانب نظام «صدام حسين» (وكذلك صدر القرار ١٤٤١).

- ثم إن أوروبا تبدو مستعدة لمقابلة إدارة «جورج بوش» على منتصف الطريق، لأنها لا تريد صداما علنيا معها يقسم وحدة الأطلسى (وربما أنها لا تريد لأمريكا أن تنفرد وحدها بغنيمة العراق).

وبقيت النقطة المحورية فى ذلك كله أن يتم العثور على دليل يثبت وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، ويكشف مخابئها ويعرضها أمام الدنيا - وعندها تقوم القيامة.

كانت البؤرة الحرجة فى أروقة القوة الأمريكية أن رئاسة الأركان المشتركة لديها وسائل جمع المعلومات المستقلة لتعرف دون انتظار غيرها، وأجهزة التحليل لتقدر ولا تسلم فكرها لغيرها. ومع ذلك فإن وزير الدفاع فى تلك الفترة (أكتوبر ٢٠٠٢) أصدر أمرين فى نفس واحد:

- أمر إلى جهاز مخابرات الأمن القومى A.S.N وهو تابع لوزارة الدفاع ومكلف بمتابعة الاتصالات والرسائل والإشارات (فى كل ما يخص الحكومات والجيوش فى العالم، والمؤسسات الدولية وأولها الأمم المتحدة) - بأن يرسل تقاريره فى الشأن العراقى إلى مكتبه (مكتب رامسفيلد) ولا يوزع منها شيئا إلا وفق «توجيهات» يصدرها إليه.

- والأمر الثانى تشكيل جهاز مخابرات خاص ملحق بمكتبه مباشرة - يكون جزءا من سكرتاريته يقدم له مباشرة كل ما عنده (إضافة إلى عشرات أجهزة المخابرات الأمريكية غيره).

وبدت تلك حسب تعبير منسوب إلى «ريتشارد أرميتاج» (مساعد وزير الخارجية) تصرفات «تفعلها» أجهزة الحكم فى العالم الثالث، وليس مؤسسات الإدارة فى الولايات المتحدة الأمريكية».

وطبقا لتقارير متداولة فى ذلك الوقت (أكتوبر ٢٠٠٢) فى رئاسة أركان الحرب المشتركة (نشر بعضها فيما بعد) - فقد كان اهتمام العسكريين موزعا على شواغل تداخلت وتشابكت، ذلك أن رئاسة الأركان ظل لديها شك فى شأن ما يحتمل أن يكون لدى العراق مما ينطبق عليه وصف أسلحة الدمار الشامل، فقد كان معروفا على نحو مؤكد (سواء بتحقيقات وكالة الطاقة النووية الدولية - أو معلومات أجهزة المخابرات الأمريكية نفسها) - أن العراق لا يملك إمكانية نووية، ثم إنه ليس هناك دليل مقنع على أن العراق لديه (الآن) أسلحة كيماوية أو بيولوجية لها قيمة، فما كان لديه جرى تدميره سواء

بقرار من النظام العراقي نفسه أو بجهد من بعثة التفتيش الأولى (التي قادها «ريتشارد بتلر»). ثم إن أي شيء يحتمل أن النظام في العراق قصد إلى إخفائه، فقد صلاحيته - بالتأكيد - (بعد انقضاء آجل مفعوله وهو من سنتين إلى ثلاثة)، مع غيبة دليل على أن العراق استطاع الحصول على المصانع اللازمة لإعادة تصنيع «المواد» أو «التجهيز» لاستعمالها.

وبرغم ذلك فإن وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» راح يؤكد لرئاسة الأركان المشتركة - أن جهاز المخابرات الجديد الذي أنشئ في وزارته لديه معلومات أكيدة تشير إلى النقيض تماما.

وهنا فإن رئاسة الأركان راحت تتابع فريق «هانز بليكس» عندما توجه إلى «بغداد» بحثا عن الحقيقة القاطعة والدامغة، وكان موقفها «أن هذه المهمة هي القول الفصل في أخلاقية ومشروعية أي عمل أمريكي». والاحتمالات هنا ثلاثة:

- إذا لم يتعاون العراق - بإخلاص وشفافية - مع فريق المفتشين، فلن تكون هناك مشكلة، لأن عدم التعاون في حد ذاته يصبح غطاء للحرب (مع ثقة الولايات المتحدة لحظتها في رئيس فرق التفتيش الدكتور «هانز بليكس»).

- وإذا تعاون العراق وظهر لديه ما حاول - أو يحاول - إخفاءه، فإن الذرائع الأخلاقية اللازمة لشن الحرب تستوفي نفسها بنفسها.

- وإذا ظهرت براءة العراق فإن الحرب لا تعود ضرورية ولا مبررة، بسبب نقص مشروعيتها القانونية والأخلاقية (مع استمرار تساقط النظام وانتظار نهايته طبيعيا)!!.

ثالثا:

الشكوك تتكاثف على كل المواقع!

** في هذه الأجواء بدا مستغربا من الجميع - وفيهم رئاسة أركان الحرب المشتركة الأمريكية - صدور إعلان الرئيس «بوش» يوم ١٠ نوفمبر (٢٠٠٢)، (أي بعد يومين اثنين من صدور قرار مجلس الأمن ١٤٤١) - بأن «الولايات المتحدة لن تنتظر حتى يوافق مجلس الأمن على تفويضها بالعمل العسكري ضد العراق «لأن الخطر الذي تمثله أسلحته داهم، ومهمة التفتيش لا ينبغي لها أن تتسبب في تعطيل إجراء تراه الولايات المتحدة واقيا من هجوم مفاجئ لأنها تعلمت الدرس من بيرل هاربور ولا تزال تذكره». (وكان التصريح استباقا للحوادث لا لزوم له، كما أنه كان استثارة غير ضرورية لأغلبية واضحة في مجلس الأمن تتشكك من الأصل في النوايا الأمريكية - إلى جانب أن المقارنة بين ما استطاعت اليابان أن تفاجئ به أمريكا في بيرل هاربور سنة ١٩٤١ - لا تجوز مع أي شيء يستطيعه العراق الآن - أو كان يستطيعه من قبل).

ولم تكن رئاسة الأركان حريصة على العراق والنظام فيه، وإنما كان شاغلها أن تجاهل مجلس الأمن على هذا النحو يحرم الولايات المتحدة من فرصة إقامة «تحالف واسع»، والنتيجة أن قواتها سوف تخوض الحرب وحدها (ومعها بريطانيا وحدها، وهو ما يصعب وصفه بتحالف دولي).

وكانت أهمية خوض الحرب بتحالف دولي واسع من وجهة نظر هيئة الأركان المشتركة عائدة إلى اعتبارين:

- اعتبار عملي: وهو أن رئاسة الأركان لاتزال مصرة على أن حجم القوات المرصودة للعملية غير كاف، لكنه إذا قام حلف دولي واسع، فإن وجود وحدات أوروبية (مثلما وقع سنة ١٩٩١) يضيف إلى جيوش الغزو مددا يسد الفجوة بين اللازم من وجهة نظرها، وبين المطلوب من وجهة نظر وزير الدفاع.

- واعتبار معنوي: إن العراق هو على وجه اليقين (وبنسبة ٩٥٪ على الأقل) - لم تعد لديه أسلحة دمار شامل، ومعنى ذلك أن الغزو سوف يؤكد للجميع أن تغيير النظام هو الهدف الحقيقي للسلاح، وذلك يثبت أمام الدنيا أنها حرب على غير أساس شرعي (غير مشروعة)، وأما إذا تواجدت في الميدان قوات أخرى غير القوات الأمريكية (والبريطانية). ثم

اكتشف الرأي العام الأمريكي والعالمي أن الهدف كان تغيير النظام - فإن شراكة جمع من الدول تكون - في حد ذاتها - إعلانا جماعيا بأن فكر هذه الدول تلاقى على اعتبار النظام العراقي تهديدا عاما للسلم رآه كثيرون، وتوافقوا لدفع خطره بعمل مشترك بينهم، وهذه الإرادة الدولية الواسعة لها مشروعية كافية ومقنعة.

وفي الوقت الذي بدأ فيه مفتشو الأمم المتحدة يتوجهون إلى بغداد (٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢) - لأول مرة بعد غياب أربع سنوات - رفعت الولايات المتحدة وتيرة استفزازها إلى سقف جديد أعلى!

كان «هانز بليكس» (طبقا لأقواله) قد رجا السكرتير العام للأمم المتحدة، أن يبذل نفوذه لدى الإدارة حتى توقف الغارات على مناطق الحظر الجوي في العراق أثناء عمل فرق التفتيش هناك، وحجته «الحرص على سلامة المفتشين بالدرجة الأولى، إذا كان مطلوبا منهم أن يدخلوا فجأة دون إخطار، إلى أي موقع على طول العراق وعرضه، في أي وقت من الليل والنهار». ومع أن «كوفي عنان» وعده، فإن «بليكس» رأى أن يتوجه بنفسه إلى واشنطن، بعد أن تلقى دعوة لمقابلة مستشارة الأمن القومي للرئيس السيدة «كونداليزا رايس». وفي البيت الأبيض وجد «بليكس» أن الأجواء «محمومة ونافدة الصبر»، وحاول التهدئة بكل جهده ولم ينجح، بل إنهم أبلغوه بأن كثافة الغارات سوف تزيد، وتلك خدمة لمهام التفتيش تساعد في الضغط على النظام في «بغداد»، وأما فيما يتعلق بسلامة المفتشين، فقد تلقى «بليكس» تأكيدا بأنه سوف يكون هناك تنسيق من «مستوى خاص» بين فريقه وبين «القيادة المتقدمة في الكويت»، بحيث يمكن المحافظة على سلامة المفتشين في أي مكان يتوجهون إليه، وفي أي وقت!

وانتهز «بليكس» الفرصة (حسب روايته) فطلب من مستشارة الأمن القومي - مساعدة الولايات المتحدة لفريقه «بما تستطيع تزويدهم به من معلومات». (وكرر الطلب مع «كولين باول» (وزير الخارجية)). وطبقا لبليكس فإنه تلقى وعدا أكيدا بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضع تحت تصرفه معلومات كافية تقود الفريق الدولي إلى مخابئ أسلحة الدمار الشامل. وقالت «كونداليزا رايس» لبليكس صراحة: «تلك أن تثق أن لديهم أسلحة دمار شامل، وأنهم تمكنوا من تحويل ما لديهم من مواد كيماوية وبيولوجية إلى أسلحة جاهزة (Weaponized)، بل إننا نعرف ونملك الدليل على أن لديهم برنامجا لتطوير سلاح نووي». ثم قامت مستشارة الأمن القومي بتسليم كبير المفتشين تقريرا سريا وضعته إدارة مخابرات وزارة الدفاع A.I.D، عنوانه «المنشآت الهامة لمواقع الأسلحة العراقية!». وفي نهاية لقائها مع «هانز بليكس» طرحت «كونداليزا رايس» أهمية أن يقوم فريقه (على نحو عاجل) بحصر العلماء العراقيين واستجوابهم خارج العراق، مع استعداد الولايات المتحدة لقبولهم - وعائلاتهم - في الولايات المتحدة، ومنحهم الجنسية الأمريكية، إذا هم «اعترفوا» بما لديهم من أسرار، وكان «بليكس» مستعدا للتجاوب وإن رأى الاقتراح «مستفزا» للنظام العراقي في اللحظة الراهنة، وفضل أن يرجئ طرحه علنا إلى مرحلة لاحقة حتى لا تتعقد الأمور مبكرا جدا!.

وحدث (يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢) - أن النظام العراقي رغم محدودية الفترة المتاحة له، وانصياعا لطلب أمريكي أضيف إلى قرار مجلس الأمن ١٤٤١ - سارع بتقديم تقرير تفصيلي عن كل ما كان لديه من أسلحة الدمار الشامل، وكان التقرير من أحد عشر ألف صفحة بينها مئات من صور الوثائق والمستندات وفيها قوائم وحسابات فواتير الشركات الدولية التي باعت للعراق ما حصل عليه من المواد والمعدات.

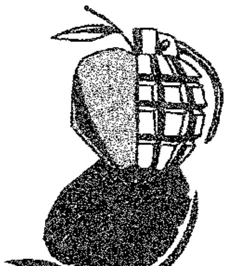
وحمل الوفد العراقي الدائم لدى مجلس الأمن ثلاث نسخ من التقرير الضخم إلى مبنى الأمم المتحدة، وجرى تسليمها إلى رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، لكنه لم تكد تنقضي دقائق حتى جرى اقتحام مكتب رئيس مجلس الأمن بواسطة مجموعة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، يصحبها ضابط اتصال من وزارة الخارجية الأمريكية، وطلبهم - بإصرار - أن تسلم إليهم النسخ الثلاث التي قدمها الوفد العراقي من «تقرير الأسلحة الذي ورد «الآن» من بغداد». وحاول رئيس مجلس الأمن أن يناقش، لكنه أبلغ بأن الموضوع لا يحتمل حلا وسطا، وأن عليه تسليم النسخ الثلاث، وحاول رئيس المجلس أن يتصل بالأمين العام للأمم المتحدة (وليس معروفا إذا كان تمكن من ذلك أو أنه تعذر عليه الوصول إلى «كوفي عنان») - وفي

كل الأحوال فقد خرجت مجموعة «الإغارة» على مجلس الأمن من مبنى الأمم المتحدة، ومعها النسخ الثلاث من تقرير «بغداد».

وكانت تلك صدمة لكل الوفود (خصوصا وفود فرنسا وألمانيا وروسيا والصين)، وحين اتصل سفراء هذه الدول بمكتب المندوب الأمريكي الدائم السفير «نجروبونتي» كان رده: «أن «ما وقع» كان إجراء مؤقتا وضروريا للمراجعة. وما هي إلا ساعات قليلة حتى تصل إليهم نسخ من التقرير - كافية لكل أعضاء مجلس الأمن، وهم خمسة عشر، لأن العراقيين لم يقدموا غير ثلاث». (ولم تكن هناك جدوى من الرد بأن طبع نسخ كافية من التقرير يمكن أن يتم بواسطة جهاز الأمانة العامة، وهو المختص - لأن الجميع أدركوا أن هناك سببا خفيا وراء هذه التصرفات «المستفزة» لمجلس الأمن نفسه!).

على أن الوفود تلقت صباح اليوم التالي «نسخا من التقرير ملعوبا فيها». فقد خضعت لرقابة حذفت أجزاء كبيرة منها، وكان «التفسير الذي قدمه الوفد الأمريكي أن «النظام العراقي في حسابه «بالحقد والغل» إزاء ما فرضه عليه مجلس الأمن قصد إلى تضمين «تقريره» تفاصيل دقيقة عن الوسائل التي جرى بها تصنيع أسلحته الكيماوية والبيولوجية (وكذلك عن محاولاته النووية في مرحلة سابقة). وكان النظام العراقي (طبقا للتفسير الأمريكي) - خبيثا في مقاصده بكثرة ما أورده من التفاصيل، فقد أراد في الظاهر أن يثبت صدق استجابته، لكنه في الباطن يضمر نية أخرى - هي العمل على توزيع ونشر تكنولوجيا تصنيع «أسلحة الدمار الشامل» بحيث تستفيد منها «دول مارقة» غيره، أو «جماعات إرهابية» تجد الأسرار كلها مكشوفة أمامها وتحت تصرفها، وذلك كان ينبغي الحيلولة دونه (بأي ثمن)!

ولكن المحققين العسكريين لهذه الوفود في واشنطن ما لبثوا أن أخطروا سفراء بلادهم لدى مجلس الأمن بأن ذلك لم يكن القصد الحقيقي من «التلاعب بالتقرير» العراقي، وإنما كان القصد إخفاء دور الشركات الأمريكية (وأهمها خمسة وعشرون شركة عملاقة) - هي التي باعت للعراق ما ساعده على بناء إمكانياته العسكرية، وضمنها «أسلحة الدمار الشامل» (أيام حربه على إيران)، والغريب أن عددا من مجالس إدارات هذه الشركات ضم رجالا من صنّاع السياسات الراهنة (أمثال «ريتشارد تشيني» و«دونالد رامسفيلد» و«جيمس بيكر» و«ريتشارد بيرل» وعشرات من



أحد رؤساء أجهزة المخابرات للصحفي البارز «نيكولاس كريستوف» «أن وزير الدفاع تحول إلى غوريلا متوحشة تخيف المؤسسات المؤهلة لجمع المعلومات وتدقيقها سياسيا وعسكريا

أعضاء مجلس سياسات الدفاع وغيرهم!).

وكان هدف الرقابة الأمريكية على التقرير طمس هذه الحقيقة وإلا اضعفت موقف «الإدارة» في مجلس الأمن، إذ يسهل على وفود الدول - حينئذ - أن تقف في وجه الوفد الأمريكي، وتذكره بأن ما لدى النظام العراقي جاءه بالدرجة الأولى من شركات أمريكية، وهذه الشركات هي التي قامت على توريد المواد والمعدات وعلى تركيبها وتجهيزها، وبالتالي فإن واشنطن لابد أن تعرف كل الحقائق والتفاصيل بما في ذلك: مواقع السلاح العراقي ومخابئه، وتستطيع أن تدل عليها فريق المفتشين دون عناء وبغير انتظار.

وبالفعل فإن أجواء الشك في مجلس الأمن تكاثفت.

ومن منظور رئاسة هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية فإن ذلك من أوله إلى آخره - لم يكن تمهيدا كفؤا يساعد على إقامة تحالف دولي واسع يخوض الحرب على العراق.

وزادت الهواجس عندما تلقت رئاسة الأركان المشتركة توجيها بتوقيع الرئيس «بوش» (يوم ٢١ ديسمبر) «يطلب فيه تمركز خمسين ألف جندي أمريكي في منطقة الخليج الفارسي».

وتلا ذلك (يوم ٢ يناير ٢٠٠٣) قرار من وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» بالبدء في تحريك مجموعات من هذه القوات (٣٥ ألف جندي) فعلا إلى مناطق الحشد في الكويت (وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية رسميا «استدعاء ١٥٠٠ جندي من الاحتياط إلى الخدمة، وتحريك مجموعة عمل عسكرية تقودها حاملة الطائرات «آرك رويال» تصحبها المجموعة التابعة لها والمكونة من سبع عشرة قطعة بحرية، وأن تتوجه القوة - برية وبحرية - إلى منطقة الخليج حاملة ثلاثة آلاف من جنود البحرية».

وفي اليوم ذاته وقف «هانز بليكس» ومعه «محمد البرادعي» (رئيس هيئة الطاقة النووية) - يقدمان تقريرهما إلى مجلس الأمن، وكان ختام ما قاله كبير المفتشين:

«لقد مضت علينا الآن في العراق عدة أسابيع، وقد مسحنا مناطق شاسعة في ذلك البلد، لكننا حتى هذه اللحظة لم نعثر على سلاح الجريمة «Smoking Gun». وتقديرنا أن فرق التفتيش تحتاج إلى وقت إضافي لإنجاز مهمتها». ثم قام الدكتور «البرادعي» بعد «بليكس» يقول: «إننا نحتاج إلى ستة شهور حتى نتأكد من الحقائق في شأن المهمة التي كلفنا بها «مجلس الأمن»».

وفي تلك اللحظة دخل على الخط في واشنطن طرف آخر لا يستهان بنفوذه، لأنه من عناصر أجهزة المخابرات (وكالة المخابرات المركزية - ووكالة الأمن القومي) - وراحت هذه العناصر تهمس في لجان «الكونجرس» وفي بعض مؤسسات الإعلام بما مؤداه «أن وزير الدفاع يتلاعب في المعلومات التي تقدمها له الأجهزة المعنية، وهدفه إيجاد مبررات الحرب على العراق».

ومرة أخرى فإن هذه العناصر من أجهزة المخابرات لم تكن معنية بأمر العراق أو شعبه، وإنما كانت خشيتها على سمعتها المهنية، وهي ترى التشويه يتعمد تزييف تقاريرها بما يسيء إليها إذا انكشفت الحقائق، وهو ما كانت هذه العناصر تراه قادما دون أدنى شك بسبب «هشاشة» التفكير والتدبير. (ولعل هذه العناصر كانت مهمومة كذلك بما تراه من تجاهل دورها في القرار الأمريكي الجاري، وتحسبه خطرا على مستقبل منطقة حساسة كانت من قبل حكرا على أجهزة العمل السري، ثم استولى عليها وزير الدفاع وضمها إلى اختصاصه!).

ووصل الأمر إلى حد أن واحدا من رؤساء أجهزة المخابرات قال للصحفي البارز «نيكولاس كريستوف» الذي نقل عنه (في نيويورك تايمس) «أن وزير الدفاع تحول إلى غوريلا متوحشة تخيف المؤسسات المؤهلة لجمع المعلومات وتدقيقها سياسيا وعسكريا، وأن تفاقم نفوذ مكتب الوزير (رامسفيلد) زاد عن اللازم، حتى أصبح خطرا على عملية صنع القرار الأمريكي بأسرها».

ومن الظاهر أن عددا من أجهزة المخابرات ضاق صدرها بالسيادة التي وضعها وزير الدفاع على مجال المعلومات - كبساط مفروش من الحائط للحائط! - وذلك (في تقديرها) وضع خطير.

والملاحظ أن عددا من عناصر هذه الأجهزة راحت تلوم «جورج تنيت» (مدير وكالة المخابرات المركزية)، وتصفه بأنه «رجل باع روحه للإدارة حتى يحتفظ بمنصبه، مع أنه كان يملك فرصة استعادة نفوذه كاملا بعد صدمة ١١ سبتمبر (٢٠٠١)، التي كشفت غفلة وكالته».

ثم يشير هؤلاء اللائمون إلى توصيات

قدمتها لجنة خاصة رأسها «برنت سكوكروفت» (مستشار الأمن القومي في إدارة «جورج بوش» الأب)، وهذه اللجنة كلّفت بالبحث في ضرورات التنسيق بين هيئات المخابرات المختلفة، وجاءت توصياتها مشددة على أهمية «تركيز وتسييل» تدفق المعلومات عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان ذلك منطقيا، وكذلك كان في صالح «جورج تنيت» شخصيا، لكن الرجل لم يبذل أي جهد في إقناع أحد باعتماد توصيات لجنة «سكوكروفت»، وبدلا من ذلك فإنه «ألقى نفسه عاريا في أحضان «دونالد رامسفيلد»»!

وكان شاهد ارتماء «تنيت» في أحضان «رامسفيلد» ملابسات تحقيق له حساسية خاصة قام به السفير «جوزيف ويلسون» بطلب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكانت وراء التحقيق قصة مثيرة. فقد حدث مبكرا (سنة ٢٠٠١) أن معلومات وردت من مصادر متعددة (بريطانية - إيطالية - عربية - إسرائيلية!!) عن مسعى يقوم به العراق في جمهورية النيجر الأفريقية لشراء صفقة (ثلاثمائة طن) من اليورانيوم ٢٣٥، وهو «الكعكة الصفراء» «Yellow Cake» التي تُصنع منها الأسلحة النووية، وزاد أن بعضهم أبرز صورة خطاب رسمي من أحد وزراء حكومة النيجر يتحدث عن صفقة اليورانيوم بغير لبس، واهتمت الإدارة الأمريكية بالمعلومات، واختار «جورج تنيت» واحدا من أكثر خبرائه اتصالا بالشئون الأفريقية (وسبق له العمل سفيرا في عدد من بلدانها)، وأمره أن يذهب بنفسه إلى «النيجر» (٢٠٠٢) ويعود بالخبر اليقين.

كان الرجل المكلف بالمهمة هو «جوزيف ويلسون» الذي شغل إلى وقت قريب منصب السفير الأمريكي في الجابون، وبالفعل فإن «ويلسون» ذهب إلى النيجر وراح يتقصى ويبحث وخرج بعد شهرين بأن القصة كلها ملفقة، وأن الخطاب المشار إليه بتوقيع أحد الوزراء مزور، بل إن ذلك الوزير المنسوب إليه توقيع الخطاب الرسمي لم يكن يشغل أي منصب في التاريخ الذي ورد أعلى الخطاب!

....

....

[وفي الغالب فإن الخطاب كان من صُنع عصابات «من الهواة» احترفوا تزييف الوثائق بطرق بدائية في بعض الأحيان، وهم يجدون زبائن مستعدين لدفع الثمن، وبعضهم يجهل - وبعضهم يعلم! - أن ما يشتريه «مطبوخ»!].

....

....

وقد كشف السفير «ويلسون» هذا الخطاب من أول أسبوع قضاه في «نيامي» (عاصمة النيجر)، ولكنه مع ذلك مضى يستوثق ويستوفي، وأكثر من ذلك فإنه عندما كتب إلى رئيس المخابرات المركزية عن نتائج مهمته، أضاف: «إنه بحث المسألة» مع سفيرة الولايات المتحدة الحالية في «نيامي»، وأنها قالت له (بنص ما نقل عنها) «إننا سمعنا كلاما كثيرا عن مساع بذلها العراق للحصول على يورانيوم ٢٣٥، وقد تابع خبراء السفارة هذا الموضوع، وهم يتابعونه بتكثيف دائم لأن اليورانيوم في النيجر ليس مسألة هينة، لكنهم جميعا لم يعثروا على أي دليل، بل إن ما عثروا عليه ينفي نفيا قاطعا محاولة العراق من الأصل شراء يورانيوم من هنا».

وقالت السفيرة - أيضا - وفق ما نقل عنها المبعوث الخاص للمخابرات المركزية، «إن هذه السفارة كتبت إلى واشنطن عشرات المرات عن هذا الموضوع، لكنه يبدو أنهم في واشنطن لا يصدقون إلا ما يريدون تصديقه - وهذا أمر غريب!».

وبرغم ذلك فإن حكاية «يورانيوم النيجر» ظلت حجة مستعملة في واشنطن إلى درجة أن الرئيس «بوش» خصص لها فقرة خاصة ومستقلة في خطابه عن حالة الاتحاد الذي ألقاه أمام الكونجرس في أواخر شهر يناير ٢٠٠٣، وفي اليوم التالي لإلقاء هذا الخطاب أصيب السفير «جوزيف ويلسون» بنوع من «الصدمة» (وفق تعبيره)، واتصل بجورج تنيت مدير المخابرات المركزية يلفت نظره إلى «أنه لا يليق أن تظهر في خطاب حالة الاتحاد وعلى لسان الرئيس وأمام الكونجرس وعلى مسمع من الشعب الأمريكي والعالم - معلومات أثبت خبراء الولايات المتحدة نفسها أنها غير صحيحة». وكان رد «تنيت» عليه «بأن لا يشغل نفسه لأن الإدارة تعرف ما تفعل!».

ولم يكن صحيحا أن الإدارة تعرف ما تفعل، وإذا كانت تعرفه فإنها أخطأت في تقديراتها، فقد حدث في هذه الفترة أن وكالة الطاقة النووية الدولية سمعت عن حكاية «يورانيوم النيجر»، وظنت الوكالة أن «الحكاية» تدخل في اختصاصها، وقد يكون وراءها تلميح مقصود إلى تقصير وقعت فيه وهي المسئولة عن «الانتشار النووي»، وهكذا استطاعت الحصول على صورة من خطاب وزير «النيجر» الذي يشير إلى «الكعكة الصفراء» المرعبة ومحاولة «العراق» شراءها، ولم يمض أسبوع واحد حتى كان الدكتور «محمد البرادعي» يكتب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغه «أن ذلك الخطاب على وجه التأكيد مزور»، ثم يرص قائمة الأسباب في بيان التزوير.

ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية («دونالد رامسفيلد» - مؤيدا بنائب الرئيس «ديك تشيني») صممت على أن الخطاب مازال يمكن اعتباره دليلا دامغا يبرر غزو العراق، لأن الحكومة البريطانية أبلغتها أن لديها ما يعززه!

والأغرب من ذلك أن مكتب «ريتشارد تشيني» تلقى من مكتب مدير المخابرات المركزية الأمريكية «جورج تنيت» نسخة من نتائج مهمة «ويلسون» وهي قاطعة على أن الموضوع من أوله إلى آخره ملفّق، ومع ذلك فإن «تشيني» أصر على اعتماد الخطاب، بل وأصر أكثر على أن تقبل المخابرات المركزية بعدم مناقضة استعماله علنا، خصوصا «عندما يستعمله الرئيس في أيٍ من أحاديثه العامة».

ومارس «تشيني» في ذلك ضغطا على وكالة المخابرات المركزية إلى درجة أنه قام بزيارة مقرها في «لانجلي» (ضاحية واشنطن) لبحث الموضوع مع مديرها - ثلاث مرات في ظرف عشرة أيام.

وفيما بعد وحين انكشف الموضوع بكافة تفاصيله، واضطرت الإدارة الأمريكية إلى الاعتراف بالخطأ - فإن الرئيس «بوش» لم يجد مهربا غير أن يعلن «أن رئيس المخابرات المركزية اطلع على نص خطابه عن حالة الاتحاد وفيه الفقرة الخاصة بالكعكة الصفراء - وأقره».

ورضي «جورج تنيت» أن يقوم بدور كبش الفداء بعدما أخطره «تشيني» أن أركان الإدارة ارتأوا - حفاظا على مصداقية الرئيس - «أن يضعوا المسئولية عليه («تنيت»)، وقَبِل الرجل على نفسه وعلى وكالته أن يصبح كبش فداء للبيت الأبيض، ناسيا أن القضية أكبر من ذلك لأنها قضية ثقة ومصداقية (ووقع تجديد مدة خدمته رغم أنه من بقايا تعيينات إدارة «كلينتون»).

....

....

وكانت رئاسة أركان الحرب المشتركة تتابع ذلك، وقد تحولت هواجسها إلى مخاوف لها دواعيها!

....

....

[وفيما بعد وحينما صدرت عن البيت الأبيض اعتذارات تعددت مستوياتها عن استعمال معلومات «غير مؤكدة» في خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد، فإن ذلك لم يكن مطمئنا، لأن من يعتذر مرة يستطيع أن يعتذر مرة ثانية، لكنه حين يُقتَل جندي أو ضابط، فإن حياته لن تعود مرة أخرى بكلمة أو كلمات!].

رابعا:

قطار وقضبان ومحطة!

بعد أن ألقى الرئيس «جورج بوش» خطابه عن حالة الاتحاد (٢٩ يناير ٢٠٠٣) - لم يبق لأحد في رئاسة أركان الحرب المشتركة سببا يدعوه للشك في أن الحرب على «العراق» قادمة دون تأخير، فقد كان الخطاب في صُلبه - درجة من الأمر الإنذاري إلى القوات المسلحة الأمريكية بأنه الضوء البرتقالي، وأنه سوف يتغير إلى الأحمر في أي لحظة - أمرا فوريا ببدء التنفيذ!

وكان ملفتا - أن الرئيس في خطابه قرر أن المعلومات المتاحة لدى الأجهزة المختصة في الولايات المتحدة تبين أن أسلحة الدمار الشامل العراقية على اختلاف أنواعها «جاهزة للتشغيل في ظرف ٤٥ دقيقة بأمر يصدر من «صدام حسين»، الذي هو «أخطر رجل في العالم»، لأنه يهدد الجميع، وبالتالي فإن مثول الخطر على هذا النحو يعطي الآخرين حق المبادرة دفاعا عن النفس بالردع قبل أن يداهمهم عدوهم!».

ومع أن الرئيس (فيما يظهر) حاول توقي اعتراض من يعرفون الحقيقة،

ونسب المعلومات إلى الحكومة البريطانية - فإن تلك لم تكن رغبة فى التزام الصدق وإنما فى التشويش عليه.

وتراافق مع ذلك شعور من التبرم والشكوى من أن هناك تلاعبا فى معلومات المخابرات، بمعنى أن «معلومات المخابرات» عندما يجرى تداولها بين أجهزة صنع القرار، أو إعلانها رسميا - كليا أو جزئيا - يتحتم أن تكون صادقة، بصرف النظر عن طريقة استغلالها السياسى أو العسكرى، لكن الذى يحدث الآن هو أن التقارير نفسها يجرى التلاعب بها وتغيير طبيعتها. وهو الأمر الذى لا يجوز السماح به.

وكان جوهر المشكلة أن رئاسة الأركان المشتركة حتى هذه الساعة لم تكن مقتنعة بالهدف المطلوب منها تحقيقه، وحدث فى ذلك الوقت أن وزير الدفاع «رامسفيلد» قال فى برنامج إخبارى ظهر فيه على شاشة وكالة الأخبار الأهلية «N.B.C»: إن قطار الحرب بدأ رحلته على القضبان فعلا ولم يعد ممكنا إيقافه» وسأله الصحفى الذى يحاوره وهو «تيم راذرز» «ولكن هل نحن واثقون أن ذلك القطار الذى يمشى على القضبان هو بالضبط ذلك القطار الذى يصل بنا إلى المحطة التى نريد الوصول إليها؟... ورد «رامسفيلد» باقتضاب: «أظن ذلك!».

والشاهد أن رئاسة الأركان المشتركة (وكذلك قيادة المنطقة المركزية المكلفة بالعمليات المقبلة فى العراق) - ساورها قلق شديد تعددت أسبابه:

بينها مظاهر الفوضى السائدة فى مجلس الأمن، والتى تبدى من خلالها أن حلف الأطلنطى نفسه لم يعد توافقا سياسيا بين أطرافه، وإنما أصبح فجأة خلافا علنيا أمام العالم صورة وصوتا.

وكان افتراق الطرق فى مجلس الأمن أن غالبية أعضائه رأت إفساح مدة، أو مدد إضافية - لفريق التفتيش يؤدى مهمته فى العراق، لكن الولايات المتحدة قطعت بالرفض، وفى حين أن غالبية من المجلس أبدت اقتناعها بضرورة أن لا تتحرك القوة المسلحة قبل قرار من المجلس يعطيها إشارة الحرب - إلا أن الرئيس «بوش» بنفسه «بادر وأعلن أن الولايات المتحدة لن تنتظر ولن تقيد نفسها بقرار جديد من المجلس يبيح لها حرية العمل العسكرى».

وكان أن حكومة المستشار «جيرهارد شرودر» أعلنت رسميا «أنه حتى إذا صدر من مجلس الأمن قرار يبيح للولايات المتحدة حرية استخدام السلاح، فإن «ألمانيا» لن تشارك فى أى عمل عسكرى فى العراق».

وبينها - أسباب القلق - أن المظاهرات الشعبية التى جرت فى واشنطن ونيويورك وعواصم غربية عديدة - اشتدت إلى درجة دعت الجنرال «ريتشارد مايرز» إلى القول فى اجتماع رسمى فى «البنتاجون»: «إن رسم الحرف «V» يتراءى له فى الظلام عندما يغمض عينيه، و«V» هو الحرف الأول من «فيتنام»!

وبينها أن كل ما يدور فى مجالس الحرب لا يدل بوضوح على وجود خطوط إستراتيجية عليا، وإنما يدل على «أحوال طوارئ تتحول إلى خطط حرب لها بداية ولا يظهر لها سياق يؤدى خطوة بعد خطوة إلى نتائج واضحة تمثل مطلبا متكاملا للقوة الأمريكية!».

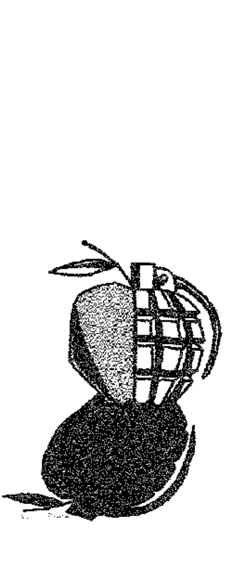
وبينها أن اجتماعات مجلس سياسات الدفاع راحت تسمع أقوالا مرسلة يصعب اعتبارها إستراتيجية عليا، ومن ذلك ما ذكره «فرانك كارلوتشى» وهو من أبرز أعضاء المجلس ومن المقربين بشدة إلى وزير الدفاع «رامسفيلد» «أن الذين يسألون عما إذا كانت لدينا إستراتيجية عليا يصح لهم أن يعرفوا أن لدينا إستراتيجية عليا، وأن هذه الحرب القادمة خطوة على طريقها - ثم يستطرد «كارلوتشى» (وفقا لتقرير صدر فيما بعد عن مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك) «لدينا إستراتيجية عليا غاية فى البساطة: نحن نريد فى المنطقة نظما موالية لنا، لا تقاوم إرادتنا، ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع، ونريد ضمانا نهائيا لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذى يمكننا الاعتماد عليه فى هذه المنطقة!».

ثم يستطرد «كارلوتشى» قائلا: «لابد من تغيير النظام فى العراق بالسلاح، وبعده فى «إيران» و«سوريا» - وبعدهما فى «السعودية» و«مصر»، وفى الغالب فإن ذلك ممكن بغير استعمال السلاح، والواقع أن هذه كلها نظما محسوبة علينا وهى تحملنا أعباء مكلفة بغير فائدة!».

ولم يكن فى ذلك كله ما يمكن وصفه بأنه إستراتيجية عليا لا لأمريكا ولا لعالم يهتم ويتابع مفزوعا بما يرى!

وأخيرا وصلت رئاسة الأركان المشتركة - راضية أو غير راضية - إلى أن:

- الحرب قادمة بلا محالة فى العراق.
- وهى حرب سوف تخوضها الولايات المتحدة وحدها.



«فرانك كارلوتشى»: «لدينا إستراتيجية عليا غاية فى البساطة: «نحن نريد فى المنطقة نظما موالية لنا، ثم إننا نريد ثرواته بغير منازع، ونريد ضمانا نهائيا لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذى يمكننا الاعتماد عليه

- ثم إن القوات المرصودة للعمليات غير كافية (وهذا موضوع يعنيها أكثر من غيرها، وليست فيه تلك السيادة المطلقة للقرار السياسى بحكم الدستور).

وفى تلك اللحظات المضطربة راج فى «واشنطن» - على غير انتظار اقتراح بدا نغمة شاذة وسط دقات طبول الحرب العالية (ولعل مقصده الحقيقى كان الرغبة فى طمأنة القيادات العسكرية) - وقد ورد ذكر الاقتراح لأول مرة (يوم ١٩ يناير ٢٠٠٣) - على لسان «دونالد رامسفيلد» - حين قال بالنص: «إن الولايات المتحدة على استعداد لأن تمنح الرئيس «صدام حسين» حصانة من أى مساءلة سياسية أو قانونية، إذا قرر الخروج مع أسرته ومن يريد من أعوانه وأسرهم إلى خارج «العراق»، وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة على استعداد لأن توفر لهم ملجأ كريما، وحياة سخية، وراحة موفورة!».

وأضاف «رامسفيلد»: «إننا من أجل تجنب مآسى الحرب، رأينا أن نتقدم بهذا الاقتراح ونأمل أن يقبله «صدام» ويجنب بلاده والعالم خطر عمليات عسكرية لسنا متحمسين لها إلا بمقدار ضرورتها للدفاع عن أنفسنا وعن العالم الحر».

وبدا الاقتراح مثيرا للدهشة وسط إلحاح الإدارة الأمريكية على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل (فيها أسلحة نووية) - واستعداد النظام الحاكم فى «بغداد» لاستعمالها فى ظرف خمس وأربعين دقيقة - وبأمر من رئيس يوصف بأنه أخطر رجل فى العالم، وأفدح تهديد يواجه أمريكا نفسها وكذلك أوروبا (فضلا عن المنطقة التى يعيش فيها).

....

....

[والمتوافر من المعلومات كما هو محقق منها (حتى هذه اللحظة) - أن ذلك الاقتراح لم يكن مجرد بالون اختبار، وإنما كان إشارة على الأفق وراءها شىء - وكان هناك بالفعل شىء يجرى فى العاصمة التركية فى وقت ما من أواخر شهر يناير ٢٠٠٣.

كانت «أنقرة» فى مرات كثيرة - وعلى نحو يكاد أن يكون منتظما - ملتقى اتصالات سرية بين أجهزة الإدارة الأمريكية وبين أجهزة النظام فى «بغداد» عندما يكون لدى أحد من الطرفين - برغم كل شىء - رسالة يرغب فى تمريرها بطريقة «موثوقة» إلى الطرف الآخر.

وفى الواقع فإن هذه الاتصالات لم تنقطع قط، وإن تغير مكانها مرات:

- كانت بداية هذا النوع من الاتصالات في القاهرة (لكن الطرفان كلاهما اتفق رأيهما على أن القاهرة لا تكتم السر، ولذا يستحسن تجنبها - وقد كان!).

- وفي مرحلة ثانية جرى هذا النوع من الاتصالات في «لندن». لكن «لندن» كانت مزدحمة بفصائل المعارضة العراقية. (والطرفان لا يريدان عيونا وارصادا - وبالفعل تحولوا!).

- وأخيرا وقع اختيار الطرفين على العاصمة التركية، وبدت أحوال «تركيا» أكفأ في حفظ السر من القاهرة، وأنجح في توفير فرص الخفاء من «لندن».

وفي شهر يناير وصلت «رسالة» من واشنطن باقتراح لقاء في «أنقرة» أواخر يناير (٢٠٠٣).

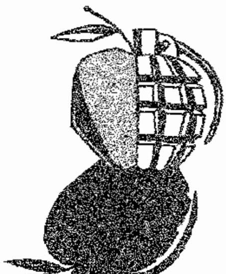
وكانت الرسالة في الواقع نص ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس «بوش» عن حالة الاتحاد، وفيه التصميم على غزو العراق، وكان الجديد الذي زاد، تعليق على نص الخطاب يلفت نظر القيادة العراقية «إلى انها لا تملك حقا في الشك او فرصة له، لأن ذلك بالفعل هو «عزم الرئيس». والولايات المتحدة تملك «الوسائل القادرة عليه».

وتلى ذلك عرض اقتراح خروج الرئيس صدام حسين، وعائلته وأعوانه إلى ملجأ آمن تتوافر لهم فيه كل ضمانات القانون ووسائل الحياة كريمة وموفورة.

وكان المندوب الأمريكي في هذا الاجتماع مسئولا بارزا في وكالة المخابرات المركزية. وقد صحبه هذه المرة «رجل ثان» من الأمن القومي للبيت الأبيض، ومن الواضح أن الأتراك كانوا يعرفونه جيدا، وقد أوصوا بحسن الاستماع إليه والاهتمام بما يقول جديا - إلى أبعد مدى (ولم يكن الأتراك بعيدين، ففي لقاءات من هذا النوع يكون مرغوبا فيه باستمرار أن تكون «أجهزة» البلد المضيف على علم - وربما على مقربة - ولو من باب تجنب أن تتعقد الأمور بحرص أجهزة المضيف على معرفة ما يقوله ضيوفها داخل بيتها).

وفي ذلك الاجتماع ختم المندوب الأمريكي عرضه للافتتاح (وكان قاطعا) بما معناه «أنه يتفهم حاجة «الطرف الآخر» إلى مهلة يعود فيها إلى «بغداد» ويعود برد «عاقل ومعقول».

وعندما عاد المندوب العراقي فإن الرد الذي حمله معه كان فيه ما يستوقف النظر، فقد ورد فيه «انه مع الاحتفاظ بكافة الحقوق القانونية والشرعية - معززة بالأمر الواقع في «بغداد» الآن - فإن لدى «الطرف العراقي» سؤال مؤداه:



«كارلوتشي»:
«لابد من تغيير النظام في العراق بالسلاح، وبعده في «إيران» و«سوريا» - وبعدهما في «السعودية» و«مصر»، وفي الغالب فإن ذلك ممكن بغير استعمال السلاح

«هل هم مستعدون للتعامل مع «قصي صدام حسين» - إذا تنازل له والده عن الرئاسة؟، وهل تعترف «واشنطن» به في هذه الحالة وتتعامل معه على أساس جديد في علاقات البلدين».

«وطبقا لمصدر تركي (لا مجال للشك في حسن اطلاعه). فإن المندوب الأمريكي أبدى «استعداده لنقل الاقتراح «إليهم» في واشنطن، وإن لم يكن واثقا من جوابهم». وفيما بعد وفي مناقشة بين الأمريكيين والأتراك. جرى بحث بالعمق في مدلول الرسالة التي نقلها المندوب العراقي من «بغداد». وهل تعني ضمنا - بل وصراحة - أن مبدأ خروج «صدام حسين» من السلطة (ولو لصالح ابنه قصي) مقبول الآن من جانبه، بعد أن رأى الخطر المحدق ولم يعد لديه شك في أنها النهاية؟!».

....

....

[ولابد من إشارة هنا إلى أن هذه الاتصالات تسرب شيء عنها إلى دوائر «الحزب» و«الحكم» في بغداد، وفيما يظهر فقد كان لها أثرها على عدد من ساسة النظام الكبار، وكان بين هؤلاء من أحسوا بضغط الأزمة وقدروا عواقبها الوخيمة.

ولعل بينهم من رأى النهاية تقترب. كما أن بعضهم راح يعاني من أزمات ضمائر حائرة وولاءات متضاربة بين النظام والوطن - وبين العام والخاص (العائلي أيضا)].

....

....

[وفيما بعد وحين كانت التقارير ترد ساعات سقوط «بغداد» - عن صفقات وخيانات وعمليات حرب. فقد كان باديا أن ذلك كله يحتاج إلى «غربال»، وأن المحنة أشد تعقيدا من الصفقات والخيانات، والشاهد أن بعض الذين تناولتهم شائعات الصفقات والخيانات موجودون الآن في سجون الاحتلال الأمريكي تحت ظروف بالغة القسوة والإهانة - ومع ذلك فإنه من الصعب - واقعيا - استبعاد وقوع اتصالات بين بعض المسئولين في الحكم والجيش (والحرس الجمهوري) - مع عناصر خارج العراق، خصوصا بصلات قرب (عائلية وعشائرية) مع ساسة وضباط عراقيين في المنفى].

....

....

والمهم - في السياق الأصلي - أنه لم تكد تمضي أيام حتى تحركت الحكومة التركية ورئيسها في ذلك الوقت «عبد الله جول» تعرض على دول الجوار العراقي: الأردن والسعودية وسوريا وإيران - ومعها مصر باعتبارها مقر جامعة الدول العربية - اقتراحا بعقد مؤتمر في «إستانبول» لبحث أمر يتصل بأمن المنطقة وينقذها من شر مستطير. وكان جدول الأعمال التركي المعروض هو نفسه اقتراح «رامسفيلد»، أي «ترتيب خروج «صدام حسين» من العراق ومعه عائلته وكبار معاونيه وعائلاتهم ومعهم حصانة قانونية وسياسية وإمكانيات مادية تكفل لهم رغد العيش والأمن مدى الحياة».

ولم يقدر للمسعى التركي أن يبلغ غايته لأن عددا من الدول العربية. بينها مصر - تصورت «أنه إذا كان الأمر كذلك، فالأولى أن تتم إجراءاته عربيا، لأن عروبته قد تمنحه فرصة قبول أكبر من جانب الرئيس العراقي، والشعب العراقي أيضا.

وكان ذلك أساس العرض الذي تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء مؤتمر على مستوى القمة في شرم الشيخ (أول مارس ٢٠٠٣).

....

....

[وكان العرب طوال تصاعد أزمة غزو العراق بدون سياسة لها شكل - أو لها مضمون، وربما أن شهادة «مارتن إنديك» (رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية، وسفير الولايات المتحدة بعد ذلك في إسرائيل) - تكشف «حال» السياسة العربية، فقد قال «مارتن إنديك»، وكتب أنه أثناء ضربات الصواريخ التي جرى توجيهها على العراق بمقتضى حملة «ثعلب الصحراء» بإذن من الرئيس «كلينتون» (سنة ١٩٩٨) - أنه حضر اجتماعا لبحث ضربات الصواريخ على العراق، وهل تستمر أكثر أو تتوقف الآن. وفجأة قال «كلينتون»:

«إنني حائر في شأن هؤلاء العرب!».

إذا ضربنا العراق - غضب الرأي العام العربي، وصاح في وجوهنا لماذا تضربون شعب العراق؟!

وإذا أوقفنا الضرب - غضب الحكام العرب، وهمسوا في آذاننا لماذا - إنكم بذلك تقوون مركز «صدام»!

ولعل الأمور لم تكن مختلفة سنة ٢٠٠٣، عما كانت عليه قبل خمس سنوات (١٩٩٨ - أيام «كلينتون») - وربما أن اقتراح خروج «صدام حسين» ومن معه من «بغداد» جاء إنقاذا للحد الأدنى من وجود - مجرد وجود - سياسة عربية، فإذا خرج «صدام حسين» من العراق - فالنتيجة مرضية للساسة العرب وغير العرب، وإذا

ثم يخرج فيو المسئول ، والساسة العرب براء من دمه!].

....

....

ويستحق النظر أن اقتراح الإمارات الذى قدم إلى مؤتمر القمة العربية جرت صياغته فى «أنقرة»، وشارك فى الصياغة «خليل زالماى»، وهو مندوب وزارة الدفاع الأمريكية لدى المعارضة العراقية (وقبلها لدى الحكومة الأفغانية - قبل وبعد سقوط نظام طالبان) - والغريب أن هذا الاقتراح وصل لوفد الإمارات إلى القمة العربية، وهذا الوفد على وشك الصعود إلى الطائرة متجها إلى «شرم الشيخ».

وأثناء الاجتماع الصباحى للقمة جرى توزيع نسخة من ذلك الاقتراح، لكن التباسا نشأ لأن أحدا لم يطلب إدراجه رسميا على جدول الأعمال، وبالتالى تعقدت الإجراءات، وعندما وصلت نسخة من الاقتراح إلى الوفد العراقى (وكان يتزعمه السيد «عزة إبراهيم») - توجه أحد أعضائه إلى حيث يقف مسئول من الإمارات يبلغه إنذارا «بأنه سوف يجرى تقطيعكم إربا إربا» إذا «تجاسرتم» على طلب إدراج هذا الاقتراح على جدول الأعمال، وبهت الرجل وكان قصارى ما استطاع أن يرد به «أنه لم يطلع على هذا الاقتراح إلا الآن - وفى هذه الجلسة!».

والشاهد أنه كان يمكن لاقتراح دولة الإمارات العربية المتحدة أن يلقى فرصة معقولة لو أنه استكمل نفسه بضمان تعلن فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن قواتها لن تدخل العراق مقابل إعلان «صدام حسين» قبوله بالعرض الأمريكى (التركى - العربى) - «لأنه يريد تجنيب شعب العراق مصائب حرب مدمرة تودى بما بقى من اقتصاده ومرافقه» - لكن الذى حدث أن «رامسفيلد» نفسه صرح أثناء انعقاد القمة العربية بأن خروج «صدام حسين» ومن معه لا يغنى العدول عن دخول الجيوش الأمريكية إلى العراق واحتلال أراضيه، ولم يبق لاقتراح من هذا النوع «معنى»، لأن مؤداه عمليا: خروج «صدام حسين» ومن معه من العراق، ودخول القوات الأمريكية إليه «بسلام» - ووضعه بالكامل تحت السيطرة دون طلقة واحدة، وذلك بموافقة عربية على مستوى القمة!

....

....

[ومن المفارقات أنه فى تلك الظروف تبدى كرم الأغنياء العرب فى التلويح بالمبالغ التى يمكن أن يدفعوها لصدام حسين ومن معه إذا خرجوا، لكن أحدا لم يحاول أن يناقش مستقبل العراق، وما إذا كان العرب مستعدين لتطوير اقتراح الخروج وتكليف الجامعة العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة فى مساعدة الشعب العراقى، دون حاجة إلى احتلال أمريكى لواحد من الأوطان العربية المؤسسة للنظام العربى (بصرف النظر عن نوعية الحكم المسيطر عليه فى لحظة عابرة من لحظات تاريخ طويل)، مع ملاحظة أن «الأوطان» المؤسسة للنظام العربى ثلاثة بالتحديد: هى مصر وسوريا والعراق، ومعنى احتلال أمريكا للعراق أن المثلث المؤسس للنظام العربى فقد أحد أضلاعه الرئيسية وانفك تماسكه. (مع اعتبار أن الأوطان أهم من النظم الحاكمة، فالأوطان (على نحو ما) أشبه ما تكون بحاملات الطائرات العملاقة، وأما النظم فمجرد «حمولات» يتصادف وجودها على السطح لحظة عابرة، وليس مهما أن تصاب إحدى الطائرات بالعطب، وإنما الكارثة أن تغرق الحاملة!)].

....

....

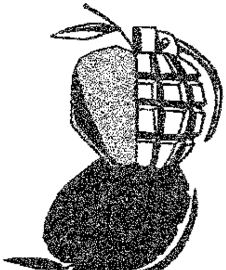
[وعلى أى حال فإن النظام فى العراق أعرض عن اقتراح الخروج (ولعله لم يكن جادا فى سماعه من الأصل أو أنه غير رأيه بعد تطورات الظروف). ذلك أنه حين توجه «يفجينى بريماكوف» رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى الأسبق إلى «بغداد» - سرا لمقابلة «صدام حسين» وإعادة طرح الاقتراح عليه بتكليف من الرئيس «فلاديمير بوتين» - فإن «صدام حسين» (وفق رواية «بريماكوف» نفسه) لم يقض معه غير ربع ساعة. قال له فى بدايتها أنه «استقبله كصديق قديم» - ثم لم يكد «بريماكوف» يبدأ حتى قاطعه «صدام حسين» - إذ هَمَّ واقفا قائلا له: «إننى سمعت منك اقتراحا مماثلا سنة ١٩٩١ ورفضته، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن مرت اثنتا عشرة سنة وأنا مازلت هنا والآن تعود لى باقتراح مماثل!».

وقبل أن يخرج «بريماكوف» سأله «صدام حسين»: «هل لديكم تأكيد بأن الأمريكان لن يحتلوا العراق إذا أنا استمعت إلى كلامك؟» - ولم يتوقف «صدام حسين» لكى يسمع الرد!].

....

....

وفى سياق التطورات فإن هذه المحاولات بدت أمام رئاسة الأركان المشتركة جهودا «مقبولة» تبذلها الإدارة حتى تستجيب لهواجس العسكريين وتحسبهم من استخدام القوات المسلحة



«الأوطان المؤسسة للنظام العربى ثلاثة بالتحديد: هى مصر وسوريا والعراق، ومعنى احتلال أمريكا للعراق أن المثلث المؤسس للنظام العربى فقد أحد أضلاعه الرئيسية وانفك تماسكه»

الأمريكية فى عمليات «سياسية» ليست وراءها ضرورات إستراتيجية عليا.

وكان الملاحظ أن الإدارة مضت خطوات أبعد على طريق طمأنة قواتها المسلحة:

- منها أنه عندما عاد «هانز بليكس» إلى مجلس الأمن (يوم ٢٨ يناير) يطلب منح فريقه مدة إضافية لاستكمال عمليات التفتيش قائلا «إنه يلقى استجابة فى الإجراءات من جانب العراق، وسوف يطلب استجابة أكثر فى الموضوع» - فإن الإدارة اشترطت لموافقتها على مهلة ثلاثة أسابيع إضافية - أن تعلن الحكومة العراقية فتح أجوائها بالكامل أمام طائرات الاستطلاع من طراز «يو ٢» لتمسح وتصور وتتابع كل حركة على الأرض، وانصاع النظام العراقى، وكذلك فإنه فى اللحظات الحاسمة كان العراق أرضا مفتوحة بالكامل - طول الوقت - للكاميرات الأمريكية تجوب سماءه دون قيود.

وكانت الصور تذهب إلى رئاسة الأركان تؤكد - بالزيادة - أن أرض المعركة مباحة، وأن الدخول العسكرى للجيوش الأمريكية لا يواجه احتمالا غير محسوب!

- وعندما توقفت هيئة التفتيش الدولى أمام ما يملكه العراق من صواريخ «صمود (٢)»، واعتبرت أن مداها يتعدى الحد المسموح به بمقتضى اتفاق وقف إطلاق النار (سنة ١٩٩١) - فإن النظام فى العراق اضطر - بعد جدل لم يطل - إلى البدء فى تدمير نظام الصواريخ الوحيد الباقى لديه، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لمنع تصوير عملية التدمير (حتى لا ينشأ انطباع لدى الرأى العام الدولى بأن النظام فى العراق يستجيب ويتعاون ويتخلص بنفسه مما بقى لديه، حتى لو لم يكن مخالفا للمتفق عليه والمسموح به).

ومع ذلك فإن فريق تصوير أمريكيا (تابع لهيئة المفتشين) تولى المهمة، وفى اليوم التالى كانت الصور تتساقط من منشورات أمريكية موجهة إلى الضباط العراقيين، ضمن حملة حرب أعصاب موجهة إليهم تنبههم إلى أنه يجرى تجريدهم من «أهم أسلحتهم» قبل بدء القتال.

ويظهر أن «رامسفيلد» كان مغرما باستعمال الصور، ففى أحد اجتماعاته مع هيئة الأركان (وطبقا لرواية الجنرال «تشيمسكى» قائد القوات البرية) - أخرج من ملف أمامه صورا لاجتماع عسكرى عقده الرئيس «صدام حسين» مع قادة القوات المسلحة العراقية وقادة الحرس الجمهورى (خلال شهر فبراير ٢٠٠٣)، وسأل - وهو يشير إلى جلوس نجلى «صدام» (عدى

وشخصي) حول المائدة مع القادة العسكريين. وسأل «رامسفيلد»: أريدكم أن تفكروا لحظة فيما يمكن أن يشعر به أي ضابط عراقي يشارك في مثل هذا الاجتماع أو يرى صورته على تليفزيون «بغداد» أو جرائدها! هل يمكن له في أعماقه أن يواصل اعتقاده بأنه يدافع عن وطن أو أنه سوف يفتح عينيه ويكتشف أنه خادم لعائلة؟ وأضاف «رامسفيلد»: إننا سألنا بعض من نعرف من الضباط العراقيين اللاجئين هنا وفي بريطانيا، عن رأيهم في تأثير مثل هذه الصورة على معنويات الضباط؟ - وكان رأيهم بغير استثناء أنه «تأثير مدمر» يفقد القوات إرادة الحرب واستعداد التضحية بالنفس!».

وكان قطار الحرب يجري على القضبان بأقصى سرعة!!

مفاجأة!

منحنى على الطريق التركي!

■■ على غير انتظار وفي الوقت الذي بدأ فيه قطار الحرب يتحرك على قضبانه، وتزداد معدلات سرعته يوما بعد يوم - ظهر منحنى على الطريق في الشمال - التركي.

كان المقدر وفق الخطة أن الفرقة الرابعة الميكانيكية سوف تدخل إلى شمال العراق من «تركيا» - وكان باديا أن «تركيا» لا تمانع، بل على العكس تحبذ، خصوصا إذا كان هناك مقابل - وكان المتصور أن المقابل مساعدات مادية: مالية وعسكرية يسهل الاتفاق عليها مهما اشتدت المساومات، لكنه مع تقدم المفاوضات بدأت الريب تداخل بعض الأطراف في أن المقابل «المادي» الذي يطلبه الأتراك ليس مالا وليس سلاحا، وإنما شيئا آخر مضمرا في النوايا أكثر مما هو معلن على الموائد، وكانت جماعات الأكراد العراقيين هي التي بادرت والحت، ورأيها أن الأتراك يسعون إلى أهداف إقليمية وإستراتيجية، ويرون الفرصة سانحة لتحقيقها:

١ - يريد الأتراك تصفية بقايا حزب العمال الكردي (التركي) التي لجأت إلى المناطق الكردية العراقية، على اعتبار أن حركتهم المنادية بنوع من الاستقلال الذاتي لأكراد تركيا - وهم ما بين ١١ إلى ١٨ مليون كردي (أي أكبر مجموعة من الأكراد بين جميع بلدان المنطقة)، تهديد خطير لوحدة الوطن التركي نفسه تتعهد به المؤسسة العسكرية (وهي الأقرب في علاقتها مع الأمريكيين)، باعتبارها المسئولة - بنص في الدستور - عن وحدة وعلمانية «الأمة التركية» و«الوطن التركي»!

٢ - وفي سبيل تحقيق هذا العهد فإن السلطة التركية لديها العزم على تصفية الدويلات الكردية التي قامت بالأمر الواقع في شمال العراق بعد حرب سنة ١٩٩١، واحدة برئاسة السيد «مسعود البرزاني»، والثانية برئاسة السيد «جلال الطالباني»، ومن وجهة نظر تركية فإن هذه الدويلات «نماذج سيئة» أمام أكراد تركيا وخصوصا أن أكراد العراق يعتبرون أكراد تركيا «عمقا إنسانيا وتاريخيا» لهم بمقدار ما يعتبر أكراد تركيا الشيء نفسه بالنسبة لأكراد العراق. وفي رأي قادة الجيش التركي أن الحرب الآن «فرصة سانحة» لوضع الأمور في نصابها على الجانب الآخر من الحدود التركية.

٣ - وفي النهاية فإن الأتراك يحلمون بمنطقة «الموصل»، وفي خيالهم أنها جزء من «تركيا» فصل عنها (بمعاهدة «مونترو» سنة ١٩٢٣)، وكان الفصل تعسفيا فرضه الإنجليز عندما استقروا في العراق وأنشأوا فيه مملكة هاشمية موالية لهم، ومعنى ذلك أنه إذا دخل الجيش التركي إلى شمال العراق فإنه لن يخرج سواء بالدعاوى التاريخية القديمة (الباقية من إرث الخلافة العثمانية) - أو بعلة حماية الأقليات التركمانية هناك، وهي مرتبطة بالدم مع الوطن التركي.

وعندما بدا أن المفاوضات مع تركيا تتلكأ دونما سبب مقنع، قصد «كولين باول» (وزير الخارجية الأمريكية) إلى «أنقرة» يظن أن مسئولية التأخير تقع على حكومة «طيب رجب أردغان» (ذات التوجه الإسلامي) - لكنه فوجئ هناك بأن التأخير الحقيقي - موقف جنرالات «أنقرة» (مجلس الأمن الوطني)، وكان اعتماد الولايات المتحدة دائما عليهم.

واكتشف «باول» أيضا أن التأخير لا يرجع إلى خلاف حقيقي حول دواعي غزو العراق أو المساعدات المطلوبة من الأتراك - وإنما يرجع لشيء أو أشياء أخرى - نوايا وأحلام تراود سادة البوسفور!

وفي هذه اللحظة المحفوفة بالشكوك حول النوايا، ألقى زعماء الأكراد العراقيين ورقتهم الأخيرة والحاسمة، ومؤداها ببساطة:

«أنه إذا دخل الجيش التركي إلى شمال العراق شريكا في المعركة ضد نظام «صدام حسين» - فإن مقاتلي الأكراد من الجماعتين (البرزاني والطالباني) سوف يتصدون بالسلاح للجيش التركي، باعتباره الخطر الداهم - وليس الجيش العراقي.

فالجيش العراقي بالنسبة لهم «خطر الأمس الذي انتهى»، وأما الجيش التركي فهو «خطر اليوم الذي يوشك أن يطلع صبحه»، وبالتالي فإن على الولايات المتحدة أن تختار.

وكان الاختيار المتاح للإدارة الأمريكية:

- مع الأكراد (وهم ملء شمال العراق فعلا حتى ضواحي «كركوك»).
- أو مع الأتراك واحتمال تصدي الأكراد لهم، وبالتالي فهي معركة إضافية في الشمال العراقي بحرب داخل الحرب (وضد الهدف الأمريكي في كل الأحوال).

وفي ذلك الوقت كانت الفرقة الرابعة الميكانيكية الأمريكية قد وصلت بالفعل إلى قرب الموانئ التركية المطلة على شواطئ البحر الأبيض - تنتظر إذنا بالنزول إلى البر والانتقال عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق، ودخول «الموصل».

ومع حقيقة أن شمال العراق «جاهز» كرديا لاستقبال قوات أمريكية محمولة جوا إلى أرض مؤمنة وصديقة، ومع الشك في النوايا التركية المضمرة - فإن الخيار مع صعوبته - فرض نفسه على السياسة الأمريكية.

وكذلك وجدت هيئة أركان الحرب المشتركة نفسها في اللحظة الأخيرة أمام توجيه إستراتيجي يغير خطة الغزو على نحو لم يكن منتظرا، بل إنه يثقل عليها بخلل إستراتيجي أساسي!

وهنا وقع ما يسميه عدد من الخبراء الأمريكيين (بينهم «أنتوني كوردسمان») تصف تمرد عسكري في أمريكا «Mini Mutiny».

وكان التمرد محصورا، لكنه وفقا لكل الشهادات - كان مثيرا.

ووفقا لشهادة نائب رئيس الأركان المشتركة الجنرال «كين»، فقد تبودلت بين الأطراف عبارات حادة.

قال «رامسفيلد» (موجها كلامه دون تحديد لشخص بالذات): «أنتم مازلتم مصرين على أن تحاربوا المعركة التي «تعرفونها» من قبل، وأنا أريدكم أن تحاربوا المعركة المستجدة الآن - على الأرض»!

وقال الجنرال «مايرز» رئيس الأركان: «إن هناك إجابة مطلوبة عن سؤال: هل نخترع علما جديدا للحرب في مناخ معركة - أو نحارب بالعلم المستقر مضافا إليه ما استفدناه من التجربة؟».

ويضيف رئيس الأركان: هذا سؤال لابد من رد واضح عليه.

كانت الخطة العسكرية الأمريكية لغزو العراق تعتمد على ما أسماه خبراء «البنتاجون»: «الصخرة والثعبان».

■ «الصخرة»: ضربة تنقض من الشمال، فرقتان من الجيش الأمريكي ومعهما فرقتان من الجيش التركي، إلى جانب مجموعات (ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألفا من قوات «البشمرجة» الأكراد، وهذه الصخرة تتدحرج من مرتفعات «كركوك»، ثم تطبق على «بغداد».

■ «والثعبان»: عملية تزحف من الجنوب، وبدايتها أن تبدأ قوة المهام الخاصة البريطانية (ثلاثة ألوية) بالتقدم في اتجاه البصرة على شكل قوس، يطوق الفرقة العراقية المدرعة (الواحدة والخمسين)، ويزيحها إلى الشرق، محصورة بين الحدود الإيرانية ومدينة البصرة.

وفي الوقت نفسه تقوم المجموعة الأمريكية رقم ٧٠ (لواءين)، واللواء الخامس المدرع - بالزحف على شكل قوس أيضا يعزل قوات «منطقة غرب الفرات» العسكرية العراقية، ونتيجة ذلك ينفتح في ظهر القوسين طريق سالك إلى وسط العراق وقلبه.

ولحظتها يتحرك «الثعبان» نفسه وهو ثلاث فرق تتقدمها فرقة المشاة الأمريكية الثالثة، وهذه القوة تنطلق من

الجنوب (الكويت)، وتمضى مسرعة مباشرة إلى «بغداد»، وهى فى زحفها الخاطف نحو العاصمة العراقية تتجنب المدن الرئيسية فى جنوب العراق، وتتلوى فى طريقها (كالثعبان)، على أن تعود فيما بعد إلى تطهير أية مقاومة تبقى فى مدن مثل «البصرة» و«النجف» و«كربلاء» و«الرمادى» و«الحلة» وغيرها.

والتقدير أن انقضاض «الصخرة» على «بغداد» من الشمال - ووصول رأس الثعبان من الجنوب إلى نفس الهدف - يشل تفكير القيادة العراقية التى تفاجأ بوصول قوات الغزو إلى مشارف وضواحى العاصمة.

■ وكان أهم تفصيل فى «المفاجأة التكتيكية للعمليات العسكرية» أنه لن تكون هناك حملة جوية طويلة تمهد لقوات الغزو (وهو ما كانت تتوقعه القيادة العراقية على أساس تجربتها السابقة فى حرب تحرير الكويت، حين تواصل الضرب الجوى أكثر من أربعين يوما، وكذلك على أساس ما رأته هذه القيادة (العراقية) فعلا فى حرب أفغانستان التى استمر التمهيد الجوى قبل نزول القوات البرية على الأرض مدة مماثلة.

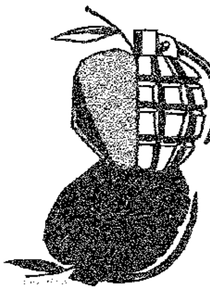
أى أن المفاجأة ضربة صدمة ورعب، وبالتوافق معها اقتحام للأرض العراقية فى اندفاعة لا تتوقف - حتى وإن تلوت على طريق الجنوب - حتى العاصمة العراقية، وكذلك تنقض «الصخرة» - ويزحف «الثعبان».

وفى هذه اللحظة المتأخرة - النصف الثانى من فبراير - وجدت هيئة الأركان المشتركة نفسها أمام تغيير جوهرى فى بنيان الخطة:

- «الصخرة» لن تنقض من الشمال على الأقل بالقوة التى كانت مقدرة، وأول الأسباب أن «تركيا» ليست هناك!

- ومعنى ذلك أن «الثعبان» سوف يكون وحده يتلوى فى جنوب العراق مكشوفا من أجنابه لمدن كان التقدير تجاوزها - لكنها الآن يمكن أن تتحول إلى «أشواك» حادة تجرح - على الأقل - جسم الثعبان وهو بالطبيعة أملس وناعم!

وكان أول ما خطر لهيئة الأركان المشتركة أن ذلك «المنحنى على الطريق التركى» يفرض تأجيل «ساعة الصفر» حتى تصل الفرقة الميكانيكية الرابعة من البحر الأبيض عبر قناة السويس إلى الخليج العربى، وتتخذ مواقعها الهجومية هناك مع بقية القوات - أى تغذية «ثعبان الجنوب» لكى يؤدى مهمته باعتبارها



عندما لاحظ «رامسفيلد» أن «القادة» لم يقتنعوا بمنطقه، ثار غضبه وقال ما مؤداه: «إننى أحاول أن أطرح عليكم «قضية الحرب فى زمن المعلومات» - لكنكم لا تفهمون غير القديم الذى تعودتم عليه!

«المجهود الرئيسى فى الحرب» مع غيبة «صخرة الشمال» النازلة على «بغداد».

ورفض وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» طلب التأجيل، ووقعت فى مكتبه مواجهات حادة - انضم إليها «من الدوحة» الجنرال «تومى فرانكس» - الذى ظهر ميله هو الآخر للتأجيل فى انتظار وصول الفرقة الرابعة على الأقل - أى أن القيادة المركزية على أرض المعركة تضامنت مع هيئة أركان الحرب المشتركة فى واشنطن - لكن «رامسفيلد» صمم على رأيه عارضا:

■ أن التأجيل لا مبرر له لأنه لا توجد مقاومة حقيقية يخشى خطرها من جانب الجيش العراقى أو الحرس الجمهورى (فكلاهما - فى رأيه - فقد إرادة القتال!).

■ أن المدن التى يجرى تجنبها يمكن تدبير أمرها بالضرب الجوى المكثف عليها.

■ أن أى تأخير الآن - يؤدى إلى وهن يصيب معنويات «عناصر» متصلة بالمعارضة العراقية صبرت طويلا وعملت فى السر - إلى جانب عناصر أخرى «غامرت واتصلت فى اللحظة الأخيرة»، والخشية أنها ساعات ويكشف النظام أمرها، وبالتالى يصب عليها نار غضبه وانتقامه!

■ أن أى تأخير سوف يفتح فجوات على جبهة مجلس الأمن والرأى العام العالمى، إلى جانب أن حالة التعبئة النفسية والسياسية قاربت ذروتها بصرف النظر عن كل أصوات الاحتجاج، فإذا طال انتظار العمليات عن هذا الحد - تعرضت الولايات المتحدة «لتطاول على إرادتها» مارسه كثيرون ولا داعى لتشجيعهم أكثر على التزيد فيه!

- أن بقاء موعد الخطة كما هو (بدون تأجيل) يضيف إلى «المفاجأة التكتيكية»، ذلك أن القيادة العراقية وهى تتابع ما يجرى على «المنحنى التركى» سوف تتصور - وتتصرف - على أساس أن العمليات مؤجلة على الأقل إلى حين وصول الفرقة الرابعة إلى الكويت، فإذا خابت توقعات العراقيين - عانوا من خلل نفسى مضاعف!

وعندما لاحظ «رامسفيلد» أن «القادة» لم يقتنعوا بمنطقه، ثار غضبه (وفق رواية أحد المشاركين) - وقال للجنرالات ما مؤداه:

«إننى أحاول منذ عدت إلى البنتاجون أن أطرح عليكم «قضية الحرب فى زمن المعلومات» - لكنكم لا تفهمون غير القديم الذى تعودتم عليه - إن فكرة «الثعبان» لم تدخل عقولكم، وأنتم تريدون الانتظار حتى يتضخم «الثعبان» ويتحول إلى «تمساح» له أنياب ضخمة - لكنه بطىء الحركة إلى درجة تسمح لفريسته أن تهرب من فكه!».

واضطر البيت الأبيض إلى الدخول مباشرة لفض الاشتباك بين وزير الدفاع وهيئة أركان الحرب المشتركة، وكان وسيط الرئيس إلى ساحة «التمرد المحدود» - «ريتشارد تشينى»، فهو إلى جانب كونه نائبا للرئيس - رجل يعرف المؤسسة العسكرية الأمريكية عن قرب من زمن توليه منصب وزير الدفاع أثناء حرب تحرير الكويت.

....

....

[وليس فى مقدور أحد أن يزعم معرفته بالمقترحات التى عرضت لتخفيف حدة التوتر، ولا بالأجواء التى سادت الاجتماعات والمناقشات، بل إن المحاولات جرت لنفى «وقوع التمرد من الأصل»، والإيحاء إلى من تحدثوا عنه بأنهم بالغوا فى تقدير حجمه، على أنه كان ظاهرا أن «تشينى» ساعد فى طمأنة رؤساء الأركان بزيادة فى استخدام قوة النيران بأكثر مما كان مقترحا بمقتضى مشروع الخطة الأصلى (وكانت تلك إضافة ترتبت عليها نتائج فيما بعد)].

....

....

ففى الخطة الأصلية كانت الضربة الأولى «صدمة ورعبا» ليوم واحد، وبعدها تكون العمليات الجوية متوازية مع التحركات لا تزيد عليها، حتى يكون ضررها محصورا على الجيش العراقى والحرس الجمهورى من ناحية، وكذلك على بنية العراق الأساسية من ناحية أخرى.

وكانت التقديرات المصاحبة للخطة ترى أن وحدات من الجيش والحرس يمكن تحويل ولائهما بمنطق إنقاذ العراق من دمار لا لزوم له.

وكانت التقديرات كذلك أن مرافق العراق لا يصح تدميرها، لأن القوات الأمريكية والإدارة فى العراق - بعد النصر - تحتاج إلى استعمالها - وليس معقولا أن تدمرها اليوم ثم تكتشف أنها تحتاجها غدا!

والآن كان «تشينى» لا يمانع فى زيادة عيار التدمير، مع تصاعد العمليات، حتى يحصر خطر المقاومة العراقية فى أضيق نطاق ممكن (ولم يجر حساب ذلك - سياسيا - بدقة)! ※

خلال النصف الأول من شهر مارس ٢٠٠١ - زاد تخوف «المجموعة الإمبراطورية الأمريكية» من أن هناك تحولا فى الرأى العام العالمى تزيد به معارضة غزو العراق.

فقد أظهر استطلاع للرأى العام - [أجرى يوم ٢٩ فبراير وأذيعت نتائجه كاملة يوم ١ مارس. وقامت عليه جريدة «الواشنطن بوست» بالاشتراك مع قناة «أ. بى. سى A.B.C وهى أكبر شركات التليفزيون الأمريكية] - «أن ٥٦٪ من الرأى العام الأمريكى تحبذ إعطاء فرصة مفتوحة لمفتشى الأمم المتحدة فى «العراق» يكملون مهمتهم. فى حين أن ٣٩٪ فقط يؤيدون الرئيس «بوش» فى توجيه ضربة للعراق دون انتظار».

وفى الوقت نفسه كانت استطلاعات الرأى العام فى «بريطانيا» تكشف أن ٥٢٪ ممن أعطوا أصواتهم فى استفتاء جرى على عينة حجمها خمسة آلاف بريطانى من الرجال والنساء (أجرتها مؤسسة «هاريس»)، يعارضون غزو العراق مهما كانت الظروف.

وحتى فى «أستراليا» كشفت الاستفتاءات أن ٦٤٪ من الرأى العام تشترط لدخول الحرب - موافقة الأمم المتحدة بقرار لا اعتراض عليه فى مجلس الأمن.

وأصبحت المجموعة الإمبراطورية فى واشنطن أكثر عصبية، بينما قطار الحرب يتحرك على القضبان - بطيئا وينتظر زيادة السرعة، وليس استعمال الكوابح - إلى حد التوقف!

ووقع مشهد له دلالته فى مكتب الرئيس «بوش» فى البيت الأبيض، فقد كان الموعد المقرر لبدء خطة غزو العراق آخر ضوء من يوم ٢٠ مارس (٢٠٠٣)، ومع ذلك فإن الرئيس «بوش» وقع أمرا رئاسيا بقتل «صدام حسين» بضربة عاجلة، ولو أدى الأمر إلى استباق ساعة الصفر، وذلك على أساس معلومات قيل له: إن مصدرها الآن فى موقعه يتابع عن قرب تحركات «صدام حسين» داخل «بغداد».

وقال الرئيس «بوش» وهو يوقع الأمر الرئاسى بالقتل المسبق:

«إن صاروخا واحدا «يقتل» هذا الرجل الآن: كفيل بأن يوفر حربا بأكملها! وعاد يؤكد لنفسه: «أليس صحيحا أن طمأنة جيش كامل تساوى قتل رجل واحد؟!».

وكانت الملاحظة موحية.

ولم تمض ساعات حتى كان «تنيت» يتصل على عجل بالبيت الأبيض، فهم يعرفون الآن بالضبط أين يوجد «صدام حسين».

وأعطى «جورج بوش» موافقته، وكذلك بدأت ضربه الحرب الافتتاحية قبل موعدها المقرر بأربع وعشرين ساعة، والأمل أن يقتل «صدام حسين» بحكمة أن «قتل رجل واحد يطمئن جيشا كاملا!».

ثم ماذا بعد الآن؟

والحقيقة أن هيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية لم تكن لديها شكوك من أى نوع فى نتيجة عمل عسكرى ضد العراق، فقد كانت الدفاعات العراقية أمامها واهية. وقلب العراق مفتوح، والطريق إلى «بغداد» مهما كان أو يكون سالكا. وأية مقاومة لحركة الثعبان، محدودة، حتى لو تأخر مجيء الفرقة الرابعة القادمة بحرا من تركيا. ولم يكن الجنرال «ريتشارد مايرز» متواضعا حين قال لرامسفيلد: «أنا أعرف أن ما نحن مقبلون عليه معركة بين طائرة من طراز ف ١٥، وطائرة من «الورق» (Kite) التى يلهو بها الأطفال. لكن ذلك ليس من شأنه أن ينسينا أننا سوف ننزل من أعالى الجو إلى تراب الأرض» (وفى الغالب فإن قيادة الأركان المشتركة لم تكن تريد خسائر فى أرواح جنودها يمكن توفيرها، علما بأن هناك جماعات غير نظامية (فدائيو صدام) تملك فرصة التعرض لأجناب طابور متدفع إلى أمام لا يلتفت يمينا أو يسارا!).

والواقع أن الخشية الحقيقية للقيادة المشتركة كانت أوضاع ما بعد الغزو. لأن الصور والمعلومات والمتابعة تكشف ظاهر ما يجرى فوق الأرض. لكنها لا تعرف ما فيه الكفاية عن دخائل النظام وأجنحته ورجاله، ثم حقيقة المشاعر فى عقول وقلوب أهله. وفى كل الأحوال فإن رئاسة القوات المشتركة تقبلت حقيقة أن قطار الحرب مشى على القضبان، لكن هذه القيادة كانت تريد الوصول إلى «بغداد» ثم تنقل مسئولية ما بعد ذلك إلى غيرها، وفكرها أنه مادام ذلك ما طلبوه منها، فهى توفره لهم لكنها تترك البقية على عهدتهم!. والمنطق أن قواتها «أداة حرب» وليست «أداة حفظ نظام» - ووسيلة غزو وليست مهمة حفظ أمن.

وفى رغبتها الجارفة للحسم العسكرى سريعا، فإن قيادة القوات استعملت رخصة كثافة النار بأكثر مما كان مقدرا فى الخطة الأصلية، وهكذا فإن ضربة الصدمة والرعب على «بغداد» تكررت - وزادت، وفى بعض الليالى كان الضرب الجوى مروعا فوق «بغداد» وحولها، وطبقا لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة، فقد قامت الطائرات الأمريكية فوق ميادين الضرب بـ ٤١٤٠٤ طلعة جوية، وأطلقت ١٩٩٤٨ قذيفة موجهة، إلى جانب ٩٢٥١ قذيفة غير موجهة، تغطى بالنار دوائر واسعة دون هدف بالذات، وكان ذلك مخيفا - وفى المحصلة فإن هذه الكثافة فى النيران لم تهدأ لتترك الفرصة لمن يريد أن يراجع أو يفكر أو يتصل سواء: من قادة الجيش والحرس الجمهورى، وبالتالى فإن غضب النار المنهمر من السماء لم يترك لأحد من الزعماء والقادة المحليين - (كالمرجعيات الدينية والقبائل والعشائر) - مجالا لأمل، فهذه النار غضب عدو ويصعب اعتبارها تحية صديق.

....

....

[ومن الواضح الآن أن السياسة العراقية فى «بغداد» لم تكن تعرف ما فيه الكفاية عن معنويات قواتها (الجيش والحرس الجمهورى) ـ ولا عن المراجعات التى تزحم الآن مشاعرها وأعصابها وإرادتها، خصوصا وقد تفجرت الحقائق وباتت نتائجها المحتومة. وفى الغالب فإن القيادة العسكرية العراقية آثرت أن تتظاهر بتنفيذ ما لديها من أوامر (ولعلها آثرت أن تعفيها التطورات المتسارعة من حرج العصيان المكشوف فى تلك الظروف)، وعلى الناحية الأخرى فإن السياسة فى «بغداد» بدت وكأنها لا تريد أن تطل على الحقائق وجها لوجه، والغالب أنه كان نوعا من «القدرية» تأمل فى معجزة لن تجيء.

ووسط دخان أوهام معزولة عن الواقع، فوجئ الجميع بأن القوات الأمريكية فى مطار «بغداد» فعلا، وتبددت الأوهام].

....

....

ثم لمعت شرارة فى أجواء «بغداد» (وغيرها من المدن الكبرى). ذلك أن قوات الغزو العسكرى المتقدمة، فشلت فشلا ذريعا فى إدارة لحظة اللقاء الحرجة بين جيش غريب غاز وأصحاب وطن ينتظرونه بحذر على الأقل! وفى العادة فإن لحظة لقاء الغرباء، وبينهم قوى وضعيف، وغالب ومغلوب - لحظة شديدة الحساسية، وإذا فلت عيارها فإن الانطباعات والتشوهات التى تولد منها تعيش طويلا مهما تنوعت عقاقير علاجها.

ولعل القيادة المركزية أحست بأن اللحظة أفلتت، وكذلك كان قول الجنرال «فرانكس»: «إن قواتى كانت تشكيلات محاربة، واجبها البحث عن العدو وقتله. وليس الابتسام فى وجهه وأخذه بالأحضان».

وكان الجنرال «فرانكس» محقا. وكانت المسئولية واقعة بالكامل على نقص الأداء السياسى للخطة حين انتهاء القتال.

ومع ذلك فإن «المجموعة الإمبراطورية فى واشنطن» - ظهر لديها الميل إلى تغطية قصورها فى التخطيط السياسى لما بعد الحرب - بتوجيه المسئولية إلى غيرها من الذين لم يستطيعوا التفريق بين مهام القتال - ومسئوليات الاحتلال.

ولم تمض أيام على الاحتلال حتى كانت قوات الغزو فى موقف يسمح لها برؤية الحقائق كاملة، مكشوفة على الأرض: وأول الحقائق أن جميع الذرائع القانونية والأخلاقية التى دفعت بها «إلى هنا» غير صحيحة: بل إن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها كذلك (غير صحيحة):

- ليست هناك أسلحة دمار شامل (نووية أو كيماوية أو بيولوجية).

- ليست للنظام الذى سقط فى العراق إمكانية من أى نوع لتهديد الولايات المتحدة (أو أوروبا أو جيرانه) فى ظرف ٤٥ دقيقة!.

- ليست للنظام العراقي صلة بتنظيم القاعدة (وبالتالي بما جرى يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

- وأسوأ من ذلك فإن الشعب العراقي لا يبدو سعيدا بهذه القوات التي جاءت لكي تحرره.

وعلى نحو ما فإن القوات المسلحة ورئاسة أركان الحرب المشتركة - بدت ضيقة الصدر في تعاملاتها مع كل الأطراف.

- تشعر من ناحية أن السياسة في «واشنطن» لم توفر لها الغطاء (الأخلاقي والقانوني) الذي يحفظ لها «قيمة وكرامة العلم الوطني».

- وتشعر أن المجموعة الإمبراطورية تأخرت في إيجاد بديل يأخذ عن عاتق القوات عبء القيام «بدور بوليس محلي» في العراق، ثم إن هذه المجموعة تخبطت في خياراتها من عسكري سابق مثل الجنرال «جاي جاردنر» - إلى موظف دبلوماسي مثل «بول بريمر» - إلى عرض «المهمة» على سياسي عجوز مخضرم مثل «جيمس بيكر».

- وتشعر أن الرأي العام في الولايات المتحدة، وفي العالم، لم تعد فيه حماسة للمهمة التي قامت بها والتي تزداد تكاليفها - ولا تقل بعد أول يوم - وذلك يضايق ولعله يجرح!

- وتشعر أخيرا - وهذا هو الأمر المزعج - أن الشعب العراقي ليس راضيا وليس جامدا، بل إنه ساخط وناقم على الكل بغير استثناء.

وفي هذه الأجواء اتخذت قرارات عصبية ومتسرعة:

■ جرى حل الجيش العراقي ووزارة الداخلية، والخارجية، والإعلام، مع ظن بأنه من الأفضل إعادة الخلق من جديد.

■ ولم تكن مصفحات القوات الأمريكية تملك - ولا كان ذلك واجبا - كفاءة مراعاة التضاريس التاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية للشعب العراقي، وكذلك وقعت أخطاء مهولة.

والغريب أن الإمبراطورية الأمريكية عند ذروة علوها - تصرفت بثقافة تجربتها الأولى مع الهنود الحمر بعد أن تمكنت من قتل «عدي» و«قصي» نجلي الرئيس العراقي السابق، وتصرفت كما كان يفعل قواد جماعات المهاجرين الزاحفين إلى قلب القارة الأمريكية في القرن الثامن عشر - أي أن قوات الإمبراطورية الأمريكية أوائل القرن الحادي والعشرين أرادت أن تثبت للهنود الحمر على الناحية الأخرى من النهر أن الزعيم الكبير قتل، وها هي جثته على ظهر حصانه تعود إليهم ليروا بأنفسهم ويتحققوا!

وتكرر المشهد بعد قرون، لأن الموروث الثقافي لديه فرصة الكمون حتى تستدعيه المستجدات، فإذا هو يعيد نفسه على المثال الذي تشكل به ابتداء.

وعلى نحو ما فقد تبدى حرص شديد في «واشنطن» على احتواء كل الشكوك، وعلى كتمان توترات وتقلصات عاشتها العاصمة الأمريكية بين السياسيين والعسكريين.

وظهرت أسئلة لعلها تعثر على إجابات في المستقبل:

- لماذا ترك قائد القوات البرية الجنرال «تشيمسكي» منصبه ولم يجدد مدة خدمته كما عُرض عليه؟

- ولماذا اعتذر قائد القيادة المركزية الجنرال «تومي فرانكس» عن قبول منصب وزير الجيش الذي عرضه عليه «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع (الذي يعاونه ثلاثة من الوزراء: للجيش والبحرية والطيران)؟

- ولماذا صمم «فرانكس» على الاعتزال دون أن ينتظر لكي يسبح وسط أضواء النصر بعد غزو العراق؟

- ولماذا عهد بالقيادات الميدانية الكبرى إلى جنرالات ينحدرون من أقليات عرقية هاجرت عائلاتهم أخيرا إلى الولايات المتحدة: مثل الجنرال «ريكاردو سانشيز» الذي عُين قائدا لقوات الاحتلال في العراق (وهو من أسرة مهاجرة من أمريكا اللاتينية). والجنرال «جون أبو زيد» (وهو من أسرة مهاجرة من لبنان) الذي عُين قائدا للقيادة المركزية الأمريكية - بينما المعروف أن عماد قيادة القوات المشتركة باستمرار يقوم بها العناصر التقليدية ذات الأصول الأوروبية (الواضحة).

ولماذا؟ - ولماذا؟ - ولماذا؟!

ومن الواضح في واشنطن أن المستقبل يلزمه - من وجهة نظر هيئة الأركان المشتركة - كلام كثير وكلام جديد!

وكذلك تواجه الإمبراطورية الأمريكية - أواخر سنة ٢٠٠٣ - لحظة شديدة الحساسية والأهمية، وذلك منطق الأشياء طالما أن القوات المسلحة أصبحت وسيلة المشروع الإمبراطوري وعليها مسئوليته!!

كتاب الزاوية

بصراحة

محمد حسنين هيكل

على مدى زمني يقارب العقدين، وتحديدًا من ١٠ أغسطس ١٩٥٧ وحتى أول فبراير ١٩٧٤، ظل الأستاذ محمد حسنين هيكل يكتب مقالته الأسبوعية «بصراحة» في جريدة الأهرام. وخلال تلك السنوات تحولت المقالة لتصبح الأولى والأهم في الصحافة العربية. فما من مسئول عربي أو دولي مهتم بقضايا مصر والمنطقة وما من مراسل صحفي أو باحث يتابع الأحداث في تلك الفترة إلا وحرص على قراءتها سواء باللغة العربية أو مترجمًا.

القارئ والمواطن العربي كان حريصًا أيضًا على قراءة المقالة أو الاستماع إليها عبر أثير الإذاعة المصرية حيث كان يتم بثها في نفس يوم الصدور. فقد أصبحت مقالة «بصراحة» التي انتظم ظهورها أسبوعيًا اعتبارًا من ١٩٦٠ أشبه ببوصلة تحدد من خلال أسلوب شديد العمق والسلاسة: أين تسير الأحداث وكيف ولماذا ومن هم اللاعبون الأساسيون والهامشيون.

لم تكن «بصراحة» مجرد مقالة اجتهد كاتبها في أن يكشف فيها للقارئ عن أخبار جديدة تدخل في باب السبق الصحفي والانفرادات. بل كانت أيضًا بمثابة شاهد على عصر حاول فيه العرب اللحاق بالركب وحاول آخرون الحيلولة دون ذلك.

«بصراحة» هي بنت عصرها. ولكن ما يكتبه هيكل يظل موضوعًا للقراءة والفهم ليس فقط في الخطوط الاستراتيجية وإنما في التفصيلات الصغيرة ومن ثم في القدرة على استشراف المستقبل.

«وجهات نظر» اختارت من بين مقالات «بصراحة» عبارات تقرأ واقعنا العربي المعاصر والذي يبدو أنه مازال يراوح مكانه.

مستقبل الرأسمالية.. رؤية

جلال أمين

[١]

■ ■ من أشد المتحمسين للنظام العالمي الحالي، والذي تتزعمه اليوم الولايات المتحدة الأمريكية، بيل إيموت (Bill Emmott) رئيس تحرير مجلة الإيكونومست البريطانية، أهم مجلة اقتصادية في بريطانيا، وربما كانت أيضا أهم المجلات الاقتصادية في العالم. وقد نشر له منذ شهور قليلة كتاب بعنوان غير مألوف هو «رؤية ٢٠: ٢١»، وبعنوان فرعي «الدروس المستفادة من القرن العشرين للحياة في القرن الواحد والعشرين».

وهذا العنوان الفرعي يدل بالضبط على مضمون الكتاب، أي يحاول المؤلف أن يستخلص أهم الدروس من القرن الماضي التي تصلح مؤشرا لما يمكن أن يحدث في القرن الواحد والعشرين.

ويتضح من الصفحات الأولى من الكتاب وحتى نهايته، مدى إعجاب المؤلف وحماسه لما يجري في العالم اليوم، وعلى الأخص إعجابه بإنجازات الولايات المتحدة في مختلف المجالات. وهو مستعد للرد على أي نقد يمكن أن يوجه إلى التجربة الأمريكية، وأن يدافع عن أي موقف تتخذه الإدارة الأمريكية في الداخل أو الخارج، فكل هذا ليس فقط أفضل الأشياء لأمريكا بل وأفضل الأشياء أيضاً للعالم ككل.

ويقول المؤلف في بداية الكتاب إنه يريد بالكتاب أن يجيب عن سؤالين أساسيين. السؤال الأول: هل يستشف من تجربة القرن العشرين أن النظام الرأسمالي في حالة ضعف وانهيار أم أنه سيصمد ويبقى في القرن الواحد والعشرين؟ والسؤال الثاني: هل ستظل الولايات المتحدة هي قائدة هذا النظام، وتحتفظ بمكانتها كقوة عظمى على قمته، أم أنها بدأ يعتريها الضعف والذبول، كما سبق أن حدث لبريطانيا من قبل، بحيث لا يمكن أن تحتفظ الولايات المتحدة بهذه المكانة خلال القرن الجديد، بل ستحل قوى أخرى محلها؟

وإجابة المؤلف عن كلا السؤالين لصالح الرأسمالية والولايات المتحدة على السواء. إنه متفائل بمستقبل الرأسمالية، وبمستقبل الولايات المتحدة، ولا يرى فيما حدث خلال القرن العشرين ككل، أو خلال العقود الأخيرة منه، ما ينبئ بسقوط النظام الرأسمالي أو ضعفه، أو بفقدان الولايات المتحدة لمكانتها على رأس هذا النظام.

ليس غريبا أن يكون وقع هذا الكلام البريطاني على الآذان الأمريكية كوقع الموسيقى الجميلة. إذ ما الذي يجب أن يسمعه «السلطان» أفضل من هذا؟ «نظامك أفضل نظام، وهو مستمر وليس هناك ما يهدد بسقوطه، وحكمك أفضل حكم ممكن في ظل هذا النظام» ولكن مثل هذا الكلام هو أيضاً ما يتوقع صدوره من حاشية السلطان، فهم يعيشون على ما يتفضل السلطان عليهم به، ومصيرهم متوقف على مصيره. وقد كانت مجلة الإيكونومست البريطانية دائماً من «حاشية السلطان». كانت دائماً تتخذ موقفاً يمينياً متطرفاً من قضايا العالم الاقتصادية والسياسية، تؤيد النظام الرأسمالي القبيح، وتستهزئ وتسخر من كل حركة مناوئة له أو كتاب ينتقده أو دولة تخرج عليه. فلما قويت شوكة الشركات متعددة الجنسيات في السبعينيات، تبنت مجلة الإيكونومست شعاراتها وتكلمت بلسانها. ولما خرجت الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة أصبحت هذه المجلة من أهم المدافعين عن سياستها وشعاراتها، فحاربت بلا هوادة في الدفاع عن «العولمة» حتى في أكثر صورها توحشاً، وسخرت سخرية مرة من المتظاهرين ضدها في مدينة سياتل وغيرها. ولما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تبنت الإيكونومست البريطانية القصة الرسمية الأمريكية بحذافيرها، وصبت جام غضبها على الإرهاب والإرهابيين. ولما أعلنت الإدارة الأمريكية أن عدوها الآن هو الإسلام والمسلمون، وخاصة العرب منهم، رددت الإيكونومست نفس الاتهامات بلا تحفظ، ونشرت مقالا للترحيب بالتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة عن (التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢) وهو تقرير غريب لم يترك سيئة إلا نسبها إلى العرب، وكان عنوان مقال الإيكونومست عن هذا التقرير: «كيف يجلب العرب الفشل لأنفسهم».

ليس غريباً إذن أن يكتب الآن رئيس تحرير هذه المجلة كتاباً ينتصر فيه للرأسمالية بهذه الحماسة، سواء فيما يتعلق بما فعلته خلال القرن العشرين أو ما ينتظر أن تفعله في القرن الواحد والعشرين، وأن ينتصر للولايات المتحدة إلى هذه الدرجة، سواء فيما فعلته أو ما يمكن أن تفعله.

لا شيء يمكن أن يفت في عضد النظام الرأسمالي، في نظر بيل إيموت، لا تعاقب الأزمات الاقتصادية، ولا تدهور توزيع الدخل في داخل الدول الرأسمالية، ولا تدهور توزيع الدخل بين البلاد الفقيرة والغنية، ولا تدهور البيئة، ولا ازدياد قوة السخط وعدد المعارضين للعولمة.. إلخ. كما أن كل مظاهر الضعف التي قد يراها البعض في النظام الأمريكي هي مظاهر خادعة، والدول الكبرى الأخرى، التي قد يظن البعض أنها مرشحة لخلافة الولايات المتحدة، هي على أي حال أضعف وأشد عجزاً عن استعادة نشاطها ونموها من الولايات المتحدة.

والكتاب ينقسم إلى قسمين: الأول مخصص لدحض أي ظن بأن الولايات المتحدة ستفقد مركز الصدارة في العالم، والثاني مخصص لمناقشة مختلف الانتقادات الموجهة للنظام الرأسمالي والرد عليها. وسوف أركز في هذا المقال على عرضه لاثنين من هذه الانتقادات، وهما المتعلقان بتدهور توزيع الدخل داخل الدول الغنية وبتدهور توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة، ثم أتناول حججه الأساسية لتوقع استمرار الزعامة الأمريكية وتفوق الولايات المتحدة على الجميع.

[٢]

المؤلف يقر ويعترف بأن توزيع الدخل في معظم بلاد العالم، وعلى الأخص في البلاد الأكثر ثراء، مال إلى الابتعاد عن المساواة خلال العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية. فبعد عقدين أو ثلاثة من ارتفاع درجة المساواة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت درجة التفاوت بين الدخول تزيد في الولايات المتحدة ابتداء من سنة ١٩٧٠، وفي بريطانيا منذ أواخر السبعينيات، وفي ألمانيا منذ الثمانينيات (أي حتى قبل إعادة توحيد ألمانيا).. إلخ. ولكن هذا الاتجاه نحو الابتعاد عن المساواة لا يسبب أي قلق للمؤلف، وذلك لعدة أسباب.

أولها أننا إذا نظرنا نظرة أطول مدى، فأخذنا فترة أطول، كالقرن العشرين كله مثلاً، نجد أن الاتجاه العام هو قطعاً نحو المزيد من المساواة وتخفيض الفجوة بين الدخول. والسبب الثاني أن النجاح الذي تحقق خلال القرن العشرين في الارتفاع بمستوى شرائح الدخل الدنيا، جعل قضية توزيع الدخل تتخذ الآن شكلاً مختلفاً وأقل قسوة. فبعد أن كانت القضية في الماضي هي قضية استئثار حفنة ضئيلة من الناس بطيبات الحياة، مع حرمان الغالبية الساحقة منها، أصبحت قضية توزيع الدخل الآن هي حرمان حفنة ضئيلة من الناس من طيبات الحياة، بينما تتمتع غالبية الناس بها. بعبارة أخرى، أصبح المحرومون الآن أقلية صغيرة بعد أن كانوا هم الأغلبية. والسبب الثالث يتعلق بالحراك الاجتماعي. فإذا بدا أن هناك فجوة تميل إلى الاتساع بين قلة في أعلى الهرم الاجتماعي، من الأغنياء غنى فاحشاً، وبين جماهير واسعة تعيش عيشة ميسورة ولكنها أقل ثراء بكثير

كانت مجلة الإيكونومست البريطانية دائماً من «حاشية السلطان»، تتخذ موقفاً يمينياً متطرفاً من قضايا العالم الاقتصادية والسياسية، تؤيد النظام الرأسمالي القبيح، وتستهزئ وتسخر من كل حركة مناوئة له أو كتاب ينتقده أو دولة تخرج عليه

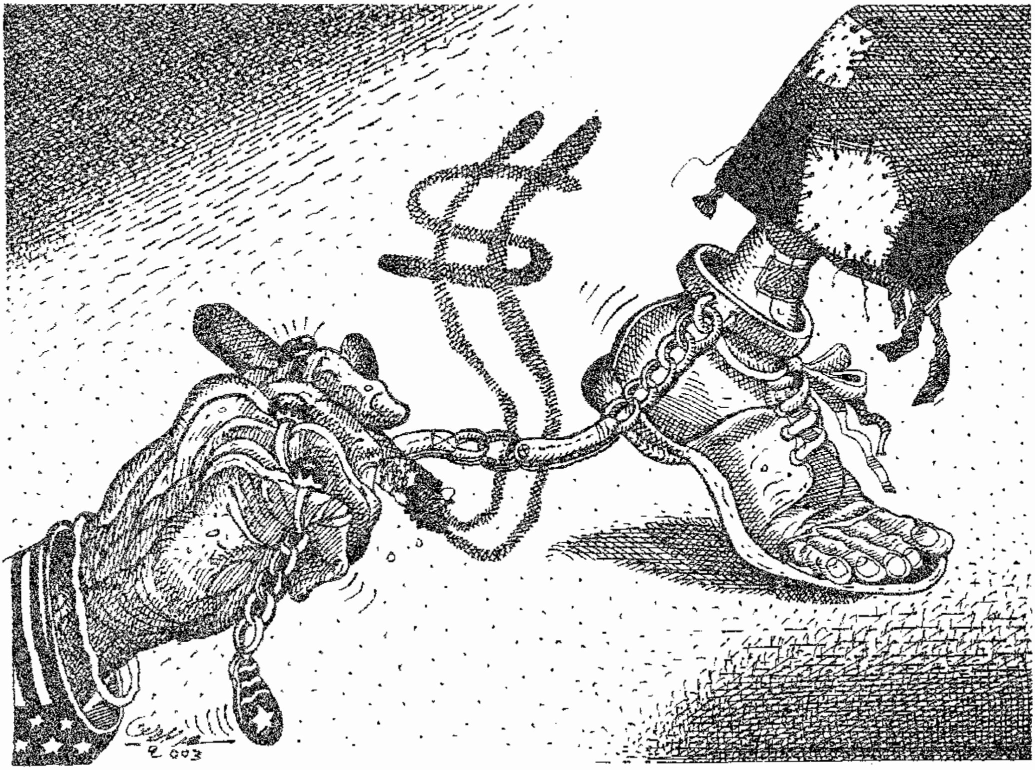
20: 21 Vision.. Twentieth-Century Lessons for the Twenty-Frist Century

(رؤية ٢٠: ٢١.. الدروس المستفادة من القرن العشرين للحياة في القرن الواحد والعشرين)

Bill Emmott

Farrar, Straus and Giroux, N.Y 2000

بريطانيــة بعيـــون أمريكيـــة!



ممن هم في أعلى الهرم، فإن شعور هذه الجماهير بالضغينة أو الحقد يخفف منه إلى حد كبير الشعور العام بأن الطريق مفتوح أمام هذه الجماهير الواسعة للصعود إلى أعلى وتحقيق ما حققته القلة المحظوظة من نجاح، إما عن طريق الجدارة والاستحقاق أو لمجرد الحظ السعيد، ولكن المهم أنه ليس هناك شعور بوجود «احتكار» من جانب قلة ضئيلة يقف عائقًا ضد أي اختراق من جانب الجماهير.

الصورة على هذا النحو تبدو وردية حقًا: في المدى الطويل يميل توزيع الدخل إلى المزيد من المساواة، حتى لو حدث غير هذا في المدى القصير، والمشكلة هي مشكلة أقلية صغيرة بعد أن كانت مشكلة الأغلبية الكادحة، وسهولة الحراك الاجتماعي كفيلة بالقضاء على أي شعور بالحقد أو اليأس.

ولكن الحقيقة، كما تبدو لي، أكثر تعقيدًا من هذا بكثير. لا أحد يستطيع بالطبع أن ينكر ما حققته الدول الرأسمالية من نجاح خلال القرنين الماضيين في الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير الغفيرة.

والمؤلف يشير إلى حقيقة لا يمكن إنكارها عندما يقارن بين ما كان العامل الصناعي ينفقه على الضروريات والكماليات في أواخر القرن التاسع عشر، وبين ما أصبح ينفقه على هذا وذاك الآن.

بينما كان متوسط ما تنفقه أسرة العامل الصناعي في الولايات المتحدة على ضروريات الحياة (من مأكل وملبس ومسكن) يمثل ٧٥٪ من إجمالي دخلها في سنة ١٨٨٨، انخفضت هذه النسبة في سنة ١٩٩١ إلى ٣٨٪ فقط، مما يدل على نحو قاطع على مدى ما حققه العمال من ارتفاع في مستوى المعيشة. ولكن هذا شيء ومقدار ما يشعر به العمال وغيرهم من طبقات المجتمع الدنيا من ضغينة أو تعاطف نحو بقية المجتمع شيء مختلف تمامًا، واستقرار النظام ومستقبله يتوقفان على مثل هذه المشاعر أكثر مما يتوقفان على مدى ما تحقق من ارتفاع في مستوى المعيشة. وطبيعة هذه المشاعر نحو المجتمع ككل، أو نحو الطبقات العليا أو المحظوظة فيه، تتوقف على أشياء أخرى مهمة لم يذكر المؤلف كلمة واحدة عنها.

هناك مثلاً مدى إدراك المرء لحقيقة التفاوت نفسها. فالتفاوت في الدخول بين الناس قد يكون كبيرًا دون أن يدرك المرء حجمه الحقيقي، فيظل ضعيف الشعور به، وتضعف بالتالي استجابته له أو غضبه بسببه. نعم قد يكون التفاوت في الدخول في سنة ١٩٠٠ أكبر بكثير منه في سنة ٢٠٠٠، كما يقول المؤلف، ولكن كم كان إدراك الناس لحقيقة التفاوت في ١٩٠٠ ومداه، بالمقارنة بإدراكهم لحقيقته ومداه في سنة ٢٠٠٠، بعد انتشار التعليم وازدياد قوة وسائل الإعلام وزيادة الميل إلى التفاخر والتباهي بمستوى الاستهلاك العالي.. إلخ؟ ألا يجوز أن تكون درجة الضغينة التي يحملها أصحاب الدخل المنخفض في سنة ٢٠٠٠ أكبر مما كانت قبل مائة عام، لهذا السبب، رغم انخفاض درجة التفاوت في الحقيقة؟

هناك أيضًا مدى ارتباط التفاوت في الدخول بالانتساب إلى أقلية بسبب اللون أو الأصل العرقي، بعد أن كان انخفاض الدخول أمرًا أكثر شيوعًا وأقل تطابقًا مع اختلاف اللون أو الأصل. ألا يمكن أن يكون اتساع الفروق بين الأسود والأبيض، أو بين ذوي الأصل المكسيكي أو الآسيوي وبين ذوي الأصل الأوروبي سببًا من أسباب زيادة الشعور



بالاضطهاد والسخط؟ هناك أيضاً درجة الاستحقاق والجدارة وراء التفاوت في الدخول، أو بالأحرى ما يعتقده المرء فيما يتعلق بدرجة الاستحقاق والجدارة. فالمرء على استعداد بالطبع لأن يقبل تفاوتاً في الدخول مبنياً على التفاوت في الاستحقاق أكثر من قبوله لتفاوت ظالم في توزيع الدخل. فهل التفاوت في الدخول والثروة الآن أكثر أم أقل ارتباطاً بدرجة الاستحقاق ومستوى الكفاءة؟

كل هذه الأمور وأمثالها لم يتعرض لها الكاتب مكتفياً بتعليق الأمل على انخفاض درجة التفاوت في الدخول، في داخل المجتمعات الغربية، أو الصناعية، فيما بين بداية القرن العشرين ونهايته، مستنتجاً من ذلك ليس فقط «نجاح» النظام الرأسمالي، بل أيضاً قابليته للبقاء والاستمرار.

[٣]

ما مدى نجاح النظام الرأسمالي في التخفيف من صورة أخرى من صور التفاوت في الدخل، وهي التفاوت فيما بين الدول والشعوب؟ وهل يسبب هذا مصدراً من مصادر القلق على مصير هذا النظام في المستقبل؟ المؤلف متفائل هنا أيضاً، وشديد التقدير والإعجاب بما أنجزه وسوف ينجزه النظام الرأسمالي في هذا المجال كما في غيره من المجالات.

لا يستطيع المؤلف أن يفاخر هنا بأن التفاوت في مستوى المعيشة بين الدول والشعوب خلال القرن العشرين قد مال بدوره إلى الانخفاض كما حدث للتفاوت في داخل الدولة الواحدة. فالعكس هو الصحيح، ونمو الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كان صارخاً ولا يستطيع أحد إنكاره. والمؤلف يقدم الأرقام الدالة على ذلك. فبعد أن كان متوسط الدخل للفرد الواحد، في أغنى الدول الصناعية في ١٨٧٠ أكبر تسع مرات منه في أفقر بلاد العالم، أصبح متوسط الدخل في الولايات المتحدة في ١٩٩٠ أكبر منه في دولة مثل تشاد أو أثيوبيا ٤٥ مرة. فإذا قارنا متوسط الدخل في أغنى عشرين دولة الآن بمتوسط الدخل في أفقر عشرين دولة، وجدنا أن الفجوة بينهما هي الآن ضعف ما كانت عليه قبل ٤٠ عاماً.

كيف يمكن أن نفسر هذا النمو والتفاوت بين الدول، وإلى أي حد يمكن أن يعتبر هذا وصمة عار في جبين النظام الرأسمالي، وإلى أي مدى يمكن أن تهدد هذه الفجوة مستقبل النظام الرأسمالي أو تخلق المشاكل له؟ يقدم المؤلف إجابات غير متوقعة على هذه الأسئلة. ربما كانت هي الإجابات المتوقعة من كاتب مثله لديه كل هذا التحيز للرأسمالية، ولكنها غير متوقعة من حيث اصطدامها بالمنطق والتاريخ على السواء.

الإجابة التي يقدمها المؤلف على السؤال الأول هي أن هذا النمو في التفاوت بين مستويات معيشة الدول والشعوب يعد في الأساس إشارة إلى ما حققته الدول الغنية من «نجاح»، وحيث إننا لا يمكن أن نطالب الدول الناجحة بأن تقلل من نجاحها، فليس هناك من حل إلا أن تحاول الدول الفاشلة التغلب على فشلها (ص٢٧٠). فما سبب هذا الفشل ياترى؟ إنه ليس وجود بعض العقبات الطبيعية، ولا هو تصرفات غير عادلة من جانب الدول الغنية، بل السبب يعود إلى نظام الحكم في البلاد الفقيرة، فحكوماتها إما حكومات عاجزة أو غير موجودة أصلاً، كما في حالة البلاد التي تعمها الفوضى أو حروب أهلية أو خارجية، أو حكومات فاسدة أو خانقة للحريات، إذ أن النجاح الاقتصادي يدور وجوداً وعدماً مع نظام الحرية الاقتصادية (ص٢٧٢).

هناك طبعاً بعض الحقيقة في هذا الكلام، ولكنها حقيقة منقوصة لدرجة مؤسفة. فالكاتب لا يبدي أي استعداد للاعتراف بوجود علاقة بين «نجاح» الدول الغنية و«فشل» الدول الفقيرة، وكأنهما يعيشان في عالمين منفصلين. ولا يخطر بباله أن النمو السريع في البلاد الغنية خلال المائة عام الماضية قد يكون قد اعتمد على صورة أو أخرى من «استغلال» البلاد الفقيرة، وإن الحكومات العاجزة أو الفاسدة أو الفاشلة قد تكون ثمة علاقة بين عجزها أو فسادها أو فشلها وبين طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلاد الغنية والفقيرة، بل قد تكون هذه الحكومات العاجزة أو الفاسدة أو الفاشلة نفسها تتمتع بدعم قوي، مالي أو عسكري، من الدول الغنية. كذلك لا يخطر ببال الكاتب التساؤل، ما دامت الحرية الاقتصادية مفيدة لهذه الدرجة للتنمية الاقتصادية، لماذا لم تحقق الدول الفقيرة نمواً اقتصادياً باهراً في ظل نظام الحرية الاقتصادية الذي فرضه عليها الاستعمار الأوروبي أولاً ثم هيمنة الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية بعد هذا؟ فالمائة عام التي يذكر الكاتب أن التفاوت في الدخول بين الشعوب تضاعف خلالها عدة مرات، تقع الخمسون عاماً الأولى منها في عصر الاستعمار الأوروبي، والخمسون عاماً التالية في عصر الهيمنة الأمريكية أو السوفيتية، وقد فرضت الهيمنة الأمريكية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظام الحرية الاقتصادية على الكثير من بلاد العالم الفقيرة، كما سبق أن فرضه الاستعمار الأوروبي، فلم تنجح هذه الهيمنة أو تلك في تضييق الفجوة بين مستويات المعيشة، ولم تضق هذه الفجوة إلا بين عدد محدود من البلاد الآسيوية وبين البلاد الصناعية في الثلاثين سنة الأخيرة، ولكن هذه البلاد الآسيوية اعتمدت التنمية الاقتصادية فيها إلى حد كبير، خلال هذه الفترة، على الدور الفعّال الذي لعبته الدولة.

إجابة المؤلف عن السؤال الثاني هي إذن جاهزة وواضحة: فليس هناك في نظره أي وصمة عار على جبين النظام الرأسمالي من جراء هذه الزيادة في التفاوت في مستويات المعيشة، إذ ليس هناك أي شبهة للاستغلال أو القهر أو التدخل من جانب الدول الغنية في شئون الفقيرة، وإنما البلاد الفقيرة هي المسئولة عن فقرها لأنها لم تستطع أن تختار حكومات نظيفة وفعالة وتطبق مبدأ الحرية الاقتصادية بهمة ونشاط، بل شنت هي نفسها حروباً أهلية وخارجية بددت مواردها دون أن يكون للدول الغنية دور في الأمر.

وأما السؤال الأخير عما إذا كان اتساع هذه الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول والشعوب يهدد مستقبل النظام الرأسمالي أو يخلق مشاكل له، فإجابة المؤلف عليه أغرب وأعجب. إذ يقول:

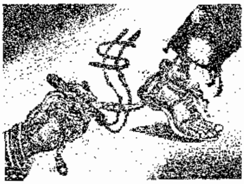
«إن الزيادة المستمرة في حجم هذا التفاوت لا تعني زيادة أهميته كخطر يهدد الاستقرار في العالم، بل بالعكس يدل على قلة أهميته»، وهو يفسر هذا الاستنتاج الغريب بقوله: «إنه لو كان هذا التفاوت في مستويات المعيشة بين الشعوب والدول مهماً في الحقيقة، لكان قد ولد من الضغوط ما يؤدي إلى تصحيحه أو على الأقل إلى التخفيف منه». (ص٢٦٩)

لابد أن يشعر القارئ بغرابة هذا المنطق، فمعناه أنك لا يجب أن تهتم بأي ظاهرة تزداد نمواً وقوة مع الوقت، مهما كانت سيئة وخطرة، فنموها وزيادة قوتها دليلان على عدم أهميتها، إذ لو كانت مهمة لحدث لها من ردود الفعل ما يكفل القضاء عليها. فإذا وجدتها، على العكس، تميل إلى الضعف والتضاؤل مع الوقت، فلا يجب أن تهتم بها أيضاً إذ أن معنى هذا أن مصيرها إلى الزوال.

فما هو المطلوب منا عمله إذن؟ لا شيء. وما هي أفضل سياسة يمكن اتباعها؟ اترك كل شيء يسير سيره الطبيعي، فهذا يؤدي إلى أفضل النتائج: إذا كانت الظاهرة حسنة فلماذا تفعل شيئاً قد يقضي عليها؟ وإذا كانت سيئة فإنها ستولد من القوى ما من شأنه أن يقضي عليها.

من الواضح أن الرجل سعيد جداً بما يرى وليس لديه ما يشكو منه بالمرة: لا تفاوت الدخول في داخل البلد الواحد، ولا تفاوت الدخول بين البلاد. ولكن لديه سبباً إضافياً للتفاؤل وهو العولمة. صحيح أن العولمة بما تعنيه من زيادة إدراك العالم المتخلف لمستوى المعيشة في العالم المتقدم وسهولة التنقل والاتصال

بينما كان متوسط ما تنفقه أسرة العامل الصناعي في الولايات المتحدة على ضروريات الحياة (من مأكل وملبس ومسكن) يمثل ٧٥٪ من إجمالي دخلها في سنة ١٨٨٨، انخفضت هذه النسبة في سنة ١٩٩١ إلى ٣٨٪ فقط، مما يدل على نحو قاطع على مدى ما حققه العمال من ارتفاع في مستوى المعيشة



بين أجزاء العالم المختلفة قد تؤدى إلى زيادة أعمال الإرهاب والتخريب وأسلحة الدمار الشامل وظهور الديكتاتوريات الشريرة فى الدول المارقة (مما كان لابد أن يجعل المؤلف يهتم بظاهرة التفاوت بعكس ما قاله حالاً) ولكن العولمة سوف تحمل فى طياتها أيضاً عوامل التخفيف من هذا التفاوت فى الدخول.

ولكن هل هذا صحيح؟ من حقنا أن نشك كثيراً فى هذا، إذ لابد أن يتوقف مصير هذا التفاوت على الشكل الذى تتخذه العولمة، بل أيضاً على نوع السياسات التى تتخذها حكومات الدول الفقيرة إزاء العولمة. فالاستعمار الأوروبى فى القرنين التاسع عشر والعشرين كان أيضاً صورة من صور العولمة. ولكنه أدى كما رأينا إلى زيادة التفاوت بين مستويات الدخول فى الدول الاستعمارية والدول الخاضعة للاستعمار. وحدث شىء مماثل فى معظم مناطق العالم الفقيرة نتيجة لارتفاع معدل العولمة خلال العشرين عاماً الأخيرة. الاستثناء المهم كان جنوب شرقى آسيا، حيث صاحب ارتفاع معدل العولمة فى العشرين سنة الأخيرة انخفاض فى حجم التفاوت بين متوسط الدخل فيها وبينه فى الدول الغنية. ولكن من الصعب الحكم بما إذا كان السبب فى هذا التحسن هو ارتفاع معدل العولمة فى حد ذاته، أو ما صاحبه من سياسات حكومية اتخذت عمداً لتوجيه العولمة فى اتجاه أقل إضراراً بمعدلات النمو. يرجح هذا التفسير الأخير أن ترك الحرية الكاملة لانتقال رءوس الأموال قصيرة الأجل، كما يقضى بذلك منطق العولمة المتحررة من أى قيد، أدى إلى كارثة ١٩٩٧ فى نفس هذه البلاد وما تلاها من تدهور معدلات النمو بدرجة خطيرة.

ربما كان الأهم من هذا التساؤل عما إذا كان ازدياد التفاوت فى الدخول بين الشعوب سوف يهدد أو لا يهدد مستقبل النظام الرأسمالى واستقراره، التساؤل عما إذا كان هذا التفاوت سوف يفرض على هذا النظام تغيرات مهمة. نعم إن النظم الاقتصادية والاجتماعية تسقط أحياناً وتحل محلها نظم أخرى، ولكن الأكثر حدوثاً أن تطرأ بالتدريج تغيرات مهمة على النظم القائمة، بحيث يصبح من الصعب مع مرور الوقت اعتبارها مجرد امتداد لما كانت عليه، حتى لو استمر إطلاق نفس الأسماء القديمة عليها. الذى أقصده بذلك أن زيادة حدة التفاوت فى الدخول ومستويات المعيشة بين الشعوب قد لا تطيح بالنظام الرأسمالى وتأتى بغيره، ولكنها قد تطيح فقط بالنظام الرأسمالى فى الصورة التى نراها الآن.

لتوضيح هذا دعنا نبدأ بشىء حدث بالفعل وهو العولمة. فالعولمة، أو على الأقل ارتفاع معدلها فى العقود الأخيرة، تمثل تغيراً مهماً طرأ على الرأسمالية فجعلها تتجاوز حدودها بصور ودرجة لم نر مثلها من قبل، مما أحدث آثاراً بعيدة المدى فى الاقتصاد والسياسة والثقافة.. إلخ، قد يعتبرها البعض أبعد غوراً وأشد أهمية من حلول النظام الاشتراكى فى بعض البلاد محل الرأسمالية. ولكن ألم يكن من بين العوامل المؤدية إلى تسارع معدل العولمة ذلك التفاوت الكبير بين مستويات الأجور (ومن ثم مستويات المعيشة) بين مناطق العالم المختلفة، الأمر الذى أدى ببعض الشركات العملاقة إلى أن تغلق أبواب مصانعها فى مكان لتفتحها فى مكان آخر من العالم، وإلى هروب رءوس الأموال من دولة لاستثمارها فى أخرى، وإلى زيادة الميل إلى الهجرة من البلاد الفقيرة إلى الغنية وحلول العمال الآتية من آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أكثر فأكثر، محل العمال الوطنيين فى داخل البلاد الغنية؟ هذا التفاوت بين الدخول بين الدول الغنية والفقيرة لم يسقط النظام الرأسمالى، هذا صحيح، ولكن ألم يحدث من الآثار ما يكاد يعادل الآثار الناتجة عن حلول نظام محل آخر؟

ثم ألا يجب أن نتوقع أن تكون الآثار الناجمة عن ازدياد هذا التفاوت خلال القرن الواحد والعشرين أهم وأكبر مما رأيناه بالفعل من آثار؟ كيف ستستجيب الدول الغنية فى أوروبا وأمريكا مثلاً لهذا الميل المتزايد، عن شعوب العالم الفقيرة، إلى الهجرة إليها لتحسين مستويات معيشتها؟ هل ستحكم إغلاق الأبواب فى وجوه هذه الأعداد الغفيرة من طالبى الهجرة، أم ستضطر إلى فتح الأبواب أمامهم، خاصة مع التغير السريع فى التركيب العمرى لسكان هذه الدول الغنية، واستمرار الانخفاض فى نسبة القادرين والراغبين فى العمل منهم؟

وما أثر هذا أو ذاك، أى إحكام إغلاق الأبواب أو فتحها، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الغنية والفقيرة على السواء؟ وإذا كان ما شهدناه منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من شن هجمات جديدة، من جانب زعيمة النظام الرأسمالى وحلفائها، لإعادة فتح بعض البلاد فى العالم الفقير، هو مجرد مقدمة لظاهرة جديدة تشبه الاستعمار القديم وتختلف عنه فى نفس الوقت، فما هى بالضبط هذه الظاهرة الجديدة وما آثارها المحتملة على طبيعة النظام الرأسمالى وعلى العلاقات بين الدول الرأسمالية وبعضها البعض، وعلى العلاقات بينها وبين بقية مناطق العالم؟

لا يهتم الكتاب بإثارة مثل هذه الأسئلة مكتفياً بتطمين القراء بأن زيادة حدة التفاوت بين الدخول ومستويات المعيشة لن تشكل تهديداً للنظام الرأسمالى، أو على حد قوله: «إن التفاوت فى مستويات المعيشة بين الدول لن يؤدى إلى مخاطر واضحة أو حاسمة تهدد العالم فى القرن الحادى والعشرين» (ص٢٧٠). وهو قول لا يختلف كثيراً، فى المبالغة فى التفاوت، عما كان يمكن أن يقوله شخص سعيد جداً بالسيطرة التى كانت تتمتع بها بريطانيا على العالم فى سنة ١٩٠٠، فقال فى تلك السنة يطمئن الناس على مستقبل العالم فى القرن العشرين: «إن ما يحدث من نمو سريع فى ألمانيا واليابان لن يؤدى إلى مخاطر واضحة أو حاسمة تهدد العالم فى القرن العشرين»، ومع ذلك قامت حرب عالمية مدمرة بعد ذلك بأقل من عقدين، ثم قامت حرب أخرى أكثر تدميراً، انتقاماً من الأولى قبل أن ينتصف القرن.

لا يستطيع المؤلف أن يفاخر هنا بأن التفاوت فى مستوى المعيشة بين الدول والشعوب خلال القرن العشرين قد مال بدوره إلى الانخفاض كما حدث للتفاوت فى داخل الدولة الواحدة. فالعكس هو الصحيح، ونمو الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كان صارخاً ولا يستطيع أحد إنكاره

[٤]

الأكثر غرابة من كل هذا هو ما يذهب إليه المؤلف لتبرير اعتقاده بأن الولايات المتحدة ستظل خلال القرن الواحد والعشرين، أو على الأقل خلال الجزء المنظور من هذا القرن، تحتل موقع الصدارة والزعامة فى العالم. لإقناعنا بذلك يبدأ المؤلف بإثارة الخوف فى نفوسنا من حجم الإنفاق الحربى الأمريكى، فيذكرنا بأن خطة الولايات المتحدة للإنفاق على الدفاع خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين هى أكبر عشر مرات على الأقل من المقدر لأى دولة أخرى فى العالم، وأنها تفوق مجموع الإنفاق المخطط للأربع عشرة دولة التالية (أى التالية مباشرة فى حجم إنفاقها للولايات المتحدة) مجتمعة. (ص٢٤).

قد يتساءل البعض، كما تساءل بول كيندى فى كتابه المعروف عن صعود وسقوط الدول العظمى، عما إذا كان لدى الولايات المتحدة من القوة الاقتصادية ما يضمن تغطية هذا الإنفاق الكبير فى المستقبل، أى عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تتحمل استمرار هذا العبء الكبير فى المستقبل. فيقول المؤلف: إن البعض قد يشير إلى بعض مظاهر الضعف التى طرأت على الاقتصاد الأمريكى، وعلى الأخص فى السنوات الأولى من القرن الجديد: من تكرار حالات الإفلاس بين الشركات، وتوالى الكشف عن حالات التدليس والغش فى بعض الشركات الكبرى، وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض أسعار الأسهم أو ميلها إلى الركود، وتدهور مستوى الثقة فيما يتمتع به رجال الأعمال من نزاهة، وتزايد أعباء الديون على كاهل الشركات والمستهلكين على السواء (ص٤٧، ٤٨). وقد يشير البعض إلى تدهور المركز النسبى للاقتصاد الأمريكى، من عدة جوانب مهمة، فى الاقتصاد العالمى،

إذ كان متوسط الدخل في الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٠ ضعف متوسط الدخل في أوروبا الغربية وخمس مرات قدره في اليابان، فأصبح الآن يزيد على أوروبا الغربية بنسبة ٢٠٪ فقط وعلى اليابان بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ (ص٤٩). وقد يشير البعض أيضاً إلى سابقة تاريخية مخيفة عندما أدى الإنفاق العسكري الأمريكي الكبير على حرب فيتنام إلى ارتفاع معدل التضخم وتدهور معدلات الاستثمار وانخفاض معدلات النمو (ص٥٤).

كل هذا صحيح، ولكن المؤلف لديه إجابة واحدة عن كل هذا، المفروض أن يكون لها مفعول السحر، وأن تقضي على كل التوجسات والانتقادات، وهي تلك الميزة الكبرى التي يتمتع بها «الاقتصاد الأمريكي والكفيلة باستمرار تفوقه على كل ماعداه. وهي ميزة «عدم التدخل» أي تحرر الاقتصاد من ربقة التدخل الحكومي الكبير والمستمر، وهي ميزة كفيلة بتمتع الاقتصاد الأمريكي بتلك القدرة المدهشة على التجديد والابتكار واقتناص أي فرص جديدة تنشأ للنمو وزيادة الثروة (ص٥٠ - ٥١).

هذا الكلام لابد أن يبدو مدهشاً حقاً لكل من يعرف مدى ارتفاع درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد الأمريكي، كلما احتاجت مصالح رجال الأعمال الكبار إلى مثل هذا التدخل، سواء تعلق الأمر بتقديم الدعم للسلع الزراعية، أو لشركات أمريكية تهددها منافسة جادة من قوى اقتصادية أخرى، أو بالتمويل الحكومي الكبير لمشروعات التوسع في الصناعات الجديدة وبحوثها، أو بوضع الجيش الأمريكي في خدمة هذه المصالح لإخضاع بعض الدول المارقة، أو لتسهيل مد أنابيب البترول بين دولة وأخرى لخدمة نفس المصالح.. إلخ.

صحيح أن المواطنين الأمريكيين العاديين قد لا يستفيدون كثيراً من كل هذا التدخل الحكومي، بل وقد يضارون منه، ولكن النظام الأمريكي له في نظر المؤلف ميزة أخرى كبيرة تميزه عما عداه، وهو درجة اللامبالاة التي يتميز بها هذا النظام إزاء ما قد يولده من آثار اجتماعية سلبية، أو طبقاً لتعبير المؤلف «إن السمة المدهشة المهمة للولايات المتحدة هي الافتقار النسبي لأي اهتمام (Relative lack of concern) بتلك السلبيات المترتبة على ما يسميه المعارضون برأسمالية السوق غير الموجهة، وما يسميه الأنصار بكلمة واحدة هي «الرأسمالية»(ص٥٠). أي قلة الاهتمام بما قد يعانيه الناس العاديون، من حين لآخر من أعباء الأزمات الاقتصادية، حين تتزايد حالات الإفلاس وإغلاق المصانع وارتفاع معدلات البطالة.. إلخ.. فإذا سأل البعض: وهل تضمن أن يستمر تحمل الأمريكيين لهذه السلبيات؟ فإن الإجابة هي «إنه حتى الآن على الأقل لا يبدي الأمريكيون أي شواهد تدل على رفضهم لها.. وإذا كان افتقاد أمريكا لنظم (الحماية الاجتماعية) شيئاً فظيعاً حقاً، فلماذا إذن نرى هذه الأعداد الكبيرة من الناس الذين لايزالون يرغبون في الذهاب للعيش في أمريكا؟»(ص٥١)

المؤلف إذن لا يميز بين استمرار رغبة الكثيرين من سكان الدول الفقيرة في الهجرة إلى أمريكا لتحسين مستوى معيشتهم، وبين استمرار تحمل المواطنين الأمريكيين العاديين لما تفرضه عليهم مصالح الشركات الأمريكية الكبرى من أعباء متزايدة، بما في ذلك أعباء فرض الهيمنة الأمريكية على مناطق جديدة في العالم. ألم تسبب حرب فيتنام متاعب حقيقية للنظام الأمريكي في الستينيات والسبعينيات رغم استمرار رغبة غير الأمريكيين في الهجرة إليها؟ أولا يتصور أن تزيد هذه المتاعب بحيث تفرض قيوداً حقيقية على حرية الإدارة الأمريكية في التصرف، رغم استمرار هذه الرغبة في الهجرة؟

على أي حال يبدو المؤلف واثقاً كل الثقة من أن هذا لن يحدث، وإذا كان الشعب الأمريكي قد تعتريه أحياناً بعض حالات التذمر فإنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يبدو «على أتم الاستعداد لتحمل الأعباء ودفع الثمن»، وهي - على حد تعبير المؤلف - أعباء وثمن «تنظيف العالم وإعادة النظام إليه» (ص٥٥). قد تبدو الأحوال في العالم الآن أكثر صعوبة وأقل استقراراً من ذي قبل، ولكن أحوال العالم «كانت ستصبح أكثر صعوبة وأقل استقراراً في غياب الزعامة الأمريكية» (ص٦٦).

«لقد عانى العالم بشدة خلال النصف الأول من القرن العشرين بسبب غياب أي قوة عالمية كبيرة تسيطر على العالم وتقوم بقيادته (ص٣٨)؛ أما الآن فإن العالم يجب أن يعتبر نفسه سعيد الحظ، لأن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة في نفس الوقت على تولي هذه الزعامة.

قد يكون كل هذا أقرب إلى محاولة تملق الولايات المتحدة الأمريكية منه إلى محاولة للتنبؤ بمستقبل العالم، أو مستقبل الرأسمالية، ولكنه على أي حال نموذج جيد لحالة الكتابة السائدة عن أحوال العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين، ومن المؤكد - في رأيي - أن هذه الحال، لحسن الحظ، لن تستمر طويلاً. ■

كتاب الزاوية

بصراحة

صباح الخير أيتها الأوهام

الصورة الساخرة.. والحقيقة الواقعة!

إن الرئيس أيزنهاور، في بيانه عن الشرق الأوسط، أشبه ما يكون بجندي نشيط، أمسك بندقيته بحزم، ووقف على باب بيت ليمنع اللصوص أن يتسللوا إليه، ولكن ناراً شبت في البيت، وانتقلت من غرفة إلى غرفة، وبدأت ألسنة اللهب المشتعل تطل من النوافذ تعوي وتصرخ، ولكن الجندي النشيط ببندقيته المتحفزة، ما زال واقفاً في مكانه على الباب.. متأهباً للصوص!

صورة ساخرة.

ولكنها حقيقة إلى آخر تفصيل فيها.

الرئيس أيزنهاور يريد أن يأتي بقوات عسكرية لتحمي مداخل الشرق الأوسط من أي هجوم روسي مسلح، والنار تندلع في الشرق الأوسط نفسه في كل مكان فيه، ولكن الرئيس أيزنهاور مصمم على أن يحرس الأبواب حتى لا تدخل منها «قوات حمراء».

إن الجندي النشيط - في الصورة الساخرة - سوف يجد نفسه بعد قليل يحمي كومة من الأطلال والرماد، وكذلك سيجد رئيس جمهورية الولايات المتحدة.. سيجد أن الشرق الأوسط أصبح هو الآخر كومة من الأطلال والرماد!

أليست تلك قصة الجندي النشيط ببندقيته على باب البيت المحترق.. يريد أن يحميه من اللصوص؟!

إن الذي كان يجب أن يعرفه الرئيس أيزنهاور هو أن هناك في قلب الشرق الأوسط - في هذه الدقيقة - مصدرين للخطر:

المصدر الأول: صراع الحياة والموت بين العرب وإسرائيل،

والمصدر الثاني: صراع الحياة والموت بين الاستقلال والاستعمار.

الأهرام ١٦/١/١٩٥٧



أقل سعر للدقيقة محافظات
فقط من المصرية للاتصالات
٪٩٠
عندما تستخدم خطوط المصرية للاتصالات لاجراء مكالمات المحافظات تتمتع بتوفير يصل الى ٪٩٠ عن اى شبكة تليفونية اخرى
لمزيد من المعلومات اتصل بـ ٢٢٢٢٢٢٢ ٠٨٠٠
المصرية للاتصالات
Telecom Egypt
شبكة واحدة .. بتقربنا كلنا
BATES EQUITY



الاجبتومانيا

والمؤثرات المصرية القديمة في الفنـــون الغربيــة

محمــــد المهــــدى

** قد لا يعلم الكثيرون أثر الفن المصرى على مدارس الفن الحديث المدونة فى القرن التاسع عشر وهو ما تهدف هذه الدراسة إلى تبيانه. وذلك من خلال ثلاثة محاور هى:

أولا: تواصل حلقات التاريخ الفنى المصرى من فرعونية، إلى هيلينستيه بطلمية قبطية، إلى عربية إسلامية، واشتراك هذه المراحل فى رؤية فنية واحدة لا تهتم بموضوع البعد الثالث أو الظل، أو الواقعية التى تسعى إلى تقليد مرئيات الطبيعة كما تراها العين بصورة مباشرة، بل تهتم فى مرحلة أولى بإعطاء رموز لهذه المرئيات، أو خطوط مجردة سواء فى العمارة، أو رسم الاشخاص، أو رسم الكائنات الأخرى.

وتهتم فى مرحلة ثانية بالتجريد الكامل من خلال رسم وحدات زخرفية تجريدية هندسية، أو نباتية تحمل نفس المواصفات على أدوات الاستخدام اليومى، أو عمارة المدينة. وصولاً إلى تكوينات هدفها (دون إعلان ذلك) إشعار المتلقى بالجمال يحيط به من ست جهات هى:

الجدران الأربعة، والأرضية والسقف. وهو ما أطلق عليه مصطلح (فن الإحاطة).

ثانياً: اكتشاف الغرب لهذه الرؤية الفنية فى الفن المصرى تركز فى القرن التاسع عشر. فاتصال الغرب بمصر والمؤثرات الفنية، او التاريخية المتبادلة خلال مراحل التاريخ السابقة كانت قد انقطعت بحكم سيطرة الدول العثمانية عليها وفرضها العزلة الحضارية على نفسها وعلى الشعوب التى سيطرت عليها منذ عام ١٥١٦م. ثم بدأت بشائر العودة للتعرف على مصر عن قرب قبل الحملة الفرنسية فى محاولات غير مباشرة، إلى أن كانت الحملة عام ١٧٩٨. وكان الاتصال المباشر واكتشاف ليس تاريخ مصر فقط ولكن فنونها من فرعونية، إلى هيلينستيه بطلمية قبطية، إلى عربية إسلامية ووضع علماء الحملة سفرهم الكبير (وصف مصر) Description De l'Egypte. ليضم نماذج من هذه الفنون.

ثم تواصل التعرف على هذه المراحل بشكل شبه متتابع طوال القرن التاسع عشر فشمبليون Champolion حل رموز اللغة المصرية القديمة فى عام ١٨٢٢، وجرى الاهتمام بالدراسات العربية الإسلامية تاريخية كانت أو فنية والتى لعبت فيها مصر دوراً اساسياً فى أواخر القرن التاسع عشر.

ثالثاً: هذا الاكتشاف المتتابع من الناحية التاريخية والفنية لمصر، اى من الفنون الفرعونية الرمزية شبه



«السوق فى تاهيتى» لوحة بول جوجان ١٨٩٢.. تأثير الفن المصرى القديم الواضح

التجريدية، إلى الفنون العربية التجريدية الخالصة. واكب تتابع المدارس الفنية الغربية من الكلاسيكية التي كانت تسعى بشكل واضح إلى فن يحاكي الواقع أو يتمثل به، ويلتزم بقواعد المنظور أي الأبعاد الثلاثة، إلى المدرسة الرومانسية التي اعتمدت أيضاً على مرجعية المرئيات بطريقتها الخاصة. وتأكدت نظرة الالتزام بالواقع في المدرسة الواقعية، واستمرت إلى حد ما في المدرسة التأثيرية مع مؤشرات جديدة، إلى أن بدأ إغفال البعد الثالث مع رواد الفن الحديث، سيزان، وجوجان، وفان جوخ. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت مدارس الفن الحديث قد أقرت التجريد الكامل الذي اعترف بمكانته في بداية القرن العشرين. ثم كانت مرحلة إعادة الاعتبار للعمارة كفن متفرد بما أعطى فرصة إعادة قراءة العمارة المصرية في المراحل الثلاث.

هذه المواكبة أي اكتشاف أوروبا لفنون مصر بمراحلها الثلاث، مع تدرج مدارس الفن الحديث من التقليد للواقع، إلى التجريد الخالص، كان من أسبابها الأساسية التأثر بالفن المصري الفرعوني، ثم الهيلينستي البطلمي القبطي، ثم العربي الإسلامي، وهذا ما نتبينه عند تتبع هذه الحلقات القديمة من تاريخ مصر، وأثرها على مدارس الفن الغربية خلال القرن التاسع عشر.

جرت محاولات لتبين ارتباط حلقات مصر من الناحية التاريخية لعل أبرزها كتاب الدكتور حسين فوزي وعنوانه (سندباد مصري). وبرغم مكانة المؤلف الكبيرة إلا أنه لا يعد دراسة أكاديمية بقدر ما هو محاولة لإثبات اتصال حلقات التاريخ المصري من خلال انتقاء لبعض أحداث التاريخ من الفرعوني، أو البطلمي أو القبطي، أو العربي الإسلامي. وجرت دراسة الشخصية المصرية من خلال هذه الحلقات منها على سبيل المثال كتاب (شخصية مصر) للراحل الكبير د. جمال حمدان وركز بحكم تخصصه في علم الجغرافيا على الدور الأساسي لموقع مصر جغرافياً داخلياً وخارجياً. كما جرت محاولة ثالثة حملت نفس الاسم، فكتبت الدكتورة نعمات أحمد فؤاد كتابها (شخصية مصر) وتحكمت فيه الروح الأدبية والاهتمام بالعوامل الروحية فجاء انطباعياً أكثر منه دراسة أكاديمية.

وهناك أيضاً كتاب الدكتور ميلاد حنا وعنوانه (الأعمدة السبعة للشخصية المصرية) وهو أيضاً لقطات سريعة من التاريخ المصري تحاول أن تثبت وحدة العقائد داخل مصر من أيام الفراعنة، إلى أيام العرب.

هذه الكتب مع اختلاف اهتماماتها بالجوانب التاريخية، أو الجغرافية، أو الأدبية، أو العقائدية، إلا أنها لم تلمس موضوع تواصل الحلقات الفنية المصرية إلا من بعيد.

وقد عني كتاب (محيط الفنون... الفنون التشكيلية) الذي صدر عن دار المعارف بمصر عام ١٩٧٠ بأن يتولى عدد من المتخصصين في مراحل التاريخ المصري دراسة كل مرحلة على حدة، إلا أن عنايتهم جاءت دون نسق واحد، أي أنها عبرت عن عدة وجهات نظر في تناول فنون كل مرحلة من العصر الفرعوني، إلى العربي. كما أنها عنيت بتقديم مادة الفن لكل مرحلة دون الاهتمام بتقييمها من الناحية التشكيلية، أو الجمالية الخاصة. ففي المرحلة الفرعونية، تم استعراض التماثيل، أو المعابد، أو الرسوم التي أنتجتها كل مرحلة دون إدراك أو انتباه لأهمية تطور خطوطها الرمزية وسبب إغفالها البعد الثالث.

واهتم كتاب (الفن والمجتمع عبر التاريخ) لأرنولد هاوزر Arnold Hauser بإثبات أهمية الدور الاجتماعي في مرحلة (أخناتون)، دون الانتباه إلى أن مرحلة (أخناتون) اختلفت فقط في العقيدة، أما من الناحية الفنية فمقدمات تغيير الشكل كان قد سبق عصر (أخناتون). كما أن هذا التغيير لم يخرج، عند تأمله، عن النسق العام الذي ساد الفن الفرعوني، كما أغفل تحليل دور الرسم الجانبي Profile في تأكيد الرمزية أو الاهتمام بالتعبير التجريدي، وكذلك دلالة الاختيارات اللونية من الأحمر أو الأصفر، وكذلك كيفية تبين الجانب التجريدي في المعابد المصرية من عصر الدولة الحديثة.

وفي المرحلة الهيلينستية لم يتم في كثير من الدراسات عقد مقارنة بين فلسفة الفن المصري الفرعوني، والفن اليوناني حتى يمكن تبين دور الفن الفرعوني وما استمر منه في مراحل الفن بعد ذلك، أو توضيح دلالة ما بقي من خطوط تجريدية في التكوينات الزخرفية النباتية، أو الهندسية.

أما المرحلة العربية الإسلامية فقد اعتبرتها غالبية الدراسات الفنية منفصلة بشخصية خاصة.

وبمنطق التواشج الزمني مع التداخل الفني أراها امتداداً للمراحل السابقة، وربما كان السبب في الابتعاد عن إثبات الاتصال بينها وبين السابق عليها، التخوف من القول بتأثير الوثنية على الإسلام.

علاقة مصر بالغرب

وفي مجال عودة اللقاء بين الشرق والغرب من خلال مصر في القرن التاسع عشر، جاء كتاب الموسوعي الكبير الدكتور ثروت عكاشة وعنوانه (مصر في عيون الغرباء) ليقدم عدداً من الأدباء والفنانين أو الرحالة الذين زاروا مصر، أو على حد قوله (فليس كتابي هذا غير باقة اجتمعت زهراتها من حدائق الأدب، والفن المختلفة. قطفت أوراقها على هواي). قصد الدكتور عكاشة إذن القراءة الأدبية لا التتابع التاريخي، وبالتالي كان من الطبيعي وهو المهم في موضوعنا أن يخلو من التقييم لموقف هؤلاء الزوار من الفن المصري في مراحله المختلفة، كما تناوله معمقاً في موسوعته الرائعة (العين تسمع والأذن ترى).

وقد سبق كتاب د. عكاشة كتاب جان ماري كاريه وعنوانه (رحالة وكتاب فرنسيون في مصر) ويغطي مساحة زمنية أكبر من مساحة كتاب الدكتور عكاشة، إلا أنه يخلو أيضاً من عرض الآراء حول الفن المصري.

وفي مجال مناقشة دور الفنان الفرنسي (ديلاكروا) لم يوضح كتاب (الفن والاستشراق) للدكتور عفيف بهنسي أن الشرق العربي كان بالنسبة لديلاكروا مجرد أداة من أدوات التعبير عن ذاته الرومانسية، وأرى أن خطوة (ديلاكروا) لقراءة الضوء والطبيعة ووصوله لفكرة الخلق الخاص بالفنان مستقلاً عن المرئيات المباشرة، كانت من نتاج احتكاكه بالشرق العربي، وهي خطوة اقتراب غير مقصودة من مفهوم الفن المصري في مراحله الثلاث، ومهدت في تاريخ الفن الغربي للوصول إلى مدارس الفن الحديث في الزمن البعيد، كما واكبت فكرة أو موجة الرحلة إلى مصر للاستلهام من عالم الاكزوتيك Exotique فترة كانت مصر بدورها في عهد محمد علي تبحث عن الغرب في سبيل النهضة وأنتج هذا اللقاء ما يعرف بالاستشراق الفني.

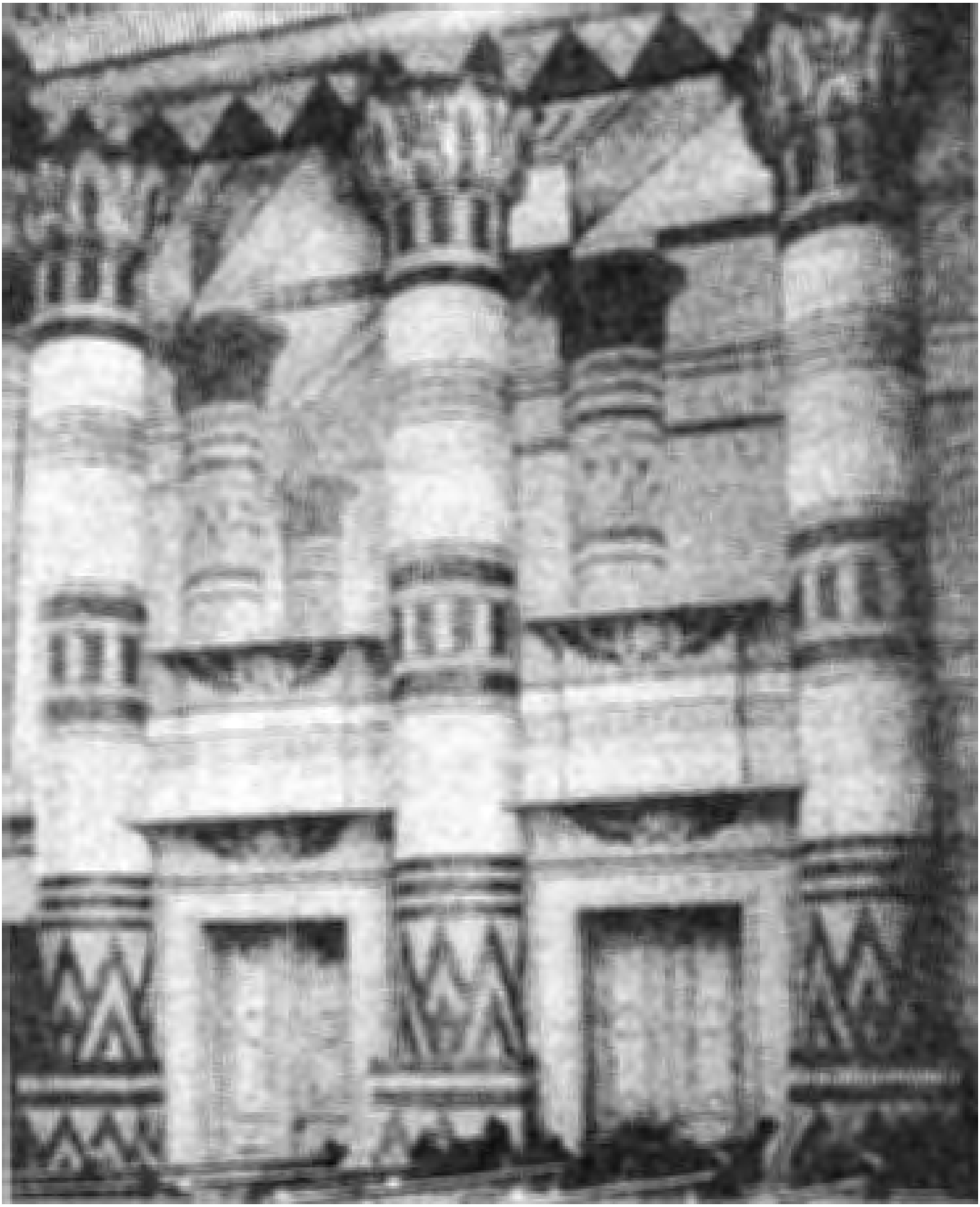
وتناول كتاب الكاتبة (لين تورنتون) وعنوانه (المستشرقون الرسامون الرحالة) جانباً من علاقة الغرب بالشرق. أوردت فيه المؤلفة عدداً ممن زاروا الشرق العربي وخاصة مصر خلال القرن التاسع عشر (١٨٢٨/ ١٩٠٨) إلا أنها: أولاً: اقتصرت في عرضها على الجانب السردي أي رحلات كل فنان في عدة مناطق، ولم تتناول انتاجهم الفني بالنقد التشكيلي الذي يكشف عن مدى تأثر هؤلاء الفنانين الرحالة بفنون مصر.

وثانياً: لم تقدم نقداً لظاهرة الاستشراق الفني التي سادت خلال القرن التاسع عشر.

وقدمت الكاتبة (رنا قباني) في كتابها (أساطير أوروبا في الشرق) نقداً لظاهرة الاستشراق الفني ولكن من جانب سياسي اجتماعي، أي انتقاد ما ورد في لوحات بعض الفنانين مما يسيء إلى الشرق العربي، كإبراز عالم الحريم، والعري، والشذوذ الجنسي، والرقيق، وسطوة الرجل الشرقي وعنفه. وغاب عن الكاتبة ضرورة النظر للاستشراق الفني من خلال ما عاصر سواء في الغرب، أو الشرق العربي، أي التعالي في الجانب الغربي، والتخلف في الجانب العربي. بالإضافة إلى أن الاستشراق الفني في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان ابن زمانه من الناحية الفنية فقد خرج بشكل عام من المدرسة الرومانسية، بما حوت من

إن تداخل مراحل الفن المصري من الفرعونية إلى العربية جاء نتيجة لتطوير فكرة التجريد في الفن من رمزية فرعونية تستبعد البعد الثالث إلى تجريدية عربية خالصة.. وهذا التطور في الفن المصري هو الذي أحدث أثره المهم على مدارس الفن الغربية الحديثة

كنيسة «عمارة فرعونية» في ناشفيل «ولاية تينسي الأمريكية» بنيت ١٨٤٩ وكان آخر ترميم لها ١٩٦٩



مبالغة أو بحث عن المثير، وكانت مجموعة الفنانين المستشرقين على صلة وثيقة بكافة الأدباء، والفنانين رواد الرومانسية الغربية. بل أن بعضهم ممن لم يذهب إلى الشرق كان يكتب بهذه المبالغة أو في حدود ما انتهجوه. بمعنى أنهم كانوا يقدمون أنفسهم ومذهبهم على حساب الحقيقة بشكل عام. وهذا ما حصر إنتاج مجموعة الفنانين المستشرقين الذين تأثروا بمصر في حدود الشكل الخارجي دون المضمون.

ومن أحدث الدراسات كتاب (الولع بمصر في الفن الغربي) لمؤلفه جان مارسيل هامبير في استعراضه لظاهرة التمثل بالفن الفرعوني فيما يعرف بـ Egyptomanie منذ القرن السادس عشر إلى القرن العشرين: التمثل بالفرعونية في العمارة، والديكور، والنحت، والأيقونات، والأثاث، وأدوات الزينة، والفنون الحديثة من سينما وتليفزيون.

وفي هذا السياق لا يجب أن تدغدغ عواطفنا كثيراً هذه الظاهرة. إنها كانت مجرد تقليد للفنون الفرعونية بصورة شبه تسجيلية: أي محاولة إحياء ما ذهب زمانه شكلاً دون محاولة فهم المضمون، أو الرؤية التشكيلية الخاصة كما أن محاولة إرجاع الزمن للفنون في الجانب الشكلي فقط سواء الفرعونية أو غيرها، يؤدي إلى قصور تبين تأثير هذه المرحلة، على المراحل اللاحقة لها، وبالتالي تطويرها. وهو ما يعطي فرصة تبين أن تداخل مراحل الفن المصري من الفرعونية، إلى العربية جاء نتيجة لتطوير فكرة التجريد في الفن، من رمزية فرعونية تستبعد البعد الثالث أو التمثل بالواقع، إلى تجريدية عربية خالصة تعتني بقدرة الخطوط والألوان على إثارة المعنى الذي يسعى إليه الفنان، وإن هذا التطور في الفن المصري هو الذي أحدث أثره الهام على مدارس الفن الغربية الحديثة.

ورغم مكانة دراسات (هربرت ريد) الخاصة بمدارس الفن الحديث خاصة كتابيه (معنى الفن) و(الفن اليوم) إلا أنهما لم يخصصا فصولاً تتعلق بأثر الفن المصري بصورة مباشرة على هذه المدارس، واقتصر حديثها على أثر الروح الشرقية على هذه المدارس بشكل عام.

ولعل من النقاط الجديرة بالبحث مستقبلاً موضوع أعمال الفنان التعبيري (كيس فان دونجن) وأثر الفني المصري المباشر عليها: وقد ألمح لأعماله كتاب (الفن والاستشراق). وكذلك اقتصر حديث كتاب (هنري ماتيس) لمؤلفه مؤرخ الفن الكبير رينيه ويج عن هذا الفنان، على أثر فن الأرابيسك على أعماله دون إعطاء أمثلة مقارنة. ومن المهم بحث نماذج محددة لأثر الأعمال الفنية العربية الفاطمية المصرية على لوحات (ماتيس) مع العودة لأقوال (ماتيس) من طموحه إلى خلق فن من رؤيته الخاصة ويمقاييسه على طريقة الفن المصري. وكذلك تأثر الفنان (بيكاسو) بالمخطوطات العربية في بعض أعماله خاصة لوحتي (الصداقة) و(آنسات أفينيون)، أو تأثره بالفن الفرعوني في لوحة (السوق) ورسم البروفيل أي الوجه الجانبي في لوحة (جاكلين الورود) Jacqueline aux Fleurs.

وقد درس كتاب (كليه في تونس) Klee en Tunisie لمؤلفه (جان ديفتوود) أثر رحلة تونس على الفنان السويسري (بول كليه). ويبقى أن يدرس أثر رحلته أيضاً إلى مصر، وتتبع هذا الأثر في لوحات يظهر فيها الحرف العربي، والحرف الفرعوني.

وتحتاج أيضاً المدرسة التعبيرية ودعوتها للفن الشامل إلى دراسة مستقلة من ناحية صلتها بالفنون الشرقية العربية، وصلتها بالعمارة القليلة الزخارف، أو التجريدية الطابع كالملوكية المصرية، بهدف إحاطة الزائر لها بحالة وجدانية شاملة من ناحية أخرى.

وهنا تجدر الإشارة لنقطة التقاء هامة بين مدارس الفن الحديث وعلى رأسها التجريدية، وبين الفن التجريدي المصري القديم: التقاء حول الطموح للوصول بالإنسان إلى الحالة الوجدانية المجردة كالموسيقى، أي الوصول إلى لغة عالمية تلغى الفواصل الإقليمية، والنزاعات القومية العنصرية.

حلقات التاريخ المصري

تبين الخيط الخفي الواصل لحلقات التاريخ المصري يقتضي دراسة مراحل ثلاث:

أولاً: الفرعونية:

قسم مانيتون Manethon التاريخ المصري إلى عصور هي: الدولة القديمة، والدولة الوسطى، والدولة الحديثة، وعهد الأسرة السادسة والعشرين، وعهد الفوضى. ويتراوح هذا التاريخ من عام ٣١٠٠ ق.م إلى ٣٣٢ ق.م ونكتشف المنظور المصري عندما نتأمل نماذج الإنتاج الفني في الدولة القديمة كتمثال أبو الهول أو تمثال خفرع Chephren، أو تمثال رع حتب Rahotep وزوجته نفرت Nefert أو تمثال شيخ البلد Cheikh el Beled وفي الدولة الوسطى أعمال ما يعرف بالفنون الصغيرة، وفي الدولة الحديثة مرحلة أخناتون Akhenaton التي لم تخرج أيضاً عن المنظور المصري القديم، ثم مرحلة إقامة المعابد الضخمة في عهد الرعامسة Ramesside.

تتميز الرؤية الفنية الفرعونية بالقوة والتماسك، فالنحت، والرسم الفرعوني لا يهتمان بالظل وكأن الأعمال الفنية قد أنجزت جميعاً في الساعة الثانية عشرة ظهراً حيث يختفي الظل، وبالتالي يختفي البعد الثالث، أو التجسيم، أو التمثل بالواقع كما تراه العين، وبالتالي يصبح العمل الفني أو وجهة نظر الفنان هما الأساس بعيداً عن قواعد الفيزياء. وكانت هذه الرمزية بذرة الاتجاه إلى التجريد الفني الذي اتفق مع العقيدة المصرية الفرعونية التي آمنت بخلود الانسان أي اتصال حياته الدنيوية، مع ما تصوره لعالمه الآخر.

وقد تعرض هذا الأسلوب الفرعوني للإهمال أو النقد من قبل المدرسة الكلاسيكية: أو المدارس الغربية الملتزمة بالقاعدة الذهبية Sectiond'or اعتقاداً منها أن إهمال الفنان الفرعوني للبعد الثالث قد جاء عن ضعف في قدراته الفنية. إلى أن تطورت دراسة علم الفرعونيات وكشفت عن مراحل جديدة أنتجت فناً واقعياً بما يدل على عدم عجز الفنان الفرعوني، ولكن تبين الباحثون أيضاً أنها مرحلة عابرة لم تؤثر على النسق العام في مرحلة الفن الفرعوني. هذا النسق هو الرغبة في التعبير بأسلوب رمزي او تجريدي لا يلتزم بقوانين المرئيات.

ثانياً: الهيلينستية

البطلمية القبطية:

تحقق فيها لقاء فنون حضارات البحر الأبيض. فنون التجريد في مصر، وفنون الواقعية المثالية اليونانية.

لقد تأثر الفن اليوناني بالفن المصري في فترة قوة الأخير، وفي المرحلة الهيلينستية تأثر الفن السكندري بالفن اليوناني وعلى الاخص في القرن الرابع قبل الميلاد. وبرغم ذلك ظهر للفن السكندري شخصيته في كثير من النواحي وكانت له صفاته الخاصة به، أو ما يطلق عليه مصطلح Sfumato أي التفاعل بين الظل والضوء، ويقصد به عدم تحديد ملامح الوجه بدقة فيكفي أنه مستدير لا تظهر به العظام إطلاقاً. ولا توجد به زوايا حادة، هذا مع عدم الاهتمام بالأجزاء القليلة الأهمية كالشعر.

وسيلعب عنصر عدم تحديد الملامح بدقة والذي نشأ من تزاوج الفن المصري الفرعوني بالفن اليوناني دوراً أساسياً في فن المرحلة القادمة، أي القبطية (كلغة) والتي ستتفق مع طبيعة الواقع الجديد الذي أضيف بعد ذلك على حركة التاريخ، وهو العقيدة المسيحية، وبالتالي حركة الفنان ليكون سعيه الدائم هو قراءة الباطن، فلم يكن الظاهر لكيفية تعبيراً عن الشخصية أو المشاعر.

ولما كانت اللغة طريقة تفكير، وليست وسيلة تفاهم فقط، لذلك كان سبق اللغة القبطية على العقيدة المسيحية في مصر يعني استمرار الشخصية الفنية الفرعونية، لذلك مصر

(من التمصير) الفنان القبطي المسيحي كثيراً من موضوعاته كرسم مفتاح الحياة الفرعوني وبداخله الصليب. كما استمرت تقاليد العمارة الفرعونية في الكنائس القبطية، واستمرت عادة وضع الصور الملونة على وجوه المومياء كعادة الفراعنة، أو رسم الزخارف النباتية، والأشكال الهندسية مع تغليب العنصر التجريدي سواء في طريقة معالجة الوجوه، أو الأجسام، أو توزيع الشخصيات بغير الالتزام بالمنظور، والألوان بغير تقليد للواقع، مع ميل إلى التكوينات الزخرفية والهندسية، أو النباتية والتي ستستمر لتنمو بشكل واضح في المرحلة العربية الإسلامية من تاريخ مصر.

ثالثاً: المرحلة

العربية الإسلامية:

الملاحظ انه بينما كانت الدولة البيزنطية في القرن الثامن الميلادي مشغولة بقضية تحريم الصور Iconoclasme لم تنشغل مصر في مطلع الحكم العربي بهذه القضية. كما أنها لم تتبن أيضاً إدراج الصور في فنونها كما



الفنان الفرنسي ماتيس في مرسمه يحيط جدرانه بزخارفه «الإسلامية»

حدث في الشام بشكل واضح في العصر الأموي، وذلك إلى جوار انشغال مصر الدائم برسم الزخارف النباتية أو الهندسية.

ومع ذلك لا نستطيع خلال هذه المرحلة من تاريخ مصر أن نتحدث عن تبلور شخصية أو أسلوب فني متميز وذلك للاختلافات المذهبية الإسلامية والاضطرابات السياسية التي استمرت ما يزيد على ٣٠٠ سنة. إلى أن كان اللقاء في العصر الفاطمي (القرن العاشر الميلادي) بين اللغة المصرية القديمة والعربية عبر اللغة القبطية.

استمر الفن القبطي بما يحمل من ملامح فرعونية وهيلينستية، وبالتالي استمر تصوير الأشخاص من خلال الأيقونات القبطية، وقد ساعد استخدام اللغة العربية في مصر على التفاهم بين القبطي والمسلم، وساعد استخدام الحرف العربي كتشكيل على الالتقاء حول المفهوم التجريدي في التعبير الفني، فتم الجمع بين التعبير بالصور الآدمية، وصور الطيور والحيوانات بمحفل رمزي، وبين التكوينات التجريدية في وحدات نباتية هندسية، وبالتالي تم تجاوز مرحلة الركود الفني.

تميزت العمارة المملوكية في العصر المملوكي (١٢٥٠ م إلى ١٥١٦ م) أو ما يسمى العصر الذهبي في العمارة العربية الإسلامية في مصر. ونجد في هذه المرحلة أن الحرف العربي هو العنصر الجديد الذي أضيف إلى عناصر الفن المصري التي كانت قبل دخول العرب. ولأنه استند على مراحل سابقة بنائية تجريدية الطابع سواء في الرسم، أو الزخارف أو العمارة، لذلك حرص الفنان أيضاً على معمارية الخط سواء بصورة مستقلة، أو مضافاً إلى الفنون التطبيقية، أو العمارة نفسها.

مصر بوابة الشرق

حدثت القطيعة الحضارية بين الشرق والغرب من القرن الخامس عشر الميلادي، إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بدأت هذه المرحلة بسقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ م، وانتهت بالنسبة لمصر بوصول حملة نابليون إلى الإسكندرية عام ١٧٩٨، وكانت مقدمات الصلة بين الطرفين أدبية بعد ترجمة المستشرق الفرنسي (جالان) Galland لألف ليلة وليلة عام ١٧٠٤ واعتبرها البعض من أهل الغرب هي الشرق بكل ما فيه من غموض، وسحر. واعتبر مصر هي البوابة الطبيعية لهذا الشرق، وهكذا تحدد اللقاء بين الشرق والغرب من جديد من خلال مصر.

بدأ التأثر بالفنون المصرية القديمة بعد إصدار الحملة الفرنسية للكتاب العظيم (وصف مصر) في ٢٣ مجلداً ضخماً ما بين ١٨٠٩ و ١٨٢٨، وكان على رأس المؤثرات الآثار الفرعونية خاصة بعد كشف (شمبليون) لحروف اللغة الهيروغليفية عام ١٨٢٢، ثم ما انتبه إليه الرحالة من آثار وفنون عربية إسلامية.

في هذه المرحلة تعرضت الطبقة المتوسطة المصرية المتعلمة تعليماً دينياً لصراع تجاه الحضارة الغربية. صراع بين الإعجاب الخفي بالفنون الغربية، وبين مشاعر دينية متراكمة مغلوطة تنفر من الصور والتصوير وتضعه في قائمة الكفر، وبالتالي جاءت دهشة المصريين من إعجاب الأوروبيين بالرسوم الفرعونية والتي كانت في نظرهم تعود لعهود الكفر. وينفرد المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي الذي سجل أحداث هذه المرحلة من تاريخ مصر بحس متقدم بالمقارنة مع أقرانه من المتعلمين الأزهريين، فهو لا يكفر الرسم، أو اللوحات حينما يشاهدها.

وفي المقابل لظاهرة التعاطف المتوجس من علماء مصر تجاه الفن كانت ظاهرة الإعجاب بالآثار والفنون الفرعونية تتنامى داخل الغربي الزائر، والتي تحولت من مجرد التسجيل للغريب إلى الاستلهام منه، إلى التعاطف والإعجاب بالمعاصر من عادات وتقاليد بما اتفق مع بحث الرومانسية الغربية النامية عن أجواء غريبة. أو ما عرف آنذاك بالاكزوتيك exotique ، ويعتبر الفنان الفرنسي فيفان دينون أول المبشرين بهذا الاتجاه... فقد صحب الحملة الفرنسية على مصر وقام برحلة في جنوب مصر، ورسم وكتب عنها، واستعان الفنان أنطوان جان جيرو بهذه الرسوم وبكتاب (وصف مصر) ليرسم أوائل اللوحات الاستشراقية.

وفي مرحلة لاحقة بحثت الرومانسية الغربية بشكل عام عن الشرق القريب، فكان من الطبيعي أن يثير خيال عدد من روادها زيارة مصر بوابة الشرق العربي آنذاك، ورغم أن الفنان الفرنسي (ديلاكروا) لم تكن له زيارة لمصر إلا أن الأسس التي صاغها وسار عليها للمدرسة الرومانسية أوجدت صلة مع مبادئ الفن المصري القديم من حيث بحث (ديلاكروا) عن خلق خاص بالفنان مستقلاً. إلى حد ما. عن المرئيات المباشرة.

وقد ولدت هذه المرحلة ما يعرف بالاستشراق الفني الذي تبع المدارس الغربية الفنية بشكل عام. فقد بدأ رومانسياً، ثم انتقل إلى الواقعية التسجيلية. ثم كان في مرحلة من المراحل تأثيرياً مع بعض الاستثناءات. وبين عامي ١٨٢٥ م و ١٨٣٥ تمت الزيارة الأولى والثانية للعالم والفنان الإنجليزي ادوارد وليم لين لمصر. وقد ساهمت كتاباته ورسومه بالتعريف بمصر. كما ساهمت رسوم وكتابات العالم الفرنسي بريس دافين في الكشف عن القيم الجمالية في الفنون المصرية من فرعونية، عربية.

وواكب الرومانسية، والاستشراق الفني ظهور ظاهرة التمصر، أو الولع بمصر

Egyptomanie مع مطلع القرن التاسع عشر، وكانت تعنى إشاعة النموذج الفرعوني في مظاهر الحياة المعاصرة آنذاك من عمارة وديكور، وفنون عملية، ونحت، ورسم، ومسرح، وأزياء، وتصميم للميادين العامة، والنافورات، والجدران وغيرها. وشاع على وجه الخصوص تقليد أبو الهول، والأهرامات، والمسلات، والمعابد، والأعمدة، والرسوم الفرعونية.

والملاحظ أن الملكة ماري أنطوانيت لعبت دوراً هاماً في إشاعة التمصر قبل الثورة الفرنسية، ولكنها استمرت إلى ما بعد الثورة ووصلت إلى فنون القرن العشرين.

والتمصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر هو النظر إلى مصر على أنها من منابع الاستلهام للتشكيل ولكن بأسلوب أوروبي. وقد مهدت الرومانسية الباحثة عن الضوء الشرقي لمرحلة خروج جماعة الباربيزون Barbizon إلى الطبيعة، والتي مهدت بدورها لاهتمام التأثيرية بحوار اللون مع الضوء، وبالتالي استقلال العمل الفني عن التسجيل المباشر، أي مناقضة ما استقرت عليه المدرسة الواقعية.

يعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا انقلاباً على النصف الأول من حيث الاتجاهات الأدبية والفنية، ويعد أيضاً انقلاباً في علاقة الشرق بالغرب. فإذا كانت صلة الكلاسيكية والرومانسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالفنون الشرقية بشكل عام، والفنون المصرية بشكل خاص قاصرة، فإن هذه الصلة ستتوى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أو أنها ستتحول إلى لون آخر من العلاقة أعمق من مجرد استلهام الغرب من الشكل الخارجي للشرق، ستتحول العلاقة إلى قراءة الباطن أو البعد الحضاري، أو الرؤية الخاصة بها.

وبرغم أن المدرسة الواقعية كانت تناقض فكرة استقلالية العمل الفني عن المرئيات المباشرة، إلا أن ملامح التغيير نلمحها حتى عند اثنين من كبار المدرسة الواقعية عند (دوميه) aumier و(كوربيه) Courbert حيث نشهد عندهما درجة من التكتيل اللوني. وإن ظلت فكرة النقل عن الطبيعة و محاكاة ظلالها، وألوانها، وتجسيماتها راسخة في أذهان الفنانين، وبالتالي كانت قيمة التجديد الذي أدخله (مانيه) Manet التأثيري بابتعاده عن فكرة تكوير الأجسام للإيهام بالبعد الثالث. وكذلك استخدام اللون بتسطيح يعتمد فقط على بعدين هما الطول والعرض، هيأ ذلك للاقتراب من الفنون غير الأوروبية، وكان نصيب فنون مصر من ذلك التطور هو البحث فيها من ناحية الشكل عن منابع الضوء، والبحث فيها من ناحية المضمون عن معنى الخروج من التبعية للمرئيات المباشرة كما في فنون مصر الفرعونية.



قماش مخمل من تصميم (ج. جوشيه) ١٩٢٦

بائعات الماء والبرتقال بالقاهرة
فليكس كلمت.. ايحاء بحركة المرأة
في الرسوم المصرية القديمة



وقد أخرجت التأثيرية مجموعة فنية عرفت بالنابية Nabisme ارتبطت بالفلسفة الشرقية، وبحثت مجموعة منها زارت مصر عن منابع الفنون المصرية الفرعونية، أو العربية، وكان من المجموعة التأثيرية التي زارت مصر فيكتور هيجو (غير الكاتب الذي يحمل نفس الاسم) Victor Huguet و(ملفيل) Melville و(كيلي) Kelly ولمبلوج Lampiough. ومن المجموعة (النابية) التي زارت مصر إميل برنارد Emile Bernarde و(موريس دينيه) Maurice Denis.

واستمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الاستشراق الفني، وكان من أهم أقطابه الذين زاروا مصر (جيروم) Gerome، وفرمنتان Fromentin الفرنسيان و(مولر) Muller و(دويتش) Deutsh النمساويان.

كما استمرت ظاهرة (التمصر) التي اقتصرت على الاعتماد على الفنون الفرعونية، وساعدها على الانتشار احتفالات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م.

ويعد المدرسة التعبيرية التي تلت التأثيرية اكتمل اللقاء بين الفن المصري ومدارس الفن الحديث الأوروبية، حول الفن التجريدي، فقد اعتمدت هذه المدارس أسلوب إغفال البعد الثالث اكتفاء بالبعدين الطول والعرض لتأكيد استقلالية اللوحة عن مقاييس المرئيات المباشرة.

ويرغم اقتراب الفن الأوروبي في هذه المرحلة من مفاهيم الفن الفرعوني، أو العربي المصري، إلا أن الفنانين الكبار الذين زاروا مصر كانوا قلة بالمقارنة مع مرحلة الاستشراق الفني، ولعل سبب ذلك من ناحية انحسار موجة الاكزوتيك Exotique وموجه الاستشراق الفني التقليدية، أي انحسار مرحلة مجرد الانبهار بالشكل الغريب، ومن ناحية ثانية الاتجاه الغربي لمحاولة فهم فلسفة الحضارات الشرقية، ومنها المصرية بالدراسة النظرية المقارنة. فأقطاب الاتجاه لإلغاء الشكل المباشر، أو هجر البعد الثالث على اللوحة هم سيزان Cezanne و(جوجان) Gauguin و(فان جوخ) Van. Gogh لم تكن لهم زيارة احتكاك مباشر مع مصر، وماتيس Matisse من المدرسة الوحشية Fauvisme لم تتح له أيضاً فرصة زيارة مصر، وإن تحدثت زخارفه التي وزعها على الجهات الست ب (فيلته) مسكنه في نيس عن سعيه لتحقيق فن الإحاطة. وكان لبعض أقطاب المدرسة الوحشية فرصة زيارة مصر مثل (دونجن) Dongen.

وقد أحدث التطور العلمي المتلاحق في القرن التاسع عشر دوره الهام في اقتراب الفن الغربي من مفهوم الفن المجرد في التراكيب الهندسية كما صاغها (براك) Braque و (بيكاسو) Picasso في التكعيبية Cubisme مع احتكاك بيكاسو بشكل مباشر في تفكيره وفي إنتاجه بالفن الفرعوني والعربي المصري.

وجاءت زيارة الفنان السويسري (بول كليه) Paul Klee لتونس ثم مصر مع تأثره بالخط العربي والفرعوني ورموزهما، إضافة جديدة للتأثر بالفن الفرعوني والعربي المصري. ثم نشهد المؤثرات الفرعونية مستمرة في المدرسة التعبيرية الألمانية.

وتأتي قمة اقتراب وتأثر مدارس الفن الغربية في القرن التاسع عشر بالفن المصري العربي في تكوينات هندسية تجريدية عند الفنان (كاندنيسكي) Kandinisky و(موندريان) Mondrian بما بلور في نهاية القرن الـ١٩ وأوائل القرن الـ٢٠ تصاعد الحوار ثم انتقال التأثر بالفن المصري من مجرد الشكل الغريب على أوروبا آنذاك، إلى عمق المضمون الفلسفي في الرؤية التجريدية. ■


كل واحد فينا مشتاق للّى يكلمه
موبينيل
اتكلم من القلب

الفنان . الناقد . المجتمع . . . أضلاع المثلث المنفصلة

عــز الــديـن نجــيــب

* * منذ فجر الضمير ومصر هي بلد الاندماج بين الفن والحياة والكون؛ كان الفن سبيلها إلى فهم الوجود وما وراءه، وأداتها لتجسيد القصيدة وأنساق القيم، وسجلها المفتوح لأحداث التاريخ والواقع المعاش، وساحة الصراع بين الخير والشر، وصحيفة الأعمال لإثبات جدارة الإنسان بالبعث يوم الحساب، كل ذلك بلغة الأشكال والألوان والحجوم وبتجليات الخيال والمجاز، حتى الكتابة كانت صوراً تشكيلية جميلة؛ ما يعني أن الكاتب كان أيضاً فناناً على نحو ما.. أهناك اندماج أكمل من ذلك بين الفن والإنسان والعالم؟!

ولو تتبعنا الحضارات المتعاقبة لمصر، من قبطية وإسلامية بل حتى عبر الحياة الشعبية بامتدادها إلى عهد قريب، لوجدنا شواهد جمة على مثل هذا الاندماج، وعلى أن الفن ضرورة لا غنى عنه للإنسان. من العبادة إلى الحياة اليومية، فهو داخل في نسيجها، موحد بين كافة الطبقات الاجتماعية والثقافية. وحتى عندما أصبح عند مطلع القرن العشرين مجالاً تخصصياً له مدارس أكاديمية منذ عام ١٩٠٨، وله رموزه من الفنانين الدارسين، ومعارضه التي ترتادها النخب الفوقية من الأجانب وأبناء الطبقة العليا، كان الفن موجوداً في حياة المجتمع بشكل أو بآخر، من خلال حصص الرسم والهوايات الفنية بمراحل التعليم، وعبر ملامح العمارة ذات الطابع الجمالي التي تقابلك أينما وليت وجهك، وتماثيل الميادين والحدائق وجداريات النحت البارز على واجهات المباني، بل عبر الأزياء الشعبية والحرف التقليدية بأصالتها التاريخية، والأدوات الاستعمالية التي لم تكن تخلو من لمسة الجمال.

وعلى الصعيدين الفكري والإبداعي في أوساط الفنانين، كانت الجماعات الفنية التي يشكلونها تجمعات بالغة الأهمية في بلورة القضايا والاتجاهات والمفاهيم الفنية والفكرية المشتبكة مع الواقع والمؤثرة فيه، ما جعل من الفنان صاحب قضية لا تنفصل عن قضايا الحرية والنهضة والتقدم، وهو ما انعكس بوضوح في إبداعات فناني تلك الجماعات التي لمعت في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي مثل «الفن والحرية»، و«الفن المعاصر»، و«الفن الحديث». ولو قفزنا إلى فترة الستينيات من القرن الماضي سنجد أن الدولة قد أولت الفن رعاية واضحة، وعملت على أن يكون غذاءً ثقافياً في متناول المواطنين في كل مكان، من خلال قصور الثقافة والمعارض الطوافة بأعمال الفنانين التي تنقلها السيارات المجهزة بعناية إلى كافة المحافظات، وعبر مشروعات التجميل المعماري للمباني العامة مثل محطات السكك الحديدية ودور القضاء ومراكز الاتصالات، كما عنيت الوزارة بإنشاء المراكز الفنية المتخصصة لإحياء الفنون الشعبية والتراثية، وبتخصيص المراسم للفنانين في الأماكن التاريخية، وبإقامة قاعات العرض للفنون الجميلة في مناطق الازدحام الجماهيري مثل قاعة ميدان باب اللوق وقاعة مبنى الاتحاد الاشتراكي بميدان التحرير، وبتنظيم المسابقات بين الفنانين حول موضوعات قومية وجمالية قادرة على التواصل مع القاعدة العريضة، وعلى تعميق التعايش بين المبدعين والجماهير من ناحية وبين المشروعات المصيرية للوطن مثل بناء السد العالي وقناة السويس وأحداث دنشواي، إضافة إلى ما كانت الدولة تصدره من الكتب والمطبوعات الفنية التي تشيع الذوق الجمالي والثقافة البصرية بأسعار متاحة للعامة.. ومنذ إنشاء التليفزيون أوائل الستينيات كان مهتماً بتخصيص برامج ثابتة لتقريب الفن إلى المشاهدين، وكان يعدها ويقدمها كبار الفنانين والنقاد، أما الصحف والمجلات فكانت تعنى بنشر المقالات عن الفنون الجميلة، ليس بأقلام النقاد والفنانين وحدهم بل كذلك بأقلام كبار الكتاب والمفكرين أمثال لويس عوض ويحيى حقي وزكي نجيب محمود.

كان من شأن ذلك كله أن تظل الجسور مفتوحة بين الفنان والمجتمع، وأن تتاح للناقد مساحة للقيام بدوره التقييمي والتوجيهي للجمهور، فانعكس ذلك عند الفنان بامتلاكه الثقة بنفسه وبما يقدمه بالأسلوب الذي يختاره، حتى ولو كان بالغ الحداثة والمواكبة للحركات الفنية العالمية وبإيمانه بدوره في المجتمع وفي استلهام أعماله من منابع تراثه وملامح بيئته، وهو ما انعكس أثره على الطابع العام للفن كتعبير عن «الشخصية المصرية» بغير حاجة إلى طرح ذلك كسؤال أو كقضية جدلية، أو إلى طرح السؤال المزمن حول التناقض بين المحلية والعالمية، لأن حلهما كان متحققاً على أرض الواقع بشكل صحي بعيداً عن مركب النقص.

المشــهد الـيـوم

لكن.. أين الفن في حياتنا اليوم وقد دخلنا الألفية الثالثة بعد الميلاد؟

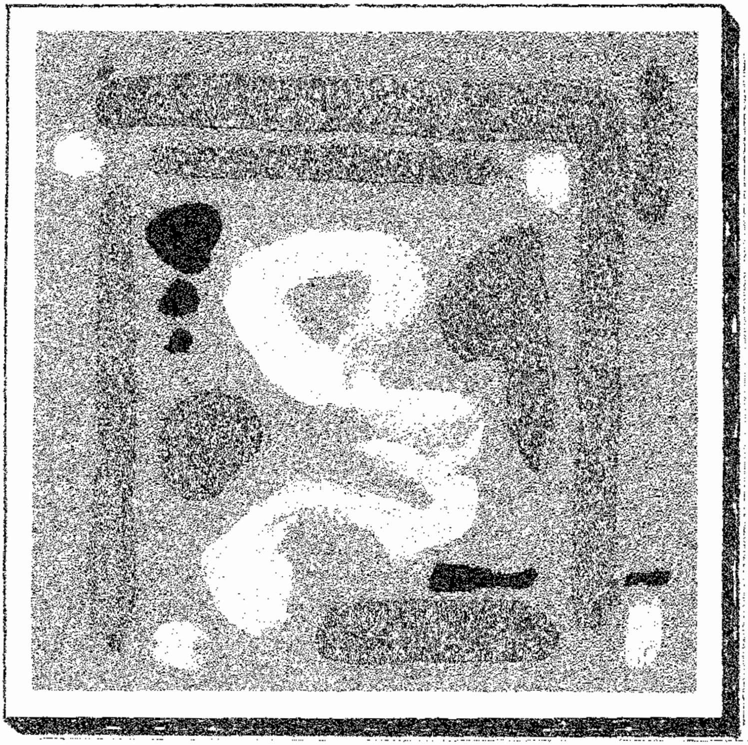
المشهد - للأسف - مأساوي، يعكس جفاف جسد المجتمع بأسره من الفن، واختفاء لمسة الجمال من أرجائه، وطفح مظاهر القبح على الشارع والميدان والحياة العامة، والانقطاع التام بين الناس وبين معارض الفنانين، بعد أن تزايد عددها أضعافاً مضاعفة مقارنة بفترة الستينيات، ويأتي هذا التزايد نتيجة لمضاعفة أعداد الفنانين الممارسين وخريجي الكليات الفنية، ويتزامن مع تضخم الجهاز الإداري المعني بالفن، والمنشآت التي تشبه القلاع حتى أصبحت الناس تخشى الاقتراب منها، كما يتزامن مع الإسراف في الجوائز المخصصة لتشجيع الفنانين الشباب على التجريب، فانتهوا إلى الجري اللاهث لملاحقة آخر تيارات الحداثة وعجائبها في الفن الغربي، ويتزامن ثالثاً مع زيادة المهرجانات الدولية التي يقيمها ذلك الجهاز، ولا يرتادها غير آحاد الزائرين ثم ينسون أمرها بعد انتهائها، رغم الدعاية المكثفة التي تبثها الصحافة وأجهزة الإعلام ليل نهار عنها وعن الأنشطة المشابهة مصحوبة بصور وتصريحات كبار وصغار المسئولين، أما المقالات النقدية في الصحافة والبرامج الجادة في التليفزيون فقد تضاءلت إلى حد الندرة، استناداً إلى أن الفن التشكيلي مادة لا تهم القراء والمشاهدين، وأخيراً فإن كل ذلك يتواكب مع اختفاء قوافل الفن التي تنقل المعارض إلى المحافظات، وتصفية مراسم الفنانين بالمواقع التاريخية، وانكماش مراكز إحياء التراث الحرفي، واختفاء الجماعات الفنية المحركة للحياة الراكدة، واقتصار نشاط الجمعيات القائمة على حيازة المقار والأثاث وطلب المعونات من الوزارة بدون فاعلية ثقافية تذكر.

وهكذا انتهى الأمر بالفن والفنانين إلى أن ينحصروا في جزيرة الزمالك التي توجد بها أغلب قاعات الفن، منعزلين عن الجمهور الذي لا يبالي بما يعرض بداخل القاعات، باستثناء قلة من المهتمين من الأجانب ومن المشتغلين بمجال الفن أو من دارسيه، فضلاً عن حالات فردية من الأثرياء - القدامى والجدد - المولعين باقتناء أعمال المشاهير، كنوع من الاستثمار طويل المدى في بعض الأحيان، أو كاستكمال للوجاهة الاجتماعية والتقليد الطبقي في أغلب الأحيان.

أما النقد - الضلع الثالث للمثلث - فإنه يمر بنفس الأزمة، وقد تخندق منطوياً على علله المزمنة، مكتفياً بإطلاق صيحات الاستغاثة بين الحين والآخر: أنقذوا الفن!.. أنقذوا الذوق العام! أنقذوا الأجيال الجديدة من العبث بهم!.. لكن صيحاته التي تأتي من قاع جب عميق لا تبلغ الآذان، وإن بلغتها فإن أحداً لا يبالي بها، لأن كلا من الناقد والفنان يعاني من هوان شأنه وقلة حيلته وضعف مكانته لدى المسئولين وأصحاب القرار، بينما الجمهور الذي لا يرى ما ينتجه الفنانون ولا يقرأ ما يكتبه النقاد ولا يسمع صراخهم - في واد آخر وقد ابتلعته ضرورات الحياة اليومية وهمومها.. وهكذا يبقى الوضع على ما هو عليه!

المشهد - للأسف - مأساوي، يعكس جفاف جسد المجتمع بأسره من الفن، واختفاء لمسة الجمال من أرجائه، وطفح مظاهر القبح على الشارع والميدان والحياة العامة، والانقطاع التام بين الناس وبين معارض الفنانين

... هل يقوم النقد بوصل ما انقطع؟!





أزمة النقاد

تلك هي الأزمة المركبة التي دفعت الجمعية المصرية لنقاد الفن التشكيلي إلى أن تقيم مؤتمرها الأول للنقد في مصر في أواخر شهر يونيو الماضي بالإسكندرية، بالتعاون مع جماعة أتيليه الإسكندرية للفنانين والكتاب تحت عنوان: النقد التشكيلي بين الفنان والمجتمع. وقبل أن نعرج على فعاليات هذا المؤتمر، الذي استمر يومين وناقش عشرات الأبحاث الجادة، دعونا، أولاً، نتعرف عن قرب على ملامح أزمة النقد اليوم.

أول مظاهر الأزمة هو القلة الملحوظة لعدد النقاد الذين ينطبق عليهم هذا الوصف، فهناك ناقد لكل مائة فنان، ما يضع على كاهل هذه القلة عبئاً فوق طاقتها لمتابعة الكم الهائل من المعارض والأنشطة الفنية المتلاحقة، ويجعل النقاد دائماً في قفص الاتهام أمام الفنانين، حتى لو بذلوا أقصى ما في وسعهم في حدود الإمكانات القليلة المتاحة أمامهم.

وثاني مظاهر الأزمة هو غموض مفاهيم النقد ومعاييره وضوابطه واتجاهاته القديمة والحديثة لدى نسبة غير قليلة من المشتغلين بالنقد، ما يعكس غلبة النظرة الأدبية أو الانطباعية، التي تقود إلى الأحكام القيمية المطلقة، أو إلى التحليلات السطحية الدارجة التي قد تنطبق على أي فنان آخر ببعض «المكياج»، أو تقود إلى استسهال الأخذ بتفسير الفنان لعمله أو بما قيل عنه في مناسبات سابقة وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى المجاملات حرصاً على العلاقات الشخصية أو مراعاة لموقع الفنان الرسمي أو الاجتماعي.

وثالثها هو غلبة النظرة النقلية المستعارة من النموذج الغربي بمصطلحاته ومفاهيمه النقدية، دون قدرة على ابتكار أو توليد النموذج المصري والعربي من داخل خصوصية التجربة الفنية في سياقها التاريخي والثقافي والذوقي، وقد ساعد ذلك في دفع الممارسة النقدية إلى الانفصال عن هذا السياق، وإحالة النص النقدي إلى نوع من الاستعراض اللفظي أو السفسطة الجوفاء داخل إطار مغلق متعالٍ، ليمر على القارئ فحسب بل على العمل الفني ذاته.

ورابعها هو ضيق المنابر والقنوات التي يمكن للناقد





أن يتواصل من خلالها مع الفنان والجمهور، وتهميش الفن على خريطة الحركة الثقافية وعلى ساحة الصحافة والإعلام.

مسئولية النقاد

وفوق ما تعكسه هذه المظاهر من نتائج سلبية، ثمة نتائج أكثر ضرراً بمسار الحركة الفنية فى ارتباطها بالمجتمع وبالمتغيرات المتراكمة، فقد أدى غياب النقد بمفاهيمه الصحيحة وكثافته الكمية وقنوات الاتصال الجماهيرية اللازمة له، إلى تعويق الارتقاء بذوق المواطنين من مستوى الصورة الفوتوغرافية أو الحكائية للواقع، إلى مستوى الصورة التركيبية للفن الموازية للواقع أو المتجاوزة له بصياغة جمالية بصرية مغايرة للمألوف والدارج، بمعنى آخر فإن النقد لم يقم بمسئوليته التاريخية فى بناء ذائقة جمالية حديثة للشعب حتى بين مستويات المثقفين، عبر لغة خطاب سلسة تتناسب مع كل مستوى، وتضرب بجذورها فى مكونات الخصوصية لثقافة هذا الشعب، وتسعى بفاعلية لاختراق المؤسسات المختلفة الضالعة فى تشويه الذوق العام، كى تقنعها بتبنى مناهج جديدة للتربية الذوقية تضع الفن فى مكانه اللائق به كإحدى ركائز التنمية البشرية والتقدم الإنسانى، مثل مؤسسات التعليم والإعلام والصحافة والتخطيط العمرانى وغيرها، ولم يكن ذلك ليتأتى إلا بوجود حركة نقدية قوية تتواكب مع حركة الإبداع الفنى، وتملك من الحضور والنفوذ المعنوى ما يجعلها صوتاً مؤثراً تنتبه إليه هذه المؤسسات وتأخذ برأيه، وكان غياب هذا الصوت أو خفوته عاملاً مؤثراً، ضمن عوامل أخرى، فى بقاء الفن فى بلادنا - على مدى الأجيال المتلاحقة - نشاطاً نخبوياً منعزلاً، لا يعنى غير أصحابه ومن فى دوائرهم الضيقة، ما جعل منه هامشاً ضئيلاً على خريطة النشاط الثقافى العام بالرغم من تفوقه النوعى والكمى على سائر الفنون الأخرى، والنتيجة الطبيعية لذلك هى غموض صورة الفنان أمام المجتمع وتدنى مستواه الاقتصادى لعدم الإقبال على اقتناء أعماله، ووضعه فى ذيل قائمة المكرمين والحائزين على جوائز الدولة كل عام، لجهل أغلب أصحاب الأصوات فى لجان منح تلك الجوائز بإنجازات الحركة الفنية وبرموزها المبدعة.

ويحسب على النقاد كذلك تراخيهم فى طرح هذه القضايا طوال عشرات السنين على الرأى العام، من خلال مؤتمرات تحلل هذه الظاهرة المركبة وتستجلى جوانب النقص النظرى فى العملية النقدية، وتعمل على استنبات أجيال جديدة من النقاد على أسس منهجية، وتعبر الطريق أمامها لأخذ دورها فى استكمال المسيرة، إنهم لم يلتفتوا بالقدر الكافى إلى خطورة إفقار الساحة الفنية من عناصر جديدة شابة من النقاد، أو إعداد من يوجد منهم على الساحة إعداداً يجابه المسئولية المرشحين لها. وإنه لأمر يدعو للدهشة أن يمر على قيام أول جماعة فنية فى مصر ثمانون عاماً، نشأ خلالها عدد غير قليل من الجماعات والجمعيات دون أن تفكر إحداها فى عقد مؤتمر للنقد الفنى، وعلى الرغم من انقضاء ما يقرب من خمسة عشر عاماً على تأسيس الجمعية المصرية لنقاد الفن التشكيلى فإنها لم تطرح هذه القضية إلا فى العام الماضى فقط، وكانت الفكرة فى البداية هى أن يكون المؤتمر على مستوى النقاد العرب، كى يستمد قوة مضاعفة ورؤية قوية شاملة للقضايا والهموم المشتركة، لكن حاجز التمويل وقف دون تحقيق ذلك، بعد أن تراجعت وزارة الثقافة عن موافقتها على تمويله ودعوة النقاد من شتى الدول العربية إلى القاهرة للمشاركة فى المؤتمر، فكان أن امتدت أيدى الزملاء الفنانين بجماعة أتيليه الإسكندرية إلى جمعية النقاد بالقاهرة مبدية الرغبة فى المشاركة فى إقامة المؤتمر بالإسكندرية على مستوى النقاد المصريين.

هكذا انعقدت إرادة الطرفين على تحقيق تلك الغاية، وبدأ التحضير للمؤتمر منذ شهر يناير الماضى بشكل منهجى متكامل، وبروح التحدى الثقافى لكافة المعوقات والإحباطات بغير مظلة رسمية، وهو ما أعطى للحدث قيمة مضاعفة كثمرة لإرادة أهلية تتجاوز السلطة الأبوية التى أصابت المثقفين على امتداد نصف القرن الماضى بالعجز عن المبادرة والاستقلال، اعتماداً على أن الدولة هى المسئول الأول والأخير عن كل شئونهم، لكن الأمانة تقتضى الاعتراف بأن ما أنفقته الجمعية على إقامة المؤتمر كان بعضاً من الإعانة المالية التى دعمت وزارة الثقافة الجمعية بها منذ عام مضى، وهو ما يحسب لها فى النهاية.

المواجهة

وانعقد المؤتمر أخيراً يومى ٢٦ و٢٧ يونيو ٢٠٠٣ بمبنى أتيليه الإسكندرية، وشارك فيه ٤٢ باحثاً حول أربعة محاور رئيسية هى: إعداد الناقد المحترف، وقنوات الاتصال بين الناقد والجمهور، وتوثيق الكتابات النقدية خلال القرن الماضى، ودراسة الحركة النقدية ونقادها وكتبها ومناهجها فى ذلك القرن.

والواقع أن تلك المحاور تستحق أربعة مؤتمرات مستقلة لاتساع أبعاد كل محور، وارتباطها بتشابكات الأزمة، مما يستدعى مواجهة مستفيضة لكل جانب.. لكن هكذا شأن البدايات دائماً: طموح زائد وتعجل لبلوغ كل الأهداف فى قفزة واحدة!.. وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى بعض الخفة والاستسهال فى عدد من الأبحاث، والخلط بين البحث العلمى وورقة العمل. وخاصة أن الباب كان مفتوحاً بغير قيود أمام اشتراك كل من يبدى استعداداً لذلك، وكانت فرصة لعدد كبير من الشباب ليجربوا كتابة الأبحاث لأول مرة، وأن يختبروا - ويختبر النقاد الراسخون - مدى تحصيلهم الفكرى والثقافى، لكن الأهم من ذلك هو حرص منظمى المؤتمر على الكشف عن مواهب واستعدادات كامنة لم تجد الفرصة من قبل لإثبات وجودها، وهو ما اعتبره شخصياً أبرز إنجازات المؤتمر وأولاها بالحفاوة، لما تحمله من بشارة بميلاد جيل جديد من النقاد.

وإلى جانب هؤلاء الشباب تجمعت كوكبة من الأسماء الراسخة والفاعلة فى الحركة النقدية والفنية: بين مشارك ببحث أو ورقة عمل، وبين مشارك بالتعقيب والمداخلة والنقاش.

كانت الأبحاث والمداخلات فى مجملها جريئة فى اقتحام المشكلة النقدية: بتحديدها أولاً تحديداً منهجياً، كأزمة معرفية حول معنى النقد وآلياته ومناهجه، ثم طرح إشكالياته على أرض الواقع ورصد متطلباته وجوانب القصور فيه، كما كانت جادة فى تلمس السبل لفتح القنوات المسدودة بين الناقد والجمهور، ولبناء الذائقة الجمالية التى يفتقر إليها المجتمع من خلال المؤسسات القائمة والغائبة، من مناهج التعليم وبرامج الإعلام ودور الصحافة والنشر والمعاهد الأكاديمية والمجلات المتخصصة، وأخيراً تم إلقاء الضوء على تاريخ الحركة النقدية فى مصر منذ بدايات القرن الماضى، والكشف عن خفاياها المنسية وعن رموزها النقدية التى سقطت من الذاكرة أمثال أحمد راسم وصدقى الجباخنجى ورمسيس يونان وكامل التلمسانى وإيميه عازار وبدر الدين أبو غازى ومحمود بقشى، فأعيد إليهم الاعتبار كآباء شرعيين للأجيال اللاحقة من النقاد. لكن الهاجس الذى خيم على الجلسات هو ضرورة تأكيد الخصوصية الثقافية عبر منظورنا النقدى، وتعميق الروح الإبداعية المشبعة بالإحساس لدى الناقد، وقدرته على استشفاف ما تحت الظواهر والمدارس والنظريات: بما يكسبه صفة الكاشف الملهم وليس مجرد الحرفى الذى يطبق القواعد.

ولم يخل المؤتمر من قضايا خلافية، مثل ثنائية التراث والحداثة، وظاهرة (الناقد الفنان) بين السلبية والإيجابية، وصراع الأجيال بين أفكار الشباب والنقاد، والنظرة إلى الغرب بين اعتباره مرجعية لحركتنا الفنية والنقدية أو اعتباره خطراً على هويتنا.. وبقدر سخونة المناقشات التى بلغت أحياناً درجة الاشتعال، فقد كانت ظاهرة صحية أكدت إخلاص الجميع فى البحث عن منابع جديدة وآفاق رحبة وسبل مفتوحة للتواصل والتجاوز.. وقد لا يكون الحوار قد ابتعد كثيراً عن المسارات المطروقة فى مؤتمراتنا الثقافية المشابهة، بمعنى أنه لم يستطع أن يتجاوز الأفكار والقناعات شبه المستقرة حول القضايا الخلافية المشار إليها، مثل عدم التناقض فى إشكالية التراث والحداثة، بعد أن نجحت أجيال الحركة الفنية من الرواد السابقين فى حلها بغير صراع حضارى، أو عدم التناقض بين الفنان والناقد فيما لو اجتمعا فى شخص واحد، وهو ما أثبتته العديد من الحالات بمصر وخارجياً، ومثل حق الشباب فى الاختلاف مع النقاد وفى انتقاد موقفهم من أعماله، بشرط احترامهم لجهود من سبقوهم

وامتلاكهم ثقافة تؤهلهم للتصدى للنقد بندية الفكر المخالف وليس بالهجوم المتجاوز. وربما لم يستطع الحوار أيضا أن يضيف جديداً إلى ما استقر من عدم جدوى التمييز العنصرى أو الحضارى بين ثقافة الشرق وثقافة الغرب، ومن عبثية تحصن كل منهما خلف أسوار عازلة عن الأخرى، أو من عبثية الموقف النقيض لذلك.. بانسلاخ ثقافتنا من جلدها لتذوب فى ثقافة الغرب وتقتفى أثرها مستلبة الهوية ناظرة إليها كمرجعية وحيدة، لأن التطور التاريخى لفننا الحديث يثبت جدارتنا بالتواصل الثقافى المتكافئ مع الغرب واعتباره «إحدى المرجعيات» للحداثة والتقدم نحو المستقبل وليس المرجعية الوحيدة.

أقول أنه ربما مر المؤتمر على هذه المسائل والقضايا عبر نفس الممرات التى باتت أقرب إلى المسلمات، لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للمشاركين والحاضرين من الشباب نقاداً وفنانين. فقد كانوا فى أمس الحاجة إلى مثل هذه المداخلات التى ربما لم يستمعوا إلى مثلها من قبل، فأخرجتهم من حالة البلبلة التى كانوا غارقين فيها منذ ما يقرب من عقدين من الزمان، وسط خلط المفاهيم والشحن الفكرى غير المسئول الذى تعرضوا له على يد اتجاه أحادى النظرة، دأب على استقطابهم نحو التسابق لملاحقة المفاهيم الغربية المناقضة لثقافتنا ومزاجنا. تحت دعوى أن الحداثة لغة عالمية بلا وطن، فقد أدركوا .بعد المؤتمر. أهمية أن يكون للفن بطاقة شخصية وجنسية شأنه شأن الأفراد، وأن الحداثة موقف فكرى وليست أنماطا شكلية فارغة، كما أنها بنت الأصالة والصحة النفسية وليس الجنون وخرق المألوف، وأن الثورة بنت الانتماء للوطن وقوة لتقدمه وليس لتدميره.

ولعل البيان الختامى الذى أصدره المؤتمر قد ترجم هذا المعنى حين أكد فى مقدمته على أنه ينطلق من موقف حضارى ينبع من الخصوصية الثقافية للفن العربى والمصرى التى تؤدى إلى المشاركة الفاعلة فى الثقافة الإنسانية على مستوى العالم، وأنه لا تناقض بين الخصوصية الثقافية وعالمية الثقافة لا عولمتها.

طرح الأمانى!

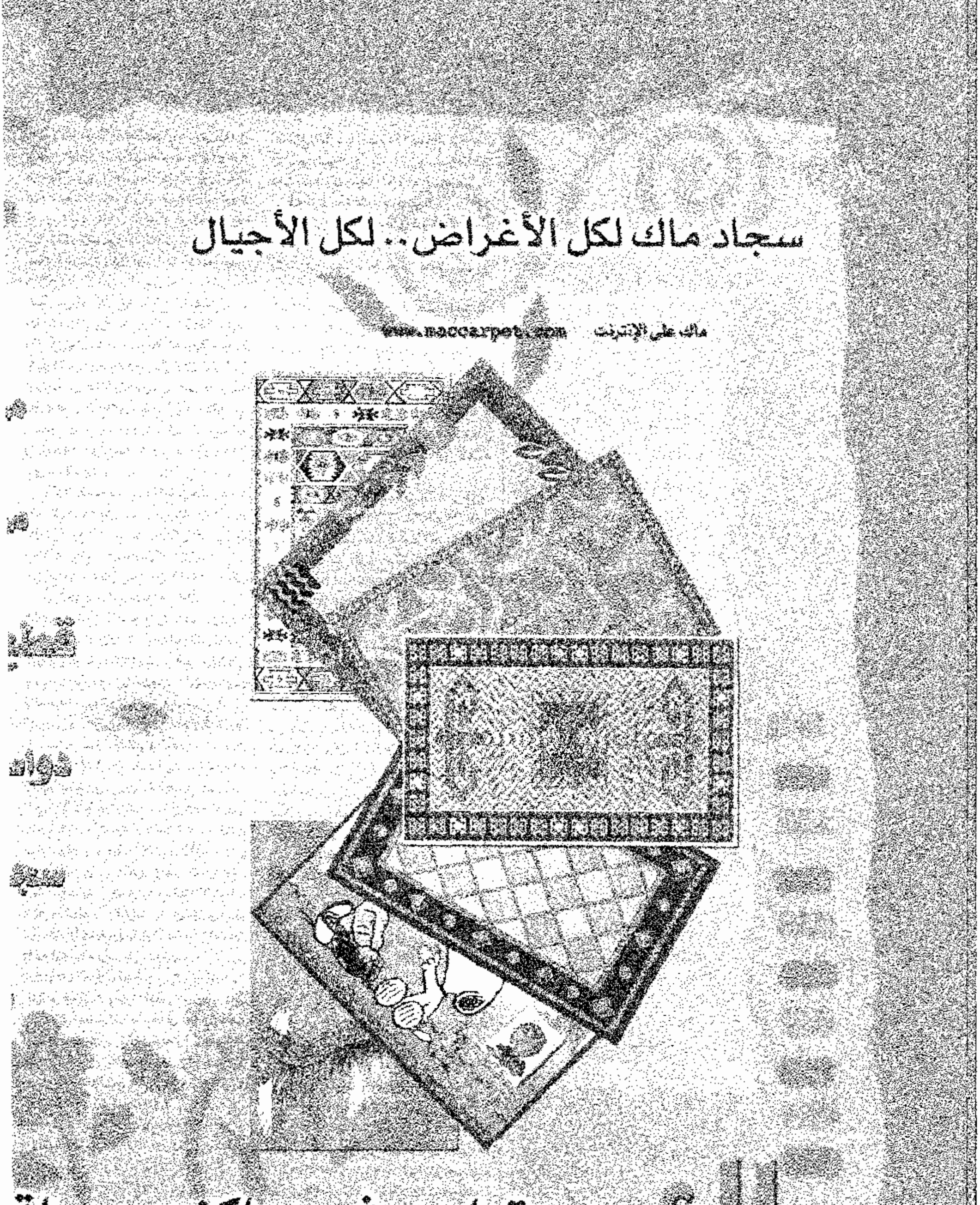
أما التوصيات العشرون التى خرج بها المؤتمرون فقد طرحت مجموعة من الأمانى تمثل الدعائم الغائبة لربط أضلاع المثلث المنفصلة (الفنان/ الناقد/ المجتمع)، وحملت كلا من جمعية النقاد ومؤسسات الدولة المختلفة مسئولية بنائها، إذ حددت مهام الجمعية فى استئناف إصدارها سلسلة كتب الفن التشكيلى التى توقفت منذ سنوات، وكذلك إصدار مجلة دورية للفنون التشكيلية لبناء جسر يربط بين الأضلاع الثلاثة، وإعداد موسوعة بمصطلحات الفن التشكيلى لإجلاء غموضها بالنسبة للفنان والناقد والجمهور، وتنظيم موسم ثقافى سنوى لتوعية الجمهور ومناقشة القضايا الفنية.. وجميعها مهام فى حدود الإمكانات الذاتية لجمعية النقاد . لو تم تفعيل جهودها . بالتعاون مع بعض الهيئات الرسمية والأهلية الداعمة.

كما توجهت التوصيات إلى وزارة التربية والتعليم مطالبة إياها بتخصيص مساحات مناسبة فى مناهج التربية الفنية لغرس أسس التذوق الفنى فى نفوس التلاميذ منذ الصغر، باعتبارهم نواة الذوق العام فى المجتمع، وإلى رؤساء المؤسسات الصحفية والإعلامية تطالبهم بزيادة المساحات المخصصة للفنون التشكيلية، وإلى المحافظين تطالبهم بدعم التوجه نحو تجميل الميادين العامة بالأعمال الفنية عن طريق المسابقات بين الفنانين، وإلى عمداء الكليات الفنية للاهتمام بالدراسات الميدانية حول الفن والتراث الحضارى، وإلى أجهزة وزارة الثقافة لتخصيص منح دراسية ومنح للتفرغ للنقد الفنى، وزيادة إصدارات الكتب الخاصة بقضايا الفن، وترجمة الكتب الهامة عن الفن العالمى، وإنشاء معهد متخصص للنقد التشكيلى أو قسم بمعهد النقد الفنى بأكاديمية الفنون لتخريج نقاد دارسين، وأخيراً توجه المؤتمر بتوصية إلى وزير الثقافة ليتبنى إقامة المؤتمر العام للنقاد العرب الذى كان مقرراً عقده هذا العام، تعميقاً للحوار الحضارى وللخصوصية الثقافية على الصعيد القومى، خاصة وقد بتنا مستهدفين للذوبان داخل آلة العولمة.

لكن.. هل تكفى الأمانى لبلوغ الآمال؟ أم أن الأمر يتطلب. فوق الجهود المكثفة. تغييراً جذرياً فى عقليات كل من الجهات التى توجه المؤتمر إليها بتوصياته، بدءاً من الجمعية التى بادرت بإقامته، كى يتحمل كل منها مسئوليته التاريخية؟

ذلك هو السؤال الأكثر تعقيداً من أزمة الأضلاع الثلاثة المنفصلة للمثلث! ■




سجاد ماك لكل الأغراض.. لكل الأجيال
ماك على الإنترنت www.maccarpet.com
متواجد فى مراكز بيع بواق

مطبوع

مشايات

وكيت

ات حمام

د اطفال

رقى



ى التصدير المنتشرة فى كل أرجاء مصر

من يخاف إيران النووية؟!

ظلت المسألة النووية الإيرانية مصدرا للتوتر منذ منتصف التسعينيات، حيث أثيرت شكوك من جانب الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية والإقليمية الأخرى منذ ذلك الحين بأن برنامج "التعاون النووي الإيراني - الروسي" يشتمل على مكونات عسكرية أساسية، ويهدف إلى صنع السلاح النووي، في حين ظلت إيران وروسيا الاتحادية تؤكدان من جانبهما على أن هذا البرنامج يقتصر فقط على أغراض توليد الكهرباء والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وظل التباين فيما بين هذين الموقفين قائما على امتداد الفترة المذكورة، وتعرض الجانبان الإيراني والروسي لضغوط عديدة لوقف هذا البرنامج وتقييده، وبالذات من جانب الولايات المتحدة، ولكن بدون جدوى.

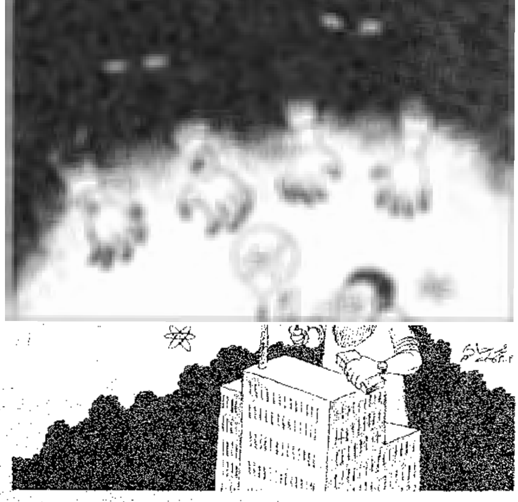
هذا التباين شهد قدرا عاليا من التصعيد في الفترة الحالية عقب اكتشاف ما تعتبره الوكالة الدولية للطاقة الذرية "انتهاكا" من جانب إيران لالتزاماتها المفروضة عليها بموجب توقيعها على معاهدة منع الانتشار النووي، وهو الانتهاك الذي تمثل في قيام إيران بإنشاء وحدة للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة نتانز، وكذلك اكتشاف آثار لليورانيوم عالي التخصيب في عينات مأخوذة من البيئة الإيرانية، وهو ما اعتبر مؤشرا على وجود مكونات سرية في البرنامج النووي الإيراني.

وبينما تلقفت الولايات المتحدة هذه التطورات، واعتبرتها دليلا على صحة اتهاماتها المتكررة لإيران منذ منتصف التسعينيات بأنها تحاول صنع السلاح النووي، فإن إيران نفت من ناحيتها هذه الاتهامات، وبذلت محاولات نشطة لتفنيدها، ولكن بدون جدوى، مما دفعها إلى التحول من سياسة الاحتواء إلى سياسة المواجهة. فقد حاولت إيران في البداية تبديد الشكوك المحيطة ببرنامجها النووي من خلال توسيع تعاونها مع وكالة الطاقة الذرية والاستجابة لكافة طلباتها. ومن خلال محاولة حشد التأييد داخل مجلس أمناء الوكالة لمنع صدور قرار في غير صالحها، ولكن مع صدور قرار المهلة المذكور، تحولت إيران إلى سياسة المواجهة عبر الانسحاب من المفاوضات، وعبر التهديد بوقف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل.

إن فهم مختلف أبعاد الأزمة النووية الحالية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية يتطلب الرجوع قليلا إلى الوراء للتعرف على جذور البرنامج النووي الإيراني، ومناقشة دوافعه والجدل المحيط بها، ثم الوقوف على المراحل المختلفة لتطور هذا البرنامج، وهو ما يساعد على معرفة كيف دخلت المسألة النووية الإيرانية إلى مرحلة الأزمة الحالية، ثم محاولة استشراف سيناريوهات التطور المستقبلية المحتملة للأزمة الحالية.

تتمثل نقطة الانطلاق الرئيسية لمختلف القادة الإيرانيين في تبرير الاهتمام بالطاقة النووية في أن لإيران الحق الكامل في الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية، بموجب معاهدة منع الانتشار النووي التي وقعت عليها إيران، وفي مقدمتها الفوائد الاقتصادية. وينصب التركيز الرئيسي في الخطاب السياسي الإيراني المتعلق بالمسألة النووية منذ أواخر الثمانينيات على أن هدف البرنامج النووي الإيراني ينصب على بناء مفاعلات تكفي لتوفير نسبة هامة من الطاقة الكهربائية للبلاد. علاوة على التأكيد على أن إيران كانت قد استثمرت بالفعل أموالا طائلة منذ عقد السبعينيات في إقامة بنية أساسية نووية في العديد من المناطق، وأن من الضروري استكمال الجهود المبذولة في هذا المجال حتى لا تضيع الأموال التي سبق استثمارها فيه.

وتتبنى الحكومة الإيرانية منذ فترة مبكرة خططا طموحة للاستفادة من الطاقة النووية لتوفير ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية المستخدمة في البلاد. ومع أن إيران تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي في العالم، مما قد لا يجعلها في حاجة إلى الطاقة المولدة من المفاعلات النووية، فإن الحكومات الإيرانية بررت ذلك بأن إنتاج الطاقة عن طريق المفاعلات سوف يساعد على خفض استهلاك النفط والغاز الطبيعي، خوفا من أن تؤدي الزيادة السكانية الحالية وخطط التنمية الاقتصادية إلى زيادة استهلاك الطاقة في إيران، وبالتالي تبديد جزء كبير من احتياطي النفط والغاز المتاح لإيران، ويذهب المسئولون الإيرانيون أيضا إلى أن العقوبات النفطية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران بموجب



يؤكد المسئولون الإيرانيون على أن البرنامج النووى الإيرانى يندرج بالكامل فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وأنه ليست لإيران سياسة سرية فى مجال التكنولوجيا النووية أو محاولة بناء أسلحة نووية

قانون داماتو منذ عام ١٩٩٥ قد تسببت فى الحد من قدرتها على زيادة قدراتها الاستخراجية والإنتاجية والتصديرية فى مجال النفط والغاز الطبيعى. ولذلك، تسعى إيران ليس فقط إلى منع حدوث زيادة كبيرة فى الاستهلاك المحلى من النفط والغاز فى المستقبل، ولكن أيضا خفض نسب الاستهلاك الحالية من أجل امتلاك قدرة أكبر على توجيه نسبة أكبر من إنتاجها من النفط نحو التصدير، من أجل الحصول على عائدات مالية أكبر.

والواقع، أن خطط إيران فى المجال النووى لم تتبلور دفعة واحدة، ولكنها ظلت تتطور تدريجيا، لتصل إلى الهدف الاستراتيجى الإجمالى للبرنامج النووى الإيرانى، وأصبحت تقوم الآن على وضع هدف يتمثل فى محاولة الوصول بإنتاج إيران من الطاقة الكهربائية النووية إلى ما بين ٦ ـ ٧ آلاف ميجاوات سنويا، وذلك على مدى العشرين عاما القادمة، عبر بناء العديد من محطات الطاقة النووية ومنشآت الوقود النووى.

ويؤكد المسئولون الإيرانيون أن البرنامج النووى الإيرانى يندرج بالكامل فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وأنه ليست لإيران سياسة سرية فى مجال التكنولوجيا النووية أو محاولة بناء أسلحة نووية، وأن الخطط والمشروعات الواردة ضمن البرنامج النووى الإيرانى كانت قد عرضت مرارا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التى أقرتها ووافقت عليها، وتقوم بالإشراف والرقابة على ما يجرى فى المنشآت النووية الإيرانية. ويؤكد المسئولون الإيرانيون على أن جميع المنشآت النووية الإيرانية تخضع لعمليات الإشراف والرقابة من جانب وكالة الطاقة الذرية، بل إن الوكالة شاركت فى البرنامج النووى الإيرانى عبر تقديم المشورة العلمية والفنية بشأن كيفية تحقيق سلامة البناء فى محطة بوشهر.

وفى المقابل، يقوم التيار الكاسح فى الإعلام الغربى على أن الهدف الرئيسى للبرنامج النووى الإيرانى هو امتلاك السلاح النووى، وذلك استنادا إلى عدد من الحجج النظرية والمؤشرات العملية. فمن الناحية النظرية، تسود قناعة واسعة فى الغرب بأن الدوافع الاقتصادية لا يمكن أن تصلح إطلاقا كمبرر للنشاط الإيرانى فى المجال النووى، لأن اللجوء إلى المفاعلات النووية للحصول على الطاقة الكهربائية يعتبر مسألة غير مجدية اقتصادية لدولة غنية بالنفط والغاز الطبيعى، حيث لا تتعدى تكلفة توليد الكهرباء عن طريق النفط والغاز ما بين ١٨ ـ ٢٠٪ من تكلفة الكهرباء النووية فى ظل أسعار السوق. ومع أن إيران حصلت على المفاعلات النووية من روسيا بأسعار منخفضة جدا عن أسعار السوق العالمية، فإن تكلفة إنتاج الكهرباء تظل غير اقتصادية بالنسبة لإيران.

ويذهب باحثون غربيون أيضا إلى أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية فى منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية فى شمال البلاد، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات فى توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية.

وفى ظل عدم كفاية الدوافع الاقتصادية لتبرير النشاط النووى الإيرانى من وجهة نظر الكثير من الباحثين الغربيين، يذهب الكثيرون منهم إلى أن الدوافع العسكرية تعتبر بمثابة المحرك الرئيسى للبرنامج النووى الإيرانى. وقد قدمت التطورات الأخيرة فى المسألة النووية الإيرانية ذريعة إضافية للقائلين بوجود دوافع عسكرية للبرنامج النووى الإيرانى، حيث اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الحكومة الإيرانية قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين فى منطقتى آراك وناتنز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، فيما يشتبه أنه بهدف صنع الأسلحة النووية، كما عثر مفتشو الوكالة على آثار لليورانيوم المخصب فى منشآت الطرد المركزى فى منطقة نتانز الواقعة جنوب طهران فى يناير الماضى، مما عزز الشكوك بشأن محاولة إيران امتلاك السلاح النووى.

على الجانب الآخر، ترفض إيران كافة هذه الاتهامات، وتؤكد على أن الدوافع الاقتصادية تعتبر هى المحرك الوحيد للبرنامج النووى الإيرانى، وبشكل عام، يؤكد المسئولون الإيرانيون على أن بلادهم كانت من أوائل الدول التى وقعت على معاهدة منع الانتشار النووى، حيث وقعت عليها فى ١ يوليو ١٩٦٨، كما صدقت عليها عام ١٩٧٠، وأن بلادهم أظهرت التزاما طويلا بمعاهدة منع الانتشار النووى.

فى ضوء هذا الجدل العنيف، فإن الأمر المؤكد أن البرنامج النووى الإيرانى يبدو أوسع نطاقا وأكبر حجما بكثير من مجرد الاقتصار على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وبصرف النظر عن حقيقة أن إيران ليست فى حاجة إلى المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، بحكم امتلاكها لثروة نفطية ضخمة، فإن بعض مكونات البنية النووية الأساسية فى إيران لا ترتبط تماما بالاستخدامات السلمية للذرة، ولاسيما محطة الطرد المركزى فى نتانز، ومعمل إنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة آراك.

ومن حيث الدوافع، فإن هناك طائفة متنوعة من العوامل التى ربما تكون قد حفزت الحكومة الإيرانية على التفكير فى الخيار النووى العسكرى. جاء فى مقدمتها أن إيران كانت تشعر فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بقلق شديد من المستوى المتطور للغاية الذى كان البرنامج النووى العراقى قد بلغه فى تلك الفترة، مما كان بمثابة حافز لإيران وقتذاك على امتلاك قدرات نووية مماثلة. ومع أن البرنامج النووى العراقى تم تفكيكه لاحقا بواسطة فرق التفتيش الدولية خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٨، ومع أن الخبرة العراقية ذاتها تدل على أن محاولة امتلاك السلاح النووى كانت العامل الرئيسى وراء استعداء الولايات المتحده وتحرشها المستمر بالعراق، وهو ما قد يتكرر بالضرورة مع إيران، فإن كثيرا من الباحثين الإيرانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة لم ترتدع عن الهجوم على العراق فى حربى ١٩٩١ و٢٠٠٣ لأن نظام صدام حسين لم يكن يمتلك أسلحة نووية، فى حين أن سيناريو الصراع كان سيختلف تماما فيما لو كانت بغداد تمتلك هذه الأسلحة، وهو ما يقدم درسا بالغ الأهمية لإيران. وفى الوقت نفسه، فإن الساسة الإيرانيين ربما يكونون قد تصوروا أن من الممكن تفادى المصير العراقى عبر تحسين علاقات إيران الإقليمية والدولية، وعبر تفادى تكرار الأخطاء الفادحة التى وقع فيها النظام العراقى، ولاسيما غزوه لدولة مجاورة وتهديده للأمن الإقليمى.

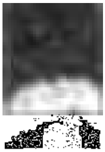
ويرتبط بما سبق أيضا أن السياسة الإيرانية ربما تكون قد وجدت فى الخيار النووى أداة الردع الرئيسية للتصدى للتحرش الأمريكى والإسرائيلى المستمر بها منذ بداية التسعينيات، وهو التحرش الذى ازداد عقب هجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، ثم تصاعدت حدته بقوة عقب الاحتلال الأمريكى للعراق.

تطور النشاط النووى الإيرانى

تعود جذور البرنامج النووى الإيرانى إلى عقد الستينيات، حينما بدأ نظام الشاه رضا بهلوى وقتذاك مساعيه الرامية إلى إقامة بنية أساسية نووية متطورة فى إيران، وهو ما كان يمثل جزءا من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى. وهو ما دفعه إلى الاهتمام بتطوير قدرات إيران فى كافة مجالات القوة الشاملة، بما فيها الطاقة النووية، وكانت الحجة المعلنة لهذه الجهود تتمثل فى الرغبة فى زيادة قدرة إيران على إنتاج الطاقة الكهربائية بالمفاعلات النووية.

هذه الطموحات الواسعة لشاه إيران كانت الأساس وراء إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية فى بداية السبعينيات، والاتفاق على البدء فى إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم فى البلاد. وقد لقيت طموحات الشاه فى هذا المجال تجاوبا واسعا من جانب الولايات المتحدة والغرب، بشرط أن تكون الأنشطة الإيرانية مقصورة على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وقد وقع اختيار نظام الشاه على شركة سيمنس الألمانية لإنشاء محطة ضخمة تضم مفاعلين نوويين فى منطقة بوشهر جنوب البلاد، بطاقة ١٢٠٠ ميجاوات. وبدأت الشركة عام ١٩٧٦ فى عملية الإنشاء. واستثمر نظام الشاه حوالى ٦ مليارات دولار فى هذه المسألة، وكانت الشركة الألمانية قد انتهت من إنشاء الأبنية الأساسية ووعاء الاحتواء الفولاذى لأحد المفاعلات فى بوشهر، أى بنسبة ٨٥٪ من العمل المطلوب قبل سقوط الشاه، كما كانت قد انتهت جزئيا من أعمال إنشاء المفاعل الآخر أيضا.

غير أن البرنامج النووى الإيرانى دخل مرحلة من الجمود عقب قيام الثورة فى عام ١٩٧٩، حيث لم تكن المسألة النووية ضمن أولويات قادة الثورة. كما أوقفت الشركة الألمانية تعاونها مع نظام الحكم الجديد فى إيران، وفرضت الولايات المتحدة والدول الغربية حظرا شاملا على إيران فى كافة مجالات التسلح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوى والصاروخى العراقى أثناء



الحرب. أما بالنسبة للمنشآت النووية الإيرانية القائمة بالفعل، فقد استمرت أعمال الصيانة والتشغيل بها، وظل يقيم بمحطة بوشهر النووية عادة ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ عامل وموظف إيراني، للقيام بأعمال التشغيل الأساسية والصيانة الدورية.

ومع منتصف الثمانينيات، عاد اهتمام الحكومة الإيرانية تدريجيا بالنشاط النووي، ومن غير الواضح على الإطلاق طبيعة الدوافع الكامنة وراء تجدد هذا الاهتمام، إلا أن من غير المستبعد أن يكون الإيرانيون قد علموا بصورة أو أخرى بالمستوى المتقدم نسبيا الذي كان البرنامج النووي العراقي قد وصل إليه في تلك الفترة. ولذلك، فإن القيادة الإيرانية عاودت وقتذاك الاهتمام بالبرنامج النووي، حيث جرى الاهتمام بإنشاء مركز جديد للأبحاث النووية في جامعة أصفهان، علاوة على الاهتمام بدفع وتنشيط البحوث النظرية في المعاقل النووية الأساسية. وغير ذلك، إلا أن الانطلاقة الحقيقية جاءت في فترة ما بعد وقف إطلاق النار في الحرب العراقية - الإيرانية، حيث حاولت إيران في بادئ الأمر التعاون مع دول أوروبا الغربية في المجال النووي، إلا أن هذه الدول لم تتجاوب قط مع هذا المسعى الإيراني. مما اضطر النظام الإيراني وقتذاك إلى اللجوء للتعاون مع روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية.

ويمثل التعاون الإيراني - الروسي حجر الزاوية في البرنامج النووي الإيراني. والثابت أن مباحثات الجانبين بدأت قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وجاء هذا التعاون ضمن صفقة عسكرية ضخمة تراوحت قيمتها ما بين ٤.٢ مليارات دولار، إلا أن الاتفاق على بنود التعاون النووي استغرق فترة طويلة، ولم يتوصل الجانبان إلى اتفاق متكامل في هذا المجال إلا في أواخر عام ١٩٩٤، وجرى التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية مع روسيا في ٨ يناير ١٩٩٥، وتتألف اتفاقية التعاون النووي بين روسيا وإيران من شقين، يتألف الشق الأول من بناء محطة نووية مدنية في بوشهر يفترض أن يبدأ تشغيلها في أواخر عام ٢٠٠٤ بقدرة ألف ميجاوات في البداية، على أن تزداد قدرتها في الشق الثاني بقوة ألف ميجاوات أخرى. وتبلغ قيمة عقد بناء الشق الأول من محطة بوشهر النووية حوالي ٨٠٠ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، تعاقدت أيضا مع آلاف العلماء والفنيين الروس سرا للعمل في المنشآت النووية الإيرانية، وربما بدون علم الحكومة الروسية.

وحسب الاتفاق الأصلي بين إيران وروسيا، فقد كان المفترض أن تنتهي روسيا من إنشاء وتركيب المفاعل الأول عام ٢٠٠٠، إلا أن هذا الموعد تعرض للتأجيل عدة مرات. ويبدو أن التأجيل يعود في الأساس إلى ضعف مستوى التكنولوجيا النووية في روسيا، حيث وجد المهندسون والفنيون الروس صعوبات كبيرة في الاستفادة من المنشآت التي أقامتها شركة سيمنس الألمانية في محطة بوشهر، بحيث تتلاءم مع المفاعل الروسي طراز (في في اي ار ١٠٠٠) ليلائم تلك المنشآت، حيث إن هذا المفاعل يختلف عن المفاعل الأصلي الذي كانت شركة (سيمنس) الألمانية تعتزم إقامته في محطة بوشهر.

وقد حصلت إيران على مساعدات مكثفة في المجال النووي من كل من الصين وباكستان وكوريا الشمالية، حيث حصلت من الصين على حوالي ٨,١ طن من اليورانيوم عام ١٩٩١، كما يعمل العديد من العلماء والفنيين الكوريين في المنشآت النووية الإيرانية. وتشير التقارير إلى أن هناك تعاونا نوويا متطورا للغاية بين إيران وباكستان، حيث تشير بعض التقارير الغربية إلى أن باكستان تعتبر ثاني أكبر مصدر لتكنولوجيا الأسلحة النووية لإيران. وقد ساعد عبد القادر خان، الذي يعتبر العمود الفقري للمشروع النووي الباكستاني، إيران على مدى عدة سنوات في مشروعها النووي، حيث شارك في تطوير تكنولوجيا أساسية لصنع مضخات الطرد المركزي وتطوير جمع معلومات عن اختبار الأسلحة في أواخر التسعينيات.

غير أن الإشكالية الرئيسية المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني ظلت تتركز حول ما إذا كان هذا البرنامج يقتصر على الاستخدامات السلمية، أم أنه يشتمل على مكونات عسكرية. وقد تمحورت المزاعم الخاصة بوجود مكونات عسكرية في هذا البرنامج حول ما تردد من أن روسيا زودت إيران بمحطة للطرد المركزي منذ منتصف التسعينيات للقيام بعملية تخصيب اليورانيوم، وهو ما نفاه الطرفان. وفي فترة لاحقة، ارتكزت هذه التكهنات على أن إيران أنشأت محطة للطرد المركزي في منطقة نتانز، فيما قدم حجة إضافية للقائلين بوجود مكونات عسكرية سرية في البرنامج النووي الإيراني.

وقد مارست الولايات المتحدة دائما ضغوطا عنيفة ومستمرة على روسيا الاتحادية لوقف تعاونها العسكري عموما، والنووي خصوصا، مع إيران، بحجة أن إيران تسعى إلى إنتاج السلاح النووي. ويقوم الموقف الأمريكي على أن إيران تستغل بناء مفاعل بوشهر كغطاء وذريعة للحصول على التكنولوجيات النووية، وبينما يكون مفاعل بوشهر خاضعا للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن هناك مرافق أخرى حساسة في البرنامج النووي الإيراني سوف تكون مخبأة ومدفونة جزئيا تحت الأرض.

ومع ذلك، فإن هناك خلافات فيما بين المسئولين والمراقبين الأمريكيين والغربيين بشأن تقييم مدى التقدم الذي تحقق في البرنامج النووي الإيراني، حيث يتبنى مسئولو وزارة الدفاع الأمريكية منذ شهر مايو الماضي تقويما مفاده أن إيران أصبحت قادرة على صنع القنبلة النووية بدون أي مساعدة أجنبية، بعد أن أصبحت قادرة بصفة خاصة على صنع أجهزة الطرد المركزي، في حين أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لا تتفق تماما مع هذا التحليل. وقد وجد مسئولو وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة صعوبة في حل الخلافات القائمة فيما بينهم من أجل إعداد وثيقة مشتركة بشأن هذه المسألة.

عبر هذه المراحل المختلفة، وصل البرنامج النووي الإيراني في الفترة الراهنة إلى المرحلة الأكثر تطورا في تاريخه. ومن الممكن أن نفترض هنا أن هذا البرنامج ربما يكون في الواقع أكثر تقدما حتى مما هو معروف في الغرب. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن معلومات الاستخبارات الأمريكية والغربية، سواء بالنسبة لأنشطة إيران أو غيرها، كانت دائما متأخرة عدة خطوات عن الحقيقة. فالاستخبارات الأمريكية لم تكن على دراية بحقيقة قدرات العراق النووية في أواخر الثمانينيات، كما لم تكن على إطلاع كامل بحقيقة قدرات كوريا الشمالية، بل ولم تكن حتى على معرفة بحقيقة قدرات إيران ذاتها في فترة ما قبل زيارة مفتشي وكالة الطاقة الذرية لإيران في فبراير الماضي، والتي ثبت خلالها أن البرنامج النووي الإيراني أكثر تطورا مما كان معروفا لدى الغرب، مما يعني أن هذا البرنامج ربما يكون نتائج أكثر تقدما مما هو معروف بالفعل الآن.

التصعيد الأمريكي والدولي

لم تكن الأزمة النووية بين إيران والولايات المتحدة التي بدأت منذ أواخر العام الماضي هي الأولى من نوعها، بل كان البرنامج النووي الإيراني مصدرا لتوتر مستمر بين الجانبين منذ منتصف التسعينيات. وبينما تصر إيران على أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، فإن الموقف الأمريكي يقوم على أن هذا البرنامج يهدف إلى إنتاج

في ظل عدم كفاية الدوافع الاقتصادية لتبرير النشاط النووي الإيراني من وجهة نظر الكثير من الباحثين الغربيين، يذهب الكثيرون منهم إلى أن الدوافع العسكرية تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني



الأسلحة النووية، وترى الولايات المتحدة أن الجهود الإيرانية المبذولة فى المجال النووى تعتبر أكبر مشكلة للانتشار النووى فى العالم فى الوقت الحالى.

وقد بدأت الأزمة الأخيرة مع توجيه الاتهامات لإيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين فى منطقتى آراك وناتنز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيدا لصنع الأسلحة النووية. وقد تمحورت هذه الاتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات فصل الجسيمات عن اليورانيوم، ثم تخصيبها. وكانت الولايات المتحدة قد حصلت على المعلومات الخاصة بهذا الموقع من فصيل من المعارضة الإيرانية يعرف بـ«المجلس الوطنى الإيرانى للمقاومة». ومما أثار الشكوك حول هذا الموقع الذى كان ما يزال قيد الإنشاء أن الفنيين الإيرانيين أقاموا جدرانًا أسمنتية سميكة تحت الأرض، فيما كان يوحى بأن أجزاء من منشأة ناتنز النووية سوف تكون فى نهاية الأمر تحت الأرض. وقد رفضت إيران مراراً طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالسماح لها بزيارة الموقعين المشتبه فيهما. حيث كان من المفترض أن يقوم المدير العام للوكالة محمد البرادعى بزيارة الموقعين المشتبه فيهما فى منتصف ديسمبر من العام الماضى، إلا أن الحكومة الإيرانية أجلت موعد الزيارة إلى شهر فبراير ٢٠٠٣.

وبرر المسئولون الإيرانيون هذا الموقف وقتذاك بأن منشأتى ناتنز وآراك سوف تستخدمان فى المستقبل فى تزويد المحطات النووية الإيرانية بالوقود، كما أكدوا أنهم كانوا قد زودوا وكالة الطاقة الذرية بمعلومات كاملة بشأن موقعى ناتنز وآراك، ولكنهم لم يسمحوا لمفتشى الوكالة بزيارة الموقعين لأن التفتيش يبدأ فقط مع وصول أول شحنة للمواد النووية إلى المنشأة، وهو ما لم يتحقق حتى مطلع عام ٢٠٠٣.

وقد سمحت السلطات الإيرانية لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة هذه المنشآت فى فبراير الماضى، إلا أن هذه الزيارة أدت إلى تعاظم الشكوك، حيث عثر المفتشون فى مدينة ناتنز على ١٦٠ جهازا للفصل عن طريق الطرد المركزى، وأجزاء ١٠٠٠ جهاز آخر. وكانت هذه الأجهزة مخبأة فى مخابئ أرضية على عمق ٧٥ قدما وجدران سمكها ٨ أقدام. وكان اكتشاف هذه الأجهزة دليلا على أن إيران قطعت شوطا طويلا للغاية فى تطوير أجهزة الطرد المركزى، وحققت نجاحا وتقدما أكبر بكثير مما كان العراق قد حققه فى هذا المجال فى أواخر الثمانينيات. وكان هذا الاكتشاف مثار دهشة لكل من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث كان ذلك مؤشرا على التطور السريع والضخم لقدرات إيران فى المجال النووى، وأشار محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران أصبحت واحدة من ١٠ دول قادرة على صناعة أجهزة الطرد المركزى لغاز اليورانيوم.

ومما زاد من حدة الأزمة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت أيضا فى أغسطس الماضى اكتشاف آثار مشعة فى عينات مأخوذة من البيئة فى إيران، مما قد يعنى أن طهران تقوم بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة، حيث أظهر تحليل هذه العينات وجود مستويات عالية لإخصاب اليورانيوم، بصورة تتطابق مع المستويات الموجودة فى المواد المستخدمة فى إنتاج السلاح النووى، وكانت مستويات الإخصاب مرتفعة بدرجة تثير قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما زاد الشكوك الأمريكية والدولية من أن الطموحات النووية الإيرانية تتجاوز مجرد الاستخدامات السلمية لها.

وقد نفت الحكومة الإيرانية بشدة أن تكون قد أجرت أنشطة لتخصيب اليورانيوم، وبررت وجود الآثار المشعة بأنها كانت عالقة بآلات مستوردة من الخارج لصنع أجهزة الطرد المركزى، ولم تكن هذه الآثار مرتبطة بعمليات تخصيب قامت بها إيران، إلا أن هذا التفسير لم يكن مقنعا للوكالة، لأن المسئولين الإيرانيين رفضوا الإفصاح عن الجهة التى اشترت منها هذه الأجزاء، كما أن أجهزة الطرد المركزى كانت محلية الصنع تماما.

فى ظل هذا الوضع، كانت الولايات المتحدة تتبنى منذ البداية موقفا يقوم على ضرورة نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، لأن ما كشفته تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل دليلا عن أن إيران انتهكت معاهدة منع الانتشار النووى، مما يتطلب دعوة مجلس الأمن لمناقشة هذه الانتهاكات الإيرانية، من وجهة نظرها. وزعم مسئولون أمريكيون أنهم لا يحاولون إخراج المسألة النووية الإيرانية من أيدى الوكالة، وإنما يسعون فقط إلى مجرد تكثيف الضغوط على الحكومة الإيرانية من خلال فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن، لضمان إذعانها لمطالب الوكالة. أما دول الاتحاد الأوروبى، فقد تبنت موقفا يقوم على إبقاء الملف النووى الإيرانى داخل وكالة الطاقة الذرية، وتفعيل دور الوكالة فى هذه المسألة، بهدف حصرها فى المجال العلمى والفنى لفترة زمنية معقولة، دون الانتقال بها إلى المستوى السياسى المتمثل فى مجلس الأمن.

ورغم أن إيران زادت تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الشهور الأخيرة، إلا أن الوكالة ظلت تثير تساؤلات بشأن العديد من مكونات البرنامج النووى الإيرانى، وفى مقدمتها مصير كميات اليورانيوم التى استوردتها إيران من الصين فى أوائل التسعينيات، وعدم كشف إيران عن كافة منشآتها النووية، وعن مدى التقدم الذى حققته فى مجال تخصيب اليورانيوم. ولذلك، فإن موقف الوكالة يركز على أن هناك العديد من الخطوات الإضافية التى يتعين القيام بها من أجل التأكد من صحة البيانات الإيرانية، وهذه الخطوات ربما يتعذر القيام بها بدون قيام إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافى الذى يتيح لمفتشى الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة واقتحامية للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها.

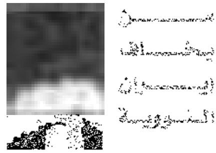
ولذلك، فإن التفاعلات الدولية الخاصة بالمسألة النووية الإيرانية أصبحت تتمحور بالكامل حول ممارسة الضغوط على إيران للتوقيع على البروتوكول الإضافى باعتباره المفتاح الرئيسى للخروج من الأزمة. ومع أن إيران لا تمانع من حيث المبدأ من التوقيع على هذا البروتوكول، إلا أن هناك عددا من المخاوف التى تطرحها إيران فى هذا الصدد، وبالذات فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بحماية سيادة إيران على أراضيها، بحيث لا تستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية فى انتهاك سيادة إيران أو استغلالها كستار للتجسس على إيران، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية. والثانية تتمثل فى ضمان حق إيران فى الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة على إيران فى هذا المجال.

سيناريوهات

تطور الأزمة

أصبحت المسألة النووية الإيرانية بمثابة الذريعة الرئيسية التى تستغلها الولايات المتحدة فى الضغط على إيران. فعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية تشعر بالفعل بقلق شديد من احتمال امتلاك إيران لسلاح نووى، لما يمثله ذلك من تهديد لهيمنتها على منطقة الخليج، ولما قد

كثيرا من الباحثين الإيرانيين يعتقدون أن واشنطن لم ترتدع عن الهجوم على العراق فى حربى ١٩٩١ و٢٠٠٣ لأن نظام صدام لم يكن يمتلك أسلحة نووية، فى حين أن السيناريو كان سيختلف فيما لو كانت بغداد تمتلك هذه الأسلحة



يمثله ذلك من تهديد للاحتكار النووى الإسرائيلى فى الشرق الأوسط، فإن ما يزيد من حدة الأزمة النووية الإيرانية أنها تتداخل أيضا مع رغبة أمريكية جارفة فى الضغط من أجل إحداث تحولات سياسية داخلية فى إيران، على الأقل من أجل تمكين الإصلاحيين من فرض نفوذهم بالكامل على النظام السياسى الإيرانى، بما قد ينطوى عليه ذلك من تغيير فى التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية، بحيث تصبح أقل تشددا وأكثر اقترابا من السياسة الأمريكية.

فى ظل هذا الوضع، يمكن القول أن هناك ثلاثة سيناريوهات أساسية سوف تحدد تطور الأزمة النووية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهى:

١ - سيناريو استمرار الوضع الحالى. وهو سيناريو يقوم على استمرار إيران فى تبنى موقف غير حاسم، سواء من حيث عدم التوقيع على البروتوكول الإضافى أو من حيث عدم وقف التعاون نهائيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع استمرار الجدل الداخلى فى إيران بالنسبة للموقف من البروتوكول المذكور. والواقع، أن هذا السيناريو كان يمثل الخط الرئيسى للسياسة الإيرانية أثناء الأزمة منذ بدئها عقب زيارة مفتشى الوكالة لإيران فى فبراير الماضى. وكانت هذه السياسة تقوم على افتراض أن التعاون الواسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى بدون التوقيع على البروتوكول الإضافى، ربما يساعد على تبديد شكوك مسئولى الوكالة، ومن ورائهم العديد من الدول الغربية. كما اشتملت هذه السياسة على تكثيف الاتصالات المنفردة مع أطراف الأزمة (المدير العام لوكالة الطاقة الذرية، وروسيا الاتحادية، وبعض الدول الأوروبية) فى محاولة لتحييدها أو تقليل حدة مواقفها إزاء المسألة النووية الإيرانية.

غير أن استمرار هذا السيناريو أصبح متعذرا فى ظل «الإنذار النهائى» الذى وجهه مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران وإمهالها حتى أواخر أكتوبر الجارى للكشف عن مختلف عناصر برنامجها النووى، بحيث أصبح أمام إيران إما قبول التوقيع على البروتوكول الإضافى والخضوع للتفتيش الشامل وغير المشروط من قبل الوكالة أو رفض قبول هذه الصيغة ككل، وتبنى موقف متشدد يقوم على وقف التعامل مع الوكالة، بما فى ذلك إمكانية الانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووى تماما.

٢ - سيناريو التوقيع على البروتوكول الإضافى. وهو سيناريو يقوم على قبول إيران بالخضوع الكامل للرقابة والتفتيش المفاجئ من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهناك العديد من المحفزات والقيود التى تحكم موقف الحكومة الإيرانية من هذا السيناريو. فمن حيث المحفزات، فإن العديد من الإصلاحيين داخل الحكومة والبرلمان فى إيران يطالبون بالفعل باتخاذ هذه الخطوة باعتبارها مخرجا من الأزمة، ولأنها يمكن أن تساعد إيران على كسب تأييد العديد من الدول الكبرى، إلا أن القيد الأساسى هنا يتمثل فى أن الولايات المتحدة لم تبد تجاوبا يذكر مع الشرطين اللذين حددتهما إيران لقبول التوقيع على البروتوكول، بل وليست هناك حتى آلية واضحة ومحددة تضمن الاستجابة لشروط ومطالب إيران فى هذه المسألة. وليس هناك من شك فى أن عدم حصول حكومة خاتمى على أى شىء مقابل التوقيع على البروتوكول سوف يضعف موقفها الداخلى، ولاسيما فى مواجهة المحافظين المتشددين، مما قد يفرض سقفا على موقفها فى الأزمة.

ولكن هذا الخيار سوف يكون مكلفا للغاية بالنسبة لإيران، حيث يبدو فى حكم المؤكد أن التوقيع على البروتوكول سوف يؤدى إلى الكشف عن كافة المعلومات الحيوية المتعلقة بحقيقة النشاط النووى الإيرانى.

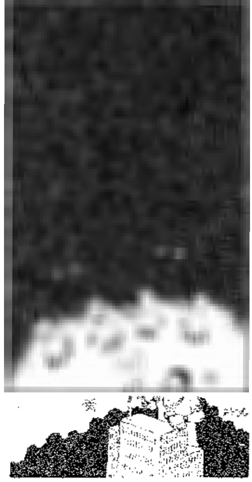
٣ - سيناريو انسحاب إيران من معاهدة منع الانتشار النووى. وهذا السيناريو يبدو محتملا للغاية فى حالة تصاعد الأزمة النووية بين إيران والوكالة الدولية. فإذا كانت إيران تنفذ بالفعل برنامجا سريا لإنتاج السلاح النووى، فإنها لن تقبل التوقيع على البروتوكول الإضافى والكشف عن حقيقة أنشطتها النووية، لأن ذلك سوف يقضى عليها تماما، بل وربما الانسحاب تماما من المعاهدة. ومن المنطقى أيضا أن نتصور أنه إذا كانت إيران تنفذ بالفعل برنامجا نوويا سريا، فلابد أن تكون مدركة منذ فترة طويلة من الزمن أنه لابد أن تحين لحظة المواجهة فى وقت ما، عندما يكتشف العالم الخارجى هذه الحقيقة، ولابد أن يكون الإيرانيون قد استعدوا وتحسبوا طويلا لهذه اللحظة. صحيح أن موقف إيران سوف يكون أقوى فى حالة نجاحها فعليا فى إنتاج السلاح النووى مما لو كانت لاتزال فى مرحلة البحث والتطوير، إلا أن من غير المتوقع فى جميع الأحوال أن تتخلى إيران بسهولة عما حققته فى هذا البرنامج، ولاسيما أنها لن تكون بمنأى فى تلك الحالة عن العقوبات الدولية حتى لو تعاونت بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وربما تكون المناورات الدبلوماسية التى تقوم بها إيران منذ بداية الأزمة النووية الحالية محاولة لتأجيل وتأخير لحظة المواجهة لأطول فترة ممكنة.

وربما تجد إيران، فى ظل هذا السيناريو، أن نقل الملف إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات اقتصادية على إيران لن يكون مكلفا لها بنفس القدر الذى يمكن أن يحدث فى حالة التوقيع على البروتوكول والكشف الكامل عن البرنامج النووى الإيرانى وإجهاض فرص إيران فى امتلاك السلاح النووى، بل واحتمال تعرضها لعقوبات اقتصادية، إذا ما ثبت لاحقا أنها انتهكت معاهدة حظر الانتشار النووى، ناهيك عن أن العقوبات الاقتصادية التى قد تتعرض لها إيران فى حالة الانسحاب الكامل من المعاهدة لن تكون أسوأ أو أكثر تأثيرا مما سبق أن تعرضت له إيران بالفعل منذ قيام الثورة.

ومما يمكن أن يشجع إيران على تبنى هذا السيناريو أن خيار العمل العسكرى الأمريكى ضدها يبدو غير وارد فى المديين القصير والمتوسط على الأقل. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تنشر قوات عسكرية ضخمة على الحدود الجنوبية والغربية لإيران، فى كل من أفغانستان والعراق، وأيضا فى العديد من دول المنطقة، وكذلك وجودها العسكرى البحرى المكثف فى مياه الخليج، فإن انغماسها الكامل فى الشئون الداخلية العراقية وبدء حملة الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع قدرات إيران العسكرية، كل ذلك قد يحد من قدرة الولايات المتحدة على القيام بعمل عسكرى ضد إيران، وسوف تتضاءل فرص العمل العسكرى الأمريكى ضد إيران تماما فى حالة ثبوت امتلاك الأخيرة للسلاح النووى أو اقترابها من ذلك.

والخلاصة أن المؤشرات المتاحة تدل على أن التصعيد الذى شهدته المسألة النووية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ربما تكون مجرد بداية لأزمة عنيفة بين الجانبين. فإيران لن تتخلى بسهولة عما تحققه فى برنامجها النووى، ولاسيما إذا كانت قد اقتربت الآن بالفعل من امتلاك السلاح النووى، فى حين أن الولايات المتحدة بالذات لن تسمح لإيران بدخول النادى النووى لما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها الإقليمية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهو ما قد يفتح الباب أمام أزمة ممتدة لا تقل ضراوتها وحدتها عن أزمة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ■

يتبنى مسئولو وزارة الدفاع الأمريكية تقويما مفاده أن إيران أصبحت قادرة على صنع القنبلة النووية بدون مساعدة أجنبية، فى حين أن وكالة الاستخبارات المركزية لا تتفق تماما مع هذا التحليل



إسرائيل والمشروع النووي الإيراني

إبراهيم عبدالكريم

يحتفظ الذهن السياسي الإسرائيلي بصورة محددة لإيران، تبدو فيها دولة معادية وتهدد إسرائيل وجوداً ومصيراً. ويرجع تكوين هذه الصورة إلى الخطاب الأيديولوجي ـ السياسي والمواقف العامة لإيران منذ الإطاحة بنظام الشاه وتكوين الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩. وتركز إسرائيل في نهجها إزاء إيران على المواقف التي تتخذها طهران من موضوعات شتى تتعلق بالصراع والمواجهة مع إسرائيل. ومنها دعم حزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية والتعاون مع سورية في مجالات عدة، فضلاً عن مناهضة إيران للسياسة الإسرائيلية، ومسألة التسلح الإيراني وتطوير القدرات العسكرية الاستراتيجية.

لهذا تتابع إسرائيل بقلق وتحفز كبيرين ما يجري في إيران، بطرق استخبارية ودراسية أساساً، لتكون معلوماتها في خدمة التخطيط الأمريكي ـ الإسرائيلي المشترك. وتبدي إسرائيل حساسية مفرطة لتطورات المشروع النووي الإيراني الذي تعتبره ـ لدى اكتماله ـ أنه يفقدها احتكار الأسلحة النووية ويقوض مبدأ الردع القائم على هذا الاحتكار، وترى في القنبلة النووية الإيرانية الخطر الأكبر على الأمن الإسرائيلي.

في سياق التحريض ضد إيران، وكتلخيص للتوجهات الإسرائيلية في هذا المنحى، يوحي سيل المواد المنشورة في إسرائيل حول «الخطر الإيراني» أن هناك مسعى واضحاً لوضع إيران في مقدمة الأطراف المستهدفة أمريكياً بعد العراق. والاعتبارات الرئيسة لذلك، كما حددها وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم خلال زيارته لواشنطن، أن إيران تمثل خليطاً خطراً من الأيديولوجيا المتطرفة، وتأييد «الإرهاب»، والمحاولات المستمرة لحيازة أسلحة الدمار الشامل (معاريف١/٤/٢٠٠٣). واعتبر سلفان شالوم ـ خلال كلمة ألقاها أمام أعضاء اللوبي اليهودي الأمريكي (إيباك) في مدينة تل أبيب (يوم٤/٧/٢٠٠٣) ـ أن إيران تُشكل تهديداً حقيقياً على استقرار المنطقة، وأن إسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تعاني جراء ذلك (يديعوت ٤/٧/٢٠٠٣). والمقصود هنا ـ ضمن أمور أخرى ـ دعوة مبطنة للتعاون بين إسرائيل والدول التي يتهددها الخطر الإيراني المزعوم إسرائيلياً.

توصيف الخطر

تعتبر الأخبار والتقارير والتحليلات المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني من المواد التي يتواتر نشرها في الصحف الإسرائيلية، ويسهم المسئولون الإسرائيليون بقسط كبير من الحديث عنه، في سياق محاولة تحديد المستوى الذي تبلغه إيران في مشروعها النووي. وقد أكدت صحيفة هآرتس في العام الماضي أن إيران تحاول امتلاك سلاح نووي في مسار مزدوج/ بناء مفاعل نووي لإنتاج الكهرباء في بوشهر، يستطيع إنتاج البلوتونيوم وإقامة منشأة لإخصاب اليورانيوم، والمفاعل الذي تقيمه شركات روسية هو منشأة مكشوفة، تخضع لرقابة دولية. ولكن منشأة الإخصاب سرية. وتعتقد إسرائيل والولايات المتحدة أن إيران ستحرز قدرات نووية أولية في العقد الراهن، ولكن ثمة خلافات بينهما حول الجدول الزمني. وحذر شارون في زيارته لواشنطن من أن إيران ستتحول إلى قوة نووية عظمى في ٢٠٠٤. أما وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعيزر فقال ـ في ختام كلمة ألقاها أمام مؤتمر قيساريا الاقتصادي الذي عقد في مدينة القدس ـ إن إيران ستمتلك قدرة نووية خلال ثلاث سنوات، وإنها تشكل الخطر الأكبر على إسرائيل، وهي تمتلك صواريخ «شهاب ٣» التي يصل مداها إلى إسرائيل، وتعمل على تطوير صواريخ من طراز «شهاب ٤» (يديعوت٣/٧/٢٠٠٢).

وتحدث المعلق العسكري الإسرائيلي إليكس فيشمان عما أسماه «استعداد الجيش الإسرائيلي للقنبلة النووية الإيرانية في العام ٢٠٠٥»، وقال: إن التهديد النووي لم يعد مسألة نظرية، فللمرة الأولى يقوم الجيش الإسرائيلي بإعداد خطة عمله للسنوات الخمس القادمة في ظل خطر نووي ملموس من جانب دولة معادية هي إيران، التي يقدر خبراء الذرة والاستخبارات في الغرب بأنها حسب الوتيرة الحالية ستمتلك القنبلة النووية حتى عام ٢٠٠٥، وذكر فيشمان أن رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية في حينه العميد عاموس جلعاد طرح في صيف ١٩٩٦ القنبلة النووية الإيرانية على جدول الأعمال الأمني الإسرائيلي، وحذر من أن النظام الإيراني يقوم بتطوير ذراع استراتيجي يجمع بين عائلة صواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى مع السلاح النووي، وساد الشعور في شعبة الاستخبارات العسكرية هو أن هناك سباقاً مع الزمن، وأن إسرائيل لن تكون قادرة على منع الخطر المحدق وحدها، خلافاً لمسألة المفاعل النووي العراقي. ومن جهتهم، يحاول الإيرانيون كسب الوقت في موضوع التوقيع على «البروتوكول الإضافي»، ويطالب المحافظون في الدوائر الإيرانية الحاكمة بالخروج من معاهدة حظر نشر السلاح النووي، فهم يعتبرون أن أمريكا تنوي مهاجمة إيران، ولذلك يتوجب استكمال المشروع النووي بسرعة مع تجاهل الضغوط، ويتنصب أمام ناظريهم نموذج كوريا الشمالية حيث تتمخض القنبلة عن الردع. أما العراق فلم يكن يملك قنبلة ولذلك تعرض للهجوم. وأضاف فيشمان: عندما ستحصل إيران على السلاح النووي ستتكمل الصورة من وجهة نظرها، حيث ستفقد إسرائيل أحد عناصر قوتها الردعية الأساسية. فالعالم العربي يعتقد اليوم أن لدى إسرائيل ٤٠٠ قنبلة نووية يمكنها من خلالها أن تدمر الشرق الأوسط مئات المرات، وظهور قوة ردعية نووية إيرانية يمكنه أن يزيل هذا التفوق، وفي مثل هذا الوضع سيتسبب ذلك بازدياد إقدام الجهات الأصولية للمس بإسرائيل لأن قدراتها على الرد ستصبح محدودة (يديعوت٨/٨/٢٠٠٣).

وفي تحليل بعنوان «ماذا يخفي الإيرانيون؟»، قال البروفسور جيرالد شتاينبرغ (رئيس قسم الإدارة وحل النزاعات في جامعة بار إيلان): في وضعنا الحالي، لا يشكل المفاعل الإيراني بالنسبة لنا تهديداً حقيقياً، ولكن الإيرانيين يواصلون تطويره، ولديهم البنية التحتية التكنولوجية لتحويل قسم من المواد ومن المنشآت المرافقة الموجودة تحت تصرفهم لإنتاج قنبلة نووية، وعلينا أن نكون قلقين جداً من التقدم الحثيث في المسيرة الجارية الآن في إيران، ففي غضون سنة حتى ثلاث سنوات بإمكان الإيرانيين أن يستكملوا إقامة البنية التحتية لإنتاج مواد إشعاعية تشكل عناصر لإنتاج القنابل النووية (يديعوت١٥/٨/٢٠٠٣).

وازداد التركيز الإسرائيلي على الموضوع بعد مصادقة الحكومة الإيرانية (في آب/ أغسطس ٢٠٠٣) على تنفيذ

تحرص إسرائيل على التنسيق مع الولايات المتحدة في شئون المشروع النووي الإيراني، على نحو يكاد يفوق العديد من موضوعات الاهتمامات الخارجية الإسرائيلية. ويتخذ هذا التنسيق مناحي متعددة

المرحلة الثانية من مشروع إنشاء محطة طاقة نووية في بوشهر. حسب ما أفادت به وكالة الطاقة الذرية الإيرانية، وستتيح هذه المصادقة للوكالة البدء في إجراء القياسات والتوقيع على عقود في هذا الشأن، وذلك بعد أن تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع النووي الذي تقدر قوته بنحو ألف ميغاوات، بمساعدة من روسيا. ومن المنتظر أن يبدأ تشغيل المحطة النووية خلال العام ٢٠٠٤ (يديعوت إنترنت ٢٠٠٣/٨/١٤)

على الرغم من أن الإيرانيين أكدوا مراراً أن محطة الطاقة النووية تقتصر على الأغراض المدنية، إلا أن إسرائيل ظلت على طول الخط تصرخ بأعلى صوتها محذرة من الهوية العسكرية للمشروع النووي الإيراني الذي يكاد يصل إلى هدفه، وبالتالي إلى فرض ذاته كأمر واقع على الساحة الدولية، الأمر الذي يغذي لدى إسرائيل التطلع إلى وأده قبل فوات الأوان.

الموقف الأمريكي:

تحرص إسرائيل على التنسيق مع الولايات المتحدة في شئون المشروع النووي الإيراني، على نحو يكاد يفوق العديد من موضوعات الاهتمامات الخارجية الإسرائيلية. ويتخذ هذا التنسيق مناحي متعددة، ابتداء بالتزويد بالمعلومات، ومروراً بسبل العمل على الساحة الدولية، وانتهاء بمسألة التصدي العملي لذلك المشروع. ومن المحطات التي يمكن الوقوف عندها: أن «الخطر الإيراني» كان في صلب المحادثات التي أجراها في إسرائيل (في ٢٠٠٣/٢/١٧) نائب وزير الدفاع الأمريكي لشئون الأمن ومراقبة الأسلحة جون بولتون (المعروف بكونه أحد الصقور في إدارة بوش والمقرب من البيت الأبيض والصديق الداعم لإسرائيل)، حيث خصصت زيارته للبحث في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأعرب المسؤولون الإسرائيليون في هذه اللقاءات عن قلقهم من زيارة مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي إلى إيران، الذي دعي إلى جولة في منشأتين جديدتين كشفت المعارضة الإيرانية عنهما، هما مصنع لتخصيب اليورانيوم ومصنع لإنتاج المياه الثقيلة. ورأت إسرائيل في هذه الدعوة محاولة إيرانية للحصول على شرعية دولية أو ما وصفته بأنه «شهادات ترخيص». وأعاد الإسرائيليون إلى الأذهان إعلان الرئيس الإيراني محمد خاتمي بأن بلاده تعتزم استخراج اليورانيوم من مناطق محلية بهدف استخدامه في إنتاج وقود نووي لتشغيل مفاعلاتها، وأن إيران تريد أن تكون لها سيطرة تامة على «دائرة الوقود النووي»، أي على استخراج اليورانيوم وتخصيبه. واعتبر الإسرائيليون أن السيطرة على «دائرة الوقود» ستدفع بإيران نحو إنتاج السلاح النووي وستخلصها من التعلق بعناصر خارجية (هآرتس ٢٠٠٣/٢/١٨).

ونشر تقرير آخر جاء فيه أن الإدارة الأمريكية غيرت تقديراتها المتعلقة بالوقت الذي سيستغرقه تسلح إيران بأسلحة نووية. وحسب التقرير، ترجح التقديرات الآنية الصادرة عن مسئولين أمريكيين، حصول إيران على مثل هذه الأسلحة في غضون سنتين فقط، وليس عدة سنوات، كما أكدت تقديرات سابقة. وكان الوزير نتان شرانسكي قد استمع إلى هذه التقديرات خلال سلسلة من اللقاءات التي أجراها مع مسئولين في وزارة الدفاع والخارجية والأمن القومي الأمريكية. وأشار التقرير إلى أن الوزير شرانسكي تحاور أيضاً مع مسئولين روس رفيعي المستوى، وكان انطباعه من تصريحاتهم بأنه «لأول مرة يساور الإدارتين الأمريكية والروسية قلق مماثل بخصوص التهديد الإيراني».

العمل على الخط الروسي:

على خلفية المساعدة التي تقدمها روسيا للمشروع النووي الإيراني، اعتبر الإسرائيليون أن خط علاقتهم مع موسكو يمكن أن يتيح لهم عرض وجهة نظرهم حول خطر ذلك المشروع على الأمن الإسرائيلي، والحلم بدفعها إلى تقليص المشاركة الروسية فيه. ومما ظهر في هذا الشأن، عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون أمام الرئيس الروسي بوتين قلق إسرائيل من الإمكانية بأن بناء المفاعل النووي في بوشهر في إيران من قبل روسيا سوف يساعد إيران في إنتاج السلاح النووي. ولكن بوتين أكد الموقف التقليدي لروسيا والذي يحدد بأن هذا المفاعل سوف يستخدم لإنتاج الطاقة لأغراض سلمية، وهذا المفاعل يخضع لمراقبة مشددة من قبل الخبراء الروس والوكالة الدولية للطاقة الذرية (هآرتس ٢٠٠٢/١٠/١).

وطالب وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم نظيره الروسي إيغور إيفانوف، خلال لقائه به في العاصمة الروسية موسكو، بأن توقف بلاده دعمها لمشروع بناء المفاعل النووي الإيراني. وأكد شالوم خلال مؤتمر صحفي عقد في ختام اللقاء بين الاثنين أنه «يحظر علينا أن نسمح لإيران بتطوير سلاح نووي لأغراض عسكرية، لأن هذا السلاح يمكن أن يهدد الأمن والسلام في العالم». وقالت مصادر سياسية إسرائيلية أدلت بتصريحات ذات صلة بالموضوع، إن إسرائيل ترى أن ثمة مخاطر تكمن في التعاون الروسي الإيراني. وحسب ما تقوله هذه المصادر، فإن المفاعل النووي الإيراني في بوشهر طور لأغراض عسكرية، وعليه يحظر على أية دولة تقديم الدعم لمثل هذا المشروع، وإن المشروع النووي الإيراني يمكن أن يهدد جميع الجمهوريات الرئيسية في ما كان يعرف سابقاً بالاتحاد السوفيتي. ويشار إلى أن إسرائيل كررت هذه الادعاءات في السابق، لكنها تأمل أن يبدي الجانب الروسي هذه المرة انتباهاً أكبر، على ضوء الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية (يديعوت ٢٠٠٣/٦/٩). وذكر سلفان شالوم، خلال كلمة ألقاها أمام أعضاء اللوبي اليهودي الأمريكي (إيباك) في مدينة تل أبيب (يوم ٢٠٠٣/٧/٤)، أنه حذر نظيره الروسي إيغور إيفانوف أثناء اللقاء الذي جرى بينهما مؤخراً من أن الصواريخ التي تعمل إيران على تطويرها بمساعدة من موسكو يمكنها أن توجه إلى جنوب روسيا (ديانا بحور، يديعوت ٢٠٠٣/٧/٤).

غني عن البيان أن الحديث الإسرائيلي عن الخطر الإيراني على روسيا، الذي يعد بمثابة تحريض مباشر، يرمي إلى دفع موسكو للعدول عن نهج التعاون مع إيران والمرابطة في الخندق الإسرائيلي - الأمريكي.

الـردع المـزدوج:

ضمن محاولات إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة لبلورة ضغط دولي توقف البرنامج النووي الإيراني، كرر المسئولون الإسرائيليون في اللقاءات الثنائية وفي المحافل الدولية دعوتهم لتشكيل حشد دولي في مواجهة إيران. وقد عبر وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم، خلال كلمة ألقاها أمام أعضاء اللوبي اليهودي الأمريكي (إيباك) في مدينة تل أبيب (يوم ٢٠٠٣/٧/٤)، عن شعوره «بالتشجيع الكبير» إزاء المطالب التي طرحتها أوروبا أمام إيران، والمتعلقة بالتوقيع على «البروتوكول الإضافي» لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. ويعني توقيع إيران على هذا البروتوكول سماحها لمراقبي اللجنة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المواقع النووية الإيرانية، وحتى القيام بتفتيش مفاجئ. وتعليقاً على تصريح نائب الرئيس الإيراني بأن بلاده توافق على الطلب الأوروبي، قال شالوم: هذا لا يكفي، وطالما كان النظام الحاكم هناك متطرفاً، فإن التوقيع على البروتوكول مجرد بداية للعملية، لأن النظام الإيراني سيصبح أكثر تطرفاً في المستقبل (يديعوت ٢٠٠٣/٧/٤).. ماذا يريد الإسرائيليون إذن؟!

حول النهج الإسرائيلي في هذا الخصوص، كتب شمعون بيرس (وزير خارجية إسرائيل السابق والزعيم المؤقت الحالي لحزب العمل) مقالاً بعنوان «ما الذي ينبغي توضيحه لإيران» ذهب فيه إلى أن إيران تقيم في داخلها «محور شر» مضاعفاً، فهي أكبر مركز للإرهاب في الشرق الأوسط، وتقوم بتطوير خيارات نووية منوعة وتقترب من تطبيقها من خلال استثمار مبالغ ضخمة. وأضاف: لقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران تخرق شروط الرقابة التي وافقت عليها، فهي لم تبلغ عن امتلاكها لمواد نووية وعن تصنيعها وطرق تخزينها، كما أنها لا تسمح بمراقبة منشآتها النووية. وقال بيرس: ليس هناك ما هو أسوأ من الدمج بين النظام المظلم والسلاح النووي، وإن آيات الله الذين يؤيدون أعمال القتل ويمنحون رعايتهم للتنظيمات الإرهابية ويمتلكون السلاح النووي، يشكلون خطراً رهيباً على العالم كله. وحول ما الذي يجب عمله لمواجهة هذا الخطر بعد الحملة العسكرية في أفغانستان، والحرب في العراق، ذكر بيرس أن الخيار الصحيح يكمن في توجيه تحذير جدي إلى إيران، من قبل الدول ذات الشأن (بما فيها أمريكا وروسيا والاتحاد الأوروبي) كي تتخلص من الإرهاب وتوقف الجهود التي تبذلها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ويجب أن يتم التوضيح لإيران الآن بأنه لا يمكنها

البرنامج النووي الإيراني لا يتركز في مكان واحد، بل في عدة مواقع، وجميعها محمية جيداً، ومن أجل تصفية هذا المشروع، لا يمكن الاكتفاء بطلعة قصف واحدة أو اثنتين، بل يلزم الاستعداد لحملة عسكرية واسعة

مواصلة ما تفعله، لأن صبر العالم يقارب على الانتهاء. ورأى بيرس أنه طالما كانت إيران تعتقد بأنه يمكنها التلاعب بالعالم المنشق وتعميق هذا الانشقاق فستواصل الإنكار وتسريع تقدمها الخطير نحو خلق حالة غير محتملة. وشدد بيرس على أن التحذير المشترك، المدعوم بالتهديد بفرض عقوبات اقتصادية، هو أفضل ما يتيح إنقاذ إيران من أخطائها، وتوفير الحاجة إلى انتهاج الخيار العسكري مرة أخرى، وأن المطلوب فوراً توفر استراتيجية سياسية موحدة وقوية في سبيل التخلص من التهديد المتزايد يومياً (يديعوت١٩/٦/٢٠٠٣).

الخيار الإسرائيلي:

لم تقتصر مسألة العمل الإسرائيلي المباشر ضد المشروع النووي الإيراني على المداولات السرية مع الولايات المتحدة والدول الحليفة، وإنما طرحت بصراحة في الأوساط الصحفية، وأصبح الحديث عن ذلك أمراً اعتيادياً. وعلى سبيل المثال، في صيف ٢٠٠٢، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن إسرائيل بعثت بتهديدات عديدة لإيران، لأنها ترى بالمفاعل النووي في بوشهر تهديداً أمنياً عليها. وأفادت الصحيفة بأنه خلال السنوات السبع الأخيرة، صورت أقمار تجسس أمريكية وإسرائيلية السواحل الإيرانية والتقطت صوراً لطواقم بناء روسية وإيرانية، وهي تستكمل بناء المفاعل النووي. وقد ظهرت في الصور التي التقطتها أقمار التجسس قبة مستديرة تميز المفاعل النووي، وأنابيب تبريد، وأجهزة ضخ، وأجهزة تعتقد مصادر استخبارية أنها بطاريات صواريخ مضادة للطائرات. وسئل مصدر في واشنطن يعلم بالموقف الإسرائيلي: هل يوجد لإسرائيل خيار عسكري؟ فأجاب: نعم. ويتعرض الرئيس بوش لضغوط أوساط مسئولة في وزارة الدفاع الأمريكية، تدعي أنه يجب تدمير المفاعل النووي في بوشهر، قبل أن يتم إنتاج قنابل نووية. وقال الخبير في شئون الشرق الأوسط أنتوني كوردسمان: «هناك تأييد في الإدارة الأمريكية لعملية وقائية» (يديعوت٣٠/٧/٢٠٠٢).

تشير هذه الأقوال الصريحة إلى أن قصف المفاعل الإيراني يحتل على مستوى التفكير الإستراتيجي الأمريكي جزءاً من مساحة الترجيح الذي يصل إلى مرتبة القناعة الجازمة. ومن المتوقع أن يكون الطرف الذي يقوم بالمهمة مدار بحث، في ضوء تطورات الأحداث والحسابات المشتركة. ولهذا أكثر المسئولون الإسرائيليون من طرح الموضوع مع إدارة الرئيس بوش بشأن التوصل إلى موقف موحد. ففي الصيف الماضي، خلال زيارة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهرون زئيفي فركش لواشنطن، التي وصفتها محافل إسرائيلية بأنها عادية فصلية في إطار التعاون الاستخباري بين إسرائيل والولايات المتحدة، تبين أن فركش تحدث خلالها عن التهديد النووي من جانب إيران. وأفاد تقرير صحفي أن إسرائيل قدمت للولايات المتحدة معلومات كثيرة عن المخططات النووية الإيرانية وعن مدى تقدم طهران نحو تحقيق السلاح النووي. وبالمقابل، طلبت إسرائيل من الإدارة الأمريكية زيادة العمل على الصعيد الدبلوماسي والدولي لوقف المساعدات الروسية للمشروع النووي الإيراني (هآرتس٢٥/٦/٢٠٠٣). وجاء في تقرير لاثنين من كبار الصحفيين الإسرائيليين أن شارون خلال زيارته لواشنطن عرض على بوش صوراً جوية للمشروع النووي في إيران. وكشف التقرير أن الجولة الثانية من مباحثات شارون بوش جرت خلال وجبة الغداء وبمشاركة جميع الطواقم حيث كرست هذه الجولة كلها للحديث عن القضايا الإقليمية وليس عن القضية الفلسطينية. وقال التقرير إن بوش سأل شارون عن تقديرات إسرائيل لمسألة التسلح النووي في إيران، وعندها طلب شارون من مستشاره العسكري الجنرال يوآف غلانت إطلاع بوش على الملف الأكثر سرية للمسألة الإيرانية. فقام الأخير بتسليم بوش صوراً جوية للموقع النووي الإيراني في بوشهر وغيره، وهي صور تثبت. كما ورد في التقرير أن المفاعلات الإيرانية هي لأهداف عسكرية وليس بهدف توليد الكهرباء كما تدعي إيران. وأضاف التقرير: لقد تمعن بوش في هذه الصور وقال: إن هذه المعلومات تتفق مع المعلومات الاستخبارية التي تملكها الولايات المتحدة، ثم أضاف: يجب أن نوقف هذا الأمر (ناحوم برنيع وشمعون شيفر، يديعوت ٣٠/٧/٢٠٠٣).

كما ظهرت تحليلات إسرائيلية متعددة بخصوص تحذير المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي لإسرائيل من مغبة مهاجمة منشآت إيران النووية، وقوله إن الكيان الصهيوني سيدفع ثمناً باهظاً إذا ما سولت له نفسه تنفيذ ما يفكر به. ومما يجدر التوقف عنده، اعتقاد بعض المهتمين الإسرائيليين بالصعوبة البالغة التي تعترض الهجوم على المشروع النووي الإيراني، والتشكيك بإمكانية نجاح إسرائيل في تحقيق هدفها. وكمثال، تحدث المعلق العسكري عميت كوهين عن مغزى التهديدات الإيرانية لإسرائيل من مغبة قصف المشروع النووي الإيراني. وقال: في الوضع الحالي للأمور، فإن قدرة إيران على ضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية تفوق قدرة إسرائيل على إحباط البرنامج النووي الإيراني، وإن الخطر الفوري هو الصواريخ بعيدة المدى لحزب الله، والتي تشكل ذراعاً إيرانياً بكل معنى الكلمة، فقد بعثت طهران بهذه الصواريخ إلى لبنان، ضمن أمور أخرى، كي «تقصر المدى» لإسرائيل. وإن حراس الثورة الإيرانية الذين يمكثون في لبنان، يحوزون صواريخ يصل مداها إلى نحو ٢٠٠ كيلو متر وتحمل ٦٠٠ كيلو جرام من المواد المتفجرة، وتستخدم هذه الصواريخ كسلاح استراتيجي يرمي إلى خلق ردع ضد هجوم إسرائيلي في العمق الإيراني. ويجدر بالذكر أن إسرائيل ستجد صعوبة في تصفية البرنامج النووي الإيراني في حملة «جرة قلم وانتهينا»، فدرس تفجير المفاعل العراقي في العام ١٩٨١ استوعب جيداً لدى الإيرانيين. فالبرنامج النووي الإيراني لا يتركز في مكان واحد، بل في عدة مواقع، وجميعها محمية جيداً، ومن أجل تصفية هذا المشروع، لا يمكن الاكتفاء بطلعة قصف واحدة أو اثنتين، بل الاستعداد لحملة عسكرية واسعة (معاريف ١٩/٨/٢٠٠٣).

هنا يتجلى الدور الذي يريد الإسرائيليون للولايات المتحدة القيام به، بالنيابة عنهم، بذريعة الخطر المشترك الذي يتربص بالطرفين. وبطبيعة الحال تدرك الإدارة الأمريكية أن سياسة المراحل في التعامل مع إيران لا تزال تتيح وقتاً كافياً في مواجهة الأزمة، خلافاً للإلحاح الإسرائيلي على ضرورة التحرك اليوم قبل الغد. وبين هذين النهجين لوحظ أن هناك مهتمين يدعون إلى أخذ الوضع الداخلي الإيراني بعين الاعتبار.

التحولات الداخلية:

عبر الإسرائيليون عن مشاعرهم المتعلقة بطريقة التخلص من الخطر الإيراني، وأخذ هذا التعبير أشكالاً تتراوح بين التحريض السافر والأمنيات المحتقنة. فمثلاً، خرجت هآرتس (٦/٥/٢٠٠٣) بعنوان عريض «رئيس الأركان: نضجت الظروف في إيران لإسقاط حكم آيات الله». ونقلت عن موشى يعلون قوله: في أعقاب الحرب في العراق فإننا في ذروة هزة أرضية إقليمية تنبع من استراتيجية أمن قومي أمريكية حددت أهدافاً للمعالجة في مجال مكافحة الإرهاب والسلاح غير التقليدي والأنظمة غير المسئولة، وإن استقرار نظام ذي سمات ديمقراطية في العراق كفيل بالتأثير على حكم آيات الله في إيران، حيث ثمة نضج للإطاحة بالملالي. على حد قوله. وفي مقال مطول بعنوان «بين الثورة والقنبلة» يرى المعلق عوفر شيلح أن الجري الإيراني وراء القنبلة النووية يعتبر اليوم الكابوس رقم واحد لإسرائيل، إذ يعتبر الجمع بين النظام الإسلامي المتعصب والقنبلة النووية والقدرة الصاروخية التي تصل إلى أراضي إسرائيل خلاصة لكل المخاوف الأمنية بالنسبة لإسرائيل. ويذكر المعلق أن إسرائيل تتابع جهود إيران التسلحية وترصد تيارات التغيير المكشوفة والأقل ظهوراً في داخل إيران. والاستخلاص هو أن في إيران عمليتي سباق اثنتين هما: محاولات الحصول على السلاح النووي، وتطورات داخلية قد تغير الصورة جذرياً قبل الوصول إلى القنبلة. ومن المحظور على إسرائيل أن تظهر كعدو بارز للنظام الذي يهاجم صباح مساء عن القوى الداخلية، فالتغير الديمقراطي الداخلي في إيران والممكن حدوثه بالتأكيد خلال السنة القادمة سيغير وجه العالم الإسلامي كله، وفي هذا السياق من المحتمل بالتأكيد أن «ينتصر الأمل» حسب تعبيره (يديعوت ١٥/٨/٢٠٠٣).

وهكذا تكتمل حلقة اتجاهات التفكير الإسرائيلية المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني، إذ تترابط أجزاؤها في مجالات العمل الذاتي والتحالفي والدولي مع التقديرات الخاصة بإمكانية تغيير قواعد اللعبة، جراء التفاعلات التي قد تشهدها الساحة الإيرانية، والتي ليس من المستبعد أن تتدخل فيها وتنشطها إسرائيل بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة.

التصحر المجاعات

فـزّاعة البيئيين الجدد

دنــــيــــــس داتســــون

لا جدال فى أن الجنس البشرى يواجه مشاكل بيئية، وأن علماء البيئة يحاولون باستمرار إخافتنا وإبعادنا عن التفكير السليم عن طريق نشر أفكار عن قرب انتهاء العالم. فى الستينيات ساد الاعتقاد بأن زيادة السكان ستتسبب فى مجاعة عالمية بحلول عام ١٩٨٠. بعد ذلك بعقد من الزمان قيل لنا أن البترول سيختفى من العالم بحلول التسعينيات، وكان هذا التصور مخيفًا بشكل خاص، وذلك. كما قالت مجلة نيوزويك عام ١٩٧٥. لأننا نعيش فى مناخ متجه للبرودة مما سيسبب انخفاضًا فى كمية المحاصيل الزراعية حتى آخر القرن مما قد يؤدى إلى عصر جليدى جديد.

بيورن لومبرج، أستاذ إحصاء شاب وعالم سياسى بجامعة آرهوس بالدانمارك، يعرف الكثير عن هذه القصص الشبيهة بالسحر. خاصة بالنسبة للصحفيين والسياسيين والجمهور، والذى تحتويه قصص نهاية العالم بيئيًا، فهو شخصيًا قد صدق العديد من تلك القصص واقتنع بها.

فى عام ١٩٩٧ قرأ لومبرج، الذى وصف نفسه بأنه يسارى وعضو سابق بمنظمة جرين بيس (السلام الأخضر) ، مقالة فى مجلة «ويرد» لجوليان سيمون وهو مدرس اقتصاد بجامعة ميرلاند.

سيمون ادعى أن مخاوف مجموعة الخضر، مثل مخاوفهم من زيادة السكان واختفاء فصائل الحيوانات كل ساعة والتصحر، ماهى إلا هيستريا لا معنى لها مضيفًا أن نوعية الحياة على كوكب الأرض هى فى تحسن جذرى. لومبرج صدم بهذا المقال ورجع إلى الدانمارك ليبدأ البحث الذى سيفند فيه ما قاله سيمون.

واكتشف لومبرج وفريقه حقيقة متوازنة ومبهجة ألا وهى أن سيمون كان على صواب فى كل ادعاءاته. بالإضافة إلى ذلك فقد وجد لومبرج بعد التحليل الواقعى أن كل الأسس التى بنى عليها مروجو فكر نهاية العالم من البيئيين أفكارهم هى أسس ضعيفة جدًا وممتلئة بالمبالغات والمراوغة والكذب الأبيض والأخطاء المطبعية المناسبة وقد تشبع الفولكلور الخاص بسيناريوهات الكوارث البيئية بهذه الأفكار بلا منازع.

ورغم أن لومبرج مازال يؤيد المطلب الأساسى لمجموعة الخضر ألا وهو إننا يجب أن نصل إلى عالم أنظف وأصبح للجميع بما فيهم الحيوانات (فهو نباتى ويؤمن بالمانع الأخلاقى ضد تناول اللحوم)، إلا أن هدفه فى هذا الكتاب الجديد عن الموضوعات البيئية هو أن يواجه الصورة القاتمة الموجودة حاليًا بصورة أكثر وضوحًا مبنية على أساس علمى للحالة الحقيقية للأرض وأن يلقى نظرة متأنية على ما نستطيع توقعه فى القرن القادم.

فى كتابه الذى تعدى ٥٠٠ صفحة بها حوالى ٣٠٠٠ هامش و١٨٢ جدولاً ورسمًا توضيحيًا قدم لومبرج وجهة نظره بشكل شامل وشديد التدقيق حيث راجع عددا من الاكتشافات المشجعة التى تمت فى الفترة الأخيرة على هذا الكوكب، أهمها انخفاض معدلات الفقر والمجاعات حول العالم، المجاعات مازالت موجودة ولكنها أقل من ذى قبل حيث إن قدرتنا على إنتاج كميات وفيرة من الطعام فى تقدم مستمر. وهذا ينطبق أيضًا على السيناريوهات الرهيبة الأخرى التى تتحدث عن نضوب مصادر الحياة، فنحن بالتأكيد لم نستنزف كل مخزون الطاقة والمصادر المعدنية والقنبلة السكانية لم تنفجر والمبيدات والكيماويات لم تقتلنا بل إنها حسنت من نسبة طول الأعمار ونوعية الحياة، كما أنه لا يوجد أى مانع لنخوف من أى شىء بخصوص التطوير الجينى للكائنات العضوية ورغم أنه كتاب معرفى يضم معلومات، فإن له قيمة ترفيهية هائلة خاصة الطريقة التى استخدمها لومبرج لتقصى الأساطير المدنية عن أصول حركة الخضر.

فمثلاً الادعاء الكثير التكرار بأن ٤٠ ألف فصيلة تنقرض كل عام، يؤكد لومبرج أن مثل هذه الخسارة السنوية ستكون كارثة لمستقبل الحياة على الأرض فهى قد تعنى تقريبًا خسارة ٢٥ إلى ٥٠٪ من كل الفصائل بحلول النصف الثانى من القرن. وقد استطاع لومبرج تحديد مصدر هذه القصة وهو مجرد تخمين غير مبنى على أساس علمى قاله عالم فى عام ١٩٧٩ واستمر الناس فى ترديده بلا توقف منذ ذلك التاريخ، وفى ١٩٨١ زاد هذا التخمين عن طريق مؤيد نظرية نهاية العالم بول أهرليش الذى أوصل الرقم إلى ٢٥٠,٠٠٠ فصيله فى السنة (أهرليش تنبأ أيضًا أن نصف الفصائل الموجودة على كوكب الأرض ستنقرض بحلول عام ٢٠٠٠).

لومبرج يفند هذه التنبؤات ويذكرنا أن الوثيقة العلمية الحقيقية الوحيدة بخصوص انقراض الفصائل هى ضمن الأرقام المتوفرة فى الأمم المتحدة والتى تبين أن الخسارة الحقيقية هى ما بين ٠,١ و ١٪ من كل الفصائل فى فترة الخمسين سنة القادمة، وهذا يشمل الزواحف والنمل والديدان والبكتريا والفطر وهو ما يكون ٩٩٪ من كل الفصائل بالإضافة لعدد صغير ولكن غير معروف من الثدييات والطيور بالانقراض. ويستطرد لومبرج قائلاً: مشكلة تحتاج أن تواجه بموضوعية ويتم حلها وليست كارثة ننتحب بسببها.

لنأخذ مثالاً آخر مثل التصحر، لقد ادعى البعض أن العالم فقد ثلثى غاباته منذ بداية فجر الزراعة. ويؤكد لومبرج أن الرقم الحقيقى هو حوالى ٢٠٪ وهذا الرقم بالكاد تغير تغييرًا طفيفًا منذ الحرب العالمية الثانية.

فالغابات الاستوائية تقل بنسبة سنوية ضئيلة وهى ٠,٤٦٪ إلا أن تلك النسبة توازيها زيادة فى الزراعات والتجارة والتى يجب أن يتم تشجيعها لأن منتجاتها تقلل الضغط على الغابات الاستوائية. وفى الواقع، فإن احتياجات العالم من الخشب والورق من الممكن الوفاء بها للأبد عن طريق ثلاث مزارع توازى مساحتها ٥٪ فقط من غطاء الغابات العالمى.

وهناك أيضًا موضوع التخلص من النفايات، فهل نحن حقيقة لا توجد عندنا مساحات كافية لإلقاء نفاياتنا؟ لومبرج يوضح أن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية على مدار القرن الكامل لإلقاء نفايتها (بافتراض أن عدد سكان الدولة قد تضاعف) هو مساحة تصل إلى ١٠٠ قدم ارتفاع و١٨ ميلاً مربعًا فقط. وهذه كمية كبيرة من النفايات ولكن على اعتبار أن كل نفايات الشعب الأمريكى المتزايد على مدار مائة سنة، فبالتأكيد من الممكن التصرف فيها، وإذا تم التعامل معها بشكل صحيح فهذه النفايات لن تمثل أى خطر بيئى للهواء أو الماء.

وبمناسبة الحديث عن النفايات فإن لومبرج يفضل إعادة التصنيع (Recycle) ولكن فقط عندما يكون من المعقول استخدامها. وهو يعطى فى كتابه تحليلاً هزليًا لفكرة اقترحتها مجلة «البيئة» بأن يرسل الناس فرش أسنانهم المستخدمة لشركة ستقوم بإعادة تصنيعها وتحويلها إلى أثاث

The Skeptical Environmentalist: Measuring the Real State of the World

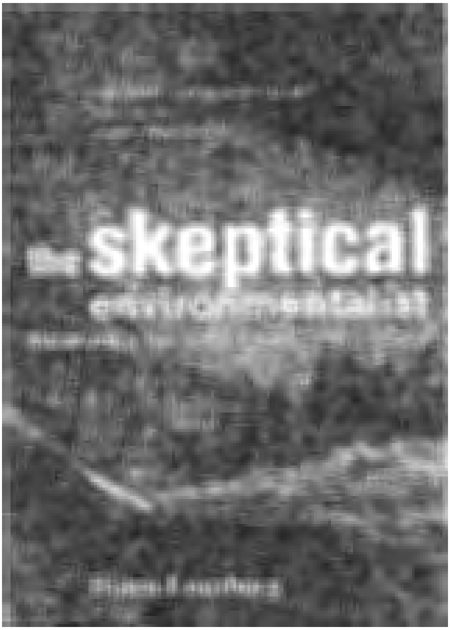
(البيئى المتشكك: قياس الحالة الحقيقية للعالم)

Bjorn Lomborg

Cambridge Up. 2001, 540 p.

نشر هذا المقال فى صحيفة واشنطن بوست

ترجمة: إنجى غنام



للأماكن المفتوحة. إعادة التصنيع في هذه الحالة ستتكلف ٤ مليارات دولار لتنفيذها للشعب الأمريكي، وهذا بدون الأخذ في الاعتبار تكاليف البريد التي ستقوم بالتعامل مع حوالي مليار طرد من فرش الأسنان الجديدة والمستخدمة التي سيتم إرسالها سنوياً. وأمثلة كهذه توضح أن علاج إعادة التصنيع من الممكن أن يكون أسوأ من وباء الاستهلاك (رغم أني أعتقد أن خدمة البريد في الولايات المتحدة ستجد هذه الفكرة كمصدر دخل كبير). فالكثير من السياسات البيئية الحسنة النية قد تكون لها نتائج مفاجئة. فلنقل مثلاً أن نقطة صغيرة عالقة من أي مبيد قادرة على التسبب في إصابة عدد صغير جداً من الناس بمرض السرطان. لنقل مثلاً أنها ستصيب حوالي ٢٠ شخصاً كل عام في الولايات المتحدة الأمريكية. (وهذا لا يعتبر عدداً كبيراً في دولة يموت فيها ٣٠٠ شخص سنوياً في أحواض الاستحمام). وبالتالي فنحن نستطيع منع استخدام المبيدات، إلا أن ذلك، على حد قول لومبرج، سيؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار الفواكه والخضروات التي تمنع الإصابة بمرض السرطان ويخفض معدلات الاستهلاك من هذه النوعية من المأكولات، خاصة بين أفراد الطبقة الفقيرة، وبناء على ذلك فإن منع استخدام المبيدات سيؤدي إلى إصابة عدد أكبر من الناس بمرض السرطان (حوالي ٢٦,٠٠٠ حالة سنوياً) أي عدداً أكبر مما كانت تسببه المبيدات أساساً.

ففي بعض الحالات كحالة فرش الأسنان مثلاً، يكون أفضل شيء نفعله في «مشكلة» تواجهها هو بالتحديد لا شيء.

يتمتع لومبرج بالقدرة على وضع ما قد يبدو أنه مشكلة بيئية جادة في إطار مقارنة مما يؤدي غالباً للتقليل من منظور الخطورة هنا. فمثلاً موضوع تسرب البترول من إزون فالداس كان يعتبر كارثة ليس لها مثيل، حيث قتلت ٢٥٠ ألف طائر. أوضح لومبرج أن الآثار البعيدة المدى لهذا التسرب كانت أقل ضرراً بكثير مما توقعه علماء البيئة، كما أنه وضع عدد الطيور التي ماتت بسبب التسرب في إطاره الصحيح موضحاً أن حوالي ٣٠٠ ألف طائر تقتلهم الثدييات، خاصة القطط، في بريطانيا كل ٤٨ ساعة، وأن ٢٥٠ ألف طائر يموتون بسبب اصطدامهم بألواح زجاج المنازل والمكاتب في الولايات المتحدة كل ٢٤ ساعة.

وكيف عرف لومبرج ذلك؟ أنا نفسي تساءلت عن هذا، فتتبعت هذا الادعاء من خلال هوامش كتابه ووصلت إلى المصدر بنفسي ووجدتها مصادر صحيحة تماماً. وفي الحقيقة فمنذ أن صدر كتاب البيئي المتشكك في بريطانيا الشهر الماضي، وجيش من البيئيين الغاضبين يزحف حول الكتاب من كل اتجاه في محاولة لتفنيده، إلا أن جميع ادعاءات لومبرج قد صمدت أمام هذا الهجوم.

وأطول فصول الكتاب وأكثرها تفصيلاً يتناول موضوع ظاهرة الاحتباس الحراري واتفاقية كيوتو. لومبرج يوافق على أن هناك بالفعل اتجاهاً نحو مناخ أكثر دفئاً ولكنه يرى أن اللجنة الحكومية المسئولة عن مناقشة التغير المناخي قد بالغت في تقدير الأخطار المحتملة والنسب الحالية لظاهرة الاحتباس الحراري في حين أنها قد أهملت ذكر فوائد وجود نسبة أكبر من ثاني أكسيد الكربون في الجو وفوائد ارتفاع درجات الحرارة في الليالي. فهذه التغيرات ستؤدي إلى تحسن الإنتاج الزراعي في كل من الولايات المتحدة والصين وستزيد من إنتاج كندا وروسيا الزراعي. وفي كل الأحوال فإن لومبرج يؤيد فكرة الطاقة الشمسية التي يعتقد أنها ستحل محل البترول كمصدر طاقة أساسي لنا في الخمسين سنة القادمة.

الخلاصة المذهلة التي خرج بها لومبرج هي أنه حتى لو تم تفعيل اتفاقية كيوتو بشكل كامل، فإن هذا سيؤخر التأثير الحراري لمدة ست سنوات فقط، أي يؤجله من عام ٢١٠٠ إلى عام ٢١٠٦، وعليه فما جدوى تحميل الاقتصاد العالمي هذا العبء في مقابل هذه الفائدة غير المرئية تقريباً التي نمنحها إلى أحفاد أحفادنا، وتصل هذه التكلفة إلى ما بين ٨٠ . ٣٥٠ مليار دولار وهذه الأرقام تزعج لومبرج جداً حيث إنه يرى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه الجنس البشري الآن هو تحسين الصحة خاصة المكاسب الهائلة التي من الممكن تحقيقها ضد الفقر والأوبئة لو تم توفير مياه شرب نظيفة وتم تحسين الصحة العامة في الدول النامية. إن تكاليف تطبيق اتفاقية كيوتو لمدة عام واحد كافية لتوفير مياه نظيفة وصحة عامة أفضل لجميع دول العالم النامي مما سيؤدي لإنقاذ ٢ مليون إنسان من الموت وإبقاء نصف مليار نسمة بعيداً عن المرض.

وبدلاً من أن ننتظر أن تحدث في المستقبل فوائد كيوتو غير المعروفة أو قد تكون غير موجودة أساساً، فإن الأموال التي ستهدر على كيوتو يجب أن تستخدم في الحال للتعامل مع مشاكل حقيقية تهدد حياة الإنسان، وحسابات لومبرج شديدة الدقة وحجته تفرض نفسها: إن تطبيق اتفاقية كيوتو سيكون خطأ لا يغتفر، وملهم لومبرج الأساسي هو الراديكالي جوليان سيمون الذي كان إلى حد قليل سابقاً لزمنه. ورغم ذلك فهذا الاقتصادي الأصلع الرأس صاحب الاتجاه اليميني الغامض كان يحتاج إلى المال ولكن في أواخر القرن العشرين ومع سيطرة مروجي أساطير الخطر: لا أحد يريد أن يعلم ذلك.

بول اهرليش كوفئ على كونه أخطأ في كل توقعاته المخيفة عن السكان والبيئة بسيل من الجوائز بما فيها منحة ماك آرثر «للعباقرة»، في الوقت الذي قال فيه سيمون عن نفسه بسعادة: «لا أستطيع حتى أن أشتري سندويتش ماكدونالدز».

وهذا العالم الذي لم يستطع أحد كبحه نجح في استفزاز شاب دانمركي في محاولة إثبات خطأ مزاعمه وهي عملية نتج عنها التشكيك في الأساس المعرفي للحركة البيئية بأكملها. وعلى عكس سيمون: فإن لومبرج يمتلك الهالة الثقافية المناسبة: فهو شاب يساري أوروبي له هيئة نجم سينمائي. وسيمون الذي توفي فجأة عام ١٩٩٨ كان بالتأكيد سيسعد لرؤية كيف سارت الأمور في هذا الموضوع.

والأخبار السعيدة التي نقلها لومبرج عن البيئة في كتابه هذا هي بالتأكيد أخبار سيئة بالنسبة لأصحاب الأيديولوجية الخضراء.

كتابه الغني بالمعلومات ذو النظرة المشرقة هو المرجع الذي يجب أن تناقش على أساسه القرارات الخاصة بالبيئة. وفي الواقع، فإن كتاب «البيئي المتشكك» هو أهم عمل قدم عن البيئة منذ صدور نقيضه وهو كتاب «الربيع الصامت» بقلم راشيل كارسون في عام ١٩٦٢، إن هذا الكتاب هو إنجاز رائع. ﴿

الاحتباس الحرارى: «نظرة باردة»

■ ■ فى صيف العام الماضى غمرت الأمطار الغزيرة وسط أوروبا وجنوب إيطاليا وجنوب فرنسا إلى درجة أن المياه اكتسحت ليس فقط المحاصيل، بل أيضاً مبانى وشوارع بأكملها. كما فاض نهرا الدانوب وبو أغرقا العديد من المدن التى تقع على ضفافهما مما أدى لأضرار جسيمة غير قابلة للإصلاح لمبان تاريخية عريقة وتدمير معظم الإنتاج الزراعى للعام الماضى.

أما هذا العام فإن هذه المناطق نفسها تعانى من الجفاف، فمستوى المياه فى نهر بو وصل إلى أدنى مستوى فى بعض المناطق لدرجة أنه أصبح من الممكن عبوره سيراً على الأقدام. وفى لندن وميلان وبعض المدن السويسرية والفرنسية سُجلت درجات الحرارة الأكثر ارتفاعاً منذ بداية العمل بنظام تسجيل درجات الحرارة.

كما اشتعلت النيران فى الغابات ودمرت منطقة بروفنس (فى فرنسا) ومناطق أخرى فى جنوب أوروبا. وأصبح نقص المياه حاداً وبالطبع لم يكن من المفاجئ أن تمتلئ الجرائد والتليفزيونات بموضوعات عن الكارثة المناخية. ورسالة الإعلام فى هذا الصدد بسيطة: إن الطقس يتغير للأسوأ وهذا راجع إلى خطئنا نحن، وهذا ادعاء لم يصدر فقط عن الجرائد التى كل همها البحث عن موضوعات تصلح للنشر فى الصيف، بل إنه امتد إلى السياسيين والعلماء أيضاً، فالأسبوع الماضى مثلاً قام السيرجون هرتس بمقارنة الطقس المتطرف (شديد الحرارة أو شديد البرودة) بأسلحة الدمار الشامل وطالب بتحرك سياسى. وهذا التحليل قد يبدو مقنعاً تماماً حين يسمعه إنسان وهو يتصبب عرقاً بسبب هذه الحرارة العالية غير المسبوقة. وذلك يجعل الناس تُرجع هذه الحرارة العالية التى نعانى منها إلى ظاهرة الاحتباس الحرارى الأمر الذى يؤدى بنا إلى المطالبة بعمل فورى لمواجهة ذلك الأمر. ورغم ذلك فإنه فيما يخص هذا الموضوع فإن الأشياء الواضحة ليست بالضرورة حقيقية. فالتغيرات المناخية تتسم بصعوبة تحديدها وبالتالى صعوبة تفسيرها بدقة. وصيف واحد حار فى أوروبا لا يعنى أن المناخ العالمى قد تغير بشكل أبدى للأسوأ.

ومن المفاجئ أن لجنة الطقس الخاصة بالأمم المتحدة لم تستطع أن تجد أى دليل ذى أهمية يفيد أن الطقس أصبح أكثر عنفاً على مدار المائة عام الماضية فظاهرة الاحتباس الحرارى هى بالتأكيد ظاهرة مثبتة بالأرقام والإحصائيات إلا أن تأثيرها الوحيد

هل تغير المناخ فى مصر؟!

الحرارة لم ترتفع ولكننا لم نعد نطيقها!

حســـــــين زهـــــــدى

■ ■ تغزو الأراضى المصرية فى كثير من الأحيان موجات حارة متطرفة قد تصل فيها درجات الحرارة إلى ما يزيد على أربعين درجة مئوية خاصة فى فصل الربيع والصيف وأوائل الخريف. وغالباً ما يكون الجو جافاً خلال هذه الموجات مما قد يسبب فقد توازن الجهاز العصبى لدى بعض الناس عند تعرضهم لهذه الموجات لمدة طويلة. ولكن ما هو مدى درجات الحرارة الذى تستطيع تحمله لفترة قصيرة؟ إن أقصى درجة حرارة عرفتها الكرة الأرضية لم تزد على ٧٥ درجة مئوية وقد سجلت فى مكان ما بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليه اسم وادى الموت (Death Valley)، وقد قيست درجة الحرارة المشار إليها فى الظل. وهذا يعنى أن الترمومتر الذى سجلها وضع فى مكان ظليل بعيداً عن أشعة الشمس.

أما إذا وضعنا الترمومتر تحت أشعة الشمس مباشرة فقد يؤدى ذلك إلى تسخينه إلى درجة تزيد كثيراً عن حرارة الهواء المحيط به. ولا تمثل درجة الحرارة المقاسة فى هذه الحالة درجة الهواء المحيط بالفعل.

ويستطيع جسم الإنسان أن يقاوم الموجات الحارة بإفراز كميات كبيرة من العرق الذى يتبخر من على سطح الجلد فيعمل على تبريده موضعياً ويحافظ بالتالى على درجة حرارة جسم الإنسان الثابتة (٣٧ مئوية تقريباً). وخطورة الموجة الحارة تتمثل فى أن الهواء الحار الذى تكون درجة حرارته أكبر من درجة حرارة الجسم يقوم بتسخين جسم الإنسان عند تعرضه للموجة الحارة لفترة طويلة، مما قد يسبب الإصابة بضربة الشمس المعروفة.

ولنا أن نتساءل: ما هو الحد المريح لدرجة حرارة الجو؟

وللإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعلم أن درجة حرارة جسم الإنسان ثابتة وهى ٣٧ مئوية تقريباً. أما درجة حرارة جلد الإنسان الذى هو وسيلة الاتصال بالجو المحيط فتكون فى حدود ٣١ مئوية، أى أقل من درجة حرارة الجسم الداخلية بحوالى ٦ درجات مئوية. وقد أجرى الباحثون بحوثهم على هذا الأساس ووجدوا أن الإحساس المثالى بالجو المريح يكون عند درجة حرارة مقدارها ٢٢ مئوية ورطوبة نسبية مقدارها ٥٥٪. وتلعب سرعة الرياح دوراً مؤثراً فى الإحساس المريح بالأحوال الجوية، ففى وجود نسيم معتدل السرعة (١٥-٢٠ كم/ ساعة) يمكن أن يمتد مدى الإحساس المريح بحرارة الجو حتى ٣٣ مئوية.

وهناك إحساس لدى الكثيرين فى الآونة الأخيرة بأن هناك زيادة فى درجة حرارة الجو فى مصر خلال السنوات الأخيرة وأن جو مصر قد أصبح جواً خليجياً (أى أصبح يماثل الجو فى منطقة الخليج العربى المعروفة بارتفاع درجة الحرارة والرطوبة). وهذا الإحساس له ما يبرره، ولكن لكى نتعرف على ذلك بطريقة علمية لابد لنا أن نرجع إلى الأسباب والعوامل التى أدت إلى الإحساس بزيادة الحرارة.

تقع مصر من حيث التصنيف المناخى فى المنطقة تحت المدارية فى نصف الكرة الشمالى وهذه المنطقة تنحصر بين خطى عرض ٢٠°، ٣٠° شمال خط الاستواء، ويحدها من الشمال منطقة العروض الوسطى (٣٠°-٦٠° شمالاً) التى تتميز باعتدال الطقس فى جنوبها والبرودة فى شمالها، كما يحدها من الجنوب المنطقة المدارية (التى تقع بين خطى عرض ٢٠° شمال خط الاستواء وخط عرض ٢٠° جنوب خط الاستواء) وهى المنطقة التى تتميز بارتفاع الحرارة والرطوبة على مدار العام.

وتعتبر المنطقة تحت المدارية من أكثر مناطق العالم استقراراً فى الأحوال الجوية وأكثرها ارتفاعاً فى درجة الحرارة مع قلة الأمطار التى تسقط عليها وهو ما يفسر احتواء هذه المنطقة على معظم صحارى العالم ومنها الصحراء الأفريقية الكبرى وشمال شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج وشمال الهند. ويتسبب الاستقرار فى الأحوال الجوية فوق المنطقة تحت المدارية فى هبوط الهواء من طبقات الجو العليا إلى سطح الأرض مما يؤدى إلى حدوث الجفاف وارتفاع درجات الحرارة فى هذه المنطقة حيث يؤدى هبوط الهواء من أعلى إلى أسفل إلى عدم تكون السحب وارتفاع درجة حرارة الهواء خلال هبوطه نتيجة لما يعرف بالتسخين الذاتى للهواء نظراً لتضاعفه خلال الهبوط.

وتعتبر مصر بحكم موقعها المناخى مسرحاً لتصارع الكتل الهوائية الباردة

المشهود هو هطول أمطار بشكل أكبر قليلاً.

والذين يحذرون من أمطار بدون داع من أمثال سيرجون هوتن يستشهدون بتقرير منظمة الأرصاد العالمية الذى يقول إن ظاهرة الاحتباس الحرارى كشفت عن نفسها الآن بقدرتها على التسبب فى مناخ متطرف مثل موجة الحر الحالية، إلا أنه من المؤسف لسيرجون بالطبع، أن هذا التقرير ما هو إلا بيان صحفى صادر عن المنظمة وهو لا يعتمد على أى بحث علمى، وحين سئلت المنظمة عن هذه النقطة فاعترفت بأن النتائج التى اقترحت حدوث مناخ أكثر عنفاً أو تطرفاً ما هى إلا إحصائيات صناعية وأنه من الممكن تفسير هذه النتائج ـ على حد قولهم ـ بطرق مراقبة وتسجيل أكثر تقدماً.

وهذا بالتحديد ما لا يحب أن يسمعه مروجو فكرة قرب نهاية العالم، فهو تفسير لا يتفق مع ادعائهم أن ظاهرة الاحتباس الحرارى أصبحت «سلاح دمار شامل»، ولكن ببساطة فإن فكرة أن ظاهرة الاحتباس الحرارى هى التفسير الرئيسى لنوعية الموجة الحارة التى نمر بها الآن هى ادعاء غير صحيح، فالإحصائيات توضح أن ظاهرة الاحتباس الحرارى لم تتسبب فى زيادة الفترات الشديدة الحرارة، بل إنها قد أدت فقط إلى انخفاض عدد فترات البرودة الشديدة. فالولايات المتحدة وشمال ووسط أوروبا والصين وأستراليا ونيوزيلندا قد مروا بأيام تجمد وصقيع أقل فى حين أن أستراليا ونيوزيلندا فقط شهدتا أقصى ارتفاع حرارى لهم. أما فى الولايات المتحدة فلا يوجد أى اتجاه لوصول درجات الحرارة إلى أقصى معدلاتها وفى الصين بل إنها فى الحقيقة تنخفض.

وكما أخطأنا فى اعتبار ظاهرة الاحتباس الحرارى هى السبب الرئيسى وراء الموجة الحارة الحالية، فإننا نرتكب خطأً آخر وهو اعتقادنا أن زيادة دفء المناخ تؤدى إلى إحساسنا بالحر وبالتالى إلى موت العديد من الناس بسبب موجات الحر الشديد، لأن التغير فى المناخ العالمى لا يعنى أن كل شىء يصبح أكثر دفئاً وذلك لأن هذه الزيادة فى الغالب تقوم برفع درجات الحرارة الدنيا بشكل أكبر من رفعها لدرجات الحرارة القصوى (العظمى).

ففى شطرى الكرة الأرضية وفى جميع المواسم، تم تسجيل ارتفاع فى درجات الحرارة بالليل بشكل أكبر بكثير من درجات الحرارة بالنهار، وبالمثل فإن معظم الارتفاع فى درجات الحرارة قد حدث فى فصل الشتاء وليس الصيف. وأخيراً فإن ثلاثة أرباع ارتفاع درجة الحرارة أو الميل إلى الدفء قد حدث فى المناطق شديدة البرودة فى سيبيريا وكندا.

وكل هذه الظواهر هى بالتأكيد مفيدة للزرع والبشر على حد سواء إذا بقيت فى حدود معينة.

بيورن لومبرج

أغسطس ٢٠٠٣

القادمة من المناطق الباردة فى الشمال (من أوروبا وشمال روسيا) والكتل الهوائية الساخنة القادمة من المناطق المدارية فى الجنوب والشرق (من وسط أفريقيا ومن الهند). ويتوقف ذلك على الحركة الظاهرية للشمس، ففى فصل الصيف تتعامد الشمس على مدار السرطان (خط عرض ٢٣ْ شمال خط الاستواء) فتحرك معها الكتل الهوائية الساخنة والرطبة إلى الشمال وتؤثر تأثيراً فعالاً على جو مصر من حيث ارتفاع الحرارة والرطوبة. وفى فصل الشتاء تتعامد الشمس على مدار الجدى (خط عرض ٢٣ْ جنوب خط الاستواء) فيندفع معها الهواء البارد القادم من الشمال إلى الأراضى المصرية ويتسبب فى برودة الجو وتكون السحب وسقوط الأمطار خاصة على الساحل الشمالى لمصر.

وهناك عوامل كثيرة تتحكم فى مناخ نصف الكرة الشمالى وتؤثر على مناخ مصر نذكر منها عاملين بارزين لهما خاصية الاستمرار على مدار العام. هذان العاملان هما منطقة التجمع بين المدارى والتيار النفاث تحت المدارى.

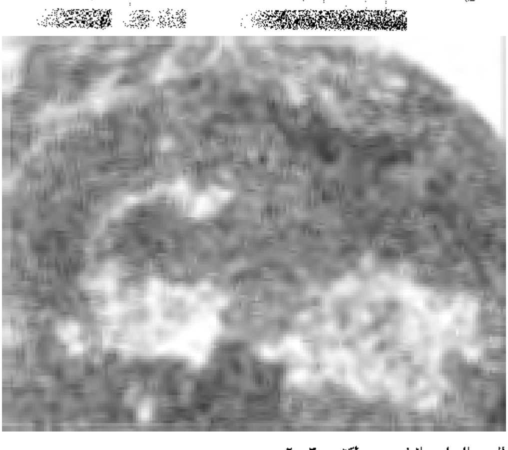
وتتكون منطقة التجمع بين المدارى فى المنطقة المدارية نتيجة لتلاقى الرياح التجارية القادمة من نصف الكرة الشمالى مع الرياح التجارية القادمة من نصف الكرة الجنوبى وينتج عن تلاقى هاتين الكتلتين تكون حزام من السحب الرعدية المطيرة يلتف حول الكرة الأرضية بصفة دائمة ومستمرة طوال العام، ويعتبر حزام السحب المطيرة المدارى المصدر الرئيسى للمياه العذبة التى تجرى فى معظم أنهار العالم ومنها نهر النيل. ويتحرك حزام السحب المطيرة إلى الشمال والجنوب وفقاً للحركة الظاهرية للشمس حيث يبلغ أقصى موقع له فى الشمال عند خط عرض ١٥ْ شمالاً فى فصل الصيف فوق شمال السودان والحبشة ويتسبب فى حدوث فيضان النيل نتيجة للأمطار الغزيرة التى تسقط منه فوق هضبة الحبشة وشمال السودان. كما يتحرك جنوباً خلال فصل الشتاء حتى خط عرض ٥ْ جنوباً ويتواجد بالقرب من خط الاستواء خلال فصلى الربيع والخريف فوق هضبة البحيرات فى وسط أفريقيا حيث توجد منابع النيل.

ويعتبر التيار النفاث تحت المدارى إحدى السمات الرئيسية لمناخ نصف الكرة الشمالى ويتكون من رياح عالية السرعة تصل سرعتها إلى أكثر من ٤٠٠كم/ساعة. ويقع هذا التيار على ارتفاع حوالى ١٢كم من سطح الأرض ويلتف حول الكرة الأرضية بصفة دائمة ومستمرة على مدار العام، ويتذبذب موقعه شمالاً وجنوباً وفقاً لفصول السنة المختلفة فيبلغ أقصى موقع له فى الجنوب فى فصل الشتاء فوق خط عرض ٢٧ْ شمالاً وأقصى موقع له فى الشمال فى فصل الصيف فوق خط عرض ٣٥ْ شمالاً. ويوجد التيار النفاث تحت المدارى على شكل ثلاث موجات متصلة شبه ثابتة تحيط بالكرة الأرضية على ارتفاع ١٢كم فوق سطح الأرض بحيث تقع قمم هذه الموجات فوق القارات وقاعها فوق المحيطات، ويقع فى جنوب قمم هذه الموجات معظم المناطق المطيرة من حزام السحب المدارية الذى يحيط بالكرة الأرضية.

ونظراً للسرعة الكبيرة للرياح فى محور التيار النفاث واتجاهها الذى يتوازى تقريباً مع خطوط العرض (اتجاه الرياح فى التيار النفاث يكون بشكل عام من الغرب الى الشرق) فإنها تعمل كحاجز يمنع الهواء البارد من المناطق التى تقع شمال التيار النفاث من الوصول إلى المناطق الساخنة التى تقع جنوبه. ويفسر ذلك الحرارة الشديدة التى تتعرض لها المنطقة العربية خلال فصل الصيف والتى من أهم أسبابها وجود التيار النفاث تحت المدارى فوق خط عرض ٣٥ْ شمالاً وموازياً له مما يحجب تماماً وصول أى هواء بارد إلى المنطقة

حزام السحب المطيرة
فوق المنطقة
المدارية

-70 -60 -50 -40 -30 -20 -10 0 10 20 30 40 50 60



المؤسسة العربية للدراسات والنشر

من منشوراتنا

هل يشكل الإسلام خطراً على الغرب ؟ — د. عبد الله النفيسي
التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية — د. خليل أحمد خليل
جدل الهويات / صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط — سليم مطر
الأمم المتحدة.. منظمة تبقى ونظام يرحل — فؤاد البطاينة
المبادئ والرجال / بوادر الانهيار السياسي في العراق — عبد المحسن أبو طبيخ
أفضل القصص الأمريكية في القرن العشرين — جون أبدايك / فؤاد سروجي
الأعمال الشعرية والنثرية ١/٢ — المتوكل طه
الأعمال القصصية — أكرم هنية
المقامات والتلقي — نادر كاظم
ليلاً على سفر / شعر سويدي — توماس ترانسترومر / على ناصر كنانة

تطلب منشوراتنا من :

مكتبة الكيالي
KAYYALI BOOKSHOP

الدراسات المناخية لا تدل على تغير يذكر في الأحوال المناخية في مصر ولكن الإحساس بالارتفاع في درجة الحرارة الذي يعاني منه المصريون خلال فصل الصيف يمكن أن يعزى إلى أسباب أخرى تتعلق بتغير أسلوب الحياة في مصر

العربية التي تقع جنوب خط العرض ٣٥ شمالاً. كما أن موقع التيار النفاث تحت المداري خلال فصل الشتاء فوق خط العرض ٢٧ شمالاً يسمح بغزو الهواء البارد القادم من شمال أوروبا وشمال آسيا للأجزاء الشمالية من المنطقة العربية التي تقع شمال خط عرض ٢٧ شمالاً ونادراً ما يحدث هذا الغزو للأجزاء الجنوبية من المنطقة العربية التي تقع جنوب هذا الخط.

ونعود الآن إلى الإجابة عن السؤال الخاص بتغير المناخ في مصر والإحساس بارتفاع الحرارة والرطوبة خلال فصل الصيف خلال الأعوام الأخيرة.

وتفسير ذلك أنه قد حدثت إزاحة هائلة للمنطقة المدارية إلى الشمال خلال صيف نصف الكرة الشمالي نتيجة لضغط الكتل الهوائية الباردة القادمة من الجنوب من شتاء نصف الكرة الجنوبي والمندفعة بقوة إلى الشمال مما أدى إلى إزاحة التيار النفاث تحت المداري إلى الشمال فوق وسط أوروبا متخطياً بذلك الموقع المعتاد له في فصل الصيف (فوق البحر الأبيض المتوسط) بحيث أصبح حاجزاً بين الهواء البارد شماله والهواء الساخن الرطب جنوبه، وقد سمح ذلك الوضع لكتلة الهواء المدارية الساخنة والرطبة بالتقدم إلى الشمال لتغطي كافة منطقة الشرق الأوسط وتصل إلى جنوب ووسط أوروبا. وقد تكرر حدوث هذا الوضع خلال فترات كثيرة من فصول الصيف في الأعوام السابقة وحتى هذا العام حيث عانت هذه المناطق ومنها مصر من ارتفاع الحرارة ونسبة الرطوبة في الجو طوال فصل الصيف الطويل الحار الرطب.

إلا أن هذه الظاهرة السلبية كان لها أثر إيجابي مهم لمصر خاصة خلال صيف هذا العام حيث تزامنت فترات الحر الشديد في أوروبا مع زيادة ملحوظة في مياه فيضان النيل.

وتدل الدراسات التي تمت مؤخراً على مناخ مصر على أنه قد حدث تغير طفيف في بعض العناصر المناخية خلال السنوات الأخيرة، فهناك اتجاه للانخفاض الطفيف في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة العظمى بمعدل ٠,٠٠٢٨ مئوية في السنة وهناك اتجاه للارتفاع الطفيف في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة الصغرى بمعدل ٠,٠٣١٢م في السنة وهو الأمر الذي يوضح الزيادة المطردة في الرطوبة النسبية نظراً لميل الجو إلى الاستقرار في السنوات الأخيرة على مصر والتي تبلغ حوالي ٠,١٣٣٪ كل عام.

هذه الدراسات المناخية لا تدل على تغير يذكر في الأحوال المناخية في مصر ولكن الإحساس بالارتفاع في درجة الحرارة الذي يعاني منه المصريون خلال فصل الصيف يمكن أن يعزى إلى أسباب أخرى تتعلق بتغير أسلوب الحياة في مصر. فالزيادة السكانية الكبيرة والازدحام الشديد في المدن مع انحسار المساحات الخضراء وزيادة الغابات الأسمنتية التي تسمى أبراجاً سكنية والزيادة الكثيفة في وسائل النقل من عربات خاصة وحافلات عامة وما ينتج عنها من عوادم تؤدي إلى درجة عالية من التلوث في سماء المدن.

كل هذه العوامل تؤدي بلاشك إلى الشعور بالحرارة الشديدة الخانقة خاصة إذا كان هناك استقرار في الأحوال الجوية يعمل على تركيز الملوثات وبخار الماء في الطبقة السفلى من الغلاف الجوي القريبة من سطح الأرض.





الآن مع أجهزة تكييف كاريير سبليت الجديدة يمكنك:
- التحكم فى التشغيل والإغلاق من خارج المنزل بالتليفون من خلال تلى كاريير.
- الاتصال عن طريق التليفون العادى أو المحمول.
- التحكم فى أكثر من جهاز تكييف كاريير فى وقت واحد.

كاريير .. خبرة بتطور

كاريير ... أول تكييف فى مصر
تشغله وتقفله من بره البيت بالتليفون

لاشىء يفوق الخبرة ... لاشىء يفوق كاريير

لخدمة العملاء والمبيعات فى القاهرة الكبرى اتصل ب: ١٩٩١١ بسعر المكالمة العادية

ولدى كل الموزعين المعتمدين ..

One hundred years of innovation.

شركة مصر لصناعة التبريد والتكييف ش.م.م

المركز الرئيسي : ١٥ شارع مكة المكرمة - خلف نادى الصيد - المهندسين. **مصر الجديدة** : ٢٠٤ شارع الحجاز. **مدينة نصر** : ١٨ شارع عبد الله العربى - إمتداد شارع الطيران - القاهرة. **شبرا** : ٢٠ شارع شبرا - القاهرة. **المعادى** : ٢/١١ شارع النصر - المعادى الجديدة. **الهرم** : ١٩٨ شارع الملك فيصل - تقاطع الملك فيصل مع المريوطية - الهرم. **الإسكندرية** : ٥ شارع ألبرت الأول - بجوار كوبرى كليوباترا - سموحة ت : ٤٢٥٢٠٠٥ (٠٣) **الغردقة** : شارع المحكمة ت : ٥٤٩١٥٥ (٠٦٥) **الأقصر** : شارع الروضة الشريفة - التوامية ت : ٣٧٢٩٤١ (٠٩٥)

لا يوجد رئيس لأركان الجيش

لم تكن حرب أكتوبر مجرد رقم في قائمة الحروب العربية - الإسرائيلية أو مجرد نصر سريع حققه العرب بعد هزيمة «مذلة» لكنها الحرب التي أعطت العرب نصراً تاريخياً وروحاً جديدة وقدرة على الانطلاق بثقة إلى المستقبل، وهي أمور سرعان ما تناساها العرب بعد ذلك.. مع الذكرى الثلاثين للحرب يعود كاتب المقال إلى مذكرات قائده وأستاذه المشير محمد عبدالغني الجمسي، الذي شاءت الأقدار أن يرحل قبل أسابيع من حلول هذه الذكرى، محاولاً التعرف على أسباب ما حدث.. نصراً ونتائج و.. تراجعاً.

(وجهات نظر)



صفوت الزيات

■■ في خريف العام ١٩٨٩ تواجدت وسط حشد من الجمهور العربي امتلأت به القاعة الرئيسية لمبنى المجمع الثقافي في مدينة أبوظبي للاستماع إلى محاضرة المشير محمد عبد الغني الجمسي حول خواطره عن حرب أكتوبر ٧٣، باعتباره واحداً من أبرز الفاعلين والشاهدين على أحداث هذه الجولة العنيفة والصعبة من جولات الصراع العربي الإسرائيلي الممتدة منذ أكثر من نصف قرن مضى وربما لحقبة زمنية قادمة تبقى حدودها وتحدياتها مرهونة بما هو قادم من أحداث وإن كانت شواهدها لا تؤشر لنهاية قريبة في الأفق.

كان الرجل في محاضرته موجزاً ومنظماً ومدققاً في تسلسل هادئ لأحداث تلك الحرب وانعطافاتها الرئيسية والحادة سواء في إيجابياتها الافتتاحية التي حملت نشوة الأمل مع ملامح الانتصار، أو في سلبياتها الختامية التي خيمت بظلالها وبشكوكها حول إذاعة الإنجاز الباهر والمبهر للعسكرية المصرية على جبهة القناة، وأشهد أن الرجل لم يتجاوز دور المحلل والمحقق في عرضه لعملية العبور البالغة الدقة والجسارة للفرق المصرية شرقاً على مواجهة تعدت الـ(١٠٠) كيلو متر اتساعاً عابرة فيها المانع المائي لقناة السويس ومخترقة الخطوط الدفاعية الحصينة الإسرائيلية وصولاً لأعماق تراوحت بين (١٢-١٥) كيلو متراً على الضفة الشرقية للقناة كما لم يتجاوز الرجل في حيادية واضحة ذات الدور وبواقعية وإنصاف شديدين للعملية العسكرية الإسرائيلية التي هدفت عبوراً مضاداً إلى الضفة الغربية لقناة السويس - أو إلى القارة الأفريقية كما يجب أن يذكرها بعض الإسرائيليين - والتي وفرت تواجداً إسرائيلياً ممتداً في القطاع الجنوبي من الجبهة من الدفرسوار شمالاً ووصولاً إلى الأدبية جنوباً.

عندما غادرت القاعة في أعقاب المحاضرة والمناقشات التي تلتها حملت ذاكرتي انطباعاً عن الرجل جاء خليطاً من التقدير ومن الإشفاق معاً، جاء التقدير ليس فقط لأدائه العلمي المرتفع في تناوله للشأن العسكري في مستوياته الاستراتيجية والعملياتية، وإنما لمصداقيته الشديدة التي تميزت إلى جانب القيمة الإنسانية لها بدرجة من النبل الشخصي الرفيع التي تعطي لصاحبها تلك المكانة التي يفتقدها أو يسقط عنها الكثيرون من الرموز الذين في سعيهم لأداء دور ما في حدث تاريخي بحجم تلك الحرب ربما يتجاوزون الحقيقة أو على الأقل يصبغونها بألوانهم. فعندما سُئل الرجل عن صحة ما ذكره السادات في مذكراته عن واقعة عودة الفريق الشاذلي منهاراً من جبهة القتال يوم ٢٠ أكتوبر ٧٣ مما دفع الرئيس لعزله وتعيينه هو - أي الجمسي - بدلاً منه، أجاب الرجل على سائله عقب فترة صمت متلهف شملت الحاضرين جميعاً.. «أريد أن أقول لك شيئاً عليك أن تتذكره.. لا يوجد رئيس لأركان الجيش المصري ينهار».. ووجدتني أصفق، وأصفق بشدة ولأنتزع معي تصفيق كل الحاضرين تحية لرجل محترم يحمل في أعماقه الإنسانية تقديراً كبيراً لزميل عمل وشريك واجب أدى أمانة المسئولية وطرح أفكاراً لمسار العمل العسكري في تلك الأوقات العصيبة التي واجهت فيها القوات المصرية الاختراق الإسرائيلي غرب القناة، وقد تكون هذه الأفكار على خلاف مع أفكار القائد العام آنذاك الفريق أول أحمد إسماعيل ولكن الخلاف يبقى في دائرة الاجتهاد في كيفية مواجهة الموقف العسكري، وهو اجتهاد قد يصيب وقد يخطئ، لكنه لا ينحدر إلى درجة الانهيار، وعندما قرأت مذكرات المشير الجمسي التي صدرت بعد ذلك وجدت الرجل على نفس شهادته بأن الفريق الشاذلي عندما عاد من جبهة القتال لم يكن منهاراً ومعبراً عن ذلك بقوته: «لا أقول ذلك دفاعاً عن الفريق الشاذلي لهدف أو مصلحة، ولا مضاداً للرئيس السادات لهدف أو مصلحة، ولكنها الحقيقة أقولها للتاريخ». رغم أن الجمسي والذي كان يشغل حتى تلك اللحظة منصب رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة كان يرى أن القرار الذي اتخذه القائد العام في هذا الموقف العصيب «كان صحيحاً وسليماً لمواجهة الموقف الذي كان يواجهنا».

وعلى الجانب الآخر فقد كان إشفاقي على الرجل نابعاً من دائرة الحيرة ومحيط التساؤلات التي طرح جزءاً منها في محاضرته ثم أفرد لها في مذكراته مساحة عريضة بعرض كل الأحداث التي عاصرها مسئولاً كان أو شاهداً، والتي تدور في بؤرتها حول طبيعة ارتباط العمل السياسي بالعمل العسكري في مصر تأثيراً وتأثراً، وهي الطبيعة التي اتسمت بخلل عميق انعكس في نتائج تراوحت بين المأساوية وبين ضياع الفرصة، الأمر الذي بدد موارد وطنية

عيزرا وايزمان في شهادته عن الجمسي: «رجل مثقف وموهوب.. مصري يعتز بمصريته كثيراً.. صاحب موقف متصلب.. رجل ذو طباع هادئة ودائم التفكير.. حلو الحديث ولكنه حازم جداً.. ولم يُظهر أي استعداد لتقديم أي تنازل مهما صغر حجمه»

المصـــرى ينهـــــار .. الجمسى

وإطاح بهيبة قومية وقبل ذلك وبعده عمق جراحا إنسانية تبدو امتداداتها واضحة في ملامح وسلوك الشخصية المصرية على نحو خاص.

أستأذن القارئ الكريم في البدء بتحديد المنطقة التي كانت مثار الحيرة وبؤرة تساؤلات الرجل، ونحن أيضا، وهي منطقة التواصل المفترض بين العمل السياسي والعمل العسكري في الدولة، اي دولة، والتي يطلق عليها رجال الفكر السياسي والاستراتيجي على حد سواء ما يعرف بالاستراتيجية العليا Grand Strategy فعندما تكلف الأمة قواتها المسلحة بخوض حرب، فعليها أن تحدد لها بوضوح الحالة النهائية العسكرية التي تود تحقيقها.. وهي الشروط التي إذا تم تحقيقها عسكريا في ميدان القتال تكون الأمة قد أحرزت أهدافها السياسية من الحرب أو أصبح استكمال إحرازها منوطا بوسائل أخرى من عناصر القوة الوطنية سياسية كانت أو دبلوماسية أو اقتصادية. إن دور الاستراتيجية العليا التي تتولاها القيادة السياسية في الدولة هي ترجمة هذه الحالة النهائية العسكرية المرغوبة إلى أهداف استراتيجية تتم صياغتها في صورة توجيهات استراتيجية صادرة إلى القيادة العسكرية وعلى أساس هذه الأهداف والموارد المتاحة تشرع القيادة العسكرية في صياغة الهدف أو الأهداف الاستراتيجية العسكرية وإعداد خطط العمليات، ومن الواضح في هذا السياق خطورة وأهمية منطقة الاستراتيجية العليا للدولة، فعلى قدر مستويات الإضاءة فيها تتحدد درجة التواصل والفهم المشترك بين القيادتين السياسية والعسكرية. فالأولى تقرر الأهداف المرغوبة وتخصص الموارد الوطنية اللازمة للقوة العسكرية، والثانية تضع الأهداف العسكرية للقوات وترسم مسارا منطقيا للعمليات في ميدان القتال لا يتجاوز ما حددته الأولى.

والشاهد ان منطقة التواصل المفترض بين العمل السياسي والعمل العسكري في مصر اكتنفها ضباب كثيف حجب الرؤية في معظم الاحيان عدا فترات عابرة تسرب فيها شعاع ضوء أضاء المنطقة وأتاح فرصة لتحقيق إنجازات عسكرية على الأرض على نحو ما جرى في المرحلة الأولى الرائعة من حرب أكتوبر ٧٣.

ويمثل المشير الجمسي حالة فريدة بين شهود عصر النصف الثاني من القرن العشرين في مصر حول ما اعترى الاستراتيجية العليا للدولة إبان تلك الفترة. فالرجل كان أحد ضباط الأركان الرئيسيين في مركز القيادة المتقدم في سيناء في حرب يونيو ٦٧، ثم رئيسا لهيئة عمليات القوات المسلحة وهو جهاز التخطيط العسكري في حرب أكتوبر ٧٣، ورئيسا للوفد العسكري المصري في مباحثات فك الاشتباك مع الجانب الإسرائيلي أو ما عرف بمباحثات الكيلو ١٠١ التي جرت في أعقاب توقف العمليات القتالية في ٢٨ أكتوبر ٧٣، ثم رئيسا للأركان، وعضوا في الوفد المصري الذي تباحث مع الجانب الأمريكي في أسوان بشأن اتفاق فك الاشتباك مع الجانب الإسرائيلي برعاية وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في يناير ٧٤، ثم وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة في ديسمبر ٧٤ وهو المنصب الذي جعله إلى حد ما شاهدا أكثر منه فاعلا في الشأن السياسي الذي شهد زيارة السادات إلى القدس والأحداث التي تلتها حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ٧٩ وخروجه من الوزارة في أعقابها مباشرة وقبل يوم واحد من أول احتفال لمصر بذكرى حرب أكتوبر ٧٣ في ظل هذه الاتفاقية.

لقد كرر الجمسي كثيرا في شهادته عن هذه الحقبة من منظور المناصب العديدة التي تولاها قوله: «لم يكن العمل السياسي متمشيا مع العمل العسكري في ميدان القتال» وقوله: «إن الهدف السياسي الذي يؤثر أو يتأثر بالعمل العسكري، لا يجب أن تحجبه القيادة السياسية عن القيادة العسكرية في حدود السرية الواجبة»، وقوله: «لا ينبغي حجب الهدف السياسي الذي في ذهن القيادة السياسية عن رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزته الرئيسية المختصة حتى تتاح لهم فرصة التفكير والبحث المبكر عن تأثير القرار السياسي على العمل العسكري». وهي أقوال في مضمونها تؤشر لتلك الضبابية التي فرضت أجواءها على الأداء السياسي والعسكري المصري وبصورة كثيفة منذ الفترة التي سبقت حرب يونيو ٦٧ وحتى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر ٧٩. وقد وجدت نفسي، وكذلك الكثيرون، ممن تشغلهم أمور



إن منطقة التواصل المفترض بين العمل السياسي والعمل العسكري في مصر اكتنفها ضباب كثيف حجب الرؤية في معظم الأحيان

الاستراتيجية العليا - منحازا لاعتماد مصداقية شهادة المشير ربما لحرصه الشديد على حرفيته العسكرية ورؤيته الواضحة لخطوط التماس بين العسكرية والسياسية مدعما ذلك بقوله «لقد كنت جنديا محترفا طوال مدة خدمتي، واعتز بذلك كثيرا إيمانا مني بأن السياسة إذا وصلت الجيش أفسدته». إلا أن ذلك الحرص لم يمنعه من تلمس اتجاهات الريح ورؤية تراكم الضباب.

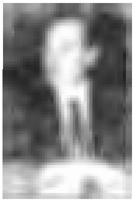
عندما تتلاشى الاستراتيجية العليا:

يطرح الجمسي رؤيته لحقائق ارتباط العمل السياسي بالعمل العسكري في مسار الأزمة التي قادت إلى هزيمة يونيو ٦٧ في حقيقة أن الدولة في مصر لم تكن لها استراتيجية عليا تربط وتنسق العمل السياسي والعمل العسكري معا، الأمر الذي وضح في التقلب المستمر للهدف الاستراتيجي المطلوب إنجازه من قبل القوات المسلحة المصرية وهو ما أدى - إلى جانب عوامل ضعف أخرى شابت قيادة هذه القوات - لغياب استراتيجية عسكرية معتمدة لها، ولعل أبرز دليل على ذلك - كما يشهد الجمسي - أن مهمة الجيش الميداني في سيناء تغيرت في تلك الفترة أكثر من مرة. فخلال الأيام الأولى من الأزمة عندما كان الهدف السياسي من حشد القوات المصرية في سيناء هو معاونة سوريا في حالة اعتداء إسرائيل عليها - مما يفترض بالتبعية أن الهدف الاستراتيجي العسكري كان هجوميا وأن قواتنا تتخذ أوضاعا تسمح بتنفيذ عمليات هجومية مخططة ومنسقة مع سوريا، وهو ما لم يكن موجودا - فأوضاع القوات دفاعية في إطار خطة موضوعة مسبقا للدفاع عن سيناء وهي الخطة «قاهر». وعندما صدر القرار السياسي بإغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية اعتبارا من ٢٣ مايو ٦٧، كان ذلك بداية تغيير جوهري في الخطة الدفاعية عن سيناء حيث فتح محور جديد لعمل القوات المسلحة في جنوب سيناء، وبدأ التفكير آنذاك في القيام بأعمال تعرضية محدودة داخل النقب. ثم ازداد الموقف غموضا أمام القيادة العسكرية في ٢٦ مايو ٦٧ بإعلان القيادة السياسية أن مصر لن تكون البادئة أبدا بالهجوم، الأمر الذي تعدلت معه مهمة الجيش الميداني في سيناء لتكون الدفاع ضد

هجوم العدو مع قبول تلقى الضربة الجوية الأولى، وتعبيرا ليس فقط عن تلك الضبابية التى غلفت منطقة الاستراتيجية العليا للدولة المصرية انذاك بل انعدام هذه المنطقة تماماً يقول الجمسى: «فى تقديرى أنه منذ بدء الأزمة فى ١٤ مايو ٦٧ حتى صباح يوم ٥ يونيو، كان هناك انفصال بين الفكر السياسى والفكر العسكرى.. إن هذا الخلل جاء نتيجة لعدم وجود استراتيجية عليا للدولة لمواجهة هذه الأزمة، وبالتالى عدم وجود استراتيجية عسكرية»، ويستطرد الرجل بقوله «لقد وجدت القوات المسلحة نفسها تستعد للحرب، دون أن تكون هناك استراتيجية عليا للدولة تربط وتنسق مع العمل العسكرى وتقحم فى حرب فى وقت غير مناسب لها». وفى تصورى أن مصر الدولة عانت فى تلك الفترة من قرارات سياسية متسرعة وغير مدروسة غيبت فيها مؤسسات صناعة القرار وطرح البدائل أمام القيادة السياسية لاتخاذ القرار الأنسب، حيث لم تعقد أية اجتماعات لمجلس الدفاع الوطنى، ولم يحدث أن التقى عدد ولو محدود من المتخصصين فى وزارة الخارجية والقيادة العامة للقوات المسلحة، وهى الجهات التى يمكنها وضع تقدير موقف سياسى عسكرى سليم واقتراح بدائل مناسبة أمام رئيس الدولة لاتخاذ القرار الصحيح. لقد اقتصرت إدارة الأزمة نحو المأساة على شخص الرئيس ونائبه (المشير عامر) بصورة أساسية، بينما كان اللجوء إلى بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء آنذاك فى اجتماع على هيئة لجنة تنفيذية عليا فى ١٧ مايو ٦٧ لاتخاذ قرار غلق مضيق العقبة امرا صوريا بدا فيه غالبية أعضائه على جهل شبه تام بجاهزية القوات المسلحة لمواجهة احتمالات الحرب، وحتى الصوت الذى تحفظ على القرار وكان رئيس الوزراء، والمدنى الوحيد فى الاجتماع، المهندس صدقى سليمان كان صوتا غير مسموع لم يعره رئيس الدولة اهتماما.

الطريق إلى أكتوبر ٧٣،

استوعب السادات درس غياب الاستراتيجية العليا فى مصر قبيل وأثناء حرب يونيو ٦٧، وربما لعوامل مثل افتقاده آنذاك لكاريزمية القيادة التى كان عليها عبدالناصر، ولخطورة الأوضاع السياسية والعسكرية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، إضافة الى اثار هزيمة يونيو على الرأى العام الداخلى وعدم استعداد لتقبل عثرات أخرى، فإن السادات فى طريقه لاتخاذ قرار الحرب اهتم بمنطقة الاستراتيجية العليا التى تربط العملين السياسى والعسكرى معاً بصورة ملحوظة أكد فيها على منهجية اتخاذ قرار الحرب ووزع فيها الأعباء والمسئوليات بالشكل الذى تبدو



ذكر الجمسى فى مذكراته أن الرئيس السادات وصل فى اجتماع ٢٤ أكتوبر ٧٢ إلى حد القول: «إننا إذا لم نحارب فستنتهى القضية وتموت وتتآكل فى عام ١٩٧٣»

فيه القيادة العسكرية العليا فى الدولة مشاركة فيه كاملا، فى الوقت الذى ترك فيه لنفسه، كقيادة سياسية، مساحة للمناورة السياسية سيعمد لاستغلالها فور بدء أعمال القتال وتحقيق أى نجاح ملموس دون إبطاء، وهو التوجه الذى عبر عنه فى اجتماعه الشهير مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢٤ أكتوبر ٧٢ بقوله: «بما لدينا يجب أن نحكم أمرنا، نخطط لغاية ما نحرك القضية..

بمعنى نولع حريقة.. عندئذ الكلام يكون له معناه الكامل وله قيمته». وفى تقديرى أن هذا الاجتماع جاء فى وقت استنفد فيه السادات جميع أوراق الحلول السلمية وتيقن فيه آنذاك بحتمية القيام بعمل عسكرى: فمبادرة روجرز الأمريكية سقطت فى فبراير ٧١ بعد رفض مصر استمرارا آخر لوقف إطلاق النار، ومبادرة الرئيس السادات نفسه التى طرحها فى اليوم التالى ٥ فبراير ٧١ أحدرتها إسرائيل. وفى مطلع العام ١٩٧٢ بدا أن سياسة الوفاق بين القوتين العظميين أصبحت خطأ استراتيجيا فى سياستهما الدولية انعكس فى بيان قمة موسكو فى مايو من نفس العام بالدعوة إلى استرخاء عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى صعد فيه السادات من موقفه تجاه الاتحاد السوفيتى على خلفية بيان القمة وتعثر الإمدادات السوفيتية لمصر بالسلاح على مدى عامين سابقين بإنهاء مهمة المستشارين السوفييت فى مصر فى يوليو ٧٢. فى هذا الاجتماع المشار إليه والذى أعقبه خروج الفريق أول محمد صادق من وزارة الحربية وتعيين الفريق أول أحمد إسماعيل: كان تقدير الجمسى الذى حضر الاجتماع كرئيس لهيئة عمليات القوات المسلحة «إن الرئيس اتخذ قرار الحرب بالإمكانيات المتاحة لدينا.. وفى رأيى أن قرار الرئيس فى ذلك الوقت كان قرارا صحيحا وسليما»، وربما يعود رأى الجمسى فى ذلك إلى قناعته بالعوامل والاعتبارات التى سردها الرئيس فى الاجتماع والتى دفعته لاتخاذ قرار الحرب، إضافة إلى أن هذا الاجتماع شمل أسئلة واستفسارات وإبداء آراء تحولت لتصبح عاصفة مثيرة بين الرئيس وبعض القادة، خاصة نائب الوزير الفريق عبدالقادر حسن وقائد القوات البحرية اللواء بحرى محمود فهمى، أدت إلى حالة غضب وانفعال لدى الرئيس فى هذا الاجتماع ودفعت بعد ذلك إلى التغييرات التى أشرنا إليها فى القيادة العسكرية العليا، ولعلى عندما أسترجع أحداث هذا الاجتماع واجتماعات أخرى ترأسها الرئيس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى الفترة التى سبقت شن حرب أكتوبر ٧٣ أرى أن مصر أسست آنذاك لمنطقة عمل للاستراتيجية العليا ربطت فيها العمل السياسى والعمل العسكرى معا بصورة جيدة وأتاحت بشكل غير مسبوق للقيادات العسكرية العليا الاقتراب من فكر ورؤية القيادة السياسية فى الدولة، الأمر الذى جاء فيه الهدف الاستراتيجى العسكرى والتخطيط الاستراتيجى للعمليات من جانب الأولى متمشيا ومتسقا مع الأهداف السياسية التى حددتها الثانية، وهذه شهادة تأتى من رئيس هيئة عمليات هيئة القوات المسلحة آنذاك، اللواء الجمسى، الرجل الذى يرأس جهاز التخطيط العسكرى الاستراتيجى فى تلك المرحلة والذى فى سرده لوقائع اتخاذ قرار الحرب يبدو ملما بتفاصيل دقيقة لهذه الوقائع التى تصب جميعها لصالح منهجية سليمة شهدها على نحو خاص العام السابق لشن الحرب. فالرئيس، كما ذكر الجمسى فى مذكراته، قد وصل فى اجتماع ٢٤ أكتوبر ٧٢ إلى حد القول: «إننا إذا لم نحارب فستنتهى القضية وتموت وتتآكل فى عام ١٩٧٣»، وعبر فى نهاية الاجتماع عن حتمية المعركة بقوله «للتاريخ: اعتبر هذه جلسة تاريخ المعركة تنتهى على أى وضع». ويعلق الجمسى على ذلك المؤتمر بقوله: «كان الرئيس واضحا فى إعلان نواياه أمامنا بانه قرر دخول الحرب، ولكن قرار الحرب لم يأخذ الصيغة الرسمية التى تستتبعها إجراءات تنفيذية على مستوى الدولة والقوات المسلحة، وان كان إعداد الدولة للحرب استعداد وتجهيز القوات المسلحة لخوضها مستمرا».

وأود هنا أن أنبه القارئ بأن الجمسى كان يعنى بكون قرار الحرب «لم يأخذ الصيغة الرسمية التى تستتبعها إجراءات تنفيذية على مستوى الدولة والقوات المسلحة» أن القرار السياسى بشن الحرب فى توقيت زمنى محدد، وترجمة الحالة النهائية العسكرية المطلوبة من القوات المسلحة فى صورة توجيه استراتيجى يتضمن الهدف الاستراتيجى من الحرب لم تكن قد اكتملت بعد.

فى الطريق إلى اتخاذ قرار الحرب فى صيغته الرسمية على الجانب السياسى جاء اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس السادات فى ٥ أبريل ٧٣ والذى عرض فيه الرئيس تقييمه للموقف وأدار نقاشا، شارك فيه وزير الحربية، تعرض لجميع جوانب الموقف فى نواحيه السياسية والعسكرية، وانتهى بقرار بالإجماع، مع تحفظات محدودة، بحتمية الدخول فى معركة عسكرية. وفى أعقاب اتخاذ القرار السياسى للحرب فى صيغته الرسمية فى اجتماع الرئيس السادات والرئيس السورى حافظ الأسد فى دمشق يومى ٢٨ و٢٩ أغسطس ٧٣ والذى اتفقا فيه أن يكون يوم ٦ أكتوبر هو يوم بدء الحرب، رأس الرئيس السادات اجتماعا لمجلس الأمن القومى، وهو الجهاز

المختص ببحث الجوانب العسكرية فى الاستراتيجية العليا للدولة. عرض فيه وزير الحربية باعتباره ممثل القوة العسكرية فى المجلس تصوره للمعركة واستعرض عدداً من الاعتبارات العملياتية وأجاب عن بعض ما أثير من ملاحظات. كما أبدى أعضاء المجلس آراءهم فى الوضع. وفى نهاية الاجتماع أجمل الرئيس الموقف بحتمية المعركة والانتقال من الدفاع إلى التعرض وبأن مصر «لن تقطع خيط الحوار مع الولايات المتحدة ولكنها ستواصله بينما تكون قد كسرت وقف إطلاق النار». ولم يفصح الرئيس عن يوم بدء الحرب لمجلس الأمن القومى وذكر فى مذكراته حول الاجتماع «هكذا أعلمت المسئولين عندى بالموقف ثم انتهيت الاجتماع». فى اليوم التالى لانعقاد مجلس الأمن القومى. أول أكتوبر ٧٣، ترأس الرئيس اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة واستمع إلى تقارير القادة وأصدر قراره بالحرب فى صورة «توجيه استراتيجى حدد فيه الهدف الاستراتيجى للقوات المسلحة، والذى ذكر فيه: «إن الهدف الاستراتيجى الذى أتحمل المسئولية السياسية فى إعطائه للقوات المسلحة المصرية وعلى أساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد يتلخص فيما يلى: تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى وذلك عن طريق عمل عسكرى حسب إمكانيات القوات المسلحة يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضينا تفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه...» وقد عاود الرئيس. بناء على طلب من وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة. إصدار توجيه استراتيجى ثان فى ٥ أكتوبر ١٩٧٣، ويذكر الجمسى أنه عندما سأل الوزير عن الأسباب التى من أجلها طلب هذا التوجيه رغم وجود توجيه سابق فى الأول من أكتوبر ٧٣، رد الوزير بقوله: «حتى تكون الأمور. للتاريخ. محددة بوضوح. ففى الوثيقة الجديدة نص صريح بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر ولم يكن ذلك محدداً من قبل».

كما أن الوثيقة الجديدة تنص صراحة بالعمل على تحرير الأرض على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة، حتى لا يفهم مستقبلاً أنه كان مطلوباً تحرير سيناء بالكامل». إن ذلك فى تصورى كان يعبر عن حالة من القلق المسئول الذى غلف سلوك القيادة السياسية والعسكرية العليا على السواء فى مصر، وهو نوع من القلق الحميد الذى يقدر خطورة الموقف وقبول التحدى والأهم من ذلك أن فى مصر آنذاك كانت هناك منطقة استراتيجية عليا كاملة الإضاءة فى تلك الأيام الخطرة التى سبقت اندلاع العمليات القتالية أدركت فيها القيادة السياسية تماماً قيود وحدود العمل العسكرى للقوات المسلحة المصرية فى عملياتها المقاومة، كما أدركت فيه القيادة العسكرية العليا. أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فكر القيادة السياسية ورؤيتها فى المدى الذى ستذهب إليه إبان تلك الحرب.

استكمالاً لصورة الموقف فى الاستراتيجية العليا لمصر فى الطريق لحرب أكتوبر، فإن الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة كان ملماً بالخطوط الرئيسية لخطة العمليات ومستوعباً على نحو كامل بالهدف الاستراتيجى العسكرى الذى وضعته القيادة العسكرية والذى نص. كما ذكر الجمسى. على «هزيمة التجمع الرئيسى للقوات الإسرائيلية فى سيناء والدخول إلى خطوط استراتيجية تحقق الهدف السياسى من الحرب». وكان ذلك يعنى «أن المهمة المباشرة للقوات المسلحة المصرية عقب عبور القناة وتدمير تحصينات خط بارليف هو إنشاء الجيشين الميدانيين الثانى والثالث لرؤوس كبارى بعمق (١٢ . ١٥كم)، وأن المهمة النهائية هى التقدم شرقاً والوصول إلى خط المضايق واحتلاله». ويورد الجمسى فى تأكيده على إلمام الرئيس التام بتلك المهام بما ذكره السادات فى كتابه البحث عن الذات عند حديثه عن الموقف فى اليوم الرابع للحرب «لقد عبرنا وحققنا المرحلة الأولى بالاستيلاء الكامل على خط بارليف، ولم يعد أمامنا إلا المرحلة الثانية وهى الوصول إلى المضايق».

عندما بدأ أزيز الطائرات المصرية يقتحم فضاء قناة السويس ومناطق جنوب سيناء مدعوماً بهدير دوى صاخب للمدفعية المصرية على امتداد جبهة القناة فى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر كان ذلك إيذاناً ببدء جولة صعبة وعنيفة فى سلسلة جولات الصراع المسلح العربى. الإسرائيلى، لكنها جولة أحسن فيها الطرف العربى صياغة استراتيجية عليا ربطت بين الأهداف السياسية من فن الحرب وبين القدرات العسكرية المتاحة فى مجال المعركة، فالتوجيه الاستراتيجى (الهدف الاستراتيجى) الذى أصدره الرئيس فى الأول من أكتوبر ٧٣ وأعاد إصداره. بناء على رغبة وزير الحربية. فى الخامس من أكتوبر ٧٣ نص على كسر لوقف إطلاق النار والقيام بعملية هجومية تستهدف «إهدار نظرية الأمن الإسرائيلية»، والهدف الاستراتيجى العسكرى الذى وضعته القيادة العسكرية العليا ووافق عليه الرئيس تضمن الوصول إلى خطوط استراتيجية تحقق الهدف السياسى من الحرب. وكانت تلك الخطوط الاستراتيجية هى خط المضايق كمهمة نهائية للقوات المسلحة، تسبقها مهمة مباشرة تصل فيها القوات المسلحة إلى عمق (١٢ . ١٥كم) بعد تدميرها لخط بارليف الدفاعى الحصين للعدو.



لجأ الرئيس السادات إلى نهج الاستراتيجية العليا الذى يعنى مشاركة أجهزة سياسية وعسكرية فى صناعة القرار وذلك لتوزيع المسئوليات والواجبات تحسباً لأى نتائج كارثية قد تنجم عن هذه الحرب

تغييب الاستراتيجية العليا

فى شهادة المشير الجمسى على الأحداث التى واكبت اندلاع العمليات القتالية على الجبهة المصرية فى السادس من أكتوبر ٧٣ وحتى وقف إطلاق النار فى ٢٨ أكتوبر ٧٣ بدا واضحاً أن الضباب عاود تراكمه الكثيف على منطقة الاستراتيجية العليا للدولة، وأن هذه المنطقة أصبحت هوة سحيقة تفصل فى أحيان كثيرة بين العمل السياسى والعمل العسكرى الجارى فى ميدان القتال، ولم تكن هذه الضبابية وليدة رياح مفاجئة أو تغيرات حادة فى المناخ، بقدر ما كانت تعبيراً عن حقائق كامنة فى صناعة القرار السياسى فى مصر وشروخ فى العلاقة الإنسانية فى مستويات القيادة السياسية والعسكرية العليا لعبت دورها فى إهدار الاستراتيجية العليا للدولة إبان هذه الحرب، وربما تكون قد بددت موارد وأضاعت فرص إنجاز كامل للعسكرية المصرية إبان هذه الحرب، يمكن استعراض أبرزها على النحو التالى:

١ . حقيقة استمرار إرث شخصنة القرار السياسى فى مصر، وانفراد الرئيس باتخاذه وتحمل مسئوليات نتائجه. وإن كان فى حال مصر التى تغيب فيها ثقافة المسئولية لدى الحاكم والمحكومين على السواء فإن مسألة المحاسبة على النتائج تبدو غائبة بكاملها. وفى حالة حرب أكتوبر فقد كان لجوء الرئيس السادات إلى نهج الاستراتيجية العليا الذى يعنى مشاركة أجهزة سياسية وعسكرية فى صناعة القرار على نحو ما أوردنا بمثابة لجوء مؤقت لتوزيع المسئوليات والواجبات تحسباً لأى نتائج كارثية قد تنجم عن هذه الحرب يمكن عندها آنذاك إلقاء مسئولياتها على أشخاص ووظائف بعينها. ولعل دلالة ذلك عودته السريعة إلى الانفراد بالقرار السياسى بعد الإنجازات الأولى الرائعة للقوات المصرية فى جبهة القتال، وهو الانفراد الذى انعكس سلباً على محصلة الأداء العسكرى إبان الحرب مما أعاد التأكيد على مسألة شخصنة القرار السياسى فى مصر.

٢ . حقيقة حجب النوايا السياسية التى لدى رئيس الدولة عن أجهزة التخطيط الاستراتيجى فى القوات المسلحة والتى تشمل

رئيس الأركان وأجهزته الرئيسية المختصة وعلى رأسها هيئة العمليات التى كان يترأسها آنذاك (اللواء) الجمسى. ويبدو ذلك واضحاً فى شهادة الجمسى حول مسألة الدفعة المعنوية وعدم استغلال النجاح الذى حققته القوات المصرية فى مرحلة المهمة المباشرة لسرعة تطوير الهجوم شرقاً واحتلال خط المضايق كمهمة نهائية، حيث يشير الرجل إلى وجود توافق فى الرأى بين الرئيس السادات ووزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول أحمد إسماعيل فى الاكتفاء بوصول القوات إلى عمق المهمة المباشرة (١٢ - ١٥كم) شرق القناة، وعدم تعميق الهجوم وصولاً إلى خط المضايق (٣٠ - ٤٥كم) شرق القناة، كمهمة نهائية. وإن هذا التوافق والاتفاق بين الرئيس والوزير قد حجب تماماً عن باقى أعضاء القيادة العسكرية العليا بدءاً من رئيس الأركان ومروراً برئيس هيئة العمليات، وفى هذا الصدد يقول الجمسى: «لم أكن أعلم أثناء الحرب - بحكم عملى العسكرى - بالعمل السياسى الذى يتم بواسطة القيادة السياسية دعماً للعمل العسكرى أو استغلالاً لنتائجه».

٣- حقيقة الخلل فى العلاقات الإنسانية فى مستوى القيادتين السياسية والعسكرية، وأود أن أشير هنا إلى أن هذا الخلل لم يكن يحمل معنى الصراع على السلطة بين القيادتين كما كان الأمر إبان حقبة (عبدالناصر - المشير عامر) حيث يبدو أن مثل هذا الأمر قد انتهى فى مصر اعتباراً من يوم ١١ يونيو ٦٧ وهو اليوم الذى استعادت فيه القيادة السياسية سيطرتها على القوات المسلحة باعتزال المشير عامر منصب القائد العام وتعيين عبدالناصر الفريق أول محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة، وهو الأمر الذى أصبح ممارسة دستورية شائعة بعد هذا التاريخ، إن ما أقصده من خلل هنا هو انعكاسات العلاقة الشخصية على ثقافية صناعة القرار السياسى فى جانبه العسكرى، فالثقة الكاملة بشخص وزير الحربية من قبل الرئيس والولاء التام فى المقابل من الأول للثانى (لاحظ استدعاء الرئيس لأحمد إسماعيل من التقاعد، بعد إقصائه من منصبه كرئيس للأركان عام ١٩٦٩ خلال فترة الرئيس عبدالناصر، وتعيينه رئيساً للمخابرات العامة إبان أحداث إجراءات التصحيح التى قادها السادات ضد رجال الحقبة الناصرية فى مايو ١٩٧١، ثم قيام السادات بتعيينه وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة فى ٢٦ أكتوبر ٧٢ بعد يومين من مؤتمر ٢٤ أكتوبر ٧٢ الشهير للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد وضعت حجاباً ستر النوايا السياسية التى اتفق عليها الرجلان عن باقى أعضاء القيادة العسكرية العليا كما أوضحنا آنفاً، إضافة إلى ذلك فقد وضح النفور المسبق



يذكر الفريق الشاذلى أنه عندما أخطره السادات بقرار تعيينه لأحمد إسماعيل وزيراً للحربية علق الشاذلى قائلاً: «سيادة الرئيس، إن هناك تاريخاً طويلاً من الخلافات بينى وبين أحمد إسماعيل.. وأعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعباً»

بين شخص الوزير المعين ومساعده الأول فى قيادة القوات المسلحة وأعلى به شخص رئيس الأركان آنذاك الفريق الشاذلى، الأمر الذى أكده الأخير فى مذكراته المنشورة بقوله «لم أكن قط على علاقة طيبة مع أحمد إسماعيل، لقد كنا شخصيتين مختلفتين تماماً لا يمكن أن يتفقا»، كما يذكر الفريق الشاذلى أنه عندما استدعاه الرئيس يوم ٢٦ أكتوبر ٧٢ لإخطاره بقرار تعيينه لأحمد إسماعيل وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة علق الشاذلى بطريقة فورية قائلاً: «سيادة الرئيس، إن هناك تاريخاً طويلاً من الخلافات بينى وبين أحمد إسماعيل يمتد إلى حوالى ١٢ سنة مضت منذ أن تقابلنا فى الكونغو عام ١٩٦٠، وعلاقتنا حتى الآن تتسم بالفتور والبرودة، وأعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعباً»، ويستطرد الشاذلى فى مذكراته بأن السادات قال له: «أنا أعلم تماماً بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله، ولكنى أؤكد لك أن علاقته بك ستكون أفضل بكثير من علاقتك بصادق»، ويتقدم الجمسى بشهادته حول تلك العلاقة المشروخة بين الرجلين اللذين يشغلان أهم منصبين على رأس القيادة العسكرية العليا قائلاً «برغم الخلافات التى كانت قد ترسبت فى نفس الرجلين، إلا أننى أقرر أن الاستعداد للحرب كان يستنفد جهد كل منهما، كما كان الشغل الشاغل لكل القوات المسلحة، لذلك لم تظهر أمامى خلافات مهمة بينهما تؤثر على التحضير والإعداد للحرب، أما إنقاذ إدارة العمليات الحربية خلال حرب أكتوبر، فقد اختلف رأى كل منهما عن الآخر فى معالجة المواقف التى واجهتنا فى المرحلة الأخيرة من الحرب.. وأصبح واضحاً تماماً أن كلا منهما فقد ثقته فى الآخر، الأمر الذى كان له أثر سلبى - عسكرياً - فى الأيام الأخيرة من الحرب».

كان أول ما طرحه الجمسى نقداً للإدارة السياسية فى الحرب موقف القيادة السياسية فى مصر فى اليوم الثانى للحرب السابع من أكتوبر ٧٣، ففى صباح ذلك اليوم كانت قواتنا قد نجحت فى عبور القناة وحطمت الخط الدفاعى الحصين للعدو - خط بارليف - وأنشأت خمسة رؤوس كبارى بواسطة خمس فرق مشاة مصرية بعمق (٦-٨)كم، ومع نهاية اليوم نفسه كانت هذه القوات قد أفشلت الهجوم المضاد لفرقة مندلر المدرعة الإسرائيلية ودمرت أكثر من ٢٠٠ دبابة من قوة دبابات هذه الفرقة (حوالى ٣٠٠ دبابة)، كما فشل سلاح الجو الإسرائيلى فى محاولته ضرب القواعد الجوية الرئيسية فى العمق المصرى وكذلك فى محاولته شل شبكة الدفاع الجوى الكثيفة فى منطقة القناة، وعن هذا الموقف يقول الجنرال اليعازر رئيس الأركان الإسرائيلى فى مذكراته «أقول بمرارة عن الموقف بعد ظهر هذا اليوم ٧ أكتوبر.. كنا فقدنا سيطرتنا على توجيه قواتنا فى المنطقة الشرقية كلها، فقد كان تقدم القوات العربية على الجبهتين الشمالية (الجولان) والجنوبية (سيناء) يسير بمعدل واحد، لقد كنا أمام خطة محكمة تنفذ على جبهتين عريضتين، وكأنها تنفذ على جبهة واحدة، أما دايان فلم يكن عصبياً أو منفعلاً بل كان منهاراً محطماً»، كما يقول دايان فى مذكراته عن يوم ٧ أكتوبر: «خلال طيرانى عائداً من سيناء إلى تل أبيب، لا أتذكر لحظة فى الماضى شعرت فيها بالقلق الذى شعرت به الآن، لو أننى كنت أعانى جسمانياً وأواجه الخطر شخصياً لكان الأمر أهون، أما الآن فثمة شعور آخر ينتابنى.. كانت إسرائيل فى خطر»، فى مساء هذا اليوم وفى اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر اقترح دايان الارتداد عن خط القناة إلى خط جديد، كانت نقاطى الرئيسية تقضى بأن نترك خط القناة، وننقل أنفسنا فوراً عند خط جديد، ونتمسك بهذا الخط بكل ثمن».

وفى هذا اليوم أيضاً وضح للولايات المتحدة أن تقديراتها بقدرة الإسرائيليين على تحطيم رؤوس الكبارى المصرية وتدمير شبكة الدفاع الجوية المصرية فى الساعات الأولى من صباح يوم ٧ أكتوبر كانت غير سليمة على إطلاقها، ويستشهد الجمسى فى هذا الصدد بما أورده اليعازر فى مذكراته، كانت نصيحة أمريكا أن تحاول إسرائيل بكل جهد تحطيم رؤوس الكبارى المصرية خلال الساعات الأولى من يوم ٧ أكتوبر وأن تقوم بتوجيه ضربة قوية لشبكة الصواريخ وأن تتجنب القتال المباشر، وكانت هذه النصيحة (أو الخطة الأمريكية) قد طلبتها إسرائيل فى اليوم الأول للحرب كما اعترف بذلك اليعازر نفسه بقوله: «طلبنا يوم ٦ أكتوبر من أمريكا إبداء الرأى العاجل فيما حدث وتزويدنا بالخطط التى يراها البنتاجون صحيحة ومناسبة لمواجهة هذا الموقف»، فى خضم هذا الإنجاز العسكرى المصرى فى اليوم الثانى للقتال ووسط حالة التردى التى كان عليها الإسرائيليون ووضع التخبط الذى أصبحت عليه الحسابات الأمريكية الخاطئة لمسار العمليات، فتحت القاهرة طريقاً مباشراً للاتصال مع واشنطن وأرسل مستشار الرئيس للأمن القومى رسالة إلى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية، بناء على تعليمات الرئيس، توضح الموقف السياسى المصرى من هذه الحرب، جاء أخطر ما فى الرسالة الملاحظة الرابعة التى أفصحت فيها مصر عن نواياها فى العمل العسكرى بأنها «لا تعتزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة»، وفى الجملة التى التقطها ذهن كيسنجر وفسرها كما جاء فى مذكراته عن سنواته فى البيت الأبيض بقوله: «إن هذه الجملة الواردة فى المذكرة، لا تخلو من التنويه بأن مصر غير راغبة فى متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل بعد الأراضى التى كسبتها.. إن مذكرة إسماعيل أعطت الدليل على إمكانية إجراء محادثات مع بلاد هاجمت حليفنا، وربما لن يكتب لها

النصر بسبب الأسلحة الأمريكية». ويعلق الجمسى بمرارة على ذلك: «فى اليوم ٧ أكتوبر أرى أن العمل السياسى لم يكن فى صالح العمل العسكرى عندما نصت البرقية المصرية على أن مصر لا تعتزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة». ويفسر الرجل رأيه بأن ما ورد فى الرسالة المصرية لكيسنجر «فيه إفشاء لنوايانا للعدو الإسرائيلى عن طريق حليفه المضمون الولايات المتحدة.. ومن الطبيعى أن تتصرف السياسة الأمريكية وتتصرف إسرائيل عسكرياً على أساس أن قواتنا لن تقوم بتعميق وتطوير الهجوم فى سيناء اكتفاء بالخطوط التى وصلت إليها فى اليوم الثانى للقتال».. وربما كان ذلك دافعا لبدء تركيز الجهد العسكرى الإسرائيلى على الجبهة السورية بوتيرة متسارعة مقارنة بما كان عليه الحال على الجبهة المصرية.

فى اليوم الثالث للقتال ـ ٨ أكتوبر ـ كان الفشل العام سمة العمليات العسكرية الإسرائيلية على جبهات القتال المصرية والسورية. فالضربة المضادة التى شنتها إسرائيل بقوة (٣) فرق مدرعة معبأة لتصفية رؤوس كبارى الجيشين الثانى والثالث فى الشرق قد تمت هزيمتها. ففرقة آدن تورطت فى قتال فاشل أمام الجيش الثانى، وفرقة مندلر لم تحقق جديداً فى قطاع الجيش الثالث، بينما بدت فرقة شارون تائهة بين دعم القطاعين الشمالى والجنوبى دون مشاركة جوية فى المعارك. ويرى الجمسى فى هذا اليوم أن الإنجاز العسكرى على الجبهة المصرية قد مهد الطريق لتحقيق المهمة المباشرة للقوات المسلحة صباح ٩ أكتوبر من خلال الأداء القتالى القوى لقوات رؤوس الكبارى التى نجحت فى صد الضربة المضادة الرئيسية قائلاً «بانتهاء هذا اليوم حوالى الساعة الثامنة مساء كانت قواتنا المسلحة قد حققت نصراً وألحقت هزيمة أخرى بالقوات الإسرائيلية وأصبحت رؤوس كبارى الفرق الخمس بالعمق الكافى والقدرة القتالية لتحقيق مهامها فى تطوير وتنظيم مواقعها لتكوين رؤوس كبارى جيوش». وهو ما يعنى تحقيق المهمة المباشرة للقوات المسلحة ـ كما هو مخطط لها فى اليوم التالى ٩ أكتوبر، وهو ما حدث بالفعل. وربما لاستكمال صورة الموقف من الجانب الإسرائيلى فقد ذكر ديان فى مؤتمر صحفى عقده مساء نفس اليوم «لقد أدرك العالم كله أننا لسنا أكثر قوة من المصريين.. إنى لا أستطيع أن أضمن ما سوف يحدث. ومن المحتمل أن نفكر فى الانسحاب إلى خطوط أقل تبعثراً وأكثر أمناً تضم عوائق طبوغرافية تمكننا من تنظيم خطة دفاعية أفضل». وربما كانت تلك إشارة إلى تفكيره فى الارتداد إلى خط المضايق وهو نفس التفكير الذى ذهب إليه اليعازر رئيس الأركان فى اجتماع تم مساء يوم ٨ أكتوبر حضره فى رئاسة الأركان وزير الدفاع ديان ومسئول عسكرى أمريكى حضر على عجل من واشنطن للمشاركة فى التخطيط العسكرى الإسرائيلى، حيث ذكر اليعازر فى مذكراته أنه اقترح فى نهاية الاجتماع «بعد أن سقط خط دفاعنا الأول، وتصدع خط دفاعنا الثانى لم يصبح أمامنا إلا الانسحاب والتمركز فى خط دفاع المرات». وهكذا جاء صباح التاسع من أكتوبر شاهداً على اطمئنان عميق للموقف العسكرى المصرى فى جبهة القناة بتحقيق القوات المسلحة مهمتها المباشرة وتواجدها على عمق يتراوح بين (١٢ ـ ١٥كم) برؤوس كبارى جيشين ميدانيين قادرين على تكسير كل الهجمات المضادة الإسرائيلية والتى كان أخطرها تلك الضربة المضادة يوم ٨ أكتوبر. بينما بدا الموقف على الجبهة السورية شاهداً على توقف زخم الهجوم السورى غرباً، حيث وضح استعادة الإسرائيليين للمبادأة وقيامهم بشن هجمات مضادة تراجعت معها القوات السورية إلى الخلف، بينما بدأ الطيران الإسرائيلى فى قصف أهداف مدنية فى سوريا شملت منشآت اقتصادية ومراكز القيادة فى العاصمة دمشق. كما من المهم أيضاً ذكر حالة الهلع التى كان عليها الإسرائيليون فى طلبهم لإمدادات أمريكية بالأسلحة والذخائر، ففى هذا اليوم أيقظ السفير الإسرائيلى فى واشنطن وزير الخارجية كيسنجر مرتين فى الساعة الثانية إلا الثلث صباحاً ثم فى الساعة الثالثة صباحاً لتكرار رسالة من رئيسة الوزراء جولدا مائير تطلب فيها مساعدات عسكرية عاجلة. وعن هذا الهلع الإسرائيلى ومعرفة الوزير الأمريكى بموقف الخسائر الإسرائيلية التى عرضها السفير فى اجتماع عقد على عجل فى الساعة الثامنة من صباح ذلك اليوم بغرفة الخرائط بالبيت الأبيض يقول كيسنجر: «إن كل ما أخطرنا به السفير دنيتز يوجب علينا إعادة النظر فى الأسس التى وضعناها لاستراتيجيتنا، فقد كانت إجراءاتنا الدبلوماسية وسياستنا فى إعادة تسليح إسرائيل ترتكز على انتصار لها. وقد تجاوزنا هذه الادعاءات وحدث شىء لم نكن ننتظره».. ويستطرد معبراً عن مخاوفه وآماله فى آن واحد عن الموقف الحالى والقادم: «لم يخالجنى الشك أبداً فى أن هزيمة إسرائيل بفعل التسليح السوفيتى، ستكون كارثة جغرافية سياسية بالنسبة للولايات المتحدة. لذلك حرضت إسرائيل على الحصول على انتصار فى إحدى الجبهتين قبل أن يتخذ دبلوماسيو الأمم المتحدة مكاسب العرب حقاً يثبتونه فى اجتماعاتهم القادمة».



ديان فى مذكراته: «خلال طيرانى عائداً من سيناء إلى تل أبيب. لا أتذكر لحظة فى الماضى شعرت فيها بالقلق الذى شعرت به الآن. لو أننى كنت أعانى جسمانياً لكان الأمر أهون. أما الآن فثمة شعور آخر ينتابنى.. كانت إسرائيل فى خطر

ويشير كيسنجر فى مذكراته عن تلك الساعات إلى مدى استغلال أمريكا ما كشفت عنه مصر فى نيتها عدم تعميق الاشتباكات لدعم تحقيق انجاز إسرائيلى على الجبهة السورية. حيث يقول «اخذنا نركز جهودنا الآن على انتزاع نصر على السوريين، أما على المصريين فهذا أمر يطول. كما قال السفير دنيتز». وفى مساء هذا اليوم أبلغ كيسنجر السفير الإسرائيلى بقرار الرئيس نيكسون ارسال جميع قطع الغيار والمعدات المطلوبة لإسرائيل وموافقته على تعويضها عن كل ما تفقده من طائرات ودبابات حتى وإن اضطرت الولايات المتحدة لإرسالها على طائرات أمريكية (حتى الآن كان الأمر مقصوراً على استخدام أسطول النقل العسكرى والمدنى الإسرائيلى فى عملية الإمداد). على الجانب السوفيتى فى هذا اليوم يذكر السيد حافظ إسماعيل فى كتابه أمن مصر القومى أن السفير فينوجرادوف ـ والذى استمرت لقاءاته العاجلة مع الرئيس السادات يومياً منذ اندلاع الحرب تركز على طلب وقف إطلاق النار بهدف «توطيد النجاح العسكرى وتحويله الى قاعدة قوية لمواصلة النضال السياسى». وهو الأمر الذى كرر السادات رفضه له فى كل هذه اللقاءات قبل أن يتحقق الانسحاب الإسرائيلى إلى خطوط ٥ يونيو ٦٧. كان قد عرض فى لقاء مع الرئيس السادات تدهور الأوضاع على الجبهة السورية وأن «فشل الجيش السورى سيتيح للإسرائيليين تركيز قواتهم على جبهة سيناء وحدها، مما يؤدى إلى تعقيد الوضع.. ومن ثم فمن الضرورى التوصل الى قرار لوقف إطلاق النار فى ظروف فعالية الجيشين».. إلا أن الرئيس رفض الاستجابة لطلب السوفييت مرة أخرى، وحتى هذا الوقت بدا أن الجمسى مؤيد لهذا القرار معتبرا «أنه من وجهة نظرى كان قرارا سليماً وحكيماً حيث لم يكن هناك ما يدعو مصر لقبول وقف إطلاق النار فى الوقت الذى كانت فيه قواتنا المسلحة تحقق النجاح تلو الآخر.. لقد حققت هذه القوات المهمة المباشرة تمهيداً لاستكمال مهامها فى العملية الهجومية».. إلا أن الجمسى استطرد قائلاً فى جملة شرطية تالية «وكان لابد من استمرار الهجوم. وهو الأمر الذى سيقودنا إلى نقد الثانى للعمل السياسى الذى صاحب الأداء العسكرى فى تلك اللحظات الحاسمة من عمليات القتال والذى يتركز حول مسألة توقف القوات المصرية على الخطوط التى وصلتها يوم ٩ أكتوبر والتى استمرت حتى صباح يوم ١٤ أكتوبر عندما استأنفت تطوير الهجوم شرقاً فى اتجاه المضايق، وهو التوقف الذى سمى «الوقفة التعبوية» والتى جرى بشأنها ـ ولازال ـ اختلاف فى الآراء وتعدد فى الاجتهادات باعتبارها من وجهة نظر الكثيرين سبباً

مباشرًا في التحول الحاد الذي شهدته الحرب مقارنة بسير أحداثها الأولى.

عندما كان التقدم شرقًا واجبًا، وقبول وقف إطلاق النار ملائمًا:

كان (اللواء) الجمسي يرى بحكم منصبه رئيسًا لهيئة العمليات ومسئولا مباشرًا عن التخطيط «إن مبدأ التطوير شرقًا إلى المضايق هو مبدأ مقرر لا خلاف عليه ويصبح السؤال فقط.. متى يستأنف الهجوم» وكان يرى ضرورة استئناف هذا الهجوم بسرعة لتحقيق المهمة النهائية للقوات المسلحة حيث يقول: «كان من الواضح أنه كلما طال وقت الانتظار (الوقفة التعبوية) بعد يوم ٩ أكتوبر كان لدى العدو فرصة لتدعيم موقفه العسكري» وأن «ترك العدو دون ضغط مستمر عليه معناه انتقال المبادأة له» كما يبرر رأيه بقوله: «القوات الإسرائيلية في سيناء في وضع سيئ الآن من الناحية المعنوية والقدرة القتالية، وعلينا ألا ننتظر أن تتخذ هذه القوات أوضاعا دفاعية حتى نهاية الحرب وستحاول اختراق أحد القطاعات بالجبهة حتى يكون دفاعها إيجابيا نشطًا، وقد تصل بعض قواتها إلى خط القناة. لذا يجب حرمان العدو من القيام بذلك بالمحافظة على المبادأة في أيدينا ولا يتحقق ذلك إلا بتطوير العمليات الهجومية شرقًا».

ويقول الجمسي انه وجد حذرًا شديدا من وزير الحربية في مسألة سرعة التقدم شرقا بعد حوارات طويلة أجراها معه داخل مركز العمليات على مدى يوم ٩ أكتوبر. فالوزير كما يشهد الجمسي كان يرى «الانتظار لتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة من الأوضاع الحالية لقواتنا في رؤوس الكباري قبل استئناف الهجوم» كما كان يرى «أن القوات البرية ستتعرض للتهديد من الطيران الإسرائيلي، وأن مقاتلاتنا وشبكة الدفاع الجوي المصرية لن تتمكن من توفير حماية كافية لهذه القوات عند تقدمها». ويعبر الجمسي عن أن الوزير «كانت تسيطر على أفكاره الخسائر المتوقعة من الطيران المعادي، ويردد دائما: لابد من المحافظة على القوات المسلحة سليمة». ويعود الجمسي إلى تذكيره بقوة «إن خطة الحرب التي لا خلاف عليها - عسكريا وسياسيا - قد وضعت للوصول إلى خط المضايق كهدف نهائي للحرب، وإن الخطة «لم تحتم وقفة تعبوية بعد اقتحام القناة وإنشاء رؤوس كباري للجيوش، بل نصت على تطوير الهجوم شرقًا للاستيلاء على المضايق بعد وقفة تعبوية أو بدونها حسب



يطرح الجمسي تقييمه لشخصية القائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل بقوله: «كان حذرًا أكثر مما يجب، وأبطأ مما يجب، الأمر الذي دعاه إلى الانتظار الطويل، وكان عليه أن يغامر بعد أن ضاعت منا فرصة استغلال النجاح

الموقف». ويأخذنا الرجل إلى تساؤل كبير حول سبب هذا التوقف الطويل الذي كان يرغبه الوزير ثم ذلك التحول المفاجئ عن الوزير أيضًا بالإسراع في توقيع أوامر تطوير الهجوم بعد أن أصدر الرئيس السادات قرارًا بذلك في الساعات الأولى من يوم ١٢ أكتوبر «لتطوير الهجوم بعد تدهور الموقف العسكري في الجبهة السورية» حيث أمر الوزير بأن يبدأ الهجوم صباح اليوم التالي ١٣ أكتوبر (تأجل بعد ذلك لاعتبارات عملياتية ليكون صباح يوم ١٤ أكتوبر)، في مقدمة تساؤله يطرح الجمسي قناعته بأن «عبء إدارة العمليات الحربية لتنفيذ الخطة يقع على القيادة العسكرية دون تدخل من القيادة السياسية وهو الأسلوب الصحيح لإدارة العمليات»، ثم يتساءل الرجل: «حاولت خلال الحرب معرفة مبررات البطء في تطوير الهجوم شرقًا، وهل كان هناك قيد سياسي على القائد العام يتطلب ذلك. إلا أن الفريق أول أحمد إسماعيل لم يفصح لي عن هذا القيد لو كان موجودًا». ويجيب الجمسي عن تساؤله بقوله: «اتضح لي بعد إسراع القائد العام بإصدار أوامر تطوير الهجوم بعد قرار الرئيس بذلك أن الوقفة التعبوية من ١٠ - ١٣ أكتوبر كانت باتفاق وموافقة الرئيس والقائد العام أحمد إسماعيل، كما أن قرار تطوير الهجوم - بعد الوقفة - كان قرارًا سياسيًا».

ويطرح الجمسي تقييمه لشخصية القائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل بقوله: «كان حذرًا أكثر مما يجب، وأبطأ مما يجب، الأمر الذي دعاه إلى الانتظار الطويل، وكان يرى ألا يغامر، وكان عليه أن يغامر بعد أن ضاعت منا فرصة استغلال النجاح بسرعة لتحقيق الهدف الاستراتيجي»، وفي محاولته لتكامل منهجه النقدي في هذا الموقف الذي مهد بلاشك لحدوث الثغرة الإسرائيلية غرب القناة فيما بعد، يطرح الجمسي بقوة سؤاله: «هل هناك علاقة بين فكرة الرئيس بعدم تعميق الاشتباكات كما جاء في الرسالة التي بعثتها مصر لوزير الخارجية الأمريكية كيسنجر في ٧ أكتوبر وبين قراره بالبطء في تطوير الهجوم في اتجاه المضايق وعمل وقفة تعبوية»!؟

ومن المهم القول أن هذا التطور المتأخر للهجوم مثّل نقطة تحول مثيرة في حرب أكتوبر ٧٣ لصالح الطرف الإسرائيلي، فالجمسي - كما جاء في مذكراته - تناول خطورة التأخير الذي حدث في تطوير الهجوم والذي كان يرى أن الاستباق به أمر ضروري، إلا أنه وبطبيعته الحذرة العسكرية استعرض أوضاع القوات عند بدء الهجوم بصورة عابرة ربما باعتباره مسئولاً في هذه اللحظة مع القائد العام عن خطة التطوير - رغم معارضته لتأخرها - دون التعرض لأخطائها الواضحة التي عرضها بصورة أكثر تفصيلاً الفريق الشاذلي في مذكراته والتي أراها أكثر موضوعية من ناحية تناول الأوضاع العملياتية وتحليلها، ربما لاختلافه الشديد مع القائد العام في أسلوب مواجهة الموقف العسكري منذ اللحظة التي بدأ فيها التفكير في تطوير الهجوم شرقًا، فالشاذلي يرى «أن دفع الاحتياطيات المدرعة المصرية - عدا لواء مدرع واحد هو كل ما تبقى لدينا غرب القناة - إلى الضفة الشرقية للقناة لتطوير الهجوم في اتجاه المضايق بقوة حوالي (٤٠٠) دبابة في مواجهة (٨) لواءات مدرعة إسرائيلية بقوة حوالي ٩٠٠ دبابة، والأخطر من ذلك عمل هذه القوات خارج حماية الدفاع الجوي الصديق في الغرب. وفي المكان الذي اختاره العدو كان خطأ كبيرًا بعد لاختلال الموازين، وأتاح موقفًا مثاليًا لكي يقوم العدو بعد ذلك بمحاولة اختراق مواقعنا».

وفي قراءتنا لاستراتيجية مصر العليا في اليوم الذي قررت فيه القيادة السياسية تطوير الهجوم شرقًا وكان ذلك القرار في الساعات الأولى من صباح ١٢ أكتوبر: هل يمكن القول أن مصر أضاعت في هذا اليوم أيضا فرصة وقف إطلاق نار مشرف على جبهة القتال، ربما لم يطرح الجمسي هذا الأمر بقوة وإن كان أشار في معرض نقده للإدارة السياسية آنذاك أنه قد حدثت خلال الحرب «مواقف رئيسية مهمة كانت تستدعي التشاور والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حتى يمكن الوصول إلى أفضل القرارات» وعدد من تلك المواقف مسألة «تحديد الوقت المناسب لقبول وقف إطلاق النار». إن سير الأحداث السياسية خلال الوقفة التعبوية للقوات المصرية تؤشر إلى تساؤل مهم يمكن طرحه على النحو التالي: «هل أضعنا فرصة قبول مشرف لوقف إطلاق النار في ١٢ أكتوبر واستبدلنا به مغامرة عسكرية غير محسوبة بقرار تطوير الهجوم شرقًا التي اتخذ في نفس اليوم؟!». إن الإجابة على ذلك من واقع سير الوقائع السياسية خلال الفترة من ١٠ - ١٢ أكتوبر تشير إلى أننا حقيقة قد أضعنا هذه الفرصة بسبب ضبابية الاستراتيجية العليا في مصر وعلى نحو خاص انفراد القيادة السياسية بإدارة الموقف دون تشاور كاف مع أجهزة التخطيط الاستراتيجي العسكري العليا في القوات المسلحة، والتغييب المتعمد للنوايا السياسية خاصة في مسألة عدم تعميق الاشتباكات إلى الشرق وقصرها على شخص الرئيس ووزير الحربية، كما أشار الجمسي، وللتأكيد على هذه الحقيقة حول الاستراتيجية العليا المصرية في تلك الفترة الحاسمة، فإن حال الاتصالات السياسية آنذاك كان يؤشر إلى أن الاتحاد السوفيتي قد وصل في ١٠ أكتوبر إلى قناعة مؤداها قبوله بأي وقف لإطلاق النار بصرف النظر عن مواقف الأطراف العربية، ويقول كيسنجر في

مذكراته عن ذلك «اتصل بي السفير السوفيتي برتين وأبلغني أن المشاورات السوفيتية مع مصر وسوريا قد تأجلت حيث ظهر أنها غير مرضية.. وتستطيع موسكو الآن أن تثبت لنكسون أن الاتحاد السوفيتي مستعد الآن لعدم الوقوف في وجه قرار لوقف إطلاق النار يتخذ في مجلس الأمن». وفي نفس الوقت بدا أن كيسنجر قد أصبح أكثر اطمئنانا على تحسن الموقف العسكري الإسرائيلي خاصة بعد قرار الرئيس نيكسون في اليوم السابق ٩ أكتوبر بإمداد إسرائيل بالسلاح وتعويضها عن كل ما فقدته من الطائرات والدبابات حيث يذكر كيسنجر في معرض رده على رسالة شكر وامتنان حملها السفير الإسرائيلي في واشنطن إلى الإدارة الأمريكية قوله للسفير: «طالما أن إسرائيل قد اطمأنت لإعادة إمدادها. فإنها ليست في حاجة للاحتفاظ باحتياطيها..! كل ما يهم إسرائيل الآن العودة إلى خطوط ما قبل الحرب بأسرع ما يمكن، أو تتجاوزها في إحدى الجبهتين، فنحن لا نستطيع تأجيل تقديم الاقتراح إلى مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وقتًا طويلاً». ونتيجة للاتصالات المستمرة بين أمريكا والسوفييت من جهة، وبين أمريكا وإسرائيل من جهة أخرى قبلت الأخيرة وقف إطلاق النار على الخطوط التي وصلت إليها القوات وأرسلت جولدا مائير رسالة مساء يوم ١٢ أكتوبر إلى كيسنجر تفوضه التقدم بمشروع القرار إلى مجلس الأمن. إذا كان كيسنجر يرى أنها خطوة حكيمة.

ويعقب الجمسي على تلك الرسالة بقوله «كانت هذه الرسالة تعكس الموقف العسكري العام الذي تواجهه إسرائيل» واستطرادًا لتطور الأحداث السياسية سأل كيسنجر البريطانيين تلمس موقف مصر من هذه المسألة، الأمر الذي دفع السفير البريطاني بالقاهرة إلى طلب مقابلة عاجلة مع الرئيس السادات فجر يوم ١٣ أكتوبر يسأل فيها. بناء على طلب كيسنجر من مستر هيث رئيس الوزراء البريطاني - عن مدى موافقة الرئيس على وقف إطلاق النار قائلاً: «إذا ما اقترح أحد في مجلس الأمن إيقاف القتال على الخطوط الحالية.. فإن الحكومة الأمريكية لن تعترض، وأن كيسنجر لديه من الأسباب ما يشير إلى أن إسرائيل ستقبل ذلك!». وكان رد الرئيس السادات كما جاء في مذكراته على هذه الواقعة: «إني لن أوافق على وقف إطلاق النار إلا بعد إتمام المهام التي تضمنتها الخطة». كانت مصر في هذه الساعات التي سبقت تطوير الهجوم شرقًا تفتقد مرة أخرى فن الاستراتيجية العليا التي تربط العملين السياسي والعسكري معًا. كانت القيادة السياسية قد أدارت ظهرها تمامًا لآراء القادة العسكريين في مركز عمليات القوات المسلحة وكذلك قادة الجيوش الميدانية والذين تحفظوا جميعًا على مسألة تطوير الهجوم شرقًا وطرحوا مخاطره وعددوا محاذيره وكان على رأس هؤلاء رئيس الأركان وقادة الجيشين الثاني والثالث الميدانيين، بينما احتفظ الجمسي برأيه الذي أفصح عنه منذ ٩ أكتوبر وهو ضرورة الإسراع بتطوير الهجوم وأن «التأخير ليس في صالح القوات المصرية وهو ما كان يعني دون إشارة واضحة منه «أن الوقت الآن قد أصبح متأخرًا وليس في صالحنا». لقد اكتفت القيادة السياسية آنذاك متمثلة في شخص الرئيس وحده برأي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الذي بدا منفذًا لقرار الرئيس أكثر منه مناقشًا أو طارحًا للتوصية أو على الأقل ناقلاً لحالة القلق والحذر والتخوف من عواقب الهجوم التي كان عليها كبار القادة العسكريين المصريين آنذاك مؤكدًا ماذهب إليه قول الجمسي عنه. وفي تصوري أن التشاور بين القيادة السياسية والقيادات العسكرية العليا في مصر كان مطلوبًا في يوم ١٢ أكتوبر ٧٣ أكثر منه في أي يوم آخر من أيام مصر، وربما كان ذلك تكرارًا ليوم آخر في تاريخ مصر وهو يوم ١٧ مايو ٦٧ عندما قرر الرئيس عبدالناصر غلق مضيق العقبة دون تشاور كاف بين القيادة السياسية والقيادات العسكرية العليا في مصر.. هكذا كتب علينا في مصر وتحت رحمة شخصنة القرارات السياسية المصيرية للأمة أن نهمل دائمًا طوق نجاة احتفظ به آخرون وأجادوا استخدامه.. ذلك هو الاستراتيجية العليا التي تصل العمل السياسي في دهاليز الحكم وأروقة الدبلوماسية مع هدير المدافع في ميادين القتال.

مشاعر حزينة

«لجندي محترف»

ذلك كان مبعث إشفاقي الذي خرجت به بعد محاضرة المشير الجمسي في خريف العام ١٩٨٩، والتي أكدتها قراءتي لمذكرات الرجل عن حرب أكتوبر ٧٣ ومذكرات آخرين عن وقائع تلك الحرب منهم عرب وأمريكيون وبريطانيون وإسرائيليون. ومازاد على ذلك من الإشفاق ما كتبه الرجل معاتبًا في خجل العسكري المحترف عن واقعة خروجه المفاجئ من الوزارة ومنصب القائد العام للقوات المسلحة بعد عودة الرئيس السادات من أمريكا في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، وقبل يوم واحد من احتفالات مصر بالعيد الخامس لحرب أكتوبر ٧٣ وتحديدًا يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٨.. يقول المشير: «شعرت بالضيق والأسف لاختيار يوم ٥ أكتوبر لإجراء التغييرات في القيادة العسكرية بحيث تكون القيادة الحالية التي كان لها دور رئيسي في حرب أكتوبر بعيدة عن القوات المسلحة في ذكرى الاحتفال بالنصر يوم ٦ أكتوبر ٧٨.. ويستطرد الرجل في عتابه الحزين الذي يعبر عن نبل جندي مصري محترف خدم وطنه في أصعب الأوقات وأدى الأمانة كما أقرها الله وأحتاجها الوطن.. «ألم يكن من الأفضل والأنسب أن يتم ذلك في أي يوم آخر غير اليوم الذي حققت فيه مصر وقواتها المسلحة النصر الذي كان لنا شرف المساهمة فيه؟.. إن من سلطة رئيس الدولة تعيين وتغيير الوزارة والقيادات العسكرية العليا في أي وقت ولكني كنت آمل فقط أن يكون هناك حسن اختيار للتوقيت مراعاة للناحية المعنوية التي تعتبر عاملاً مهمًا في حياة كل مقاتل».

سيدي المشير.. في مكان بعيد عن أرض الوطن جلست أتابع عبر شاشة التلفاز مشهد وداعك الأخير، كان بالنسبة لي وربما للكثيرين بمثابة عرض عسكري أخير تقوده أنت بجسدك الذي أنهكته سنوات العمر وأحداث الوطن.. محاربًا شجاعًا ومخططًا بارعًا ومفاوضًا لا يلين وربما تكون الصفة الأخيرة هي ما جلبت عليك سيدي ذلك الخروج السريع والمفاجئ عن منصب الوزارة والقائد العام للقوات المسلحة المصرية، وهو ما سنحاول أن نفرد له مقالاً آخر.



تساؤل مهم: «هل أضعنا فرصة قبول مشرف لوقف إطلاق النار في ١٢ أكتوبر واستبدلنا به مغامرة عسكرية غير محسوبة..؟»

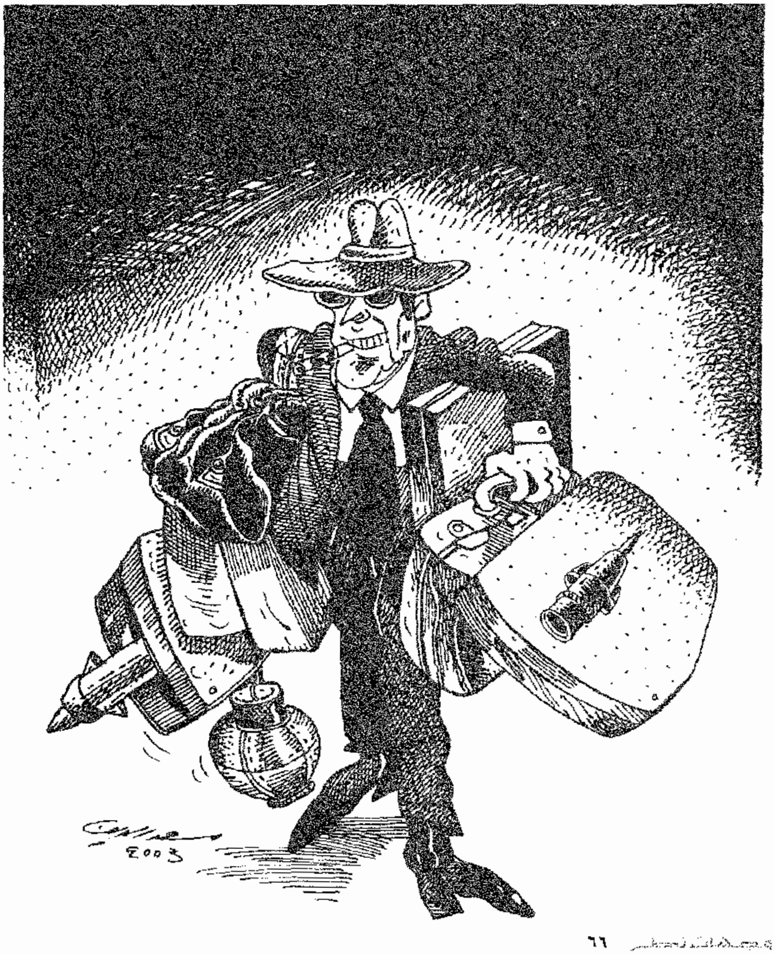
الراحل الكريم.. لن أجد أبلغ من شهادة وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان الذي فاوضك في الفترة التي سبقت اتفاقية كامب ديفيد عن انطباعاته في «الساعات التي سبقت أول لقاء بينكما».. «بعد اطلاعي على التقارير والوثائق أدركت أنه رجل مثقف وموهوب ومنطو على نفسه، وعلمت أنه مصري يعتز بمصريته كثيرًا. وقد تذكرت أنني لم أشاهده في جميع الصور الصحفية والتليفزيون وهو يبتسم». وخلال المفاوضات الصعبة التي دارت بين الرجلين في أواخر عام ٧٧ علاوة وايزمان شهادته عن الجمسي قائلاً: «ظهر الجمسي كصاحب موقف متصلب. إن الرجل ذو طباع هادئة ودائم التفكير، وهو حلو الحديث ولكنه حازم جدًا، ولم يظهر أي استعداد لتقديم أي تنازل مهما صغر حجمه».

هكذا غيب الموت في ٧ يونيو ٢٠٠٣ الرجل الذي كانت حياته العسكرية كلها منذ تخرجه في المدرسة الحربية في الأول من نوفمبر ١٩٣٩ وحتى خروجه من الوزارة في أكتوبر ١٩٧٨ في ظل العداء بين إسرائيل والعرب، والحروب المتتالية التي دارت منذ إنشاء هذا الكيان عام ١٩٤٨.. وكان السؤال الذي ظل يراوده حتى مشهده الأخير: «هل اقتنعت إسرائيل بأهمية تحقيق السلام؟!».

شركات لحفظ السلام!

بى دابليـــو ســـنجر

الخصخصة من أى نوع لها من الناحية الاقتصادية آثارها الخارجية الإيجابية والسلبية. ولا يصدق هذا على شىء صدقه على المجال العسكرى. حيث تزيد دوافع الربح ضباب الحرب كثافة



■■ يندلع العنف فى إحدى الدول الأفريقية الصغيرة. تنهار الحكومة المحلية وتشير التقارير إلى ذبح عشرات الآلاف من المدنيين. يتدفق اللاجئون إلى الخارج فى صفوف تدعو للأسى. وحين يعاد عرض المشاهد التى تذكرنا بالإبادة الجماعية التى شهدتها رواندا على شاشات التلفزيون فى أنحاء العالم، يتعاظم الضغط من أجل عمل شىء ما. ولا تلقى نداءات الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء ما آذانًا مصغية. وفى الولايات المتحدة تظل القيادة مشغولة بالحرب ضد الإرهاب والعراق وتقرر أن المخاطر السياسية الخاصة بعدم القيام بشىء ما تقل كثيرًا عن مخاطر فقدان أرواح الجنود الأمريكيين فيما تعد فى المقام الأول مهمة من المهام الخيرية. وتحذو حذوها دول أخرى. فلا يكون هناك من لديه الاستعداد للمخاطرة بقواته.

هنا تتقدم شركة خاصة بعرض مبتكر: فسوف تستخدم الشركة قواتها المستأجرة فى إنشاء ملاذات آمنة محمية يلجأ إليها المدنيون ويتلقون فيها المساعدات من وكالات الغوث الدولية. حيث قد ينقذ ذلك آلاف الأرواح. وكل ما تطلبه الشركة شيك بمبلغ ١٥٠ مليون دولار.

ما الذى سيفعله المجتمع الدولى حين يواجه بهذا الاختيار؟ هل سيسمح لحفظ السلام بأن يكون ممارسة لتحقيق الربح؟ أم أنه سيختار رفض اقتراح الشركة، ولكن على حساب المخاطرة بالأرواح على الأرض؟ من المؤكد أن هذه معضلة خيالية، ولكنها معضلة تبدو غير محتملة بالقدر الذى لا يجعل أحدا يفكر فيها بجدية. أما الواقع فهو أنها ليست كذلك.

هناك عدد من الدول على شفا السقوط فى هاوية الفوضى (كبوروندى والكونغو وزيمبابوى على سبيل المثال لا الحصر). ورغم مرور عشر سنوات من الخروج فى أزمة والوقوع فى غيرها، لا يبدو العالم فى موقف أفضل يمكنه فيه التصدى لذلك، إن هو أراد. والمشكلة الكبرى هى أن الأمم المتحدة لا تزال منظمة تطوعية تضم دول العالم. ولذلك تعتمد خيارات حفظ السلام الخاصة بها على تحمس الدول الأعضاء فيها لإرسال

بترتيب مع Policy Review
ترجمة: أحمد محمود

قواتها إلى مكمن الخطر. ويقل وجود ذلك في مناطق خارج مجالات نفوذها. وبالأخص بين الدول المتقدمة التي تكون جيوشها أفضل استعداداً لمثل هذا العمل الطيب. وتنطبق المشكلة ذاتها على المنظمات الإقليمية التي هي في الغالب أضعف ما تكون في مناطق العالم التي في أشد الحاجة إليها. وفي بعض الأحيان يمكن إقامة التحالفات للتصدي للمشاكل، غير أنها تتطلب الوقت والتماسك والاستعداد والقدرة على التدخل. وهو ما قد لا يتوفر دائماً. وبذلك فإنه حين تسقط دولة من الدول أو تعمها الفوضى لا يجيب النداء أحد في أغلب الأحيان. وحتى حين تتوفر قوات حفظ السلام فإن الوحدات كثيراً ما تكون بطيئة وثقيلة في انتشارها، أو يكون تدريبها سيئاً، أو تكون غير مجهزة بما يكفي من معدات، أو تفتقر الى أي دافع، أو تعمل طبقاً لتفويض به خلل ما.

وفي الوقت ذاته هناك تجارة عالمية متنامية في الخدمات العسكرية الخاصة المعروضة للإيجار، المعروفة باسم الصناعة العسكرية المخصخصة. وتتراوح هذه الشركات بين الشركات الاستشارية الصغيرة التي يكونها الجنرالات المتقاعدون، والشركات الكبيرة متعدية القوميات التي تعرض تأجير كتائب من القوات الخاصة. وكان لهذه الشركات، التي غالباً ما تعمل بعيداً عن أعين الجماهير، دور فاعل على مدى العقد المنصرم في عدد من الصراعات، من أنجولا إلى ما كان يعرف بزائير. بل إن الجيش الأمريكي أصبح أحد كبار عملاء هذه الصناعة، حيث توفر الشركات الخاصة الآن الخدمات اللوجيستية لكل انتشار عسكري أمريكي كبير. فهي تتولى صيانة أنظمة الأسلحة الاستراتيجية مثل القاذفة الشبح B-٢ والطائرة «جلوبال هوك» التي تطير بلا طيار، وتتولى برامج تدريب ضباط الاحتياط فيما يزيد على ٢٠٠ جامعة أمريكية. والواقع أنه منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٢ وقعت وزارة الدفاع الأمريكية ما يزيد على ٣ آلاف عقد مع شركات عسكرية تتمركز في الولايات المتحدة تقدر قيمتها بما يربو على ٣٠٠ مليار دولار. وسوف يؤدي الدور الذي تقوم به في حرب العراق إلى زيادة هذه الأرقام.

وكانت نتيجة ذلك أن أخذ كثيرون طيلة السنوات العديدة الماضية يطالبون بحل تجاري خاص بالقرن الحادي والعشرين لمشاكل العالم الأمنية التي ظهرت في القرن العشرين. فإذا كان كل شيء من السجون حتى الرعاية الاجتماعية قد جرت خصخصته، فلم لا نحاول أن نسند حفظ السلام إلى السوق الخاصة؟ ومن الواضح أن مؤيدي بحث هذه الفكرة بينهم الشركات التي تستعد لجني الأرباح منها. إلا أن دائرتهم تتسع كثيراً لتشمل ليس فقط الحكومة البريطانية التي أصدرت من فترة قريبة «كتاباً أخضر» يبحث المسألة، بل كذلك الكثير من المؤيدين التقليديين لحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة، ومنهم السير برايان يوركارت نائب السكرتير العام للأمم المتحدة السابق الذي يعتبر الأب المؤسس لحفظ السلام، وأعرب أحد الضباط التابعين للأمم المتحدة عن مشاعره تجاه الشركات في مقابلة أجرتها معه «أوتاوا سيتيزن» (٦ أبريل ١٩٩٨) قائلاً: «لسنا بحاجة إليهما ولا نريدها في عالم يتسم بالكمال، ولكن العالم ليس كاملاً». وتقدم خصخصة حفظ السلام الوعد والخطر. وقد حان الوقت كي يواجه المجتمع الدولي بعض الاختيارات الصعبة، قبل أن تفرض الكارثة التالية معضلة أشد سوءاً.

الصناعة العسكرية المخصخصة

مع أن قليلين هم من سمعوا عن الصناعة العسكرية المخصخصة، فهي صناعة كبيرة إلى حد يدعو لدهشة. ذلك أنها تضم مئات الشركات، وتعمل فيما يزيد على مائة دولة في ست قارات، وتزيد عائداتها العالمية السنوية على مائة مليار دولار. والواقع أنه بعد شراء شركة «إل ثري»، وهي إحدى شركات قائمة مجلة «فورشن» الخمسمائة الكبرى، لشركة «إم بي آر آي» (شركة استشارية مركزها فيرجينيا) أصبح كثير من الأمريكيين يملكون شرائح من الصناعة في خطط معاشاتهم التقاعدية. وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرة كانت الصناعة إحدى صناعات قليلة ارتفعت قيمة أسهمها بدلاً من أن تنخفض. والسبب هو أن الهجمات فرضت في المقام الأول «ضريبة أمن» على الاقتصاد كانت الصناعة العسكرية الخاصة على أهبة الاستعداد لتحقيق الأرباح منها.

وقد بدأت الصناعة انتعاشتها منذ عشر سنوات تقريباً. وكان فتح السوق أمام الخدمات العسكرية الخاصة نتيجة لتعاون ثلاث قوى لها نفوذها. وكان الحفز المباشر حدوث ارتباك ضخم في العرض والطلب الخاصين بالقوى العسكرية التي تتسم بالكفاءة منذ نهاية الحرب الباردة. ولم يخلق الانكماش العسكري العالمي تجمعاً عمالياً جديداً يضم ما يزيد على ٦ ملايين من الجنود المتقاعدين حديثاً وحسب، بل كانت هناك في الوقت ذاته زيادة في الصراعات العنيفة في أنحاء العالم، وإن كان ذلك أقل أهمية من الناحية الاستراتيجية. وبما أن القوى الكبرى كانت أقل استعداداً للدخول في تحالفات محلية أو دعمها، فقد كانت النتيجة وجود فجوة في السوق الأمنية التي وجدت الشركات الخاصة نفسها قادرة على ملئها.

وفي الوقت نفسه هناك تحولات في سبيلها للحدوث في طبيعة الحروب. فبينما أدى تبسيط الأسلحة الصغيرة وانتشارها إلى زيادة قدرة الجماعات المحاربة الصغرى على إرباك المجتمعات كافة، فكذلك أصبحت الحروب، بخلقها لقدر أكبر من الطلب، أكثر تكنولوجية في أعلى مستوياتها. وكما أوضح القدر الكبير من دعم المقاولين العسكريين في حرب العراق، تعتمد أكثر القوات حداثة أكثر من أي وقت مضى على المتخصصين المدنيين في إدارة الأنظمة العسكرية المتقدمة تقدماً كبيراً.

وأخيراً، فإن العقود القليلة الماضية تميزت بتغير معياري تجاه تحويل المجال العالمي السابق إلى اقتصاد السوق. ولم يوفر ما حققته برامج الخصخصة واستراتيجيات الإسناد الخارجي لبعض الأعمال المشروعية للحل القائم على اقتصاد السوق وحسب، بل أعطى كذلك دفعة لخصخصة أي عمل يمكن القيام به خارج الحكومة. وتميزت العشر سنوات الماضية على سبيل المثال بالإسناد المتزايد لعدد من الأعمال التي كانت في يوم من الأيام ضمن الصفات المحددة للدولة القومية، ومنها المدارس، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والسجون، والصناعات الحربية. والواقع أن نظير إسناد الخدمات العسكرية يتجلى بالفعل في سوق الأمن الداخلي، حيث نجد أن دولاً مختلفة مثل بريطانيا وألمانيا والفيليبين وروسيا والولايات المتحدة يفوق فيها عدد قوات الأمن الخاصة وحجم ميزانيتها إلى حد كبير عدد وكالات تنفيذ القانون العامة وحجم ميزانيتها. فالمسألة باختصار هي أن صناعة الإسناد الخارجي استمدت هذه السوابق والنماذج والمبررات من «ثورة الخصخصة» الأكثر اتساعاً.

وهناك ثلاثة قطاعات أعمال أساسية مناظرة لصناعة الإسناد الخارجي الأكثر اتساعاً في الصناعة العسكرية المخصخصة، حيث تتميز الشركات بمجموعة الخدمات التي تقدمها. وتقدم شركات الإمدادات العسكرية، التي تعرف كذلك بالشركات العسكرية الخاصة، خدمات على جبهات القتال. فالعاملون بها يشاركون في القتال الفعلي. وتقدم شركات الاستشارات العسكرية الخدمات الاستشارية والتدريبية العملية والاستراتيجية. وتوفر شركات الدعم العسكري، وهي شبيهة بشركات إدارة الإمداد والتموين، خدمات أنساق المؤخرة، مثل الخدمات اللوجيستية والدعم الفني والنقل.

ويعني نمو الصناعة أن أية قدرة عسكرية على وجه التقريب يمكن استئجارها من السوق العالمية. وبعد أن تحصل الشركات على عقود من العملاء، الذين يتراوحون بين حكومات الدول والشركات متعددة الجنسيات وجماعات المساعدات الإنسانية، بل وبعض الجماعات الإرهابية المشبوهة، تجند الاختصاصيين الذين ينفذون تلك العقود. وهي تبحث عن العاملين بها من خلال إعلانات الوظائف الرسمية في الدوريات المهنية ومن خلال الشبكات غير الرسمية لخريجي الجامعات والكليات الخاصة بالوحدات النخبوية. والغالبية العظمى الآن من المتقاعدين، وهو ما يعني أن جهة أخرى تتحمل تكاليف التدريب، الأمر الذي يعني المزيد من توفير النفقات. وبينما كان إنشاء قوة عسكرية يتطلب في يوم من الأيام استثمارات ضخمة من حيث الوقت والموارد، يمكن في الوقت الراهن الحصول على الطيف الكامل من القوات التقليدية خلال أسابيع، إن لم يكن خلال أيام. وبذلك انخفضت الحواجز التي تحول دون الحصول على القوة العسكرية، مما جعل القوة أكثر قابلية للإحلال. بعبارة أخرى، يمكن للعملاء تنفيذ بعض العمليات عن طريق كتابة شيك وحسب، وهي العمليات التي ما كان لهم أن ينفذوها لولا ذلك.

هناك تجارة عالمية متنامية في الخدمات العسكرية الخاصة المعروضة للإيجار، المعروفة باسم الصناعة العسكرية المخصخصة. وتتراوح هذه الشركات بين الشركات الاستشارية الصغيرة التي يكونها الجنرالات المتقاعدون. والشركات الكبيرة متعدية القوميات التي تعرض تأجير كتائب من القوات الخاصة

ليس هذا مجرد ضرب من الخيال، بل إنه تحقق بالفعل في عدد من الحالات. فعلى سبيل المثال، تفتقر الجيوش في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جميعها إلى تخصصات بعينها مثل الدعم الجوي والخدمات اللوجيستية اللازمة للقيام بعمليات التدخل الفعالة. ومع ذلك، وبفضل التسهيلات التي تقدمها شركات مثل «إنترناشونال تشارترز إنكوربوريشن» بولاية أوريجون الأمريكية، استطاعت قوات المنظمة التدخل في الحرب الليبيرية في أوائل التسعينيات. وباستخدام خليط من القوات الخاصة الأمريكية السابقة والضباط السابقين بالجيش الأحمر السوفيتي، قدمت الشركة طائرات الهليكوبتر المهاجمة والناقلة التي أتت بالقوة الإقليمية ونشرتها في المواقع القتالية. والواقع أنه في الوقت الذي كان المتمردون يسيطرون فيه على العاصمة مونروفيا وكانت طائرات الهليكوبتر التابعة للشركة تتحطم في القاعدة الجوية، انسحب أفراد «إنترناشونال تشارترز» إلى السفارة الأمريكية وساعدوا في الدفاع عنها لكيلا تحرق. وكذلك في عام ١٩٩٨ استأجرت أثيوبيا وحدة من أحدث الطائرات المقاتلة طراز (Su-٢٧) التي تساوي تقريباً الطائرة (F-١٥) من شركة سوخوي الروسية، إلى جانب الطيارين الذين يقودونها والفنيين الذين يتولون صيانتها ومخططي المهام الذين يوجهونها. وساعدت القوة الجوية الخاصة هذه أثيوبيا على الانتصار في الحرب مع جارتها إريتريا.

احتمالات حفظ السلام

في مجال حفظ السلام، حققت قطاعات صناعة الاستشارات والدعم العسكري تقدماً (مثال ذلك الشركات التي تمد بعض القوات الوطنية في عملية تيمور الشرقية بالدعم اللوجيستي). إلا أن فكرة حلول شركات الإمدادات العسكرية محل ذوي البريهات الزرقاء على الأرض كانت أحد المقترحات الأكثر إثارة للجدل الناتجة عن نمو الصناعة. فالمؤيدون يعتقدون أن مثل هذا الإسناد الخارجي لحفظ السلام سوف يزيد من فاعلية عمليات السلام وكفاءتها. وعلى عكس اعتماد الأمم المتحدة على أية قوات تتبرع بها الدول الأعضاء فيها، يمكن للشركات الخاصة أن تجعل تجنيدها يستهدف أفراداً أكثر كفاءة وأن تفتش الأسواق بحثاً عن أفضل المعدات. كما أن الشركات لن تعاني من المعوقات والعراقيل الإجرائية التي تقف في سبيل عمل المنظمات الدولية؛ فهي تتعرض لقدر أقل من أخطار التوترات الداخلية التي تصيب القوات متعددة الجنسيات ويمكنها أن تكون أسرع وأكثر حسماً فيما تقوم به من أعمال. باختصار، قد تكون الشركات الخاصة قادرة على حفظ السلام بصورة أسرع وأفضل وأرخص.

والتجارب المتناقضة في سيراليون بين شركة الإمدادات العسكرية «إكزيكيتيف أوتكمز» وعملية حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة نموذج كثيراً ما يستشهد به لجدوى الخصخصة. ففي عام ١٩٩٥ كانت حكومة سيراليون على وشك أن تتعرض للهزيمة على أيدي الجبهة الثورية المتحدة، وهي جماعة متمردة شرسة جعلتها عادتها الخاصة بقطع أذرع المدنيين كتكتيك إرهابي واحدة من أكثر الجماعات شراً في أواخر القرن العشرين. فقد استأجرت الحكومة، بدعم من شركات التعدين متعددة الجنسيات، شركة عسكرية خاصة تضم جنوداً سابقين من القوات النخبوية في نظام جنوب أفريقيا العنصري كي تساعد في إنقاذها. واستطاعت «إكزيكيتيف أوتكمز» هزيمة الجبهة الثورية المتحدة خلال بضعة أسابيع بعد نشر وحدة مشاة مهاجمة في حجم الكتيبة (يبلغ عدد أفرادها بضع مئات) تدعمها طائرات هليكوبتر مقاتلة والمدفعية الخفيفة وبضع مركبات مدرعة يعمل عليها أفراد تابعون للشركة. وحقق انتصار الشركة قدراً من الاستقرار سمح لسيراليون بإجراء أول انتخابات فيها منذ عشر سنوات. إلا أنه بعد انتهاء عقدها تجددت الحرب. وفي عام ١٩٩٩ أُرسلت قوات تابعة للأمم المتحدة. ومع أن القوة التابعة للأمم المتحدة كان لديها ما يزيد حوالي عشرين مرة عما كان لدى الشركة الخاصة من ميزانية وأفراد، فقد احتاجت إلى سنوات عديدة من العمليات، وإلى عملية إنقاذ من الجيش، كي تحقق نتائج قريبة من تلك التي حققتها الشركة.



وهناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لخصخصة قوات حفظ السلام. أول هذه السيناريوهات هو الحماية المخصخصة. فمشكلة توفير الأمن لعمليات الإغاثة كبيرة ومتفشية. والواقع أن عدد العاملين في الصليب الأحمر الذين قُتلوا أثناء العمليات في التسعينيات يزيد على من قتلوا من أفراد الجيش الأمريكي. وبذلك فإنه بينما تكون قدرة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية على أن يخلقوا بأنفسهم بيئة متفقاً عليها محدودة جداً، قد يكون بإمكان شركات الإمداد العسكرية توفير الحماية لموقع جماعات المساعدات وقوافلها. وقد يسمح هذا بأعمال مساعدات أكثر كفاءة بكثير في المناطق التي انهارت فيها الحكومة المحلية. وبالإضافة إلى الفائدة المباشرة للعاملين على الأرض، قد تمنع الحماية الأفضل كذلك المتمردين المحليين من السيطرة على الإمدادات وتخفف الضغط على الحكومات الخارجية كي تشارك في الأوضاع التي تتسم بالفوضى، ومنها سيناريوهات مثل عملية الصومال في عام ١٩٩٢، وتتعاقد المنظمات الإنسانية التي لا تزال تعمل في أماكن خطرة مثل مقديشو على الحماية مع أمراء الحرب المحليين، ولذلك فإن البديل التجاري الأكثر رسمية قد يكون مفضلاً. والواقع أن هذا السيناريو ليس مستبعداً بالمرة، حيث إن العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة تستخدم بالفعل تلك الشركات لتوفير الأمن لمكاتبها.

والاحتمال الثاني هو الوحدات المستأجرة التي يجري تشكيلها على أنها «قوة تفاعل سريع» في إطار عملية شاملة لحفظ السلام. وحين تخرق الأطراف المحلية المتمردة اتفاقيات السلام أو تهدد العملية، يمكن استئجار الشركات العسكرية لتوفير القوة التي ليس لدى ذوي البريهات الزرقاء القدرة أو الاستعداد لتقديمها. وقد يكون الإقحام السريع لقوة أكثر استعداداً للقتال، حتى ولو كانت قوة خاصة صغيرة نسبياً، ضرورياً لردع الخصوم المحليين وتقوية ظهر عملية السلام الشاملة. وبذلك قد توفر الشركات مدفوعة الأجر القمع قصير المدى اللازم في الظروف الحاسمة من العملية.

والسيناريو الأخير والأكثر إثارة للجدل هو الإسناد الخارجي الكامل للعملية. فحين تحدث إبادة جماعية أو مشكلة إنسانية ولا يكون لدى أية دولة الاستعداد للتقدم بإرسال قواتها، يمكن إسناد التدخل نفسه للشركات الخاصة. وعند استئجار الشركة (عن طريق الأمم المتحدة أو أي طرف آخر لديه الاستعداد لدفع الاجر) فإنها تنتشر في منطقة جديدة وتهزم أية معارضة محلية، وتنشئ البنية التحتية اللازمة لحماية اللاجئين ودعمهم، وبعد ذلك تتخلى عن السيطرة للقوات النظامية بمجرد أن يستقر الوضع. قد تبدو هذه الفكرة غير قابلة للتصديق، ولكنها كانت في واقع الأمر خياراً بحثه واضعو السياسات في الاجتماعات المغلقة التي عقدت أثناء أزمة اللاجئين التي وقعت في شرقي زائير عام ١٩٩٦، فقد ناقشت إدارة حفظ السلام في الأمم المتحدة ومجلس الأمن القومي الأمريكي فكرة استئجار شركة لإنشاء ممر آمن للمساعدات الإنسانية بدلاً من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ورُفضت الخطة عند إثارة مسألة من سيدفع الحساب في واقع الأمر.

وتوضح السيناريوهات الطريقة التي يمكن بها لمفهوم تولي القطاع الخاص عمليات حفظ السلام أن يغير طبيعة حفظ السلام ذاتها تغييراً جذرياً، ويفتح الباب أمام أشكال الاحتمالات الجديدة كافة. فعلى سبيل المثال، اقترح مديرو الشركات إمكان الحصول على أجر مقابل استعادة مدن مثل مقديشو التي سقطت في أيدي أمراء الحرب وغياب الشرعية. كما يمكن للشركات إعادة الاستقرار للمدن ومن ثم تسليمها للإدارة المحلية أو الإدارة التابعة للأمم المتحدة، وربما تسمح بذلك للدول المتخاذلة بالانضمام من جديد للنظام الدولي. وبالمثل أجرت شركة «إكزيكيتف أوتكمز» سالفة الذكر بحثاً تجارياً لمعرفة ما إذا كانت لديها القدرة على التدخل في رواندا عام ١٩٩٤ أم لا. وتزعم الخطط الداخلية أنه كان بالإمكان وجود قوات مسلحة تابعة للشركة على الأرض خلال ١٤ يوماً من استئجارها، على أن يتم نشر ما يزيد على ١٥٠٠ جندي، إلى جانب الدعم الجوي والنيران المساندة (وهو ما يساوي تقريباً قوة المارينز الأمريكية التي انتشرت أول الأمر داخل أفغانستان)، خلال ستة أسابيع. وقُدرت تكلفة العملية التي تستمر ستة أشهر لتوفير ملاذات آمنة من الإبادة الجماعية بمائة وخمسين مليون دولار (حوالي ٦٠٠ ألف دولار يومياً). وتقل تكلفة هذا الخيار الخاص إلى حد كبير عما تكلفته عملية إغاثة الأمم المتحدة اللاحقة التي لم تُنشر قواتها إلا

بعد أعمال القتل. فقد بلغت التكلفة الإجمالية لعملية الأمم المتحدة ٣ ملايين دولار يومياً (ولم تفعل أي شيء لإنقاذ مئات الآلاف من الأرواح).

ومنذ فترة قريبة اقترح كونسورتيوم يضم عدداً من الشركات العسكرية يحمل اسم «اتحاد عمليات السلام الدولية» استئجاره للعمل نيابة عن عمليات حفظ السلام في شرقي الكونغو المعروفة باسم «مهمة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية» التي تتسم بعدم الكفاءة إلى حد كبير. وعرضت الشركات العسكرية الخاصة التي تتراوح بين شركة للمراقبة الجوية وشركة من مقاتلي قبائل جورخا السابقين في نيبال، إقامة «ستار أمني» (منطقة منزوعة السلاح طولها ٥٠ كيلومتراً) في واحدة من أكثر مناطق القارة الأفريقية افتقاراً إلى الشرعية. وكان أجر اتحاد عمليات السلام الدولية يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار تبعاً لحجم العملية. وحتى الآن لم يجد الاقتراح من يتبناه، غير أن مستوى العنف في المنطقة مازال في تصاعد.

مخاطر الخصخصة

من الواضح أن تلك الاقتراحات تعد بشيء عظيم، وهو ما يفسر التحمس لها. ولكن قبل أن يندفع المجتمع الدولي إلى ثورة الخصخصة عليه كذلك أن يبحث مخاطرها. فالسوق الكاملة لا وجود لها إلا من الناحية النظرية، ولذلك فإن تحويل الخدمات العامة إلى اقتصاد السوق له مزاياه وعيوبه. والخصخصة من أي نوع لها من الناحية الاقتصادية آثارها الخارجية الإيجابية والسلبية. ولا يصدق هذا على شيء صدقه على المجال العسكري، حيث تزيد دوافع الربح ضباب الحرب كثافة. وبينما أظهرت التجربة أن هذه الأعمال العسكرية الخاصة قد تكون قادرة على العمل بكفاءة وفاعلية أكثر من المنظمات العامة، فإن استئجارها كثيراً ما يثير مجموعة من القضايا المثيرة للقلق. ومن الأفضل تسوية هذه التحديات قبل إسناد حفظ السلام إلى السوق الخاصة.

القضية الأولى هي المعضلات التعاقدية التي تنشأ مع الخصخصة. فهناك حوافز اقتصادية واضحة تجعل الشركات تعمل لصالحة عملائها. ذلك أن أية شركة تفعل خلاف ذلك تخاطر بعدم استئجارها مرة أخرى. والمشكلة هي أن القيود الاقتصادية ليس لها تأثير إلا على المدى الطويل. فواقع الأمر أنه في كثير من الأحيان تكون هناك علاقة توتر بين أهداف العملاء وهدف الشركة الخاص بتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. والنتيجة هي أن مصلحة الشركة الخاصة لا تتطابق دوماً مع المصلحة العامة. وبالنسبة لحفظ السلام المخصخص، تشمل الأخطار الناجمة عنه كل المشاكل التي نجدها في التعاقد القياسي والإسناد الخارجي للأعمال. فالشركات المستأجرة لديها حوافز لزيادة ما تطلبه من أجر، وإطالة قائمة الأفراد، والتغطية على الإخفاقات، وعدم العمل بأقصى قدر من القدرة، وهلم جرا. إلا أن ما يقلق هو أن هذه الأمور كلها يجري نقلها في الوقت الراهن إلى المجال الأمني، حيث تكون حياة الناس في خطر.

إلا أن أكثر المعضلات التعاقدية إثارة للقلق هي أن الإسناد الخارجي يستلزم كذلك إسناد السيطرة على الإمداد الفعلي بالخدمات. ويعني هذا بالنسبة لحفظ السلام أن القوات الموجودة في الميدان ليست جزءاً من الجيوش الوطنية، بل هم مواطنون من القطاع الخاص مستأجرون من السوق يعملون لدى شركات خاصة. وهنا يكون الأمن تحت رحمة أي تغيير في التكاليف والحوافز الاقتصادية. وينبع أحد نماذج الخطر الناتج عن ذلك من عادة التدخلات الإنسانية السيئة الخاصة بتزايد تعقدها بمرور الوقت. فقد تجد الشركة المستأجرة لإقامة ملاذ آمن أن الموقف أكثر صعوبة مما كانت تتوقعه في البداية. وقد تصبح العملية غير مربحة. أو ربما تصبح أكثر خطورة مما كان منتظراً بسبب أية زيادة في المعارضة المحلية. وهكذا قد تجد الشركة أن من مصلحتها الانسحاب. بل إنه حتى في حال بقاء الشركة نتيجة للقيود الاقتصادية فإن العاملين فيها قد يقررون أن المخاطر الشخصية التي يواجهونها نتيجة الاستمرار في العملية كبيرة مقارنة بما يحصلون عليه من أجر. وبما أنهم غير مقيدين بأي قانون عسكري، فإن بإمكانهم فسخ عقودهم وحسب دون خوف من العقاب والبحث عن عمل أكثر أمناً وأحسن أجراً في مكان آخر. والنتيجة واحدة في أي من الحالتين: وهي التخلي عمن كانوا يعتمدون على الحماية الخاصة دون أي اعتبار للعواقب السياسية أو قدرة العميل على استبدالهم بسرعة.

ثانياً: تثير الخصخصة كذلك مخاطر معينة تنشأ عن مشاكل الاختيار السيئ وتقليل المحاسبة. فشركات الإمداد العسكري لا تبحث دائماً عن القوة العاملة الأكثر تجانساً ولياقة، بل إنها تجند من يتسمون بالفاعلية، وهذا أمر مفهوم. فعلى سبيل المثال وجد الكثيرون من أفراد أسوأ وحدات النظامين السوفيتي والعنصري سمعة وأكثرها وحشية وظائف في هذه الصناعة. وهؤلاء الأفراد كانوا يعملون دون اكتراث بحقوق الإنسان في الماضي، ومن المؤكد أنهم قد يسلكون السلوك ذاته من جديد. وفي أي الحالتين لا يمكن وصف الصناعة بأنها مشبعة بثقافة حفظ السلام.

وحتى إذا كانت الشركات حريصة في تمحيص من يتقدمون للعمل بها (وهو أمر يصعب تحقيقه بما أن القليلين من العاملين المحتملين قد يفكرون في تضمين قسم خاص بالفظائع التي ارتكبت، في بيانات السيرة الذاتية الخاصة بهم)، فمن الصعب عليها كذلك مراقبة قواتها في الميدان. بل إنه في حال ارتكاب العاملين لانتهاكات، لا يكون هناك حافز كبير يجعل الشركة تسلمهم للسلطات المحلية. فهي إن فعلت ذلك تفزع كلا من العملاء والعاملين المحتملين. وكان ذلك هو ما حدث في البلقان، حين تورط العاملون بشركة «داينكورب» المتعاقدة على القيام بأعمال الشرطة لمصلحة الأمم المتحدة وصيانة الطائرات مع الجيش الأمريكي في عصابات لدعارة الأطفال. بل إن المشرف على موقع الشركة في البوسنة صور نفسه وهو يغتصب امرأتين. وقد نُقل هؤلاء العاملون إلى خارج البلاد ولم يجر أي تحقيق جنائي مع أي منهم.

ويرد مسئولو الصناعة بأنه من المؤكد أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تورطت في جرائم ارتكبتها في الماضي، ولذلك فإن احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء عمليات حفظ السلام ليست بالأمر الجديد. إلا أن الفرق فيما يتعلق بالخصخصة هو أنه بينما يتحمل الجنود في مهام الأمم المتحدة المسئولية طبقاً لقانونهم العسكري الوطني، تخضع قوات حفظ السلام المتعاقدة لقوانين السوق وحسب. فقد اتضح أن القانون الدولي الحالي لا يمكن تطبيقه على أعمال هذه الصناعة: حيث تقع الشركات خارج نطاق المعاهدات القانونية التي عفى عليها الزمن ولا تتعامل إلا مع المرتزقة الأفراد. وحينئذ لا بد أن يأتي التنظيم الممكن الوحيد إما من قانون الدولة التي تجري فيها العملية أو قانون الدولة التي تقع الشركة على أرضها.

وبما أن انهيار حكم القانون هو في الأصل ما يخلق الظروف الخاصة باستئجار الشركات في أغلب الأحيان، فإن البديل الأول لا يكاد يكون خياراً بحال من الأحوال. كما أن طبيعة الصناعة المتعدية للقوميات تجعل الخيار الثاني الخاص بتنظيم الدولة الأم صعباً كذلك. وبالإضافة إلى أن المراقبة من خارج حدود الدولة (أي الشركات التي تعمل خارج الحدود القومية) شديدة الصعوبة، فإنه حين تجد الشركة أن التنظيم يفرض عليها أعباء أكثر من اللازم يكون بإمكانها الانتقال وحسب إلى مكان أكثر وداً. بل إنه لا يزال هناك تضارب حول دوائر الاختصاص حتى بين الشركات التي تظل متمركزة في الدول القليلة القادرة على التنظيم ولديها الاستعداد لذلك. فعلى سبيل المثال لا يطبق القانون الجنائي الأمريكي خارج حدود الولايات المتحدة ودوائر الاختصاص البحرية الخاصة، ولذلك فإنه حين يرتكب أحد العاملين في شركة من الشركات العسكرية الأمريكية جرماً في الخارج يكون احتمال المقاضاة ضعيفاً إلى أقصى حد. وبالتالي فليس هناك سوى فرض القيود والموازنات الفعلية على الشركات العسكرية التي تضمن المحاسبة التامة.

والتحدي الثالث الخاص بالخصخصة هو الآثار طويلة المدى على الأطراف المحلية. فأساس أي سلام دائم هو استعادة الشرعية. ويتطلب ذلك بصورة خاصة إعادة السيطرة على العنف المنظم إلى السلطات العامة. ومما يؤسف له أنه في حال خصخصة حفظ السلام قد تصبح الشركات آلية مؤقتة للحفاظ على السلام ولكنها لا تفعل الكثير لمعالجة أسباب القلاقل والعنف الأساسية.

ونظراً لوجود جهات كثيرة، أهمها إدارة الأمم المتحدة لحفظ السلام (التي ربما كانت لها مصلحة بيروقراطية ثابتة في فرض خصخصة القوات)، فإن تحول الشخص إلى فرد ضمن قوات حفظ السلام مسألة تتعلق بما هو أكثر من



كتاب الزاوية

بصراحة

هذا ما تريده أمريكا

وللخديعة الكبرى بقية!

ولربما كان خير ما يشرح «حكاية» البقية الباقية من الخديعة الكبرى أن نبدأ الحديث عنها بسؤال. نتخذه أول الطريق. ثم نمضى معه. ومع الطريق. حتى نصل.

هذا السؤال هو:

هل تريد أمريكا ـ مثلاً ـ أن تحقن الدم الزكى الذى يسيل، ويتدفق مثل ذوب الثلوج المنحدرة من الأعالى. إلى السفوح؟

أنا أقول: لا.

بل ربما كان العكس هو الصحيح. فإن الدم المراق، لم يكن يعنى قليلاً أو كثيراً فى حساب أمريكا. وإنما الذى يعنيها أن لديها خطة وأن هذه الخطة لابد أن تنجح، أما الثمن؟ فأى ثمن رخيص، وأما من يدفعه؟ فلتكن الضحية من تكون، تلك مسألة ثانوية!

هل تريد أمريكا ـ مثلاً ـ أن تحافظ على السلام فى المنطقة. وتعزز إمكانياته؟

أنا أقول: لا.

بل ربما كان العكس هو الصحيح. فالظاهر حتى الآن من رأى أمريكا فى السلام، أنه ما لم يكن السلام فى الشرق الأوسط ـ أو فى غيره ـ سلاماً أمريكياً. فإن أمريكا لا تتردد لحظة فى أن تضع البارود بيدها من تحته. وتشعل عود الكبريت فى فتيل التفجير. بقلب بارد وأعصاب من حديد.

الأهرام ١٧/٦/١٩٥٨

مجرد تغييره للون ما يلبسه من خوذة أو بيريه. فأدوار قوات حفظ السلام ومسئولياتها تختلف اختلافاً بيّناً عن العمليات العسكرية النظامية. فهى تتطلب نظرة ثقافية جديدة تماماً تتركز على الهموم الإنسانية، وهو ما يمكن أن يتعارض فى بعض الأحيان مع المواهب العسكرية العادية ويعوقها. ولا يجب أن تعمل قوات حفظ السلام فى ظل قواعد اشتباك شديدة الاختلاف وحسب، بل إن التوجيه الأكثر أهمية هو خَلْق الحياد الهادئ، أى عدم الانحياز لطرف من الأطراف.

وهكذا فإن أنجح عمليات حفظ السلام (كالتجارب التى شهدتها موزمبيق وناميبيا وجواتيمالا) لا تتعلق بوضع قوات تابعة لطرف ثالث على الأرض وحسب، بل إنها تتضمن كذلك مجموعة كبيرة من أنشطة بناء السلام، التى يقصد بها إصلاح النسيج الاجتماعى الممزق وتعزيز التعاون فيما بين الأطراف المحلية. وتتراوح هذه الأنشطة بين مراقبة وقف إطلاق النار ونزع أسلحة القوات وتسريح المقاتلين وبين إعادة الإعمار ومراقبة الانتخابات. ومكذا فإن عمليات الأمم المتحدة غالباً ما تكون غير عملية لنفس السبب، بحيث يتحتم عليها القيام بتلك الأنشطة الأساسية كذلك. ولكون الشركات العسكرية الخاصة غير مدربة أو مهتمة بثقافة حفظ السلام، فهى قد تكون غير معدة الإعداد الكافى للتعامل مع هذه الأنشطة. كما أن الاعتماد على قوة خاصة خارجية ليس له تأثير كبير على إحياء العقد الاجتماعى المحلى. إذ يبدو من الأرجح أنه يعزز فكرة أن السلطة لا تكون إلا لمن لديهم القدرة على تحمل نفقاتها.

وأخيراً فإن التفاصيل الدقيقة الخاصة بالتنفيذ غالباً ما تربك وعد الخصخصة فى تعاقد الحكومة النظامية والصناعة العامة، ومن المحتمل أن تفعل هذا مع حفظ السلام كذلك. فعلى سبيل المثال ليست هناك إجابة واضحة للسؤال الخاص بمن ينبغى أن تكون له سلطة استئجار الشركات العسكرية الخاصة. فالسيناريو الأول الخاص بالحماية المتعاقد عليها لا يتحدى معايير حياد جماعات الإغاثة وحسب، بل ربما يوسع كذلك سلطات تلك المنظمات الخارجية المسئولة فقط أمام مانحيها بصورة خطيرة. كما أن وجود قوات الحماية هذه يستتبع مضاعفة القوات المسلحة على الأرض، وهو ما لا يعد الشىء الأفضل وسط هذه العملية المعقدة. وبالمثل فإنه إذا كانت سلطة استئجار الشركات العسكرية لحفظ السلام مقصورة على الأمم المتحدة، يظل من غير الواضح أى جهاز من أجهزة هذه المؤسسة ينبغى له تقرير ذلك. فمن المؤكد أن عملية اتخاذ القرار الخاصة بالجمعية العمومية غير عملية وتنحاز كذلك ضد دول بعينها. كما أن قصر السلطة على مجلس الأمن يجعل العالم النامى، وهو نفسه المكان المحتمل أن تجرى فيه عمليات نشر القوات المخصخصة، أقل تمثيلاً. والنتيجة هى أن نفس الحجج التى كانت تُساق ضد أن يكون للأمم المتحدة جيشها الدائم تنطبق كذلك على أن تكون لها قوتها المتعاقد معها.

وهنالك كذلك مخاوف مشابهة على المستوى العملياتى. ففى سيناريو قوة التفاعل السريع، على سبيل المثال، من المحتمل أن تكون هناك صعوبات خاصة بإدماج قوة خاصة تحصل على أجور مرتفعة ضمن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فقد يعرض السخط المحتمل فيما بين القوتين التماسك العملياتى للخطر. وبالمثل فإنه من الصعب تحديد من ينبغى أن تكون له قيادة العمليات. ذلك أن القليل من الشركات العسكرية لديه الاستعداد لقبول قادة خارجيين لوحداتهم، وخاصة من الأمم المتحدة. فى حين أنه من الواضح أن العملاء يفضلون أن يكون رجالهم على القمة. وعوضاً عن ذلك، أعربت بعض الشركات عن استعدادها للسماح لمراقبين خارجيين بالتواجد أثناء العمليات. غير أنه ليس هناك استقرار على السلطات المحددة لهؤلاء المراقبين. فعلى سبيل المثال، من الذى سيأتى بهم ويضمن استقلاليتهم؟ هل سيكونون بمثابة كتبة تقارير، أى يقدمون تقارير مستقلة عن العمليات، أم بمثابة حكام لديهم القدرة على الاعتراض على عمليات بعينها أو تعليق العمليات بعد أن تكون قد بدأت بالفعل؟

اختيارات صعبة

لا بد أن يقر المجتمع الدولى بأن نقاط ضعفه جعلته يواجه اختياراً صعباً. فما هى إلا مسألة وقت حتى تقع الأزمة الإنسانية التالية فى منطقة خارج مصالح الدول الكبرى. وحينما يحدث ذلك يكون هناك احتمال قوى بأنه على الأمم المتحدة إما الصبر على مخاوفها بشأن عدم صحة حفظ السلام المخصخص أو مواجهة احتمال رؤية آلاف الرجال والنساء والأطفال وهم يموتون بينما كان بإمكان اقتصاد السوق إنقاذهم.

إن من الضرورى التعامل مع هذه القضايا الآن قبل أن تدفع الأزمة التالية

بهذا المأزق إلى الصدارة. ويتطلب هذا العمل على جبهتين. فعلل حفظ السلام الذى تقوم به الأمم المتحدة معروفة منذ ما يزيد على العشر سنوات. والأمر باختصار هو أنه ليس من مصلحة المؤسسة وحدها، بل كذلك من مصلحة الدول المانحة الأساسية أن تفعل شيئًا حيال تلك العلل فى نهاية الأمر. وقد تكون نقطة البداية الجيدة هى التأييد التام لتنفيذ تقرير الإبراهيمى، وهو بيان بالتوصيات الخاصة بإصلاح حفظ السلام كتبته العام الماضى مجموعة من الخبراء. ومن أبرز تلك المقترحات رفع الحظر المفروض على تجنيد وفحص وحدات حفظ السلام الدولية.

ويجب على الأمم المتحدة كذلك أن تبحث بجدية إمكانية استغلال السوق الخاصة للحصول على أداء أفضل من وحدات حفظ السلام الموجودة بالفعل. فشركات الدعم العسكرى توفر بالفعل النقل والاتصالات والخدمات اللوجيستية الخاصة بالعمليات بالنسبة لجيوش كثيرة من الدول الغنية. فعلى سبيل المثال تقدم شركة «براون أند رووت سيرفيسيز» هذا الدعم للقوات الأمريكية التى جرى نشرها فى البلقان ووسط آسيا والخليج. وتتسم الوحدات الآتية من العالم النامى، التى تمثل غالبية قوات الأمم المتحدة، بضعف واضح فى أداء هذه الوظائف. وعن طريق الإسناد الخارجى لهذه الخدمات ووضع معايير قياسية لها فى نظام حفظ السلام الخاص بالأمم المتحدة ككل، قد يصبح التعاون بين القوات العامة والدعم الخاص ممكنًا.

وبالمثل فإن شركات الاستشارات العسكرية قد تتمكن من توفير التدريب والمساعدات التى تُحسن المخرج العملياتى للأمم المتحدة.

وربما كانت الجبهة الثانية أكثر صعوبة من إصلاح الأمم المتحدة. فقرار مشاهدة الإبادة الجماعية دون تحريك ساكن ليس مرفوضًا أخلاقيًا وحسب، بل قد يكون من المستحيل الدفاع عنه فى عالم لا ينقطع فيه الاهتمام الإعلامى. ولذلك فإنه إذا كان المجتمع الدولى غير مستعد لدفع تكلفة توفير قوات حفظ السلام القادرة الخاصة به، فحينئذ يكون أفضل له أن يبدأ من الآن فى البحث عن طرق لتهدئة المخاوف الأساسية المتعلقة بالتعاقد على التدخل الإنسانى. فهذا أفضل من رد الفعل العشوائى حين توشك أزمة ما على الوقوع.

إن الأمم المتحدة ليست مستعدة فى الوقت الراهن الاستعداد الواجب لدخول مجال الأعمال التجارية الذى تستلزمه الخصخصة. وإذا اتخذ قرار بسلوك هذا السبيل، فسوف يكون عليها عمل التعديلات المؤسسية لحماية كل من مصالحها والمصالح العامة. ونقطة البداية الجيدة هى وضع سلسلة من عمليات المراقبة والتعاقد القياسية. وتتضمن الأولويات الأخرى وضع معايير تعاقدية وبرامج حوافز واضحة، وأنظمة الاختبارات الخارجية للأفراد، وتشكيل فرق من المراقبين المستقلين (ليست لديها سلطات للمراقبة وحسب، بل كذلك للتحكم فى دفع المستحقات المالية، لتأكيد سلطتها على الشركة). إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو إخضاع الشركات العسكرية للقانون مثلها مثل أية صناعة أخرى، وسوف يتطلب هذا توسيع سلطات محكمة العدل الدولية لتشمل أنشطتها، مع النص بوضوح فى العقود على أن أفراد الشركة العسكرية يدخلون فى مجال اختصاص المحاكم الدولية.

من طائرات الركاب التى تعمل عمل صواريخ كروز إلى الشركات الخاصة التى تتاجر فى الجيوش، نحن نعيش زمنًا يشهد فيه المجال الأمنى الدولى تغيرًا ضخمًا. فمنذ عشر سنوات فقط كانت فكرة تولى الشركات الخاصة مسئوليات حفظ السلام ضربًا من العبث. أما الآن فهى إمكانية حقيقية. إلا أن هذه الشركات لا تتسم بالنزعة الغيرية بحال من الأحوال، وهو ما يعنى أنه من الأفضل ترك حفظ السلام للجنرالات الحقيقيين. ولكن إذا لم يكن القطاع العام على استعداد لترتيب بيته، فإن القطاع الخاص يقدم طريقة جديدة لحماية من قد يصبحون عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم لولا ذلك. ❊



كتـــاب الزاويـــة

بصـــراحـــة

٢٨ سبتمبر
الأربع والعشرون ساعة الأخيرة...

وكنت عندما استحكم الخلاف بين الأطراف قد قلت له مرة:

– لقد فعلت كل ما تطيقه البشر... ويكفيك ما فعلت. وعلى كل جانب أن يتحمل مسئوليته.

ثم أضفت وقتها مستشهداً ببيتين من الشعر الجاهلى، يقول فيهما الشاعر:

أمرتهمو أمرى بمنعرج اللوى فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد.

وما أنا إلا من غزيه إن غوت غويت وإن ترشد غزيه أرشد.

وكان عندما سمع منى البيتين أول مرة قد علق بقول:

«مع الأسف، فإنى لا أستطيع أن أقول، إن غوت غويت وإن ترشد غزيه أرشد».

وأعدت عليه فى التليفون تلك الليلة بيتى الشعر كما طلب.

وقال وصوته يحمل نبرة الارتياح:

«ألا يجب أن نحمد الله لأنهم رأوا الرشد الليلة، ولم ينتظروا عليه إلى ضحى الغد».

ثم قال بصوت خفيض، يحمل أثقال الجهد... وأحسست به يتنهد ويقول:

ـ من يعلم ماذا سيأتى به الغد؟.

الأهرام ١٦/١٠/١٩٧٠

هوامش على

●● كان الظلام دامساً في هذا المساء الرطب البعيد، عندما كنت وزميلي المصور نتسلل محتمين بأستار الظلمة، وبعشوائية المنطقة الفقيرة، عائدين من زيارة صحفية - هي الأولى وقتها - لمنزل الشيخ عمر عبدالرحمن المتواضع في الفيوم جنوب القاهرة، والذي كان محاصراً ومراقباً من قوات الأمن السرية المصرية. ورغم أنه «عالم ثالث» متهم من الغرب - كلاسيكياً - بتقييد حرية الصحافة والصحافيين، فقد كان «أقصى» ما نخشاه يومها هو أن يكتشفنا أحدهم، فيصادر أفلام التصوير التي كنا أخفيناها في جواربنا وأحذيتنا.

لم يكن الاعتقال وارداً، ولا الاتهام بـ«الاتصال بقادة الإرهابيين».

بعد أيام نشرنا التحقيق والحوار والصور، وكان كل ما حدث أن صودرت المطبوعة. ولكننا (ودون مبالغة أننا عشنا أو نعيش جنة الديمقراطية) عدنا إلى بيوتنا، ونمنا في أسرتنا، وذهبنا إلى مكاتبنا صباح اليوم التالي نعد لقصة صحفية جديدة، وفي أسوأ الأحوال، وأندرها، نستعد لمصادرة جديدة.. ليس أكثر.

لا أعرف لماذا تذكرت القصة القديمة كلها عندما نقلت وكالات الأنباء قبل أيام من غرناطة الأسبانية الأوروبية (الأندلسية سابقاً) خبر اعتقال تيسير علوني مراسل الجزيرة الشهير الذي انفرد بلقاءات بن لادن المثيرة للجدل، والذي نجا من الموت مرتين تحت القنابل الأمريكية في كابول (نوفمبر ٢٠٠١) وفي بغداد (ابريل ٢٠٠٣)، متهما بالعلاقة مع قادة تنظيم القاعدة وكوادره.

كان الخبر القادم من بلد أوروبي «يقولون أنه تحرر من ربقة الاستبداد الإسلامي قبل قرون» مباشراً وصادماً ومفاجئاً.. وإن لم يكن للجميع.

قد يكون علوني بريئاً، وقد لا يكون. فلسنا هنا جهة ادعاء أو دفاع أو تحقيق. كما أن هذه الكلمات ليس مقصوداً بها، ولا منتظراً منها أن تكون سطوراً في عريضة اتهام أو مرافعة دفاع أو أوراق تحقيق. ولكن أياً ما كان الأمر، وأياً ما كان منطوق الحكم الذي سيصدر في النهاية «أسبانياً» تبقى على هامش تلك «القضية» - المبعثرة الأوراق - ملحوظات ثابتة.

(١)

ستطبق على علوني - بالطبع - مواد القانون الأسباني وإجراءاته - والقانون، أي قانون - يأتي في نهاية المطاف ليعكس، أو ليراعي واقعاً ثقافياً معيناً. ولأن الثقافات - بحكم الطبيعة والتاريخ والموروثات - تختلف، بل وتتباين. ولأن الله «خلقكم شعوباً وقبائل..» فإن الباحث في القانون المقارن سيجد - ربما - لكل سلوك إنساني مفترض مادة تجرمه وتعاقب عليه. فما هو مباح هنا مجرم هناك، والعكس بالضرورة صحيح.

فتعدد الزوجات - مثلاً - جريمة يعاقب عليها بالسجن في بعض القوانين. كما أن مضغ العلكة قد يؤدي بك إلى الحبس - إن أصررت عليه - في سنغافورة.

وكان المثل الدارج يقول: «مادمت في الصين افعل ما يفعله الصينيون» وعليه فكانت الحكمة تقتضي أن تحترم قوانين البلد الذي تزوره أو تعيش فيه. وكان هذا يكفيك. أما في «الزمن الأمريكي» فكل شيء يختلف. السجن يصير «عولمياً» في جوانتنامو. حيث يحتجز - دون محاكمة - معتقلون عن ٤٢ دولة. ولأنه لا توجد محاكمة، فقد تكون، ولو نظرياً - كل جريمة بعضهم أنه «تصادف أن كان هناك».

والقاضي يصير «عولمياً» (فقط إن كان أمريكياً) فنقرأ قبل أسبوعين كيف أن أحدهم لم يستنكف ان يقضي في محكمة «أمريكية» بتغريم الحكومة «الإيرانية» مئات الملايين من الدولارات، لأنها تساند حزب الله «اللبناني» الذي يشجع إعلامه منظمة حماس «الفلسطينية» التي قام أحد افرادها بعملية في القدس «المحتلة» راح ضحيتها أحد أقرباء العائلة التي رفعت دعوى التعويض. كما لم يتردد زميله في أن يقضي بمصادرة أرصدة منظمة «زكاة» خيرية لأنها تتصدق «من أموال المسلمين على أسر شهداء المسلمين».

هل هي «عولمة» للعدالة والقانون إذن؟ وهل نحن بصدد عالم جديد تتساوى فيه الحقوق والواجبات، ويكون فيه الجميع أمام القانون سواء؟

للأسف لا. إذ يبقى مثيراً لمشاعر عديدة أن أمريكا «رائدة العولمة فكراً وتطبيقاً» عرقلت أي اتجاه لعولمة القانون. ومحاولاتها الفجة لإجهاض المحكمة الجنائية الدولية «التي ارتضاها المجتمع العالمي معروفة. كما انها لم تتردد، وهي بمثابة الحاكم الفعلي للعالم الآن، في أن تتخذ كل خطوة ممكنة، لكي يصبح مسؤولوها وعسكريوها معفيين من الملاحقة القانونية لتلك المحكمة مهما ارتكبوا من أفعال.

وللتذكرة فقط، ففي أدبيات المسلمين المتهمين من مثقفي واشنطن بالتحيز والتعصب والعنصرية، ما يناقض قاعدة «إذا سرق شريفهم تركوه، وإذا سرق فقير منهم أقاموا عليه الحد...».

والخلاصة أنه - ومع حفظ الحق في الاختلاف حول تعريف البراءة والإدانة وتكييف الاتهام - وسواء كان تيسير بريئاً فيما نعرف، أو مداناً بما لا نعرف، فعلى الحالين تظل هناك أسئلة مهمة، حول المعايير والقاضي ومفاهيم العولمة القانونية الملتبسة. فما يراه الأسبان، الذين كانوا ثالث ثلاثة خالفوا العالم أجمع بإعلانهم الحرب على العراق في قمة الأزور خروجاً على القانون والشرعية الدولية، ربما يختلف عن مايراه القاضي الشرعي في صنعاء، أو ذلك الذي يرتدي الشعر المستعار في «أولد بيلي».

(٢)

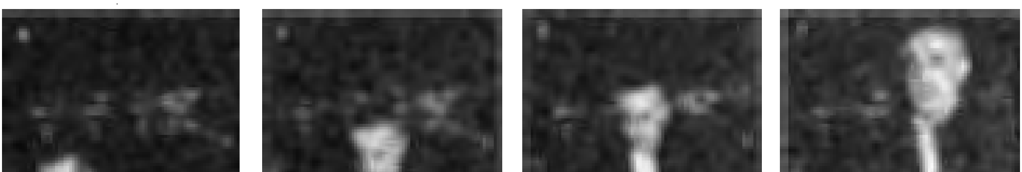
في عالم اليوم.. ربما كان بإمكانك - أو بإمكان غيرك إن أردت - أن تشكك حتى في وجود الله، دون عقاب على الأغلب. لكن أن تتساءل عن الأرقام الحقيقية لضحايا المحرقة (بدون حتى أن تنفي حدوثها أو تتحدث عن اهميتها) فستتعرض غالباً للعقاب في بلاد تتباهى بديموقراطيتها.

أما أن تشكك في - أو تتساءل حول - المسؤول الحقيقي (بالفعل أو المساعدة.. أو الدفع) عن عملية الحادي عشر من سبتمبر، المتقنة كما لم يحدث في التاريخ، والغامضة كما في أفلام هوليوود وأساطير ألف ليلة وليلة، فأنت في أحسن الأحوال مجنون. وستدفع حتماً ثمن جموحك - أو جنوحك - الفكري. أما أن تصل درجة تهورك إلى المقارنة بين مقاومة الفلسطينيين أو بعض العراقيين للاحتلال، بالمقاومة الأوروبية للاحتلال النازي قبل ستين عاماً، أو أن تحاول أن تضع تعريفاً لما اصطلحوا على تسميته بالإرهاب، أو ان تبحث عن التوصيف القانوني لما تفعله (الدولة) حين ترسل طائرات الـF١٦ لتقصف مجمعاً سكنياً من سبعة أدوار في غزة أو كابول أو حي المنصور، فأنت مدان - وليس فقط متهماً - بالتحريض، بموجب قوانين «عولمية» جديدة، طالت قائمتها، واستعرضت جغرافيتها، وتمطت نصوصها، على غير ما يستوجبه القانون حكماً من دقة (جامعة مانعة) للتعريف والتوصيف.

هو الإرهاب الفكري إذن، والذي يهدد في جوهره أفضل ما أتت به حضارة العرب، وأهم ما تتباهى به حضارة الغرب: «حرية الفكر».

ومع افتراض - مفرط في التفاؤل

تيسير علوني مراسل الجزيرة الشهير نجا من الموت مرتين تحت القنابل الأمريكية في كابول (نوفمبر ٢٠٠١) وفي بغداد (أبريل ٢٠٠٣) فهل ينجو من قنبلة اتهامه بالتعامل مع القاعدة



أيمن الصياد

ـ بأن اتهام علوني لا يعدو أن يكون اتهامًا لحلوني، فإن الحملة الدعائية لإثبات التهمة والتي تحدثت عن تقارير للموساد والـFBI (يضمها ملف القضية) لابد أن تُذكّر بتصريحات نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفيتز والتي هدد فيها الفضائيات العربية، معتبرًا أنها تتحمل مسؤولية دماء الأمريكيين في العراق بتغطيتها الإخبارية التي يراها المسؤول الأمريكي «تُحرض على المقاومة».

يتصور نائب وزير الدفاع الأمريكي إذن أن من حقه ـ بلا منازع ـ أن يحدد للإعلام العربي الطريقة التي يعالج بها ما يجري في العراق، وإلا فعليه ـ أو بنص التصريح ـ على الدول التي تنتمي إليها تلك الفضائيات أن تتحمل النتيجة(!)

نسمع هذا في بداية القرن الحادي والعشرين، وعلى لسان مسؤول كبير في الدولة «الأكبر» التي تضع على بوابتها تمثالاً «للحرية».

لا نُبرئ هذه الفضائية أو تلك من شبهات ديماجوجية، ولكن هل شاهدتم كيف احتفلت «فوكس نيوز» بعيد الحب Valentine's Day مع الجنود الأمريكيين المتمركزين في الكويت قبل أيام من اجتياح العراق؟!

(٣)

ماذا حدث لقيم الغرب التي كنا ـ كليبراليين ـ نتغنى بها، وكمشرقيين نحسدهم عليها؟!

في أوراق قضية علوني ـ سواء حُكم له بالبراءة أو عليه بالإدانة ـ تفصيلات كثيرة تدفع بالسؤال حتمًا إلى الواجهة.

١ ـ في الملف الضخم (٧١٠ صفحات) ما يشير إلى تسجيلات لجميع محادثاته الهاتفية على مدى أعوام ثلاثة، رغم أنه لم يكن وقتها متهمًا، ولا حتى مشتبهًا به. (تُحرّم القوانين وكذا مواثيق حقوق الإنسان التنصت على الهواتف إلا بإذن قضائي، ولمدة محددة ومحدودة، وبناء على تحريات جدية وقرائن قوية).

٢ ـ مطالعة نصوص تسجيلات التنصت (٥٠٠ ساعة)، والتي يعتبرها الادعاء الأسباني دليلاً قويًا، تدعو للأسى لعدم إدراك البُعد الثقافي لمحيط المتهم الاجتماعي، فعلى سبيل المثال يتضمن تسجيل تم يوم ٢١/٢/٢٠٠٠ اتصالاً من تيسير بمواطنه السوري المغترب مثله في أسبانيا «أبو الدحداح» يقول له أنه سيسافر ليعمل مع «الجزيرة» في أفغانستان، وأنه اتصل به ليودعه، ويسأله إذا كان يريد شيئًا من هناك، فيطلب أبو الدحداح أن يبلغ أبو خالد ـ مواطنهم الثالث الموجود آنذاك في أفغانستان ـ أنه سيرسل إليه المال في غضون عشرة أيام.

هذه المكالمة ـ ومثلها كثير ـ اعتبرها الادعاء الأسباني دليلاً على علاقات علوني بالقاعدة، والواقع الثقافي يقول أن كل عربي جرّب الاغتراب اقترف مثل تلك الجريمة (السؤال عن الأحوال وحمل الأموال والرسائل، بل والحقائب) كثيرًا.

٣ ـ واسمح لنفسي هنا أن أنقل عن عبدالرحمن الراشد رئيس تحرير «الشرق الأوسط» اللندنية ـ وليس عن غيره ـ إذ يعرف الجميع أننا لا يمكن أن نحسبه متحيزًا لتيسير علوني أو «الجزيرة».

يقول الراشد: «الاتهام يدعي أن علوني دفع أموالاً لأعضاء في «القاعدة»، في نظري إن كان ذلك صحيحًا فهو أمر مبرر ومقبول في الظروف الصعبة التي عمل فيها مراسل «الجزيرة»، فالكثير من التقارير والأشرطة لا تُعطى للصحافيين مجانًا، وبعض المؤسسات تغض النظر وتسمح لمراسليها بدفع الأموال لشراء هذه الوثائق. وما خرجت به محطة «الجزيرة» في تلك الفترة يستحق الثمن المدفوع، إن كانت هناك حقًا أموال دفعت، لأهميته الصحافية. وبالتالي فهي تهمة طائلة حتى وإن أثادت الأموال «القاعدة» لاحقًا. علوني أيضًا له الحق في مهمته الخطرة حينذاك بالتعامل مع أعضاء «القاعدة»، طالما أنه تعامل لم يشمل حمل سلاح أو الإضرار بأحد طرفي الحرب. له الحق في كل الاختلاط الذي قام به مع كبار أعضاء التنظيم في العديد من الدول إذا لم يوجد دليل على عضويته الكاملة، فمهمته تتطلب منه استمرار الاتصال والإبقاء على علاقة حسنة مع مصادره، وإن بدت في نظر محققي الأمن أنها حميمية جدًا».

وبعد أن ينبه الراشد إلى أن أخطر تهمة في العالم يمكن أن توجه لإنسان اليوم هي المشاركة في هجمات ١١ سبتمبر (وهي التهمة الأسبانية الموجهة لتيسير) يقول أن على المحققين الأسبان ألا يتوقعوا من الإعلاميين بغض النظر عن ميولهم، القبول بها دون أدلة دامغة لا مجرد ظرفية، «مثل الاجتماع بأبو الدحداح أو تناول الغداء مع أبوزبيدة أو دفع أموال لابن لادن أو ورود اسمه في دفتر هواتف الزمّار».

أين ذهبت قيم الغرب الليبرالية في هذا الزمن الأمريكي؟!

لاشيء هناك غير هيستيريا الإرهاب التي أفرخت ترسانة من قوانين تكميم الأفواه باسم الوطنية والأمن القومي.

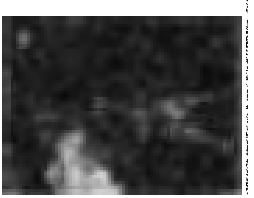
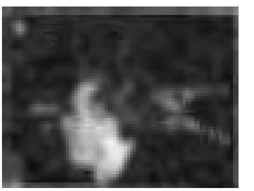
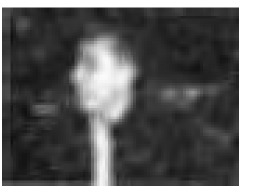
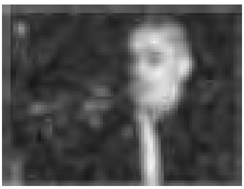
قبل أسابيع كانت القناة الرابعة في التليفزيون البريطاني تغطي مظاهرة احتجاج أمام معرض للأسلحة أقيم في لندن، حيث لجأت قوات الشرطة إلى العنف في التعامل مع المتظاهرين متذرعة بالمادة ٤٤ من قانون مكافحة الإرهاب. يومها أعلنت منظمة «ليبرتي» عن عزمها مقاضاة الشرطة لتفعيلها تلك المادة في مناسبة كتلك. ويومها طاف مراسل التليفزيون البريطاني اليكس تومسون بالمتظاهرين يسأل كل واحد منهم بنبرة جادة تحمل قدرًا من السخرية المفهومة: «هل أنت إرهابي؟!».

حتى لو كان تيسير مدانًا، يظل الصحافيون متهمين بالشبهة، ويظل صحيحًا أنه يُخطيء من يعتقد أن المقصود رأس «الجزيرة» وحدها، فرامسفيلد هاجم معها «العربية» (التي ظهرت أصلاً لتقديم إعلام يختلف عن الجزيرة) واتهم كلتيهما بالتحريض على الإرهاب في العراق.

ويخطيء من يفصل بين اتهام علوني، واتهام سبقه قبل أشهر استهدف ملاحقة رئيس اتحاد الصحافيين العرب ذاته «رمزًا ربما».

يطلقون في عاميتنا المصرية تعبير «الحيطة المايلة» على ما ـ أو من ـ تُكال إليه الاتهامات، بحق أو بدونه، فيصبح مرشحًا دائمًا لأن يكون كبش فداء. تُغلق صحيفة ـ رغم أنف القانون ـ لأن طلابًا تظاهروا. ويوجَّه إنذار إلى مراسلي الفضائيات في بغداد، لأن مجهولاً أطلق رصاصًا ـ لا خبرًا صحفيًا ـ على عضو بمجلس الحكم الانتقالي في بلد يطلق من الرصاص فيه أكثر مما يباع من الخبز. ويعتقل تيسير علوني لأنه وطد علاقته مع مصادره المنتمية إلى تنظيم القاعدة. ويقصف طارق أيوب بصاروخ أمريكي لأنه استمر يزاول عمله رغم كل شيء. ويموت مصور «رويترز» مازن دعنا على باب سجن في بغداد، لأن جنديًا أمريكيًا متهورًا اعتقد أن عدسة الكاميرا مدفع للمقاومة.. ولعلها ـ حقيقة ـ كذلك.

مثير أن تصبح الصحافة مسكينة، وأن يصبح الصحفيون مساكين في عالم يطل عليه من كل ناحية تمثال أمريكي «للحرية». ■

من مؤلفات محمد حسنين هيكل

إيران فوق بركان
مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٥١

هذا هو أول كتاب أصدره هيكل في حياته. وهو حصيلة رحلة قام بها إلى إيران حين كان يعمل مراسلاً متجولاً لمؤسسة أخبار اليوم. وفيه يكشف عن علاقات القوى في إيران، متنبئًا بما صارت إليه الأحوال بعد ذلك بسنوات قلائل.

*

العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط
الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٨، ١٦٦ صفحة

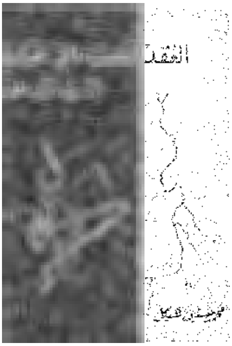
مجموعة من الصور القلمية كتبها هيكل عن الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط كما رآها في مطلع عام ١٩٥٨، وهو يحاول على طريقة المحلل النفسي أن يشخص أمراض المنطقة والهواجس التي تتحكم في زعمائها. يكتب عن لبنان أو عقدة الذنب، جون فوستر دالاس أو مجموعة عقد في رجل، الولايات المتحدة الأمريكية أو مجموعة عقد في سياسة دولة، عزلة مصر أو جمعية ضحايا دالاس في الشرق الأوسط، عقد الاضطهاد أو هرقل والعروش الهاشمية، عقدة أوديب أو بريطانيا التي كانت عظمى، عقدة الخوف أو دور روسيا في هذا العقد.

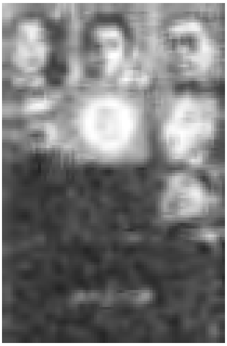
*

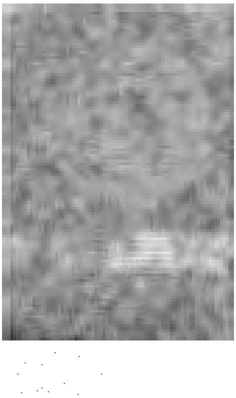
أزمة المثقفين
الشركة العربية المتحدة، ١٩٦١، ١٦٢ صفحة

شغل الرأي العام في مصر بمناقشة امتدت ثلاثة شهور ما بين مايو ويوليو سنة ١٩٦١، وتنوعت الآراء إلى حد التضاد والتناقض، وامتدت المناقشة على مساحات صفحات في جريدة الأهرام. وبرزت على السطح سجالات عن أهل الثقة وأهل الخبرة، ودور المثقفين في التغيير في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ مصر، ولم يشأ هيكل أن يتناول في مداخلاته أزمة المثقفين بمعزل عن قضايا مصر الداخلية، وهكذا جاء حديثه عن أزمة المثقفين متشابكًا مع أزمة الوطن ومشكلاته.

*







ما الذي جرى في سوريا
الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢، ١٩٨ صفحة

تمثل هذه المقالات تفاعلاً تلقائيًا مع المشهد العنيف الذي شهدته دمشق فجر ٢٨ سبتمبر ١٩٦١.

يقدم هيكل هنا رؤيته كصحافي عاصر التطورات في تجربة الوحدة المصرية السورية عن قرب، وأبدى فيها آراء تحتمل الصواب والخطأ، ولهذا تأتي روايته لما جرى رؤية مراقب ومتابع يقدم شهادته للتاريخ لتجربة الوحدة والانفصال.

*

خبايا السويس
دار العصر الحديث، ١٥٨ صفحة

تعليق على دراسة كتبها المؤرخ البريطاني الشهير هيوتوماس بتكليف من جريدة «الصنداي تيمس»، وقد نشرت الدراسة بالعربية في مصر بعد ذلك باتفاق بين الأستاذ هيكل ورئيس تحرير الصنداي تيمس آنذاك دنيس هاملتون وحينما صارت متاحة لقراء العربية كتب عليها هيكل تعليقاته.

ودراسة توماس تجلو كثيرًا من خبايا أزمة السويس التي أحاطت بها كثيرًا من المشاعر المكبوتة والقابلة للانفجار، آنذاك، في العاصمة البريطانية لندن.

*

الاستعمار لعبته.. الملك
دار العصر الحديث، ٢٦٣ صفحة

موضوع الكتاب هو المعركة الجديدة في الحرب الممتدة بين القوى الثورية الوطنية والاجتماعية لحركة القومية العربية من ناحية، وبين حلف الاستعمار والرجعية من ناحية أخرى، ومحاولات القوى الرجعية التستر بأردية عدة لتبرير أفعالها، وبينها الإسلام على سبيل المثال.

*

نحن وأمريكا
دار العصر الحديث، ١٩٦٧، ١٩٠ صفحة

هذا الكتاب بعض من قصة العلاقات المصرية الأمريكية خصوصًا في مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، فعبر ثلاثة عشر فصلاً يحكي هيكل قصة العلاقات المصرية الأمريكية التي مرت بأربع مراحل أساسية:

١. محاولة الولايات المتحدة ترويض الثورة المصرية.

٢. محاولة الولايات المتحدة عقاب الثورة المصرية بعد أن تمردت على الترويض.

٣. محاولة الولايات المتحدة احتواء الثورة المصرية وحصارها.

٤. محاولة الولايات المتحدة استخدام العنف ضد الثورة المصرية.

*

عبد الناصر والعالم
بيروت: دار النهار، ١٩٧٢، ٤٧٥ صفحة

بين اختيارات متعددة، اختار هيكل أن يكتب عن عبد الناصر وعمالقة عصره، وقد نشر الكتاب أولاً بالإنجليزية ثم ترجمه بالعربية، ومن بين عمالقة عصر عبد الناصر الذين يربط هيكل بينهم وبينه، أي عبد الناصر، دالاس وإيدن وخروشوف وكينيدي وجونسون وتيتو ونهرو وشواين لاي وجيفارا.

*

أحاديث في آسيا
بيروت: دار المعارف، ١٩٧٢، ٤٢٠ صفحة

مجموعة من الحوارات أجريت في بداية عام ١٩٧٣ مع مجموعة من القادة والزعماء الآسيويين في وقت كانت أحداث هذه القارة تشغل الصفحات الأولى من صحف العالم.

حوارات مع الزعيم شواين لاي رئيس وزراء الصين، وتاناكا رئيس وزراء اليابان والشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء الهند وذو الفقار علي بوتو رئيس جمهورية باكستان والأمير سيهانوك الذي كان يقود كفاح شعبه من منفاه بالصين والسيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، وعشرات غيرهم من وزراء الخارجية والدفاع والتخطيط وقادة الجيوش وأساتذة الجامعات والصحفيين، مما يقدم صورة كاملة عن الأوضاع في آسيا في تلك السنوات المهمة.

*

الطريق إلى رمضان
بيروت: دار النهار، ١٩٧٥

صدرت الطبعة الأمريكية لهذا

الكتاب قبل العربية بسنوات، وفيه يروى هيكل قصة حرب أكتوبر ١٩٧٣، بادئًا من سنوات مهدت لها وبشرت باندلاع شرارتها، وعبر لقاءات مع قادة وزعماء عرب، يكشف عن أدوار لعبوها لإعداد مسرح العمليات، وكيف كان دور القوى العظمى فى هذا الصراع.

*

لمصر لا لعبد الناصر

مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧، ١٦٦ صفحة

شهد منتصف السبعينيات ولشهور طويلة، حملة هجوم ظالمة ضد شخص الرئيس عبد الناصر وكل ما يمثله من سياسات ومثلت أحاديث هيكل تلك، والتى نشرت بالعربية أولاً خارج مصر، رداعلى هذه الحملة الظالمة. يقول هيكل فى مقدمة الطبعة العربية: «لم يكن هدفى أن أرد أو أدافع أو أسجل للتاريخ، فذلك كله لم يجىء أوانه بعد. وإنما كان هدفى أن يعرف الشعب فى مصر، وتعرف شعوب الأمة العربية، أن الحقيقة ليست ما يدعى به اليوم فيما يقال أو ينشر فى القاهرة.

*

قصة السويس

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٧، ٣٠٤ صفحات

كتب هيكل هذا الكتاب فى مناسبة مرور عشرين سنة على حرب السويس التى جرت يومياتها من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٦، وبعد انتهاء هذه الحرب التى يعد هيكل الانتصار فيها هو أكمل انتصار فى تاريخ العرب الحديث، حيث كانت قناة السويس وصحراء سيناء وقطاع غزة فى يد مصر، ورأيه أيضاً فقد كانت حرب السويس تجربة هائلة من تجارب العمل القومى العربى وقدرته.

*

الحل والحرب

القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٧، ٢٢٢ صفحة.

مجموعة من المقالات كتبها هيكل فى الفترة من بدايات ٧٦، وبدايات ٧٧، وهى تنقسم إلى أربع مجموعات: الأولى مقالات تحت عنوان «إلى أين من هنا؟»، والثانية مقالتان عن الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر تحت عنوان «كارتر وأولوياته»، ثم «كارتر وأزمة الشرق الأوسط»، والثالثة ٦ مقالات تحت عنوان «عالم بغير هنرى كيسنجر» وقت أن كان وزير الخارجية الأمريكى الأشهر يستعد لمغادرة موقعه. والرابعة مجموعة من ٦ مقالات عن الموقف التفاوضى العربى، وقد كتبت فى فبراير ٧٧، فى وقت اشتد فيه الجدل حول مؤتمر جنيف.

*

حديث المبادرة

شركة المطبوعات للتوزيع، ط٨، ١٩٨٧، ٢٨٧ صفحة

يضم الكتاب مجموعة وجهات النظر التى أسهم بها الكاتب فى الحوار العام الذى احتدم حول زيارة الرئيس السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧، وبينها هذه العناوين: العرب بين القبول والرفض والصمت: أمريكا بين غير المقبول وغير المحتمل: الاتحاد السوفيتى أفكاره ومشاعره: بن جوريون: ليس هناك حل.. الأرض واحدة وطالب الأرض اثنان. مناحم بيجن: إسرائيل وأرض إسرائيل شىء واحد.

*

حكاية العرب والسوفييت

شركة الخليج للنشر ١٩٧٨.

لأسباب مختلفة، لعب السوفييت دوراً مهماً فى منطقة الشرق الأوسط، وارتبطوا بسياساتها لعقدين تقريباً، وبحكم عمله، وبعمق صلاته وصداقاته على الجانبين، يروى هيكل قصة هذه العلاقة بين العرب والسوفييت، وخصوصاً مصر والسوفييت، فى أفضل المراحل وأسوئها.

*

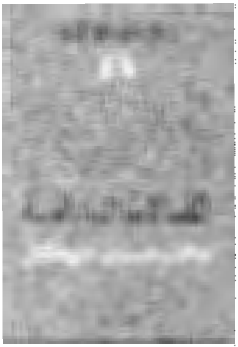
وقائع تحقيق سياسى أمام المدعى الاشتراكى

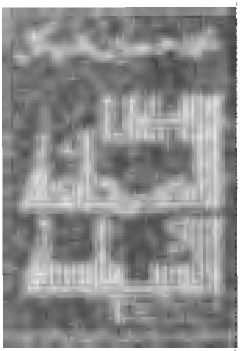
بيروت: شركة المطبوعات، ط٧، ١٩٨٥، ٢٢٠ صفحة

فى صيف ١٩٧٨، استدعى المدعى الاشتراكى فى مصر هيكل لتحقيق طويل استغرق ثلاثة شهور كاملة هى يونيو ويوليو وأغسطس، وكانت التهمة هى أن هيكل كتب خارج مصر وأساء إلى سمعتها، وقد سحب جواز سفره ومنع من مغادرة البلاد لحين انتهاء التحقيق، حتى أبلغ رسمياً بأن قرار المنع من السفر لم يعد له وجود.

هذا الكتاب يحكى وقائع وملابسات هذا التحقيق.







*

السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة

شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط٥، ١٩٨٦، ٢٣٥ صفحة

مقالات تأخذ شكل الرسائل إلى صديق ما هناك. هذه الرسائل نقطة على خط طويل يمتد بين محيط وخليج. والرسائل تبحث فيما آل إليه حال الخليج الثائر وما جرى للمحيط الهادر. والرسائل تنتظم فى جزءين: أولهما عن السلام المستحيل بين العرب وإسرائيل. ثانيهما عن الديمقراطية الضائعة. وتحت هذين العنوانين الكبيرين مقالات عديدة تبحث فى حال الأمة وأزمتها.

*

آفاق الثمانينيات

شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٨١، ٢١٣ صفحة

كتبت هذه المقالات فى خريف ١٩٧٩، ونشرت فى نهاية السنة نفسها وفى الأسابيع الأولى من الثمانينيات، وهى حصاد رحلة إلى أوروبا شمالاً وجنوباً، ثم إلى أمريكا شرقاً وغرباً. والمفارقة أن هيكل ذهب إلى هناك كى يكتب، مستعيناً بالوثائق والمستندات، عن الشرق وقضاياه، مستشرفاً آفاق عقد قادم، متفائلاً بجيل عربى جديد قادر على الوثوب فوق أسباب عديدة تدعو للتشاؤم، لفت جيلاً انتصر، لكنه تصرف كأنه مهزوم.

*

مدافع آية الله

دار الشروق، ١٩٨٢، ٢١٣ صفحة

نشر الكتاب فى الأصل باللغة الإنجليزية قبل أن يترجم إلى العربية بعدها بسنوات قلائل.

وقد نشر هيكل كتابه الأول «إيران فوق بركان» عام ١٩٥١، وظل يتابع الأحداث فى إيران باهتمام طيلة ثلاثين عاما تقريباً حتى أصدر كتابه هذا الذى يروى قصة الثورة الإسلامية فى إيران،

مقدماتها ومجرياتها وانعكاساتها المهمة، عبر حوارات مطولة مع كافة الأطراف، من الإمام الخميني نفسه إلى معارضيه إلى أركان نظامه، وحتى هؤلاء الطلبة الذين احتلوا السفارة الأمريكية، في تحد دال لأقوى دولة في العالم.

*

عند مفترق الطرق
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣، ٤٠٨ صفحات

كانت هذه المقالات هي مفترق الطرق بين الرئيس الراحل أنور السادات وهيكل، بعد سنوات قلائل كان خلالها من أقرب المقربين له، وهي تمثل المقالات الأخيرة التي نشرت لهيكل في الأهرام في الفترة من ٥ أكتوبر، أي قبل الحرب بيوم واحد، وحتى أول فبراير ١٩٧٣، وبعدها صار مبعدا عن السلطة ومقصيا عنها.

تروي هذه المقالات قصة الخلاف وترسم حدوده، وتشير إلى دوافعه، وهي قصة تستحق أن تروى وتستأهل الإنصات.

*

خريف الغضب
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١١، ١٩٨٥، ٥٢١ صفحة

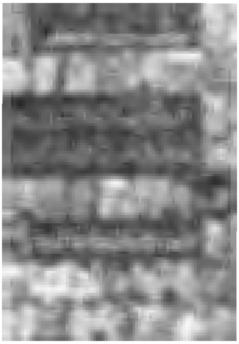
يروي هذا الكتاب قصة بداية ونهاية عصر السادات، بدءا من دوره داخل تنظيم الضباط الأحرار، وانتهاء بحادث المنصة الشهير الذي أودى بحياته في عيد احتفاله بالنصر، وبالزي العسكري الذي كان يروق له أن يرتديه في هذه المناسبة.

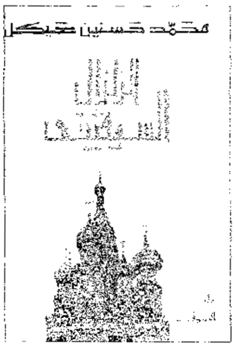
*

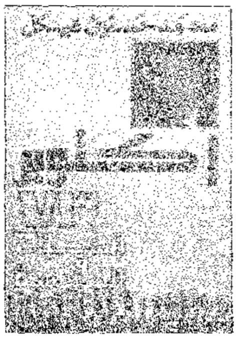
بين الصحافة والسياسة
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٨٥.

كتب هيكل هذه الصفحات عام ١٩٨٤، وفيها يروي قصته مع الصحافة، كيف دخل إلى هذا العالم، وكيف ارتقى فيه إلى الذروة منذ شبابه المبكر، كيف التقى بعبد الناصر واقترب منه كصحفي ثم كصديق حتى نهاية حياته، وأين كانت المنقلات وكيف، في حياته المهنية والسياسية معا: سيرة ذاتية تتوقف عند تاريخ بعينه، لكنها ترسم حياة حافلة بالكفاح والجهد والعطاء.

*







زيارة جديدة للتاريخ
ط٣، ١٩٨٥، ٤٤٦ صفحة

سبع شخصيات اختار هيكل أن يعاود معها زيارته للتاريخ، وقد جاء اختياره لهم لارتباط أدوارهم التاريخية بعدد من القضايا الكبيرة التي شغلته وقت كتابة صفحات الكتاب بينها قضايا الديمقراطية والحرب والسلام واحتمالات الحرب النووية. يتضمن الكتاب حوارات مع ملك أسبانيا خوان كارلوس، والزعيم السوفيتي أندروبوف، والقائد الإنجليزي الذي انتصر في العلمين مونتجمري، والعالم الفيزيائي الشهير أينشتين، والزعيم الهندي جواهر لال نهرو، والإمبراطور الإيراني محمد رضا والمليونير الأشهر دافيد روكفلر.

*

أحاديث في العاصفة
دار الشروق، ١٩٨٧، ٦٩١ صفحة

مجموعة من الأحاديث الصحافية التي أجرتها صحف عربية وأجنبية مع هيكل ونشرت خارج مصر، في وقت لم يكن مسموحا له أن ينشر عنه داخلها، وتناولت الحوارات على اختلاف المنابر التي نشرت بها قضايا شائكة ومهمة بينها: أصل خلافي مع السادات، أين مصلحة مصر، عمق حادث المنصة، لماذا اختار عبد الناصر السادات نائبا له، قصة طرد الخبراء السوفييت من مصر، السياسة خذلت السلاح في حرب أكتوبر، قصة عرفات مع عبد الناصر والسادات، لا أراهن على تسوية شاملة للقضية الفلسطينية.

*

سنوات الغليان
الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ٩٥١ صفحة

هذا هو الجزء الثاني من مجموعة حرب الثلاثين سنة بعد ملفات السويس، وفيه يتعرض هيكل لمعركة سيناء ١٩٦٧، ولكن في هذا الجزء الأول من الكتاب (قبل الانفجار) يعرض هيكل للمقدمات، أي يمد الجسور إلى ساحة المعركة قبل حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧، كيف صارت الأمور في البيئة الإقليمية العربية، كيف صارت في مصر، كيف تفاعل الطرفان مع محيطهما ليقودا في نهاية المطاف إلى حرب الأيام الستة (الانفجار).

*

حرب الثلاثين سنة (١٩٦٧ الانفجار)
مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ١٠٨٩ صفحة

الجزء الثالث من مجموعة حرب الثلاثين سنة، سبقه جزءان هما «ملفات السويس» و«سنوات الغليان»، وهذا الجزء ينصب على المرحلة الدقيقة والحساسة من معركة سنة ٦٧، وبحسب الأستاذ هيكل فإن هذا الجزء هو أصعب فصول القصة وأشدها تعقيدا، وهي أكثرها استحقاقا واستدعاء لتنشيط الذاكرة.. «فهذه بالضبط لحظة الخبطة على الرأس».

*

الزلزال السوفيتي
دار الشروق، ١٩٩٠، ١٢٧ صفحة

مجموعة من التقارير عن زيارة قام بها هيكل إلى الاتحاد السوفيتي في لحظة فارقة من حياته، وأثناء عملية تاريخية هائلة، امتدت آثارها إلى أوروبا الشرقية فالغربية ثم العالم كله.

وما يؤكد عليه هيكل هنا هو أن هذه المشاهد التي بدت «خرافية»، لم تهبط من السماء فجأة، فالتحولات الكبرى في التاريخ لا تحدث بأسلوب الانقضاض من الهواء على غير انتظار، وإنما تحدث بقوانين التطور ذاتها».

إن ما يجري الآن في الاتحاد السوفيتي، بحسب ما كتب هيكل وقتها، هو قصة لازالت في بدايتها، وفي الغالب فإن بداية أي قصة تختلف عن نهايتها.

*

أكتوبر ١٩٧٣، السلاح والسياسة
مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ٨٨٣ صفحة

هذا هو الجزء الرابع من مجموعة حرب الثلاثين سنة، فهو يركز على معركة أكتوبر، ويعتبرها عملا عسكريا باهرا لكنه يميز بين الحرب والقتال، فالحرب صراع سياسي بكل وسائل القوة، في حين أن القتال مرحلة معينة من الحرب يكون فيها الاحتكام إلى السلاح، وهيكل هنا شاهد يطرح أدلته وبراهينه،

فقد كان قريباً من السادات فى معركة أكتوبر ٧٣ كما كان قريباً من قبل، من عبد الناصر فى معركتى ١٩٥٦ و١٩٦٧.

※

اتفاق غزة أريحا أولاً: السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ

معهد الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤، ٤٠ صفحة

قراءة فى اتفاقية غزة أريحا، وفى الظروف والأسباب الموضوعية التى قادت إليها. يعتقد هيكل أن الصراع العربى الإسرائيلى هنا يمر بما يسميه «المرحلة الإسرائيلية»، إلا أن حقائق الجغرافيا والتاريخ سوف تعود لتفرض نفسها من جديد.

※

مصر والقرن الواحد والعشرون

دار الشروق، ١٩٩٤، ٥٥ صفحة

ورقة بحثية ساهم بها هيكل فى المؤتمر الثلاثين لجماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا الذى عقد بالإسكندرية فى أكتوبر ١٩٩٤.

※

أزمة العرب ومستقبلهم

دار الشروق، ١٩٩٥، ٦٢ صفحة

محاضرة ألقاها هيكل فى باريس يوم ٧ ديسمبر سنة ٩٥ بقاعة المؤتمرات بمتحف جيميه. وبقدر ما تنطوى عليه المحاضرة من تحليل ورصد دقيق للواقع العربى وأزمته على محيطه العالمى، بقدر ما ترفض الاستسلام لأصحاب مقولات الواقعية السياسية الداعية إلى الرضوخ الكامل، بحجة عدم القدرة على المقاومة.

※

١٩٩٥ باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين

دار الشروق، ١٩٩٥، ٤٠ صفحة

محاضرة ألقاها هيكل على رواد معرض القاهرة الدولى للكتاب فى يناير ١٩٩٥، وطرح فيها تصوره عن أن سنة ١٩٩٥ ستكون سنة فارقة، بل هى مدخل مصر إلى القرن الواحد والعشرين.

※

المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية) الكتاب الأول

دار الشروق، ١٩٩٦، ٣١٠ صفحات

هذا الكتاب محاولة واسعة للرد على سؤال من بين الأسئلة التى أحاطت بالصراع العربى الإسرائيلى منذ بداياته، والسؤال هو: لماذا كانت الحرب قريبة وظل السلام بعيداً طوال قرنه من الأمان؟ ولماذا جاء السلام فى هذه الظروف وبهذا الشكل وبهذه الوسائل؟ ولماذا كان يجب أن تكون المحاولات من أجل السلام فى الخفاء، وفى هذا الجزء بالذات، محاولة لقراءة تاريخ الاتصالات بين العرب وإسرائيل من قبل إنشاء الدولة اليهودية وأثناء الإعداد لنشأتها وبعده بقليل.

※

المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - عواصف الحرب وعواصف السلام (الكتاب الثانى)

دار الشروق، ١٩٩٦، ٤٦٣ صفحة

فى هذا الجزء يتابع هيكل الحوادث، بعدما توقف الجزء الأول عند تصوير الخلفية التى قام عليها الصراع العربى الإسرائيلى بما فى ذلك محاولات الاتصال والتفاوض.

هذا الجزء يسعى للإجابة عن سؤالين مهمين:

لماذا لم يفاوض جمال عبدالناصر؟

كيف فاوض أنور السادات؟

※

المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل

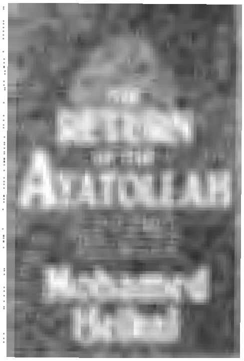
أوسلو - ما قبلها وما بعدها (الكتاب الثالث)

دار الشروق، ١٩٩٦، ٤٦٥ صفحة

هذا الجزء يركز بالدرجة الأولى على الدور الذى قام به الفلسطينيون فى التفاوض بأنفسهم ولأنفسهم، وهو يمسك بخيوط الدور الفلسطينى من أوله إلى آخره عبر محطات تتباعد المسافات بينها على خريطة العالم: القاهرة، عمان، بيروت، طهران، جنيف، ستكهولم، أوسلو، واشنطن وغزة.. وهى تسعى إلى الإجابة عن أسئلة أخرى من نوع آخر: كيف وقع التغيير؟ ومتى وقع؟ ولماذا وقع؟ ومن الذى تغير؟ ثم ما الذى تغير؟ والأهم: ما الذى بقى؟







※

المقالات اليابانية

دار الشروق ١٩٩٧، ٢٢٥ صفحة

مجموعة من المقالات نشرها هيكل فى جريدة «يوميورى شيمبون» اليابانية ضمن باب ثابت يحمل عنوان «نظرات على العالم» تناول فيه موضوعات وقضايا ساخنة شغلت العالم فى حينها.

※

العروش والجيوش.. كذلك انفجر الصراع فى فلسطين (الجزء الأول)

دار الشروق، ١٩٩٨، ٤٥٨ صفحة

يمثل هذا الكتاب بما يضمه من وثائق يوميات الحرب، شهادة تاريخية عن تلك الأيام التى شهدت قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين فى مايو ١٩٤٨، وقد عاش هيكل تجربتها شابا مراسلاً متجولاً لجريدة أخبار اليوم فى مناطق ملتهبة من العالم بينها فلسطين التى عاش يوميات الحرب فيها وكتب عنها مجموعة تحقيقات بعنوان «النار فوق الأرض المقدسة».

يضم هذا الجزء رسائل ويوميات الحرب حتى أكتوبر ١٩٤٨ وثلاث شهادات وثائقية للحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين وعبد الرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية، واللواء أحمد محمد المواوى القائد العام للقوات المصرية فى فلسطين.

※

الخليج العربى مكشوف

دار الشروق ١٩٩٨، ٢٨ صفحة

نص محاضرة ألقاها هيكل فى بيروت حتى السابع والعشرين من شهر يونيو ١٩٩٨ بدعوة من نقابة المحامين فى لبنان.

※

حرب من نوع جديد

دار الشروق، ١٩٩٩، ٥١ صفحة

محاضرة ألقاها هيكل فى مناسبة تكريم لجنة «جائزة جمال عبد الناصر»

له ومنحه جائزتها التقديرية فى دورتها الأولى ١٩٩٩.

*

العروش والجيوش.. أزمة العروش.. صدمة الجيوش
دار الشروق: ٢٠٠٠ - ٥٦٢ صفحة

ينتهى الجزء الأول من العروش والجيوش عند إشارة أخيرة وردت فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٨، تسجل بلاغًا عن غارات قامت بها الطائرات العسكرية الإسرائيلية على القصور الملكية فى القاهرة. وهنا - بحسب ما يشير الأستاذ هيكل - يختلف الجزء الثانى عن الأول، فقد أصبحت مصر هى النقطة الحرجة فى هذا الصراع وليس فلسطين. وهو ما تثبته يوميات الحرب كما يوردها هيكل فى نهاية ديسمبر ١٩٤٨.

*

قضايا ورجال: وجهات نظر مع بداية القرن الواحد والعشرين
المصرية للنشر العربى والدولى: ٢٠٠٠، ٤٥١ صفحة

فصول الكتاب مقالات كتبها هيكل طوال سنة ١٩٩٩ وأوائل سنة ٢٠٠٠ عن قضايا ورجال، بطريقة مبتكرة جديدة على الصحافة العربية وهى طريقة المقال المستطرد المسترسل، والذى يقع فى منطقة بين سرعة إيقاع المقال وسعة إحاطة الكتاب.

يكتب هيكل هنا عن كلينتون وبطرس غالى والملك الحسن والملك حسين والقذافى، كما يكتب عن بقايا يوغوسلافيا وعن مفاوضات سوريا وإسرائيل.

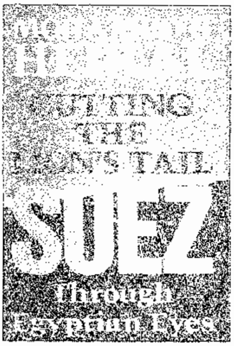
*

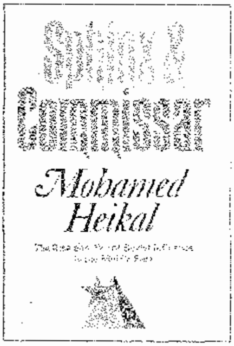
نهاية طرق: العربى التائه
المصرية للنشر العربى والدولى: ٢٠٠١، ٢٩٠ صفحة

فى قرن سبق: وجد اليهودى التائه لنفسه مكانًا حط فيه رحله وحصّن موقعه، فيما اختلطت على العربى الأمور وبدا كأنه ضيّع عالمه وفيه تراثه ومستقبله، وارتحل بحاضره تائهًا بين الحقيقة والوهم.

وبمد القرن الحادى والعشرون: واليهودى الذى كان تائهًا صار متحصنًا







فى المشروع الصهيونى على أرض فلسطين. فى حين أن العربى الذى كان راسخًا فى الطبيعة والتاريخ، أصبح هو الشارد فى التيه: قد يعرف من أين، لكنه لا يعرف إلى أين؟

*

الزمن الأمريكى.. من نيويورك إلى كابول
المصرية للنشر العربى والدولى: ٢٠٠٢، ٣٠٢ صفحة

فصول هذا الكتاب عن الزمن الأمريكى، بمعنى نشأة الولايات المتحدة الأمريكية وصعودها الاقتصادى الباهر أواخر القرن التاسع عشر ثم عبورها إلى المحيط عائدة إلى العالم القديم، تفرض على الدنيا زمانها وفيه تقدمها وقوتها وهيمنتها.

وهكذا صار القرن العشرون قرنًا أمريكيًا. فهل ما تعيشه البشرية اليوم مع بدايات القرن الحادى والعشرين ينبئ بأن هذا القرن سيكون هو الآخر قرنًا أمريكيًا.

هذه قراءة للزمن الأمريكى.. بحسب تعبير هيكل: قراءة بأبجدية المجهول على سماء غائمة.

*

سقوط نظام
دار الشروق، ٢٠٠٢، ٦٠٥ صفحة

يجيب الكتاب عن سؤال: هل كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟ عبر محاولة لقراءة التاريخ القريب تنبيهًا للوعى المصرى والعربى من شوائب وظلال تتقصد أن تغطى على المستقبل حتى يرتبك ويتعثر.

وهو يبدأ من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بوصفه المسرح الخلفى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وينتهى بساعة سقوط الملكية فى مصر.

* * *

Nasser: The Cairo Documents
(ناصر، وثائق القاهرة)
New English Library,
1972,1973

The Cairo Documents: The Inside Story of Nasser and his Relationship With World Leaders, Rebels and Statesmen
(وثائق القاهرة: القصة من الداخل لعبد الناصر وعلاقته بزعماء وثوار وساسة العالم)
Doubleday, 1973

Das Kairo- Dossier
(ملفات القاهرة)
Molden, Munchen, (1984)

فى هذا الكتاب يكتب هيكل عن الزعماء الذين التقى بهم عبد الناصر خلال فترة حكمه، فيقدم صورًا من قريب لشخصيات مثل كيندى وخروشوف وأنتونى إيدن وتيتو وأيزنهاور وكاسترو، بالإضافة إلى الزعماء العرب أمثال الملك عبد العزيز ونورى السعيد والملك حسين. يبين هيكل طبيعة العلاقات التى ربطت عبد الناصر بكل من هؤلاء الزعماء، كاشفًا عن خلفية الكثير من التوترات التى شهدها مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط.

*

The Road to Ramadan
(الطريق إلى رمضان)
Quadrangle/ New York Times, 1975
Ballantine Books, 1976
Collins, 1975
Fontana 1976

October War
(حرب أكتوبر)
Mass Market
Random House, 1980

كان الانتصار المصرى فى حرب أكتوبر محصلة رحلة طويلة بدأت منذ هزيمة ١٩٦٧: من المفاوضات والعمل الصبور فى مجال إعادة البناء. يروى هيكل فى هذا الكتاب قصة تلك السنوات المهمة، بما خبره من وقائع غير منشورة وأحاديث ومشاهدات ووثائق. وهو يلقى الضوء على الأدوار التى لعبها كل من بريجينيف وبودجورنى والملك فيصل ونكسون وكيسنجر وكذلك القذافى، إلى جانب ما كان يجرى بين عبد الناصر ووزرائه وقائد جيشه. يبين الكتاب كيفية عمل العالم العربى من الداخل ودور القوى العظمى فى الصراع العربى الإسرائيلى.

*

مؤلفات محمد حسنين هيكل

Sphinx and Commissar
(أبو الهول والكوميسار)
Collins, 1978

The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East
(الكوميسار وأبو الهول: صعود وهبوط النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط)
Harper Collins, 1979

Sphinx und Kommissar
Ullstein TB-Ng, (1984)

Le Sphinx et le Commissaire
Jaguar/ Jeune Afrique (1980)

ما بين القاهرة والكرملين (بوصفته صحفيا ومستشاراً ووزيراً أحياناً) حضر هيكل تقريباً كل الاجتماعات المهمة التي ضمت القادة المصريين والسوفييت.

وهو خلال هذا الكتاب يلقي الضوء على أهداف الروس في المنطقة ومنهجهم السياسي، من خلال استعراض العلاقة المصرية السوفيتية في جميع مراحلها. يحلل هيكل أسباب انهيار العلاقة، وهو يرى أن للسوفييت دوراً حيوياً في المنطقة ولكن ليس سيادياً.

The Return of the Ayatollah: The Iranian Revolution from Mosadeq to Khomeini
(عودة آية الله: الثورة الإيرانية من مصدق إلى الخوميني)
Andre Deutsch, 1981,
WM Collins & Sons, 1982
Andre Deutsch, 1984,
(reissued 1986)

Iran: The Untold Story
(إيران: القصة التي لم تروَ)
Pantheon Books, 1982

Iran: The Untold Story
(Audio Cassette)
Books on Tape

Khomeiny et sa revolution
(الخوميني وثورته)
Editions Jeune Afrique

قام هيكل بتغطية أزمة تأميم البترول ١٩٥١-١٩٥٣، بالكتابة وهو مازال صحفياً شاباً. ثم زار إيران عام ١٩٧٥ وقابل الشاه وعدداً آخر من كبار الضباط والسياسيين. كما قابل الخوميني في باريس قبيل عودة الخوميني إلى طهران مع انتصار الثورة. وبعد الثورة رحب به مرة ثانية وأتيحت له فرصة نادرة لمقابلة الطلبة المسلحين الذين قاموا بحصار الرهائن الأمريكيين.

يتضمن الكتاب وثائق وأسراراً تنشر فيه لأول مرة مثل قضية (نادي السفاري) الذي تكون عام ١٩٧٢ بين إيران وفرنسا والسعودية والمغرب في مجال الاستخبارات.

Illusions of Triumph: The Gulf Crisis: An Arab View
(أوهام النصر: أزمة الخليج، رؤية عربية)
Harper Collins, 1992
Flamingo, 1993

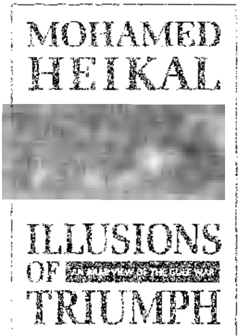
بخلاف الرؤية التبسيطية التي قدمتها وسائل الإعلام الغربية لخلفية حرب الخليج الأولى والأسباب التي قادت إليها، يقدم هذا الكتاب المنظور العربي الذي يفسر تعاطف كثير من العرب مع الشكاوى العراقية ضد الكويت بالرغم من رفضهم للغزو. كذلك يطرح هيكل أسئلة أساسية ويحاول الإجابة عليها، مثل: لماذا أعطى بوش العرب ٤٨ ساعة فقط لإيجاد حل للأزمة؟ وهل كان من الممكن تجنب الحرب؟ هل كانت هزيمة العراق هزيمة نهائية؟ وما هي دوافع بوش الحقيقية من وراء محاربة العراق؟

يحلل هيكل هذه الأسئلة وغيرها في ضوء ٤٠ سنة من الصراع في الشرق الأوسط.

Cutting the Lion's Tail: Suez Through Egyptian Eyes
(قطع ذيل الأسد: السويس بعيون مصرية)
Andre Deutsh, 1986
Arbor House Pub Co, 1987
Corgi, 1988

قبل هذا الكتاب، كانت كل التحليلات الغربية التي عالجت أزمة السويس تركز على أسباب ونتائج سوء التخطيط الأنجلو-فرنسي الذي دفعهما للاشتراك في العدوان الثلاثي، ولم يكن للدور المصري ذكر إلا في أضيق الحدود. أما هنا فإن هيكل يقدم رؤيته للأحداث من الزاوية المصرية، ومن داخل الأحداث معتمداً على أوراقه الخاصة وأوراق عبد الناصر ووثائق أخرى مهمة. وقد اقتبس عنوان الكتاب من عبارة قالها خروشوف في حديث مع السفير المصري في السفارة الرومانية بموسكو أثناء العدوان الثلاثي. يحلل الكتاب الحدث من منظور نهاية الإمبراطورية البريطانية وبداية الدور الأمريكي الذي جاء يستبدل بالإمبريالية القديمة نوعاً جديداً من الهيمنة. هكذا فإن قضية قناة السويس لا تعرض هنا كفصل في كتاب في التاريخ، وإنما كمشهد في دراما حية لم تنته بعد.







Autumn of Fury: The Assassination of Sadat
(خريف الغضب: اغتيال السادات)
Andre Deutsch, 1983
Corgi, 1984

Sadat, Das Ende eines Pharao, Eine Politische Biographie
(السادات: نهاية فرعون، سيرة سياسية)
Econ, Munchen (1984)

حول دراما اغتيال السادات وخلفية هذا الحدث من خلال رؤية هيكل لسياسات السادات في الداخل والخارج.

Secret Channels: The Inside Story of Arab-Israeli Peace Negotiations
(القنوات السرية: مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل)
Harper Collins, 1995, 1996
Trafalgar Square/ 1997

عقود طويلة من الاتصالات السرية بين القادة العرب والإسرائيليين يتم الكشف عنها لأول مرة في هذا الكتاب.

كتاب الزاوية

بصراحة

عبد الناصر ليس أسطورة!

ـ أولاً: إنه ليس من حق أحد بيننا، أن تراوده ـ على نحو أو آخر، بقصد أو بغير قصد ـ فكرة تحويل جمال عبد الناصر إلى أسطورة...

إن الأسطورة تشتمل على إيحاء غيبي، كما أنها تحمل لمسة مما وراء الطبيعة، وليس من ذلك كله أثر في جمال عبدالناصر. ولقد كان أعظم شيء في جمال عبد الناصر، أنه كان حياة إنسانية زاخرة، عاشت على الأرض، وبين الناس، وتحت أشعة شمس مصر الباهرة.

وكان أكثر ما ينفر منه جمال عبد الناصر في حياته، هو عبادة الفرد، ولهذا فإنه ليس من حق أحد بعد الرحيل أن يجعل منه إلهاً معبوداً في هرم آخر على أرض مصر.

إن جمال عبد الناصر لا يسعده أبداً أن يجد نفسه تمثالاً شاهقاً من الحجر، وإنما يسعده أن يظل دائماً مثالاً نابضاً للإنسان...

إنني مع الذين يؤمنون بأن علم التاريخ هو علم فهم المستقبل، باعتبار أن التاريخ هو وعاء التجربة الإنسانية.

ولكن هناك فارقاً كبيراً بين حالتين:

ـ حالة التاريخ كعلم لفهم المستقبل.

ـ وحالة التاريخ كفن للتحكم في المستقبل!

الحالة الأولى مقبولة، بل ومطلوبة، على أن لا تكون امتيازاً لأحد، وإنما يشارك فيها كل الذين رأوا منه وسمعوا عنه، حتى ولو كان لقاؤهم معه دقائق وثواني.

والحالة الثانية غير مقبولة، بل وهي مرفوضة لأنها تحمل شبهة تحويل ذكرى جمال عبد الناصر إلى كهنوت، والكهنوت له كهنة، والكهنة لهم حجاب، والحجاب لهم حراس، والحراس وراء أسوار، والشعب خارج الأسوار سينتظر الوحي... وهذا كله أبعد الأشياء عن جمال عبد الناصر وشخصيته وطبيعته ثم هو أكثر ما يكون تصادماً مع معتقداته الأساسية.

الأهرام ٦/١١/١٩٧٠

وجهات نظر

رسائل إلى هيكل

طالما كنت وستظل مدرسة يتعلم فيها كل صحفي لايزال يتحسس خطواته الأولى على بلاط صاحبة الجلالة: ماذا تعني الصحافة. كنت أكتب لصحيفة «الراية المصرية» طالبت لجنة نوبل بتخصيص جائزة في الصحافة وإهدائها لك نظراً لأنك ظاهرة صحفية عالمية غير مسبوقة. كل عام وأنت بخير وكل عام والصحافة المصرية بخير.

علاء حمودة
بكالوريوس إعلام
جامعة القاهرة

كل سنة وأنت طيب وعقبال ١٠٠ سنة. تابعت بعض المقالات التي تحدثت عن احتمال اعتزالك الكتابة، وأرجو ألا يكون هذا صحيحاً فأنت معلم الأجيال الأول بحق وأرجو من الله أن يديم عليك الصحة والعافية.

محمد قطب أحمد
طالب بكلية الطب

أود أن أسألك سؤالاً أرجو الإجابة عنه: ما هو تحليلك أو ما هي رؤيتك المستقبلية لمستقبل حزب الله اللبناني في الصراع العربي الإسرائيلي؟ هل تتوقع منه دوراً رائداً أم تعتقد أن دوره انتهى بعد تحرير الجنوب؟

علي فضل الله
طالب جامعي

كيف نخرج من المأزق أنا وغيري من ملايين الشباب؟ ماذا يمكن أن نفعل حتى نضمن وضعا أفضل لهذا البلد لأنه ببساطة مكان حياتنا وحياة أولادنا؟

تامر
طالب

كما عودتنا يا أستاذ هيكل.. مقال الشهر الماضي رائع وأود أن أشكرك بصفة شخصية على كمية التوعية التي تساهم شخصياً ببثها في ذهن القارئ العربي في ظل عالم تضاربت فيه الحقائق واختلطت فيه الأوراق.. أقله أن تعرف حقيقة ما يدور من حولنا.. من خلال قراءة وافية لمقالاتك التي ننتظرها مثل هلال العيد كما يقولون.. وقد أسعدني كثيراً أن أجد مقالتك على صفحات الجزيرة نت حيث إن مجلة «وجهات نظر» لا تصلني هنا في الخليج إلا بعد عشرة أيام من صدورها لذا فإن قراءة مقالتك يوم صدورها تروي ظمأنا.

محمد السيد
صحفي

أنت علم من أعلام الكتاب العرب العظام وأنا فخور بك أقرأ لك كثيراً وأتابع أخبارك ومستمع جيد لتحليلاتك الصائبة، وأشكرك جزيل الشكر لما تقوم به من دور في إثارة العقل العربي في مجال الفكر السياسي وأطلب منك وجهة نظر في سقوط وانهيار النظام العراقي، وهل أمريكا جاءت للعراق من أجل النفط أم من أجل حماية إسرائيل؟

فرج رضوان الفقهي
إعلامي

لقد شكلت كتاباتك وآراؤك القيمة

وجهات نظر

وجداننا وثقافتنا الوطنية على مر السنوات السابقة وأدعو الله أن يطيل فى عمرك لإثراء مكتبتنا بكتبك القيمة والعظيمة التى تزيل الضباب والعتمة التى سادت أجواءنا الثقافية والسياسية لأسباب تعلمها ونعلمها جميعاً، وأتمنى أن نقرأ قريباً كتاباً بقلمكم العظيم يشرح لنا حقيقة ما جرى والأطراف التى شاركت فيه وما يجرى حالياً ومقدماته وتوقعاتكم لمستقبل الأمة العربية الذى نراه مظلماً.. أدامكم الله ذخراً لنا وللأمة العربية.

هشام عبد الشافى
مدير مالى وإدارى

على مدى متابعتى للوضع الراهن والتحليلات التى يصدرها المفكرون العرب، فإن غالبيتهم ينتظرون من الأمريكان أن **يصنعوا** «يابان» جديدة فى العراق ولكن لم أسمع أحداً يقول التالى وهى معادلة بسيطة تقول إنه فى وجود شعب عنصرى ليس له حدود فى التعامل مع جيرانه فإن الأمريكان واليهود لن يسمحوا بقيام دولة ديمقراطية ذات اقتصاد قوى، فإن مثل هذه الدولة أو شعب هذه الدولة لن يسمح ولن يسكت على ظلم ما يسمى بإسرائيل وبالتالى فستهدد هذه الدولة. إذاً فإن العقل يقول إن الأمريكان واليهود ليسوا بالأغبياء ليضعوا أنفسهم فى وضع كهذا.

نبيل العماوى
خريج

هل وصل السلاح الأمريكى برأيك إلى المستوى الذى يحيد فيه أى سلاح لقوى أخرى فى العالم وبالتالى هو المعيار الذى تستند إليه الإدارة الأمريكية فى خطواتها السابقة واللاحقة حيث لم تحسب حساب أية قوة أخرى أم أن السياسة الأمريكية وصلت من الدهاء أو من يقف وراءها بحيث كانت الأمهر فى استخدام لعبة السلاح لتنفيذ مشروع عالٍ من حيث الطموح بالنسبة لأمريكا وهو السيطرة والنفوذ فى ظل وجود قوى أخرى قد تكون متقاربة معها؟؟

أستاذنا جميعاً.. آسف كونى بدأت بسؤالى مباشرة.. ولكن كان من وحى ما قرأته فى مقدمة الصفحة وأن أتمكن من سؤال الأستاذ محمد حسنين هيكل فهذا شرف عظيم لى على المستوى الشخصى وسيكون شرفاً أكبر لى لو تكرمت بالإجابة.

وليد حمدونى
صحفى

يسعدنى أن أستطيع الكتابة لك. فأنا من أشد المعجبين برصدك للمتغيرات على الساحتين العربية والعالمية وأتمنى أن تجدد إشراقتك على قناة دريم للحديث حول المتغيرات بعد احتلال العراق وانهيار أحد الأنظمة الديكتاتورية العربية. والسؤال الذى أود أن تسعدنا بالحديث حوله: هل سنشهد فى الفترة القادمة المزيد من الأنظمة الديكتاتورية التى سوف تسقط تباعاً أم سنشهد تغيرات فى النظم الديكتاتورية الكلاسيكية لتصبح أكثر رسوخاً بالديكتاتورية ولكن بمباركة النظام الدولى بقيادة أمريكا؟ وهل ستستغل هذه الأنظمة الهجمة الأمريكية على الإرهاب للتخلص من كافة أشكال المعارضة بدعوى أنها إرهابية أو أصولية؟

نادر المهدى

كانت مفاجأة سارة لى عندما كنت أتصفح مجلة «وجهات نظر» على الإنترنت لأول مرة أن تعطى المجلة قراءها فرصة مراسلة الكاتب بشكل

كتاب الزاوية

بصراحة

تأملات حول الصراع الكبير

يكاد هذا الحديث أن يكون مجموعة تأملات حول الشكل العام لأزمة الشرق الأوسط - كما نسميها - فى المرحلة الراهنة.

وهذه التأملات، شأنها شأن أى طواف بالفكر حول الأفق، لا تركز كثيراً على تفصيلات الوقائع الجارية، بقدر ما تحاول التحليق «بنظرة طائر» - كما يقولون على مدى البصر.

ومثل هذه الرياضة العقلية - تأملاً وطوافاً بالفكر حول الأفق - لازمة من وقت لآخر كنوع من المراجعة المفتوحة للمسائل، تقصد إلى التثبت من دقة الاتجاه نحو الهدف، والتأكد من صحة المسار الذى تندفع عليه حركتنا السياسية، خصوصاً وأن هذه الحركة لا تجرى فى الفضاء كاندفاع مراكب القمر ذاهبة إليه، أو عائدة بعد المشى فوق ترابه، والإطلاق على فوهات براكينه!

وأمضى إلى ما أريد أن أقوله...

يخطر ببالى أن أقول أن نجاح أى سياسة، أو أى معركة أو حرب مواجهة، يرتهن ويرتبط بأربعة عوامل محددة:

أولاً: الإيمان بهدف.

ثانياً: الاقتناع بإمكانية تحقيق الهدف.

ثالثاً: الثقة فى سلامة القرار الصادر لتنفيذه.

رابعاً: الاطمئنان إلى كفاءة المكلفين بهذا التنفيذ.

هذه هى العوامل الأربعة القادرة على كفالة وضمان النجاح، وأعترف أننى - على طول ما تأملت - لم أستطع أن أعثر على خامس أضيفه لها. وفى ظنى أن هذه العوامل الأربعة تحوى فى داخلها - تقريباً - كل شىء.

الأهرام ١٩٧١/٢/١٩

مباشر من خلال اعطاء عنوانه الإلكتروني.

وكإنسان عاش بين كتبك القيمة لفترة طويلة في الغربة كانت لدي دوما أمنية ان أتمكن من التعبير لك عن مشاعري تجاه ما تكتب.

إن كتبك القيمة أيها الأستاذ العظيم تعطي أبناء جيلي أنا المولود في الستينيات من القرن الماضي فرصة نادرة للاطلاع على وجهة نظر موضوعية تجاه أحداث جسام حصلت في تاريخ أمتنا العربية خلال فترات مهمة. والتعرف إلى تلك الفترة في رأيي هو أمر ضروري في معرفة أي مواطن عربي من أين أتى وإلى أين يذهب. ولن أذكر هنا أيضا متابعتك الدائمة بالتحليل المفصل لما حصل ويحصل في الفترات التي تلت تلك المرحلة التي عايشتها عن قرب. ولن أذكر هنا أنك لست ممن بحث عن الراحة والمجد الرخيص بقدر ما بحثت عن الحقيقة وما صممت أن تقولها مهما كان الثمن.

أنا أعرف أنك لست ممن ينتظر الشكر، ولكنني أجد لزاماً علي أن أشكرك باسمي وباسم أبناء جيلي لما قدمته وماتزال تقدمه لأبناء أمتك العربية في كل أنحاء العالم.

د. باسل الخطيب
ديربورن، ميتشجان
الولايات المتحدة الأمريكية

أستاذ هيكل.. إنني من المتابعين لما تكتبه كلما أتيحت لي الفرصة لذلك. ومؤخراً كنت في العراق لعام وتصف وعشت الحرب هناك من زاوية لم تنقلها وسائل الإعلام، وكانت مقالاتك تستنسخ ليتم بيعها، وحقيقة لا أرى جريمة في ذلك في أماكن النسخ الثقافي أو التوزيعي.

فرحتي بوجود مقالاتك على الإنترنت أجبرتني على تحيتك قبل أن اقرأ ما هو متاح، ولست أدري إلى أي مدى يمكن لي الاستفسار أو التعليق على ما تكتب. ولعل سؤالاً دائما يحضرني ثم أتلق الإجابة الشافية عليه جدير بأن يطرح على سيادتكم، لعل وعسى يصل إليك، قبل أن أصل أنا إليك يوماً وجهاً لوجه لأطرحه مباشرة، ألا وهو: وسط هذا الزخم الهائل من الأحداث والمستجدات وفي خضم التقدم التقني الذي يجعلنا نلهث دون أمل في استيعابه، كجموع، وليس مواكبته بالمعنى الحقيقي للكلمة، وأمام صلف الأمم وجبروت الدول، واستعلاء الحكام عربا قبل الأجانب، وبتذكر تاريخ التآمر علينا وبيننا وباستحضار حقائق المخططات للمستقبل وما سيلحقنا من جرائها، هل تعتقد بأنه سيكون لنا نحن العرب مكان ناهض في التاريخ القادم؟ أو على الأقل مستور.. وذلك أضعف الإيمان الذي نتمناه؟ إن كان ذلك كذلك فكيف ومتى باختصار؟

السؤال الآخر، أعلم بأن لكل مقام مقالاً بالنسبة لك، وأحس بأنك تطمح لإيقاظ الأموات. ولكن إرجاء الكشف عما تعرف بحجة أن لكل مقام مقالاً، ألن يوقعك هذا في مغبة المشاركة في التستر على مؤامرات وطواغيت على الجميع معرفة حقائقها؟

عز الدين عبد الكريم
إعلامي ليبي
صحفي، مخرج ومنتج تليفزيوني

كلما قرأت لك.. ورأيت مدى تأثير ما تكتب على الرأي العام.. سواء في مقالاتك أو في كتبك.. يخطر في ذهني سؤال لا أدري إن كان سؤالاً مشروعا أم لا.. ألا وهو من أين تستمد شرعيتك ومن أين تستمد كلماتك كل هذه السلطة.. هذا ليس إطراء ولا استنكاراً. ولكنه سؤال يحمل هذياناً مشروعاً حين يتعلق سؤال كهذا بشخص كشخصكم.

محمد حنون
مصور وقاص

أستاذنا الكبير أدام الله لنا قلمكم، فأنا أبحث عنه في أي مكان لأسمع منه صوت حقيقة ما يدور حولنا، وإلى توقعات المستقبل لأبنائنا، ونحن جميعا نعرف أن مستقبلهم سوف يكون غارقاً في الضياع، تعبث به أمريكا وإسرائيل لسنوات طويلة قبل أن تشرق شمس يوم تصحو فيه الأمة، وتفرض سطوتها وحريتها من جديد.

محمد علي البحراوي
مهندس

اعجابي الشديد بالأستاذ المعلم الذي تعلمنا ونربينا على مقالاته ولي تعليق ارجو أن يتسع له صدرك. باختصار سيادتك حتحكي الحكاية من الأول؟؟ عاوزين تقييم لما حدث تقييم مباشر. كل الأحداث اللي سيادتك بتسردها عشناها لحظة بلحظة وبكل الملل ماذا حدث؟؟ من يوم ٨ إلى يوم ١٠ أبريل إيه اللي حصل باختصار خيانة ولا خيبة ولا مسرحية؟؟ نفسي في وصف مباشر ومختصر من الأستاذ المعلم مع كل حبي وتقديري.

حسن القضالي
مهندس معماري

أنا معجبة جداً بآرائك وأفكارك، وتحليلاتك المنطقية والواقعية، لكنني أتساءل عن موقفكم من بعض الكتاب أو أشباه الكتاب من الوطن العربي الذين يتشدقون ويهللون لأمريكا وأتباعها من الصهاينة والمنحرفين وأريد منكم أن تبحثوا معي عن معنى الإرهاب عند جورج بوش الذي حير العالم كله بهذا اللفظ. وأين اختفى الإحساس بالعروبة والإسلام وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير وأرجو ألا تعتكفوا عن الكتابة والتحليل لأننا بأمس الحاجة إليكم خاصة ونحن نعاني من اندثار المفكرين العرب.

سميرة
صحفية

مساء الخير لدي ملاحظتان: لماذا لم يشترك الشيعة في المقاومة حتى الآن؟ وما هي بقية المخطط الأمريكي والدور على من؟ باختصار هل تتوقع نجاحه إلى النهاية؟

خالد سعيد
مهندس

سعادتي غامرة وأنا أكتب إليك لأعبر عن عظيم تقديري ولأشكرك على المساهمات المتميزة والكبيرة لأيديولوجية القومية العربية التقدمية. وأنا مؤمن أشد الإيمان بالقومية العربية طبقاً لأفكار الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. أتمنى أن تُكثر من الظهور في وسائل الإعلام حتى لا تترك المجال للانهزاميين. إن لديك دوراً أكبر من الإسهام الكبير في تطوير الصحافة العربية خلال عقود.

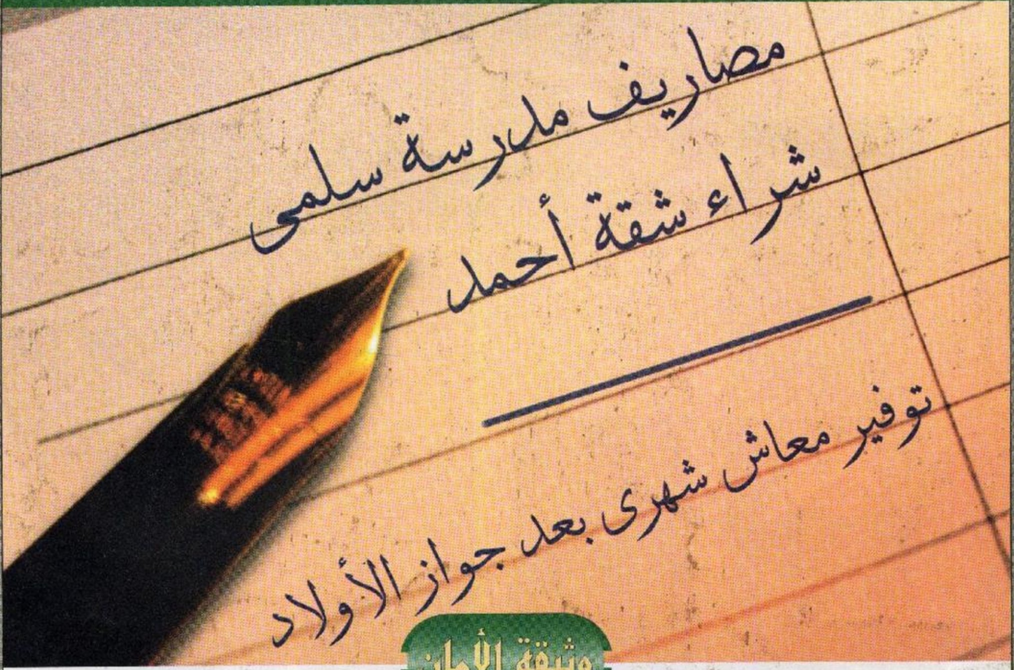
نجيب الحاتوم
فلسطيني مقيم في أمريكا

الأستاذ

انظر فمجدك ناقس العظماءَ
وصدى كلامك يسمعُ الجوزاءَ
أستاذ عصرك رائداً ومفكراً
مازال فكرك يُرشدُ العقلاءَ
وترى الأمور بحكمة وبصيرة
مازال رأيك يبهرُ الحكماء
الكلُ يعرف قدر ما تأتي به
أنت الذي قد شارك الزعماء
لك في عقول مثقفينا ما ترى
تقديرهم لك يُلهمُ الشعراءَ

محمد أمان
القاهرة


دار الشروق
يقول المثل العربي
الكوكب الأزرق
قطعة من أوروبا
رواية



وثيقة الأمان

الحياة رحلة طويلة.. فأمن مستقبلك وخطط له جيداً.

اشترك الآن فى البرنامج الادخارى الجديد من البنك العربى "وثيقة الأمان"

الذى يساعدك على تلبية احتياجاتك المستقبلية. وتحصل من خلاله على عائد مغرى فى نهاية مدة الوثيقة.

مثال:

إدفع شهرياً مبلغ	وأحصل بعد ١٠ سنوات على مبلغ	أو أحصل بعد ٢٠ سنة على مبلغ
١٠٠ جنيه	١٨.٧٢٨ جنيه	٥٣.٣٤٥ جنيه
٢٠٠ جنيه	٣٧.٤٥٦ جنيه	١٠٦.٦٩٤ جنيه
٣٠٠ جنيه	٥٦.١٨٤ جنيه	١٦٠.٠٤٢ جنيه
وفى حالة الوفاة "لا قدر الله" يحصل المستفيدون الشرعيون **فوراً** على كامل قيمة الوثيقة المستثمرة		

بالإضافة إلى المميزات التالية:

- مدة الوثيقة تتراوح من ٥ إلى ٢٠ عاماً بأقساط تبدأ من ١٠٠ جنيه شهرياً.
- إمكانية الحصول على العائد فى نهاية المدة على دفعة واحدة أو على دفعات لمدة تصل إلى ١٥ سنة.
- التأمين•• مجاناً على صاحب الوثيقة بكامل قيمتها.
- إمكانية الإقتراض بضمان الوثيقة.
- إمكانية إسترداد المبالغ المدخرة بعد مرور عام طبقاً لجداول الاسترداد.

لمزيد من المعلومات خصصنا لكم هذا الرقم الجديد

١٩١٠٠

فى خدمتكم ٧ ايام فى الأسبوع من ٩ صباحاً حتى ٩ مساءً

البنك العربي
ARAB BANK
رؤية جديدة

www.arabbank.com

• أحقية الحصول على الوثيقة ترجع إلى شروط وقرارات البنك العربي.
•• يتم التأمين من خلال إحدى الشركات التابعة للهيئة المصرية للرقابة على التأمين

RESALA